

محاسبة

شركات الأموال





الجمهورية العربية السورية  
منشورات جامعة دمشق  
التعليم المفتوح  
قسم المحاسبة

## محاسبة

# شركات الأموال

الدكتور

عبد الرحمن مرعي  
أستاذ مساعد في قسم  
المحاسبة

الدكتور

نضال عربيد  
أستاذ مساعد في قسم  
المحاسبة

الدكتور

اسماعيل اسماعيل  
أستاذ في قسم المحاسبة

جامعة دمشق

---

١٤٣٠ - ١٤٢٩  
٢٠٠٨ - ٢٠٠٩



## الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	الفهرس
7	المقدمة
9	الفصل الأول: خصائص وميزات شركات الأموال
11	- مقدمة
13	- المبحث الأول: أشكال شركات الأموال
21	- المبحث الثاني: إجراءات تكوين شركات الأموال
39	- المبحث الثالث : رأس المال في شركات الأموال
67	- أسئلة على الفصل الأول
73	الفصل الثاني : تكوين الشركة وإصدار أسهم رأس المال
75	- مقدمة
77	- المبحث الأول : المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم نقداً.
81	- المبحث الثاني : طرح الأسهم على الاكتتاب العام.
115	- المبحث الثالث : الأسهم المصدرة مقابل مبلغ نقدي والأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية.
127	- المبحث الرابع : نفقات إصدار الأسهم.
133	- المبحث الخامس: اقتتاء الشركة لأسهم رأس مالها (أسهم الخزينة).
147	- المبحث السادس: تعديل رأس المال في الشركات المساهمة.
181	- أسئلة على الفصل الثاني
191	الفصل الثالث : المطاليب
193	- مقدمة
195	- المبحث الأول : المطاليب المتداولة.

207	- المبحث الثاني : المطاليب طويلة الأجل.
259	- المبحث الثالث : أوراق الدفع طويلة الأجل.
269	- أسئلة على الفصل الثالث
277	الفصل الرابع : حقوق حملة الأسهم
313	- أسئلة على الفصل الرابع
315	الفصل الخامس : التقارير والقوائم المالية في شركات الأموال
317	- مقدمة
321	- المبحث الأول: قائمة الدخل والمعلومات المتعلقة بها
347	- المبحث الثاني: قائمة المركز المالي
371	- المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية
417	- أسئلة على الفصل الخامس
427	الفصل السادس: إعسار شركات الأموال وتصفيتها
429	- مقدمة
433	- المبحث الأول : حالات التصفية
443	- المبحث الثاني: تسديد حقوق حملة الأسهم
461	- أسئلة على الفصل السادس
465	المراجع العلمية
467	المصطلحات

## مقدمة :

إن قصور شركات الأشخاص عن مواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة التي رافقت الثورة الصناعية وثورة الإلكترونيات نابع من طبيعة تكوين تلك الشركات. حيث إن تكوين شركات الأشخاص يستند على أساس العلاقة الشخصية بين الشركات وبالتالي فإن شركات الأشخاص تنقض بوفاة أو إفلاس أو انسحاب أحد الشركاء بناء على رغبته، إلا إذا كان هناك نص في عقد الشركة يرى غير ذلك. كما أن انضمام شريك جديد يتطلب موافقة جميع الشركاء الآخرين على ذلك، سواءً تم ذلك من خلال شراء حصته من شريك أو أكثر، أو بإضافة أموال جديدة إلى رأس مال الشركة.

لذلك، فقد ظهر التفكير في نوع آخر من الشركات يتناسب مع التطورات الاقتصادية في المجتمعات الحديثة، وظهور المشروعات الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب تجميع أموال كبيرة لتسهيل أعمالها، وضمان استمرارها بعيداً عن أهلية الملاك واستمرار بقائهم، وهذا ما يتبع لها فرص العمل في مجال المشروعات التي يقتضي تنفيذها زمناً طويلاً. ونتج عن هذا التفكير ظهور الشركات المساهمة، التي تستطيع توفير الأموال الازمة للقيام بالمشروعات ذات الكفاءة العالية في الإنتاج والتوزيع، حيث ينقسم رأس مالها إلى أجزاء صغيرة متساوية القيمة وقابلة للتداول، تسمى السهم.

وقد حققت الشركات المساهمة في الكثير من الدول المتقدمة والنامية مسؤولية النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال القيام بالمشروعات الاقتصادية الأساسية والتي تحتاج إلى أموال ضخمة تعجز عن توفيرها حتى المصارف أحياناً.

إن توزيع ملكية الشركات المساهمة بين عدد كبير من حملة الأسهم، جعل من غير الممكن لمالك الشركة من المشاركة في إدارتها، أي أصبح هناك فصل بين الإدارة والمالكين. حيث يقوم حملة الأسهم بانتخاب مجلس إدارة الشركة الذي يكون مسؤولاً

أمامهم عن حسن تنفيذ أعمال الشركة. كما أن انفصال الملكية عن الإدارة يقتضي وجود نظام متكامل للمحاسبة والرقابة الداخلية فضلاً عن وجود مدقق خارجي مستقل عن الإدارة من حيث سلطة تعينه، وتحديد أتعابه وذلك حماية لمصالح المساهمين.

كما أن ظهور الشركات المساهمة والمزايا التمويلية العظيمة التي قدمتها، تطلب وجود سوق للأوراق المالية، لأنها من غير الممكن تحقيق استمرار في ضخ الأموال اللازمة للاقتصاد الوطني دون وجود مكان تباع فيه، وتشتري الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركات المساهمة. كما أن وجود سوق للأوراق المالية أدى إلى ظهور أشكال جديدة من أشكال وطرق التمويل، مثل الخيارات والمشتقات والتي يمكن أن توفر الأموال اللازمة للشركة بأفضل السبل وأقل التكاليف.

إن ظهور الشركات المساهمة وفصل الإدارة عن المالكين، تطلّب من الإدارة أن تقدم تقريراً دوريًّا لحملة الأسهم عن الوضع المالي الحقيقي للشركة وبالتالي أصبحت المحاسبة نظاماً للمعلومات، وهذا تطلّب من مهنة المحاسبة تطوير معايير محاسبية للاهتداء بها عند بناء نظام محاسبي لأي منشأة من منشآت الأعمال.

# الفصل الأول

## خصائص وميزات شركات الأموال

مقدمة

المبحث الأول : إجراءات تكوين الشركة

المبحث الثاني : رأس المال في شركات الأموال

أسئلة على الفصل الأول



## مقدمة :

تعد الشركات المساهمة، الصيغة الأكثر اتساعاً وانتشاراً ضمن الأنواع الثلاثة لمنظمات الأعمال الأساسية (المشاريع الفردية، شركات الأشخاص، وشركات الأموال) سواءً من حيث المبالغ التي يمكن تجميعها أو إدارتها، والبضائع والخدمات، التي يمكن أن تقدمها، و كذلك حجم العمالة المستخدمة. كما أن ظهور شركات الأموال أدى إلى تطور مفهوم الملكية المشتركة التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر وظهور مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة عن المالكين والإدارة بموجب القانون. حيث إن للشركة المساهمة كامل الحقوق والامتيازات التي للأشخاص الطبيعيين. إلا أن هناك استثناءً أساسياً، هو الامتياز الذي يمنع للشخص الطبيعي وهو حق الانتخاب وتولي وظيفة عامة. في الوقت نفسه إن للشركات المساهمة المهام نفسها والمسؤوليات الملقاة على الشخص الطبيعي كالالتزام بالقانون ودفع الضرائب... الخ. كما أن للشركات المساهمة الحق في الدخول في عقود باسمها ، كالعقود المتعلقة بالشراء والمبيع وأمتلاك الأموال، والاقتراض واستخدام العمال وفصلهم وأن تحاكم وتحاكم.

إن للشركات المساهمة المقدرة التميزة في الحصول على رأس مال كبير جداً من أجل تمويل المشاريع ذات العمليات الكبيرة. وتمكن الشركات المساهمة من الحصول على هذه الأموال من خلال إصدار أسهم وهي وحدات تقوم الشركات المساهمة بموجبها على تجزئة ملكيتها إلى أجزاء صغيرة بحيث يمكن للجميع المشاهدة في رأس المال الشركة المساهمة.

يقبل المستثمرون على شراء الأسهم لسبعين أساسين هما:

الأول: يشتري المستثمرون الأسهم متوقعين أن قيمتها سوف تزداد عبر الزمن وبالتالي يمكن بيعها مستقبلاً بربح.

الثاني: يتوقع المستثمرون من خلال احتفاظهم بأسهم أن تدفع لهم الشركة أرباحاً على شكل توزيعات "Dividends" غالباً ما تكون على شكل نقدٍ كعائد على استخدام الشركة لأموالهم.

إن اتساع قاعدة الملكية في الشركات المساهمة أدى إلى فصل الإدارة عن المالكين، مما يتطلب إحداث تطور نوعي في نظام المحاسبة، من نظام يهدف إلى رعاية شؤون المالك وتنظيم وتدوين الحسابات اللاحزة، للحفاظ على ممتلكاتهم وحمايتها من التلاعب والسرقة (أي من مجرد أداة للرقابة الداخلية على الأموال) إلى نظام للمعلومات غايتها الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرار.

# المبحث الأول

## أنواع شركات الأموال

### The corporate types

يمكن تصنيف شركات الأموال إلى:

(1) شركات مسجلة في البورصة ويتم تداول أسهمها في البورصات النظامية.

(2) شركات غير مسجلة في البورصة وهي شركات يتم التعامل على أسهمها في السوق الموازية.

ضمن هذا الإطار يمكن القول إن شركات الأموال تتكون من :

#### 1- الشركات المساهمة المغفلة:

هي الشركات التي يتكون رأس مالها من حصص صغيرة متساوية القيمة يطلق عليها أسهم قابلة للتداول وتنحصر مسؤولية المالك (المساهم) على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها، وقد عرف قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 الشركة المساهمة على أنها (( شركة تتألف من خمسة وعشرين مساهما على الأقل ، ويكون رأس المال مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول وللإدراج في أسواق الأوراق المالية، وتقوم بطرح جزء من رأس المال على الاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهم فيها محدودة بالقيمة الإسمية للأسهم التي يمتلكها في الشركة)). يقوم على إدارة الشركة المساهمة المغفلة مجلس إدارة يتخبه جموع المالك فيما بينهم لمدة محددة. وهكذا نرى أن الشركات المساهمة تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها:

1- ينقسم رأس المال الشركة إلى عدد من الحصص متساوية القيمة يطلق عليها أسهم قابلة للتداول.

- 2- لا تتعدي مسؤولية المالك عن ديون الشركة مقدار ما يملكه من أسهم.
- 3- لا يكتسب المساهم صفة التاجر بمجرد اكتسابه في رأس المال الشركة المساهمة، عكس ما هو الحال في شركات الأشخاص حيث يعُد الشريك تاجراً وتكون مسؤوليته غير محددة بحصته في رأس المال الشركة.
- 4- ينصب الاهتمام على المال وليس على من قدم المال، وذلك عكس ما هو عليه الحال في شركات الأشخاص التي تقوم على اعتبار الشخصي للشركة، حيث يتم إعلام الآخرين بأسماء الشركاء المتضامنين لزيادة قوة الائتمان ولا سيما إذا كانت المقدرة المالية لهؤلاء الشركاء مرتفعة.
- 5- يتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة يتم انتخابه من قبل جموع المساهمين ولمدة محددة.

## **2- شركات التوصية بالأسهم:**

تعد مزيجاً من شركات الأشخاص وشركات الأموال، فهي تشمل فئتين من المالك هما:

1- شريك أو أكثر متضامنون لهم حقوق وواجبات الشركاء المتضامنون نفسها في شركات الأشخاص.

إن مسؤولية هؤلاء الشركاء تضامنية، إنهم مسؤولون عن ديون الشركة حتى في أموالهم الخاصة، ويكتسبون صفة التاجر إذا لم يكن لهم هذه الصفة قبل دخول الشركة. وتتمتع هذه الفئة بحق إدارة الشركة وفقاً لعقد تأسيس الشركة وقانونها النظامي، ولا يجوز لهؤلاء الشركاء التنازل عن حصصهم في رأس المال ولا تنتقل حصصهم إلى الورثة بالوفاة. غالباً ما ترتبط حياة الشركة واستمرارها إلى حد كبير بوجود هؤلاء الشركاء وبقائهم على قيد الحياة وبكمال أهليتهم. يقسم رأس المال في شركات

التوصية بالأسماء يكون الشريك الموصي فيها خاضعاً للنظام القانوني الذي يخضع له المساهم في الشركات المغفلة.

2- شريك أو أكثر موصون، وتنقسم حصص هؤلاء الشركاء إلى حصص متساوية القيمة، ويعامل هؤلاء الشركاء معاملة المساهمين في الشركات المساهمة من حيث تبعهم مسؤولية محددة اتجاه ديون الشركة في حدود حصته في رأس المال الشركة، ولا يكتسبون صفة التاجر، وهم حق التنازل عن حصتهم إلى شخص آخر شريطة الحصول على موافقة الشركاء المتضامنين وتنقل ملكية الأسهم بالوفاة إلى ورثة الشريك. يمكن القول إن شركات التوصية بالأسماء تعتبر شركات تضامن بالنسبة للشريك المتضامن وشركات مساهمة بالنسبة للشركاء الموصين.

### **3- الشركات ذات المسؤولية المحدودة:**

تعد الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة ذات طابع خاص، تجمع بين خصائص شركات الأشخاص، من حيث وجود علاقة شخصية بين الشركاء، وخصائص شركات الأموال من حيث المسؤولية المحدودة بديون الشركة بمقدار حصص الشركاء في رأس مال الشركة.

لقد اختلف علماء القانون في طبيعة هذه الشركات. فمنهم من يرى أنها شركات أشخاص بالنظر للاعتبار الشخصي القائم بين الشركاء لأنها تتالف بين عدد محدود من الشركاء يعرفون بعضهم، ويدخلون على أساس الثقة المتبادلة بينهم بالإضافة إلى أن رأس المال لا يقسم إلى أسهم، والشخص الذي تتالف منها غير قابلة للتداول إلا ضمن شروط خاصة، والإدارة منوطه بمدير عام أو مديرين عدّة ولا يوجد فيها مجلس إدارة كما الحال في الشركات المساهمة. ومنهم من يعدّها شركات أموال على أساس أن مسؤولية الشركاء فيها لا تتجاوز حصتهم في رأس المال. ويمكن تعريف الشركة المحدودة المسؤولية على أنها (شركة تجارية تتألف من شخصين على الأقل، ولا يتمتعون

بالصفة التجارية ولا يسألون إلا عن حصتهم في رأس المال ولا يقسم رأس المال إلى أسهم).

من التعريف السابق يمكن استخلاص الخصائص التالية للشركات ذات المسؤولية المحدودة:

1- المسؤولية المحدودة لكل شريك عن ديون الشركة في حدود ما يساهم به كل منهم في رأس مال الشركة.

2- تحديد حد أدنى لعدد الشركاء دون تحديد حد أقصى.

3- عدم إمكانية استخدام أسلوب الاكتتاب العام نظراً للطابع الشخصي لهذه الشركات ولعدم إمكانية قسم رأس المال إلى أسهم.

4- استمرارية الشركة بالرغم من وفاة الشريك من خلال التبسيط في إجراءات انتقال الحصص بالوفاة وعدم قابلية المدير المعين في العقد للعزل.

5- يحق للشريك في الشركة التي يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسة وعشرين من التصرف بحصته بالبيع إلا أن للشركاء حق الرجحان في الشراء

#### مزایا شركات الأموال:

لشركات الأموال العديد من المزايا التي لا تتمتع بها شركات الأشخاص. إلا أن لكل منها أرضية واسعة للاستثمار والمخاطر، والمسؤولية التي تمتاز بها عن المشاريع الفردية Single proprietorships. وهكذا فإن شركات الأموال تتمتع بالميزات التالية:

#### **1- سهولة نقل الملكية : Easy transfer of ownership**

يتم تداول رأس مال شركات الأموال في سوق الأوراق المالية (البورصات) بين أطراف لا يعرفون بعضهم بعضاً. غالباً لا يستطيع المالك أن يحدد من يبيع أسهمه. في حين أنه في شركات الأشخاص فإن أحد الشركاء لا يمكن أن يبيع حصته لشريك آخر إذا لم يوافق المالكون الآخرون على المالك الجديد.

إن نقل ملكية الأسهم لا تحتاج إلى موافقة الشركة أو حملة الأسهم الآخرين. كما أن نقل حقوق الملكية بين حملة الأسهم ليس لها أي تأثير على نشاطات الشركة أو على أصولها أو على التزاماتها أو على كامل حقوق ملكيتها. ذلك أن المنشأة لا تشارك في عملية نقل الملكية بعد إصدارها لأسهم رأس المال.

## 2- المسؤولية المحدودة لحملة الأسهم : **Limited liability of stockholders**

في شركات الأشخاص كل شريك مسؤول شخصياً عن كامل ديون الشركة. أما في شركات الأموال فإن حملة الأسهم ليسوا مسؤولين عن ديون الشركة بصفتهم الشخصية، والمبلغ الأعظمي الذي يمكن لحاميل السهم أن يخسره هو المبلغ الذي استثمره. في حين أن الشريك في شركات الأشخاص مسؤول مسؤولية شخصية عن ديون الشركة. إلا أنه في الشركات المساهمة المحدودة المسؤولية Closely held corporation والمملوكة من قبل عدد قليل من حملة الأسهم، عندما تفترض الشركة أموالاً فإن البنوك أو المؤسسات المالية غالباً ما تتطلب توقيع عقد القرض من قبل المدير، عندئذ على المدير أن يدفع القرض إذا لم تتمكن الشركة من ذلك. ولما كان لشركات الأموال شخصية مستقلة، فإن المدائنين الحق من حيث المبدأ أن يعودوا إلى أصول الشركة كي يستوفوا ديونهم.

## 3- استمرارية الحياة بالنسبة للشركة: **Continuous existence of the entity**

في شركات الأشخاص هناك العديد من الحالات التي يمكن أن تنهي حياة الشركة مثل، وفاة شريك، انسحاب شريك، إفلاس شريك.. إلا أن هذه الحالات نفسها ليس لها أثر على شركات الأموال لأن لها شخصية قانونية منفصلة ومتميزة عن المالكين. كما أن حياة شركات الأموال تحدد في عقد تأسيسها، فيمكن أن تكون حياتها دائمة أو يمكن أن تكون محدودة بعدد من السنوات. إذا كانت حياة الشركة

محددة، فيمكن تمديدها من خلال تجديد عقد تكوينها. وبالتالي فإن الشركات الناجحة يمكن أن تكون حياتها مستمرة.

#### **4- سهولة تجميع رأس المال : Easy capital generation :**

إن ما تتمتع به شركات الأموال من ميزة سهولة نقل الملكية والمسؤولية المحدودة عن ديون الشركة يشكل عامل جذب للمستثمرين. وهكذا، فإن من السهولة يمكن، بالنسبة لشركات الأموال أن تجمع رأس مال كبير من خلال إصدار الأسهم إلى عدد كبير من المستثمرين. وهكذا، فإن مقدرة الشركات الناجحة في الحصول على أموال هي مقدرة غير محدودة.

#### **5- إدارة مهنية : Professional management :**

لا يشارك حملة الأسهم في شركات الأموال العامة، بأعمال الشركة وفي إدارتها يوماً بيوم، إنهم يتعاقدون مع مهنيين متخصصين من أجل القيام بذلك على عكس شركات الأشخاص التي يقوم الشركاء بإدارة أعمالها حتى وإن لم يكن لديهم القدرة المهنية لذلك. أما في شركات الأموال، لحملة السهم دور غير مباشر في إدارة أعمال الشركة من خلال مجلس الإدارة (Board of director) الذي يُنتخب من قبلهم. ومجلس الإدارة يقوم باختيار المدراء التنفيذيين كالمدير ونائب أو أكثر للمدير وذلك لتنفيذ السياسات التشغيلية للشركة التي يضعها مجلس الإدارة.

#### **6- الفصل بين المالكين والشركة : Separation of owners and entity :**

بما أن شركة الأموال شخصية قانونية مستقلة، فليس للمالكين المقدرة على إلزام الشركة بعقود عمل معينة، كما الحال في شركات الأشخاص. وبالتالي فإن حامل السهم لا يمكن من تعريض حملة الأسهم الآخرين للخطر من خلال قراراتهم غير الرشيدة والضعيفة التي يتخذونها. حيث أن العقود التي يجريها الشريك في شركات

الأشخاص لصالح الشركة ملزمة للشركاء الآخرين، علماً أنها يمكن ألا تكون في مصلحة الشركة.

**مساوئ شركات الأموال:** لشركات الأموال العديد من المساوئ والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

### **1- ازدواج ضريبي : Double taxation**

بما أنه لشركات الأموال شخصية قانونية مستقلة فإن دخلها الصافي يخضع للضريبة بشكل مضاعف. لأن الشركة تدفع ضريبة على دخلها الصافي، وحملة الأسهم يدفعون ضريبة على الدخل الذي يحصلون عليه من الشركة على شكل توزيع أرباح (dividends). في حين أن شركات الأشخاص لا تدفع ضريبة دخل، وحصة المالك من إيرادات تلك الشركة يتم التقرير عنها ضمن إيرادات الشريك الخاضعة للضريبة بصفته الشخصية.

### **2- القوانين الحكومية : Government regulation**

بما أن شركات الأموال توجد بموجب القانون، فإنها غالباً ما تكون حاضنة لأحكام قانونية ورقابية أكثر صرامةً مما هي عليه شركات الأشخاص كالقوانين المتعلقة بإصدار الأسهم وتوزيع الأرباح، بالإضافة إلى أن الشركات المساهمة العامة مطلوب منها أن تقدم إفصاحاً شاملًا ودقيقاً عن أوضاعها المالية لجنة الأوراق المالية. كما أن عملية إدراج أسهم الشركات العامة في (البورصات) النظامية يتطلب من تلك الشركات الالتزام بمتطلبات إفصاح محددة بموجب القانون.

### **3- إدارة غير كفؤة : Entrenched, Inefficient management**

يمكن لشركات الأموال أن تنقل بإدارة غير كفؤة يتم انتخابها من خلال سيطرة عدد قليل من حملة الأسهم على عدد كبير من أسهم الشركة وذلك لتحقيق مصالحهم الخاصة، هذا، ويمكن أن تستمر هذه الإدارة من خلال استخدام أموال

الشركة للحصول على أصوات حملة الأسهم لدعم موافقها أثناء الانتخاب. لأن حملة الأسهم الآخرين يكونون موزعين عبر البلد، وبالتالي يجدون أنه من الصعب بمكان أن ينظموا أنفسهم ضد الإدارة الموجودة.

#### 4- المقدرة المحدودة لزيادة التمويل بالدين : **Limited ability to raise creditor capital**

إن المسؤولية المحدودة لحملة الأسهم يجعل من شركات الأموال منشأة جذابة لتجميع رأس المال والتمويل بالملكية. في الوقت نفسه إن ميزة المسؤولية المحدودة تحد من مبالغ الأموال المقترضة التي يمكن للشركة الحصول عليها، لأن الدائنين يتطلبون ضمانات شخصية لسداد ديون الشركة. هكذا، واستثناءً لبعض الحالات فإن الدائنين لا يقدمون الأموال لشركات الأموال دون ضمانات شخصية من حملة الأسهم أو المدير تضمن عملية إعادة دفع قروض الشركة إذا لم تتمكن الشركة من ذلك. حيث اعتبار أن المدير غالباً لا يكون مالكاً للأسهم الشركة، فليس من المنطق أن يضمن ديونها إلا في حالات نادرة.

## المبحث الثاني

# إجراءات تكوين شركات الأموال

تنشأ فكرة تكوين شركات الأموال من أجل القيام بمشروع تجاري أو صناعي أو زراعي.

يقوم بفكرة تكوين الشركة شخص أو مجموعة من الأشخاص. اشترطت المادة 98/ من قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 أن لا يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة. أما في أمريكا فأغلب قوانين الولايات تتطلب ثلاثة أشخاص كمؤسسين لشركات الأموال ويجب على كل واحد منهم أن يكون في السن القانوني المناسب. فالمؤسس هو الشخص الذي يقوم من تلقاء نفسه ودون سابق توكييل من الآخرين بالأعمال المادية والقانونية اللازمة لتأسيس الشركة وإيجاد المكتبين في رأس مالها (انطاكي...) هذا ويقوم المؤسرون بالأعمال التحضيرية اللازمة كافة لتأسيس الشركة وصرف جميع النفقات اللاحمة لذلك والتي تسمى نفقات التأسيس Organization costs.

هذا وقد أوجب القانون على المؤسسين القيام بالعديد من الواجبات أهمها:

- 1- إعداد نظام الشركة الأساسي في ضوء نموذج النظام الأساسي للشركات المساهمة التي تصدره الوزارة المعنية. ويتضمن هذا النظام عادة جميع البيانات المتعلقة بهدف الشركة ورأسمالها ومدتها والأسهم وإسناد القرض والإدارة والشؤون المالية.
- 2- إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للأعمال التي ستمارسها الشركة.
- 3- تقديم طلب الترخيص مرفقاً بالنظام الأساسي للشركة وبدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إلى الوزارة المعنية مرفقاً بإيداع الرسم الواجب لذلك.

4- طرح الأسهم على الاكتتاب العام بعد انتهاء الإجراءات القاضية بتأسيس الشركة المساهمة وصدور القرار الوزاري القاضي بالصادقة على النظام الأساسي ونشره أصولاً في الجريدة الرسمية.

5- دعوة الهيئة العامة التأسيسية للجتماع خلال شهر من إغلاق عملية الاكتتاب.

### مراحل تأسيس الشركة:

يتقدم المؤسسون بطلب الترخيص لهم بتأسيس الشركة مرفقاً بالنظام الأساسي للشركة المنوي تكوينها وإيداعه عن تسديد الرسم الواجب لذلك إلى وزارة الاقتصاد، دائرة الشركات. ويتم التصديق على توقيع المؤسسين من قبل الكاتب بالعدل أو من أي جهة يحددها الوزير. يمكن أن يقدم طلب التأسيس من قبل شخص واحد ينوب عن المؤسسين بموجب وكالة رسمية منظمة لصالحه من المذكورين.

تصدر الوزارة قرارها بالتصديق على نظام الشركة الأساسي أو على تعدياته خلال ثلاثة أيام من تاريخ وصول الطلب إليها. ويحق للوزارة رفض التصديق على النظام الأساسي أو تعدياته إذا تبين لها أن هناك مخالفة لأنظمة والقوانين ولم يتم المؤسسون بإزالة المخالفة خلال المهلة التي تحددها الوزارة. يحق للجنة المؤسسين أو الشركة الاعتراض على قرار الرفض خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغهم قرار الوزارة. إذا رفض الوزير الاعتراض جاز للمؤسسين أو للشركة الطعن بقرار الوزير أمام محكمة القضاء الإداري التي تبت في موضوع الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ اكتمال الخصومة في الدعوى بقرار مبرم.

بعد نشر القرار الوزاري بالتصديق على النظام الأساسي للشركة في الجريدة الرسمية يتعمّن على المؤسسين الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية بشأن طرح أسهم الشركة على الاكتتاب العام.

بعد تغطية رأس المال المعروض للأكتتاب العام وإعلان الهيئة العامة التأسيسية تأسيس الشركة نهائياً وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول.... يقوم مجلس الإدارة أو أيٌّ من أعضائه بالنشر في الجريدة الرسمية لدى أمانة سجل التجارة وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ قرار الهيئة العامة التأسيسية القاضي بالإعلان عن تأسيس الشركة.

#### الاكتتاب بالأوراق المالية:

بعد نشر مرسوم الترخيص وقرار التصديق على النظام الأساسي في الجريدة الرسمية يباشر المؤسسون معاملات الاكتتاب بالأوراق المالية. وقد أجازت المادة 100 من قانون الشركات 3 لعام 2008 أن يكتب المؤسسون بنسبة لا تقل عن 10% ولا تزيد عن 55% من رأس المال المعروض للأكتتاب العام ولا يجوز للمؤسس الشخص الطبيعي أن يكتب بأكثر من 10% من رأس المال الشركة. ويجب على المؤسسين تسديد 40% من قيمة الأوراق التي اكتتبوا بها قبل طرح باقي الأوراق على الاكتتاب .. ويجب ذكر ذلك صراحة في طلب الترخيص وفي النظام الأساسي للشركة مع بيان عدد الأوراق التي اكتتب بها كل مؤسس.

كي تعدد الشركة مكونة لابد أن تبلغ الاكتتابات ثلاثة أرباع رأس المال المطروح ولا يقل عن الحد الأدنى المحدد من قبل مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير خلال المدة المحددة لها (لا تقل عن عشرين يوماً ولا تزيد عن تسعين يوماً). أما إذا لم تبلغ ذلك جاز للمؤسسين تمديد الاكتتاب بموافقة الوزارة وهيئة الأوراق المالية مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ هذه الموافقة.

أما إذا لم يكتمل الاكتتاب بثلاثة أرباع الأوراق المالية بنهاية الميعاد الجديد وكانت قيمة الأوراق المكتتب بها تقل عن الحد الأدنى المحدد من قبل رئيس الوزراء وجب على المؤسسين الرجوع عن تأسيس الشركة. وفي حال الرجوع عن تأسيس الشركة يجب

على لجنة المؤسسين خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ انتهاء الاكتتاب أو تاريخ عدم موافقة الهيئة العامة التأسيسية على تأسيس الشركة تقديم طلب إلى الوزارة بطي قرار التصديق على النظام الأساسي . وفي حال عدم تقديم طلب الطyi من قبل لجنة المؤسسين خلال المهلة المذكورة ترتب بذمتهم الفائدة عن مبالغ الاكتتاب بالمعدل الأقصى المسموح به قانوناً اعتباراً من تاريخ انقضاء هذه المهلة . على الجهة التي يتم الاكتتاب لديها إعادة المبالغ المدفوعة من قبل المكتتبين وذلك بعد تبليغها بقرار الطyi بموجب إيصالات رسمية.

للشركة أن تطرح أسهمها على الاكتتاب العام مباشرة أو في إحدى أسواق الأوراق المالية أو عن طريق متعهد تغطية أو أكثر، ويجب أن يكون متعهد التغطية مصرفًا أو شركة وساطة مالية مرخصاً لها بممارسة هذا النشاط . وتتضمن وثيقة الاكتتاب ما يلي:

- 1- اسم المكتب وعدد الأسهم التي اكتتب بها.
- 2- قبول المكتب بنظام الشركة الأساسي.
- 3- الموطن الذي اختاره المكتب على أن يكون سورياً.
- 4- جميع المعلومات الأخرى الضرورية.

يسلم المكتب وثيقة الاكتتاب إلى الجهة التي اكتتب لديها، موقعة منه أو من يفوضه، ويدفع قسطاً أو الأقساط الواجبة السداد لقاء إيصال يقدمه للشركة بعد تكوينها. و يُعدّ الاكتتاب قطعياً عند إتمام هذه المعاملة مع مراعاة الأحكام المتعلقة بزيادة عدد الأسهم المكتتب بها على الأسهم المعروضة.

إذا ظهر أن الاكتتاب يتجاوز عدد الأسهم المطروحة فيجب أن توزع هذه الأسهم غراماً بين المكتتبين وأن يراعى في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل من الأسهم.

## **تخصيص الأسهم:**

تقوم لجنة المؤسسين أو إدارة الشركة بتخصيص الأسهم على المكتتبين خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء مهلة الاكتتاب . بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار التخصيص تقوم لجنة المؤسسين أو مجلس الإدارة بتوجيه كتاب مسجل لكل مكتب على عنوانه المختار يتضمن إشعاراً بعدد الأسهم التي تم تخصيصها .

على مجلس الإدارة الأول إصدار شهادات الأسهم وإعادة المبالغ الفائضة عن قيمة الأسهم المخصصة للمكتتبين إلى أصحابها خلال ثلاثة أيام من تاريخ شهر الشركة وإذا تختلف مجلس الإدارة عن رد المبالغ المرتبة خلال المهلة المحددة ترتب في ذمتهم فائدة بالمعدل الأقصى المسموح به قانوناً على المبالغ الواجبة الرد اعتباراً من اليوم الأول الذي يلي انقضاء المهلة المحددة للرد .

وإذا لم يقم المؤسسين بإرسال هذه الدعوة في ذلك الميعاد قامت الوزارة بالدعوة .

## **شهر الشركة:**

المادة 99 من قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 ف 3 نصت على – بعد تغطية رأس المال المعروض للأكتتاب وإعلان الهيئة التأسيسية تأسيس الشركة نهائياً وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول وتعيين الأشخاص المخولين بصلاحيات تمثيل الشركة ، يقوم مجلس الإدارة أو أي من أعضائه المخولين بإبداع النظام الأساسي المصدق وموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية على طرح الأسهم على الاكتتاب العام ووثائق تسمية أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة ونائبه وأسم أي شخص له صلاحيات بتمثيل الشركة وأسم مفتش الحسابات والوثائق المشعرة بتسديد رأس المال وما يشعر بتسليم أو نقل ملكية الشخص العينية وتصريح من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بعدم وجود أسباب تمنعهم من تقلد هذا المنصب وإشعار بالنشر في الجريدة الرسمية لدى أمانة سجل التجارة وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ قرار الهيئة العامة التأسيسية

القاضي بالإعلان عن تأسيس الشركة نهائياً ويجب على أمين سجل التجارة في هذه الحالة تسجيل الشركة المساهمة في سجلاته ونشر شهادة تسجيل الشركة في الجريدة الرسمية.

ف 4 - يجب على الشركة المساهمة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال ثلاثة يوماً من مصادقة الوزارة على النظام الأساسي المعدل للشركة أو ثلاثة يوماً من تاريخ انقضاء المهلة المحددة لتسديد قيمة أسهم زيادة رأس المال.

#### شهادات الأسهم:

نصت المادة 116 من قانون الشركات لعام 2008 على ما يلي:

- 1 لا يحق للشركة المساهمة عند تأسيسها إصدار شهادات بأسهمها إلا بعد استكمال إجراءات شهرها.
- 2 تقوم الشركة بإصدار شهادات بأسهم كل مكتب.

#### أسناد القرض:

تعطي أسناد القرض صاحبها حق استيفاء فائدة محددة تدفع في آجال معينة واسترداد مقدار دينه من مال الشركة.

نصت المادة 121 من قانون الشركات لعام 2008 على انه يحق للشركة المساهمة:

- 1 أن تصدر أسناد فرض.
- 2 أسناد القرض هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة قبلة للتداول وغير قابلة للتجزئة تصدرها الشركة للحصول على قرض تعهد الشركة بموجتها بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار.
- 3 يتم طرح أسناد القرض وفقاً لأحكام هذا القانون وقانون سوق الأوراق المالية عن طريق دعوة للاكتتاب موجهة للجمهور بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية.

-4 يجوز عرض أسناد القرض بقيمتها الاسمية أو بخصم أو بعلاوة إصدار وفي جميع الحالات يتم قيد السند في سجلات الشركة بقيمتها الاسمية.

#### الم الهيئة العامة التأسيسية :

يجب على لجنة المؤسسين و خلال ثلاثة أيام من تاريخ قرار التخصيص دعوة المكتبين إلى عقد الهيئة العامة التأسيسية للشركة و يجب أن يكون موعد الاجتماع خلال ثلاثة أيام من تاريخ توجيه الدعوة. وإذا لم يقم المؤسسوون بهذا الواجب في الميعاد المحدد قانوناً .

- يحق لكل مكتب مراجعة الوزارة التي يجب عليها توجيه هذه الدعوة.
- تنتخب لجنة المؤسسين أحدهم ليرأس جلسة الهيئة العامة التأسيسية.
- لا تكون جلسة الهيئة العامة التأسيسية قانونية إلا بحضور مندوب الوزارة وتفتقر مهمته على التأكد من النصاب القانوني وصحة التصويت.
- لا يكون للمكتبين الذين قدموا حصصاً عينية حق التصويت على القرارات المتعلقة بحصصهم العينية.
- تنتخب الهيئة العامة التأسيسية مجلس إدارة للشركة ليحل محل لجنة مؤسسي الشركة.

#### صلاحيات الهيئة العامة التأسيسية

- 1 الاطلاع على تقرير المؤسسين والموافقة عليه، ويجب أن يتضمن التقرير معلومات كافية عن جميع عمليات التأسيس مع الوثائق المثبتة لها.
- 2 تقوم الهيئة بمناقشة نفقات التأسيس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
- 3 البحث في الأسهם العينية وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
- 4 البحث في العقود والتصرفات التي تمت أثناء فترة التأسيس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

5- انتخاب مجلس الإدارة الأول ومفتش الحسابات.

6- إعلان تأسيس الشركة نهائياً.

يمكن ل主公 مالا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في اجتماع الهيئة العامة التأسيسية للشركة الاعتراض على نفقات التأسيس أو على تقرير تقييم المخدمات العينية أو العقود والتصرفات أثناء فترة التأسيس، وبالتالي إقامة الدعوى أمام محكمة البداية المدنية، ولا تؤثر هذه الدعوة على استمرار عمل الشركة .

- تسقط هذه الدعوى بالتقادم إذا لم تقدم خلال ستين من تاريخ شهر الشركة.

#### الهيئة العامة العادي:

نصت المادة 165 من قانون الشركات لعام 2008 على أن :

- يجتمع الهيئة العامة العادي مرة في السنة على الأقل في الميعاد المحدد في نظام الشركة الأساسي على ألا يتجاوز الأشهر الثلاث التالية لنهاية السنة المالية للشركة.

- يجتمع الهيئة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو بناء على طلب خططي مبلغ إلى مجلس الإدارة من مفتش حسابات الشركة أو مساهمين يحملون مالا يقل عن 10% من أسهم الشركة.

- على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة للاجتماع في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تلقيه الطلب من المفتش أو المساهمين.

- لا يعتبر الاجتماع الأول قانونيا ما لم يحضره أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى .

- إذا لم يتتوفر النصاب بمضي ساعة على موعد الجلسة الأولى تعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما بلغ عدد الأسهم الممثلة.

- تصدر قرارات الهيئة بأكثرية تزيد عن 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى.

#### **صلاحيات الهيئة:**

- تتدخل في جدول أعمال اجتماع الهيئة السنوي الأمور الآتية:
  - 1 سماح تقرير مجلس الإدارة لخطة العمل للسنة المالية المقبلة
  - 2 سماح تقرير مفتش الحسابات
  - 3 مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومفتش الحسابات والمصادقة عليهما
  - 4 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات وتعيين تعويضاتهم.
  - 5 تعيين الأرباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
  - 6 تكوين الاحتياطيات.
  - 7 البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدامة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات المنوحة لهم التي تخرج عن صلاحيات مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.
  - 8 إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلين الشركة.
  - 9 أي موضوع آخر مدرج في جدول أعمال الهيئة.

#### **الهيئة العامة غير العادية:**

تدعى هذه الهيئة لمناقشة أمور تتعلق بتعديل نظام الشركة الأساسي كتغير جنسيتها، أو تغيير موضوعها أو شكلها أو حلها قبل حلول أجلها بسبب خسارة

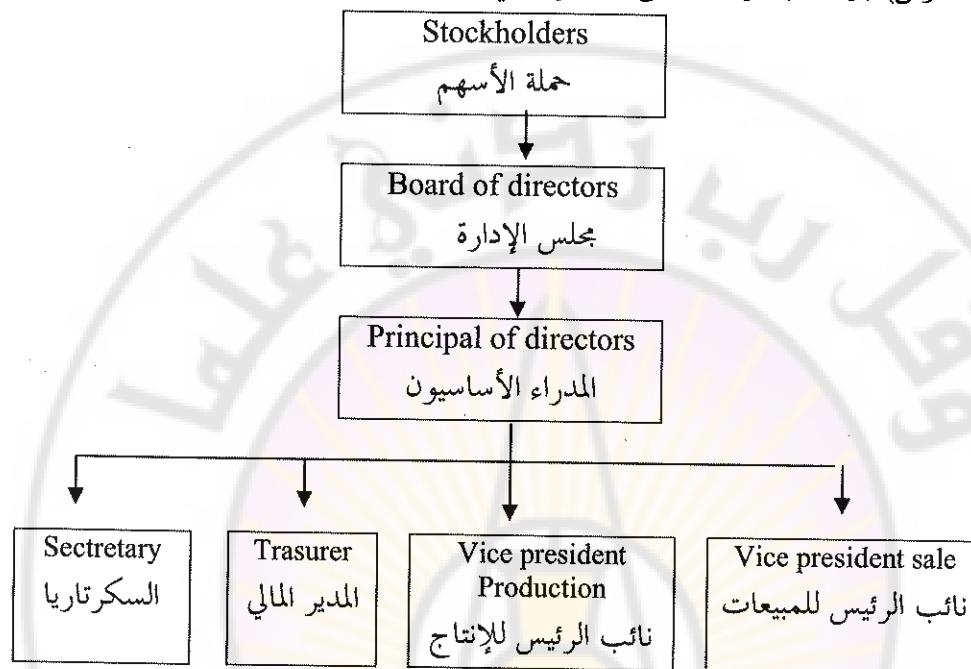
طرأت عليها أدت إلى ضياع قسم كبير من رأس مالها، أو تعديل نظامها الأساسي أو اندماجها بشركة أخرى. وتحتاج هذه الهيئة بناءً على دعوة من مجلس الإدارة كلما رأى المجلس ضرورة لاجتماعها أو بناءً على طلب خطي من مفتشي الحسابات، ويجب حضور مساهمين يمثلون ثلاثة أرباع أسهم الشركة وإذا لم يكتمل النصاب يكتفي في الاجتماع التالي بتمثيل 40% من أسهم الشركة على الأقل. ولا يعتبر اجتماع الهيئة العامة غير العادلة قانونياً إلا بحضور مندوب الوزارة تصدر القرارات بأكثرية من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع على أنه يشترط خلافاً لهذه القاعدة، أكثرية خاصة تزيد عن نصف رأس المكتب به فإذا كان الأمر يتعلق بتعديل النظام الأساسي والاندماج وحل الشركة ولا تصح المذكرة بأي موضوع أمام الهيئة العامة غير العادلة ما لم يكن قد ذكر صراحة في الدعوة الموجهة للمساهمين.

للهيئة العامة غير العادلة أن تصدر قرارات في الأمور الداخلية ضمن صلاحياتها والأمور الداخلية ضمن صلاحيات الهيئة العامة العادلة وفي حالة الأخيرة تصدر الهيئة قراراتها وفقاً للقواعد المتعلقة بالهيئة العامة العادلة

## إدارة الشركة المساهمة:

تدار الشركة من خلال تفويض السلطة من حملة الأسهم إلى مجلس الإدارة (هيئة

المديرين) إلى المدراء وذلك على الشكل التالي:



### مجلس الإدارة (هيئة المدراء) :

- يتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده النظام الأساسي. يتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة للشركة ، ويجوز أن يكون العضو شخصاً اعتبارياً يمثله شخص طبيعي أو أكثر يسميه لهذا الغرض .

- يحق للشخص الاعتباري الذي قام بتنمية ممثله في مجلس الإدارة تغيير ممثله بموجب كتاب صادر عنه ولا يعتبر هذا التغيير سارياً إلا بعد شهر في السجل.

- مدة ولاية المجلس أربع سنوات مالم يحدد النظام الأساسي مدة أقل.

- على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للشركة للجتماع خلال تسعين يوماً الأخيرة من مدة ولايته لانتخاب مجلس إدارة يحل محله وإذا تأخر عن الموعد يجب ألا تزيد مدة التأخير عن تسعين يوماً من انتهاء مدة المجلس القائم.
- يجوز إعادة انتخاب الأعضاء المنتهية مدة ولايتم.
- يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على منح المساهم الذي يملك 10% من أسهم الشركة الحق بتعيين عضو أو أكثر في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكه من أسهم على أن يتزل عددهم من أعضاء المجلس ولا يتدخل في انتخاب أعضاء المجلس الباقين.
- يجب أن يكون أغلب أعضاء مجلس الإدارة من جنسية الجمهورية العربية السورية ويجوز للوزارة تحفيض النسبة أعلاه إذا كانت مساهمة الأجانب برأس المال الشركة تجاوز 65%.

#### صلاحيات مجلس الإدارة :

نصت المادة 140 من قانون الشركات لعام 2008 على أن مجلس الإدارة السلطات والصلاحيات للقيام بجميع الأعمال التي يتقتضيها سير الشركة وفقاً لغايتها، وليس لهذه الصلاحيات من حد إلا ما هو منصوص عنه في هذا القانون أو في نظام الشركة الأساسي. ولكن على المجلس أن يتقييد بتوجيهات الهيئة العامة وأن لا يخالف قراراتها.

ويحدد النظام الأساسي عادة الأعمال التي يستطيع مجلس الإدارة القيام بها والتي تتعلق بالاستدانة وبيع ورهن أصول الشركة والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخصة والامتيازات المنوحة لها وتقديم الكفالات.

#### تعويضات أعضاء مجلس الإدارة:

- يعين النظام الأساسي للشركة طريق تحديد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت عن 5% من الأرباح الصافية.

- تحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس في ضوء نشاطات الشركة وفعالياتها.

- يقصد بالأرباح الصافية الأرباح المحققة قبل تزيل ضريبة الدخل.

### **: Corporate officers**

مدراء الشركة غالباً ما يتم تعينهم من خلال نظام الشركة الأساسي. عدد المدراء وتسمياتهم الأساسية تختلف من شركة لأخرى، إلا أن أغلب الشركات لديها مدير، عدد من معاوين المدير، سكرتارياً، مدير مالي، ومراقب حسابات.

يعدّ المدير الموظف التنفيذي الأساسي للشركة. يملك السلطة من خلال نظام الشركة لاستخدام الموظفين اللازمين عدا أولئك المعينين من قبل مجلس الإدارة.

### **تدقيق حسابات الشركة :**

لما كان من العسير أن يتمكن كل مساهم من تدقيق حسابات الشركة، وكان من المتعذر على المساهمين مراقبة إدارة الشركة - شخصياً - مراقبة مستمرة تنتخب الهيئة العامة جهة لتفتيش حساباتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابها أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب ونصت المادة 180 شركات 2008 على أن تنتخب الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين الذي تعتمده هيئة الأوراق والأسوق المالية مفتشاً للحسابات أو أكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد. وإذا أهملت الهيئة انتخاب المفتشين أو اعتذر هذا المفتش أو امتنع عن العمل فعلى مجلس الإدارة أن يقترح على الوزارة ثلاثة أسماء من قائمة مفتشي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق لتنتهي منهم من يملأ المركز الشاغر.

يعدّ مفتشو الحسابات وكلاء عن الهيئة العامة ويتقاضون بهذه الصفة أجوراً عن وکالتهم، ويجوز للهيئة العامة، كما هي الحال في أعضاء مجلس الإدارة عزلهم في أي وقت.

وحددت المادة 187 شركات 2008 مهام مفتشي الحسابات على الشكل التالي يقوم مفتشو الحسابات بمحاجع أو منفردين بمراقبة سير أعمال الشركة وتدقيق حساباتها، وعليهم بصورة خاصة أن يبحثوا عما إذا كانت الدفاتر منظمة بصورة أصولية، وعما إذا كانت الميزانية وحسابات الشركة قد نظمت بصورة توضح حالة الشركة الحقيقة. وهؤلاء المفتشين أن يطلغوا في كل وقت على دفاتر الشركة وحساباتها وأوراقها وصندوقها. وهم أن يطلبوا من مجلس الإدارة أن يوافيهم بالمعلومات الازمة للقيام بوظيفتهم، وعلى هذا المجلس أن يضع تحت تصرفهم كل ما من شأنه تسهيل مهمتهم.

#### مسؤولية مفتش الحسابات:

يكون مفتش الحسابات مسؤولاً تجاه الشركة وتجاه مساهميها عن تعويض الضرر الذي سببته الأخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله أو عدم قيامه بالواجبات التي تربتها عليه القوانين أو نظام الشركة الأساسي وتسقط دعوى المسؤولية المدنية بمضي ثلاثة سنوات من تاريخ انعقاد الهيئة العامة للشركة التي تلي فيها تقرير مفتش الحسابات وإذا كان الفعل المنسوب له يشكل جرمًا فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية إلا وفقاً لأحكام القواعد العامة.

يمحق مفتش الحسابات الطلب لمجلس الإدارة الدعوة إلى انعقاد الهيئة العامة العادية أو غير العادية بناء على كتاب خطى يبين فيه الأسباب الداعية له ، وإذا أهل مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع في المواعيد المقررة في النظام الأساسي أو في القانون ، على مفتش الحسابات أن يطلب إليه دعوها .

إذا اطلع مفتش الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة للفانون أو لظامها الأساسي أو للأنظمة المحاسبية عليه أن يبلغ ذلك خطياً إلى رئيس المجلس أو الهيئة العامة إذا لم تزل المخالفة.

## الوثائق، الدفاتر، والسجلات المتعلقة بأسهم رأس المال :

### **Doucments, Books, and records relating to capital stock**

ت تكون أسهم رأس المال في شركات الأموال من وحدات ملكية قابلة للتداول. كل وحدة من حقوق الملكية تسمى سهم. يتم تداول الملايين من أسهم رأس مال الشركة كل يوم عمل في بورصات الأوراق المالية النظامية وفي البورصات الموازية. هذه المبيعات أو التداول نادراً ما يتطلب من الشركة أن تصدر أسهم كطرف في عملية التداول بسبب هذه المبيعات أو التداولات إلا أنها تتم بين حملة الأسهم الموجودين كأفراد أو كمؤسسات استثمارية. يلي عمليات التبادل هذه نقل مادي لشهادات الأسهم.

**شهادة السهم Stock certificate** هي وثيقة مطبوعة ومزخرفة تقدم كدليل على ملكية حاملها لعدد محدد من أسهم رأس مال الشركة. عندما يبيع حامل الأسهم عدداً من الأسهم، يقوم حامل السهم بالتوقيع على شهادة السهم للمالك الجديد، الذي يقوم بدوره بتقديمها للشركة المصدرة. عند وصول الشهادة القديمة للشركة المصدرة، يتم إلغاؤها وتلتتصق مع أرومتها في دفتر شهادات الأسهم. ويتم تجهيز شهادة الأسهم الجديدة للمالك الجديد. يمكن تحديد عدد الأسهم المتداولة في أي وقت من خلال جمع أرومات الأسهم (الأرومات التي ليس فيها شهادات مرفقة) في كتاب شهادات الأسهم.

### دفتر أستاذ حملة الأسهم : Stockholders ledgers

ضمن أكثر السجلات أهمية تحفظ شركات الأموال بدفتر أستاذ حملة الأسهم. يحتوي دفتر حملة الأسهم على مجموعة من الحسابات المساعدة تظهر عدد الأسهم المملوكة حالياً من قبل حملة الأسهم. بما أن دفتر الأستاذ يحتوي على حساب لكل حامل سهم، فهو في الشركات الكبيرة يمكن أن يتكون من أكثر من مليون حساب فردي. كل حساب لحامل السهم يظهر عدد الأسهم المملوكة سابقاً وحالياً

من قبل المساهم، أرقام شهادات الأسهم، والتاريخ الذي تم الحصول فيه على الأسهم وتاريخ التخلص منهم. تسجل القيود على أساس عدد الأسهم وليس على أساس نقدی.

دفتر أستاذ حملة الأسهم وكتاب شهادات الأسهم يحتوي على المعلومات نفسها ، إلا أن دفتر حسابات حملة الأسهم يسجلها حسب التسلسل لحملة الأسهم. وبما أن حامل السهم يمكن أن يمتلك ذرينة أو أكثر من شهادات الأسهم، كل واحدة تمثل عدداً من الأسهم، فإن تسجيلها في الدفتر يمكن الشركة من:

1 - تحديد عدد أسهم حملة الأسهم الذين يحق لهم التصويت بتاريخ اجتماع حملة الأسهم.

2 - تجهيز الشيك بالأرباح الموزعة حسب حامل السهم وليس حسب شهادة السهم.  
العديد من شركات الأموال الكبيرة التي يتم تداول أسهمها بكثافة تقل مهمه الاحتفاظ بسجلات الأسهم لوكيل نقل أسهم خارجي ومسجل أسهم (stock transfer agent). وكيل نقل الأسهم غالباً ما يكون بنك أو شركة أمانات، تُستخدم من قبل الشركة لتنقل الأسهم بين مشتري الأسهم وباعيها.

يلغي وكيل نقل الأسهم الشهادات المتعلقة بالأسهم المباعة، ويصدر شهادات أسهم جديدة، وتحري القيود المناسبة في دفتر أستاذ حملة الأسهم. ترسل الشهادات الجديدة إلى مسجل الأسهم، غالباً يكون بنك آخر، الذي يحتفظ بسجلات منفصلة للأسهم المتداولة. نظام الرقابة هذا يجعل الأمر صعباً بالنسبة لعمال الشركة من أن يهدروا شهادات أسهم غير صحيحة ويسرقوا قيمتها.

### سجل الجلسات : The minutes book

يتم الاحتفاظ بسجل الجلسات من قبل سكرتارية الشركة، يتم فيه:

1- يتم تسجيل العمليات والتصرفات التي تجري ضمن اجتماع حملة الأسهم وهيئة المديرين.

2- المواقف المكتوبة على العديد من التصرفات المأخوذة من قبل مدراء الشركة.

لابد من الإشارة إلى أن كل تصرف معنوم به من قبل هيئة المديرين وحملة الأسهم يجب أن يكون منسجماً مع الشروط الموضوعة بعد تكوين الشركة ونظامها الأساسي. لذلك، يحتوي سجل الجلسات على عدد من المعطيات أهمها:

1- نسخة من صك تكوين الشركة.

2- نسخة من نظام الشركة الداخلي.

3- الأرباح المعلنة من قبل مجلس الإدارة (هيئة المديرين).

4- الموافقة على استحواذ الأصول الرئيسية.

5- الموافقة على الاقتراض.

6- الموافقة على زيادة أسهم رأس المال أو تخفيضه.



### **المبحث الثالث**

#### **رأس مال الشركة**

#### **Corporate capital**

تعرف حقوق الملكية في الشركات المساهمة على أنها حقوق حملة الأسهم، أو رأس مال الشركة وتكون من العناصر الآتية.

- |                             |                       |
|-----------------------------|-----------------------|
| Capital stock               | 1 - رأس مال الأسهم    |
| Additional paid- in capital | 2 - رأس المال الإضافي |
| Retained earning            | 3 - الأرباح المحتجزة  |

يمثل التصنيفان الأوليان - رأس مال الأسهم ورأس المال الإضافي - رأس المال المدفوع، أما الأرباح المحتجزة فتشكل رأس المال المكتسب من قبل الشركة. يتكون رأس المال المدفوع (Paid in capital) من إجمالي المبلغ المدفوع من أجل رأس مال الأسهم (المبلغ المقدم من قبل حملة الأسهم إلى الشركة لاستخدامه في أعمالها). يتضمن رأس المال المدفوع القيمة الاسمية لجميع الأسهم المصدرة زائداً العلامة أو ناقصاً الخصم حال السماح بإصدار أسهم ب أقل من قيمتها الاسمية.

رأس المال المكتسب هو جزء من حقوق الملكية يتحقق عندما تعمل الشركة بشكل مربع، فهو يتكون من جميع الأرباح غير الموزعة والتي يعاد استثمارها في الشركة.

إن التمييز بين رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب مسألة هامة من الناحيتين القانونية والاقتصادية. قانونياً، يمكن الإعلان عن توزيعات أرباح من الأرباح المحتجزة، ولا يمكن الإعلان عنه من رأس المال المدفوع. اقتصادياً، إدارة الشركة،

وحملة الأسهم، وغيرهم ينظرون إلى إيرادات الشركة من أجل التنبؤ باستمراريتها وازدهارها.

تمثل حقوق حملة الأسهم الفرق بين أصول الشركة والتزاماتها. لذلك فإن حقوق ملكية حملة الأسهم هي الحقوق الباقية (Residual interest). حقوق ملكية الأسهم تمثل صافي المساهمات المتراكمة من قبل حملة الأسهم بالإضافة إلى الإيرادات التي تم احتيازها. إن حقوق ملكية حملة الأسهم لا تمثل مطاليب في أصول بعينها إنما هي مطاليب في جزء من إجمالي الأصول. إن مبلغها ليس محدداً أو ثابتاً، إنه يعتمد على ربحية الشركة. تزداد حقوق الملكية عندما تكون الشركة راجحة، وهي تنخفض وربما تتلاشى نهائياً إذا كانت الشركة غير راجحة.

ملاحظة أخيرة، هناك الكثير من المعاني المختلفة التي تترافق مع الكلمة رأس المال، لأن هذه الكلمة يمكن أن تستخدم بشكل مختلف من قبل المجموعات المتعددة. يمثل رأس المال إجمالي أصول المنشأة. من الناحية القانونية، يعدّ رأس المال ذلك الجزء من ملكية حملة الأسهم المطلوب أن يحتفظ بها قانونياً في أعمال الشركة من أجل الدائنين (القيمة الاسمية للسهم). على العموم، رأس المال القانوني (رأس مال المحدد) هو القيمة الاسمية لكافية الأسهم المصدرة، إلا أنه عند إصدار الأسهم بدون قيمة اسمية حسب ما تقتضيه قوانين بعض الدول فإن رأس المال يمكن أن يكون:

1- إجمالي المبالغ المدفوعة من أجل الأسهم.

2- المبلغ الأدنى المحدد بموجب قانون البلد.

3- مبلغ حكمي (تقديرى) يتم وضعه من قبل مجلس الإدارة حسب تقديرها. يعرف المحاسبون رأس المال بمفهوم أضيق من إجمالي الأصول لكنه أوسع من رأس المال القانوني. عندما يتحدث المحاسبون عن رأس المال فإنهم يعنون به ملكية حملة الأسهم.

وللتوضيح سنقوم بتوضيح إظهار رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية في  
ظل قانون الشركات رقم 3 لعام 2008:

#### الحالة الأولى:

تم السماح للشركة بإصدار 30000 سهم عادي و 20000 سهم ممتاز 6% قيمة  
السهم الاسمية 500 ل.س وبسعر إصدار 600 ل.س للسهم العادي فقط ونفترض  
انه تم الاكتتاب ب 80% من الأسهم العادية والممتازة

#### رأس المال المدفوع

رأس المال المصرح به 30000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س  
20000 سهم ممتاز 6% مجمع الأرباح قيمة السهم الاسمية  
500 ل.س

#### رأس المال المصدر والمدفوع:

12.000.000	24000 سهم عادي قيمة اسمية 500 ل.س مدفوعة بالكامل
	16000 سهم ممتاز 6% مجمع الأرباح بقيمة اسمية
8.000.000	500 ل.س مدفوع بالكامل
<u>2400.000</u>	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية أسهم عادية
<u>22.400.000</u>	رأس المال المدفوع

نلاحظ أن الإفصاح عن رأس المال المصرح به في الميزانية العمومية يتم بصورة  
إعلامية، ويتمثل هذا معلومات ذات فائدة لقارئي الميزانية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض  
المحاسبين يفضلون إظهار رأس المال المدفوع بالنسبة إلى كل من الأسهم الممتازة  
والأسهم العادية كلي على حدة.

## الحالة الثانية:

تم الاكتتاب بكمال الأسمم التي سمح للشركة بإصدارها

### رأس المال المدفوع

رأس المال المصرح به 30000 سهم عادي 500 ل.س قيمة اسمية  
رأس المال المدفوع 20000 سهم ممتاز 500 % 6 ل.س قيمة اسمية

### رأس المال المصدر والمدفوع

15000000	30000 سهم عادي بقيمة اسمية 500 ل.س
1000000	20000 سهم ممتاز بقيمة اسمية 500 ل.س
<u>3000000</u>	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية — أسهم عادية
<u>28.000.000</u>	رأس المال المدفوع

### رأس المال - المصرح به والمتداول -

#### Capital stock authorized and outstanding

يحدد عقد تكوين الشركة عدد الأسهم والقيمة الاسمية (إذا كان لها قيمة اسمية) لكل صنف من أصناف الأسهم التي سمح للشركة أن تصدرها. رأس المال المصرح به (المسموح للشركة بإصداره) هو عدد الأسهم من أسهم رأس المال التي يحق للشركة أن تصدره كما هو مبين في عقد تكوين الشركة.

يمكن للشركة أن لا تصدر كامل الأسهم التي صرحت لها بإصدارها مباشرة وذلك وفق قوانين بعض الدول ، أما في سوريا وحسب قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 تطرح الأسهم المسموح بإصدارها على الاكتتاب العام ، تصدر الشركة الأسهم التي تم الاكتتاب بها فقط وبالتالي يمكن ألا يتم الاكتتاب بأكثر من 75% من الأسهم المسموح بها وبذلك تعتبر الشركة مكونة .

أما إذا سمح للشركة أن تحتفظ ببعض الأسهم كي تصدرها في المستقبل عندما يكون هناك حاجة لأموال إضافية كما الحال في أمريكا. إذا أصدرت الشركة كامل

الأسهم التي صرحت لها بإصدارها وتبين فيما بعد أن هناك حاجة لأموال إضافية، فإن على الشركة أن تحصل على موافقة جديدة من الجهة التي يحق لها الموافقة (في أمريكا، الولاية التي تكونت فيها الشركة، في سوريا من وزارة الاقتصاد) من أجل السماح لها بزيادة الأسهم المضروحة بها.

إن عملية السماح بإصدار أسهم لا تتطلب قيد يومية. عوضاً عن ذلك، تضع الشركات ملاحظة في حساب رأس المال في دفتر الأستاذ (وهي الغالب في اليومية العامة) وذلك للتذكير بعدد الأسهم المضروحة بها.

رأس المال المصدر: يمثل عدد الأسهم التي بيعت وأصدرت شهادات أسهم لحملة الأسهم.

رأس المال المتداول: يمثل عدد الأسهم المصدرة من الأسهم المضروحة بها والمتداولة حالياً بين أيدي حملة السهم. إن إجمالي ملكية الشركة تقع في أيدي حملة الأسهم. على سبيل المثال، عندما يصرّح للشركة بإصدار 10000 سهم من أسهم رأس مالها تصدر 8000 سهم فقط، فإن حملة الـ 8000 سهم يملكون 100% من الشركة.

كل سهم متداول من أصناف رأس المال يتمتع بالحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها سهم آخر من الصنف نفسه. الأسهم المسموحة (المضروحة) بإصدارها لكنها لم تصدر بعد تعود لما يسمى أسهم غير مصدرة ليس للأسهم غير المصدرة أي حقوق أو امتيازات حتى يتم إصدارها، ليس لها الحق بتوزيعات الأرباح، ولا يمكن لها أن تصوت عند اجتماع حملة الأسهم.

يمكن أن يكون هناك فارق بين عدد الأسهم المصدرة وعدد الأسهم المتداوله. الأسهم المصدرة هي التي تم إصدارها من قبل الشركة. جميع الأسهم المتداوله هي أسهم مصدرة، إلا أن العكس ليس صحيحاً. يعود الفارق إلى الأسهم التي أعيد شراؤها من الشركة من حملة الأسهم، والتي تسمى أسهم الخزينة Treasury stock.

## أنواع أسهم رأس المال : Classes of capital stock

يمكن للشركة المساهمة أن تصدر أنواعاً عديدة من أسهم رأس المال، وتتنوع تلك الأسهم بتنوع الأساس المتعدد للتمييز بينها، وبالتالي يمكن تصنيفها إلى:

- 1- أسهم عادية وأسهم ممتازة، وذلك حسب الحقوق المرتبطة بالسهم وأولوية الحصول على أحد أو بعض تلك الحقوق المنوحة لكل نوع. حتى إنه يمكن تقسيم الأسهم الممتازة تقسيماً إضافياً إلى أنواع متعددة وذلك حسب الحقوق المضمونة لكل نوع من تلك الأسهم.
- 2- أسهم ذات قيمة اسمية أو محددة وأسهم دون قيمة اسمية أو محددة، وذلك على أساس قيمة السهم.
- 3- أسهم نقدية وأسهم عينية، وذلك حسب طبيعة مقابل الوفاء بتلك الأسهم.
- 4- أسهم اسمية وأسهم لحامليها وذلك حسب طبيعة الملكية أو طريقة تداولها.
- 5- أسهم التمتع وأسهم رأس المال وذلك استناداً إلى أن قيمة تلك الأسهم سوف يتم ردتها (استهلاكها) أم لا؟

### الأسهم العادية: Common stock

إذا أصدرت الشركة نوعاً واحداً من أسهم رأس المال كان ذلك السهم سهماً عاديأً. تتمتع الأسهم العادية كافة بحقوق متساوية، كما أن كل سهم من الأسهم العادية يتميز بخصائص محددة تمثل في تساوي قيمة الأسهم والمسؤولية المحدودة لمالك السهم، وقابلية السهم للتداول. كما أنه يتم الإعلان عن حقوق السهم في مواد عقد تسجيل الشركة المساهمة. وأهم هذه الحقوق:

- 1- حق التصويت لانتخاب مجلس الإدارة في الاجتماع السنوي، ويكون لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد الأسهم العادية التي يملکها.

2- المشاركة في أرباح الشركة من خلال الحصول على الأرباح التي تعلن عن توزيعها هيئة المديرين (مجلس الإدارة).

3- أن يحتفظ بنسبة حق الملكية نفسها التي يتمتع بها عند إصدار أسهم جديدة. وفي حال إصدار أسهم جديدة يتمتع المساهم القديم بأولوية الاكتتاب بعدد من الأسهم المصدرة يعادل نسبة ما يملكه من أسهم في تاريخ الإصدار الجديد. وبحدر الإشارة إلى أنه يمكن سحب هذا الحق من المساهمين بعد موافقتهم حتى لا يعيق الشركة عن تحقيق هدفها في تملك شركات أخرى عن طريق إصدار أسهم إضافية.

4- المشاركة فيباقي من أصول الشركة بعد التصفية بالنسبة والتناسب مع الأسهم التي يملکها، وذلك بعد تسديد التزامات الشركة لغيرهم.

إن إثبات حقوق الملكية في السهم يتم من خلال شهادة السهم المطبوعة،

حيث يظهر على شهادة السهم:

1- اسم الشركة المصدرة للسهم.

2- اسم مالك السهم.

3- صنف ومميزات السهم.

4- عدد الأسهم المملوكة.

5- توقيع المدير المفوض بالتوقيع عن الشركة.

وتكون شهادة السهم مرقمة بشكل مسبق حتى يسهل عدّها ويمكن إصدارها بأي كمية من الأسهم.

وتمثل الأسهم العادية في الغالب حقوق الملكية الصافي (الباقية) في الشركة.

ذلك يعني أن التزامات الشركة كافة تأتي قبل مطالب حملة الأسهم العادية.

## الأسهم الممتازة : Preferred stock

هي نوع من أسهم رأس المال تتمتع بميزات وحقوق لا تتمتع بها الأسهم العادية. ضمن النوع الأساسي للأسهم الممتازة، يمكن أن يكون لدى الشركة أصناف متعددة من الأسهم الممتازة لكل صنف منها معدلات أرباح مختلفة أو ميزات أخرى.

**تصدر الشركة الأسهم الممتازة وذلك كي تتجنب:**

1- استخدام سندات بأعباء فائدة ثابتة يجب على الشركة دفعها بغض النظر عن مبلغ صافي الدخل.

2- إصدار الكثير من الأسهم العادية الإضافية مما يؤدي إلى أن تصبح ربحية السهم في السنة الحالية أقل مما كانت عليه في السنة السابقة.

3- تخفيف سيطرة حملة الأسهم العادية على الشركة، على اعتبار أنه في الغالب ليس لحملة الأسهم الممتازة حق التصويت.

على عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للأسهم العادية، والتي ليس لها أرباح محددة سواء بمحدها الأدنى أو حدتها الأعلى، فإن عائد الأرباح على الأسهم الممتازة غالباً ما تكون محددة بمبلغ محدد عن كل سهم أو على شكل نسبة من القيمة الاسمية.

وتتمتع الأسهم الممتازة في معظم الحالات بحق الأولوية لمالكيها في مواجهة مالكي الأسهم العادية في الحصول على حقوقهم عند التصفية. وقد يتضمن عقد إصدار الأسهم الممتازة نصاً يكفل دفع أرباح الأسهم الممتازة غير المعلن عنها في حال التصفية بغض النظر عن رصيد الأرباح المحجزة. فإذا لم تكفل الأرباح المحجوزة لتعطية تلك الأرباح وجب تغطية الفرق من رأس مال الأسهم العادية، ومن ثم يحصل حملة الأسهم العادية على المتبقى من الأصول.

إلا أن الأولوية للأسهم الممتازة عند التصفية لا يمكن افتراضها في جميع الحالات وإنما يجب أن يكون منصوصاً عليها في عقد إصدار الأسهم الممتازة. كما أن هذه

الأولوية لا تسري في مواجهة الدائنين، حيث أن لدائني الشركة أولوية الحصول على حقوقهم في مواجهة كل من مالكي الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

### أنواع الأسهم الممتازة :

عندما تصدر الشركة كلاً من الأسهم العادية وأسهم ممتازة، فإن الأسهم الممتازة يمكن أن تكون:

- 1- أسهم ممتازة بالأرباح، يمكن أن تكون بمحة الأرباح أو غير بمحة الأرباح ومشاركة في الأرباح أو غير مشاركة في الأرباح.
- 2- أسهم ممتازة بالأصول عند التصفية. (استرداد القيمة الاسمية).
- 3- أسهم ممتازة يمكن تحويلها أو لا يمكن تحويلها.
- 4- أسهم ممتازة يمكن استدعاءها.

### أسهم ممتازة بالأرباح :

يمثل ربع السهم توزيعاً للأصول (غالباً نقداً) والتي تمثل سحب من الإيرادات من قبل المالكين.

الأسهم الممتازة بالأرباح تعني أن حملة الأسهم الممتازة يحصلون على توزيعات أرباح محددة عن كل سهم قبل حصول حملة الأسهم العادية على أي أرباح. الأرباح عن الأسهم الممتازة هي المبلغ المدفوع لحملة الأسهم الممتازة كعائد عن استخدام أموالهم. بالنسبة إلى الأسهم الممتازة والتي لها قيمة إسمية، غالباً ما تحدد توزيعات أرباح السهم على أساس نسبة معوية من القيمة الاسمية ولتكن 68% من القيمة الاسمية على سبيل المثال غالباً ما تكون أغلب الأسهم الممتازة بقيمة إسمية.

في أغلب الأحيان ما يحصل حملة الأسهم الممتازة على توزيعات الأرباح بشكل ربع سنوي. توزيعات أرباح بهذه يجب الإعلان عنها - بشكل كامل أو جزء منها - من قبل مجلس الإدارة، (هيئة المديرين) وذلك قبل دفعها.

الأسهم الممتازة بالأرباح يمكن أن تكون مجمعة للأرباح ويمكن أن تكون غير مجمعة للأرباح ويمكن أن تكون مشاركة في الأرباح أو غير مشاركة.

### الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح : No cumulative preferred stock :

الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح هي أسهم ممتازة تفقد حقها في الحصول على أرباح عند عدم الإعلان عن توزيعات أرباح. عندما تكون الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح ومتداولة، فإن عدم الإعلان عن أرباح في عام ما أو عدم دفعها لا يقتضي دفعها أو الإعلان عنها في السنة المقبلة. لذلك، فإن الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح غير مشجعة بالنسبة إلى المستثمرين ومن النادر إصدارها.

### الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح : Cumulative preferred stock :

هي أسهم ممتازة يكون حقها في الحصول على توزيعات الأرباح الأساسية تراكمي أي لا يسقط هذا الحق في السنة التي لا يتم فيها توزيع أرباح. لذلك، على الشركات أن تدفع أرباح الأسهم الممتازة الجموعة قبل دفع أي أرباح لحملة الأسهم العادية. على سبيل المثال، بفرض أن لدى إحدى الشركات أسهم ممتازة مجمعة 10%， قيمة إيسية 1000 ل.س للسهم المتداول والبالغ قيمتها 1000.000 ل.س، وهناك أسهم عادية متداولة قيمتها 10.000.000 ل.س، وأن هناك أرباح متحجرة قدرها 3.000.000 ل.س.

لم تدفع الشركة أرباح عن سنتين. على الشركة أن تدفع أرباحاً لحملة الأسهم الممتازة قدرها 200000 ل.س (100000 عن كل سنة مضروبة بستين) قبل أن تدفع أي أرباح لحملة الأسهم العادية.

### أرباح الأسهم متأخرة السداد : Dividend in arrears :

هي أرباح أسهم مجمعة غير مدفوعة، بما فيها توزيعات الأرباح الرباعية للسنة الحالية غير المعلن عنها. الأرباح الجموعة المتأخرة عنها، لا تظهر إطلاقاً كالتزام على

الشركة لأنها لا تمثل التزاماً قانونياً حتى يتم الإعلان عنها من قبل هيئة المديرين، على أية حال، بما أن مبلغ الأرباح المتأخر عنها يمكن أن يؤثر في قرارات مستخدمي قوائم الشركة المالية، فإن الشركات تفصح عن أرباح كهذه بمحاطة على الهامش يمكن أن تكون المحاطة على الهامش على الشكل التالي:

(توزيعات أرباح مبلغها 200000 ل.س، تمثل أرباح على الشركة عن ستين هي %10 عن الأسهم الممتازة الجموعة وهي أرباح متأخر عنها اعتباراً من 2004/12/31).

## 2- الأسهم الممتازة المشاركة وغير المشاركة بالأرباح:

إذا كان السهم الممتاز مشارك في الأرباح (Participating preferred stock) فإن مالك السهم الممتاز يشارك مالك السهم العادي في أي أرباح توزع بعد أن يحصل السهم العادي على أرباح تساوي المعدل التفضيلي للسهم الممتاز. وقد تكون المشاركة في الأرباح كاملة أو جزئية. لتوضيح ذلك ، نفترض أن شركة ما أصدرت أسهماً ممتازة 5% مشاركة بالكامل في الأرباح بقيمة إسمية 500 ل.س للسهم. وأعلنت عن توزيعات أرباح للسهم الممتاز قدره 25 ل.س. فإذا أرادت الشركة توزيع أرباح إضافية للسهم العادي فإن الأمر يتطلب توزيع أرباح إضافية مماثلة للسهم الممتاز أما الأسهم الممتازة المشاركة جزئياً في الأرباح فيكون هناك حد أقصى لمشاركة هذه الأسهم في الأرباح الإضافية. بفرض أن الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح في حدود .%8

ففي هذه الحالة، وبعد أن يوزع مجلس الإدارة الأرباح على الأسهم الممتازة ومن ثم العادية بحدود 5% من القيمة الاسمية وإذا قرر مجلس الإدارة توزيع أرباح إضافية للأسهم العادية وليكن بحدود 5% أخرى ففي هذه الحالة تشارك الأسهم الممتازة بالأرباح بحدود 3% حتى تصل نسبة مشاركتها إلى 8% ويوزع بعدها

للأسهم العادية أرباح بحدود 3% مساوية لما وزّع على الأسهم المتداولة ومن ثم 2% إضافة إلى ذلك للأسهم العادية فقط لتصل نسبة أرباحها إلى 10% وذلك حسب قرار مجلس الإدارة.

أما الأسهم المتداولة غير المشاركة في الأرباح non participating preferred stock لا يكون لمالك السهم الممتاز غير المشارك في الأرباح غير حق أولوية الحصول على الأرباح قبل السهم العادي، ذلك يعني أنه لا يستحق أي توزيعات إضافية مهما بلغت التوزيعات للأسهم العادية.

#### امتياز الأسهم المتداولة بالأصول (استرداد القيمة الإسمية) :

##### stock preferred as to assets

معظم الأسهم المتداولة لها امتياز بالأصول عند تصفية الشركة. وبالتالي تحصل الأسهم المتداولة بالأصول على معاملة خاصة عند التصفية. يحق لحملة الأسهم المتداولة بالأصول الحصول على القيمة الإسمية (أو على قيمة تصفية أكبر متفق عليها) عن كل سهم قبل توزيع أي أصل إلى حملة الأسهم العادية. إذا كانت الأسهم المتداولة بالأصول مجمعة الأرباح وكان هناك أرباح مجمعة لم توزع (Dividend in arrears) عن سنة أو أكثر قبل التصفية، عندها يجب دفع تلك الأرباح الجموعة لحملة الأسهم المتداولة بالإضافة إلى القيمة الإسمية حتى وإن لم يكن هناك أرباح متحجرة كافية لتغطية هذه الأرباح بما فيها توزيعات العام الحالي. يمكن أن تكون الأسهم المتداولة متداولة بالأصول أو بالأرباح أو بكليهما معاً.

##### الأسهم المتداولة القابلة للتحويل : Convertible preferred stock

هي أسهم ممتازة تصدرها الشركة وتكتفى حامليها حق استبدالها بأسهم عادية للشركة المصدرة وفق معدل تحويل محدد Conversion ratio. الأسهم المتداولة التي لا تحمل هذه الميزة تعتبر أسهماً ممتازة غير قابلة للتحويل. يمكن لحملة الأسهم المتداولة القابلة للتحويل أن يستبدلوا أسهمهم حسب رغبتهم بعدد محدد من الأسهم العادية

للشركة نفسها. وقد يكون حق التحويل هذا مكتفلاً لمدة محددة تنتهي بعدد من السنوات أو لمدة غير محددة.

**يجد المستثمرون أن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل جذابة لسبعين:**

**الأول:** إن احتمال توزيع أرباح الأسهم الممتازة أكبر مقارنة باحتمال توزيع أرباح الأسهم العادية.

**الثاني:** يمكن أن يكون امتياز التحويل مصدرًا جوهريًا من مصادر ارتفاع السعر.

لتوضيح هذه الميزة، بفرض أن إحدى الشركات أصدرت 10000 سهم ممتاز 6% قابل للتحويل، قيمة السهم الإسمية 600 ل.س بسعر 600 ل.س للسهم الواحد.

هذه الأسهم قابلة للتحويل في أي وقت وفق معدل تحويل سهم ممتاز مقابل سهرين عاديين من أسهم الشركة نفسها قيمة السهم الإسمية 500 ل.س والذي يباع في السوق الآن بسعر 550 ل.س للسهم الواحد. في السنوات التالية للإصدار أعلنت الشركة زيادات كبيرة في الدخل وزادت توزيعات أرباح السهم العادي من 15 إلى 30 ل.س للسهم، مما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم العادي إلى 700 ل.س. يمكن الآن لحلمة الأسهم الممتازة أن:

1- تحويل كل سهم من الأسهم الممتازة إلى سهرين من الأسهم العادية وبالتالي

زيادة الأرباح السنوية من 36 ل.س (قيمة السهم الممتاز 600 ل.س × 6%)

إلى 60 ل.س (سهرين عاديين لكل سهم أرباح سنوية قدرها 30 ل.س).

2- بيع أسهمهم الممتاز بمكاسب جوهرية حيث أن قيمتها السوقية الآن

1400 ل.س للسهم الواحد، والتي هي القيمة السوقية لسهرين عاديين.

3- الاستمرارية في الاحتفاظ بالأسهم الممتازة القابلة للتحويل متوقعين تحقيق

مكاسب أكبر بعد فترة.

## الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء : Callable preferred stock

معظم الأسهم الممتازة قابلة للاستدعاء حسب رغبة الشركة المصدرة. الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء تعني أنه يمكن للشركة أن تُخْرِج حملة الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء أن عليهم تسليم أسهمهم إلى الشركة. كذلك، فإن على حملة الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء إما تسليم أسهمهم أو تحويلها إلى أسهم عادية.

الأسهم الممتازة غالباً ما تستدعي بسعر استدعاء يمثل القيمة الإسمية للسهم بالإضافة علامة استدعاء صغيرة بين 3-4% من قيمة السهم الإسمية. علامة الاستدعاء هذه هي الفرق بين المبلغ الذي تستدعي به الشركة أسهمها الممتازة بقصد الاسترداد والقيمة الإسمية للسهم.

يمكن للشركة المصدرة أن تفرض تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل وذلك من خلال استدعاء الأسهم الممتازة بقصد استردادها. حملة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل والذين لا يرغبون بتسلیم أسهمهم عليهم عندها تحويل تلك الأسهم إلى أسهم عادية. عندما يسلم حملة الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد أسهمهم، تدفع الشركة لحملة الأسهم هذه القيمة الإسمية بالإضافة إلى علامة الاستدعاء، وأرباح الأسهم المتأخر عنها من سنوات سابقة، وحصة السهم النسبية من أرباح الدورة التي تم بها الاستدعاء. إذا كانت القيمة السوقية للأسهم العادية التي يمكن للأسهم الممتازة التحويل إليها أعلى من المبلغ الذي يمكن لحملة الأسهم الممتازة الحصول عليه عند رد أسهمهم، عندها من مصلحتهم تحويل أسهمهم الممتازة إلى أسهم عادية. على سبيل المثال، بفرض أن حامل أسهم يملك 1000 سهم من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل. بسعر استدعاء هو 1200 ل.س للسهم الواحد، وقابلة للتحويل إلى سهرين من الأسهم العادية (تباع حالياً بسعر 750 ل.س للسهم الواحد)، ولهما الحق بـ 10 ل.س أرباح غير مدفوعة عن كل سهم. إذا استدعت الشركة المصدرة أسهمها الممتازة، فإن عليها أن تدفع

لحملة الأسهم إما 1210000 ل.س [1200 ل.س + 10 ل.س] × 1000 سهم  
إذا تم تسليم الأسهم للشركة، أو أن قيمة الأسهم العادية تبلغ 1500000 ل.س  
(750 ل.س × 2000 سهم) إذا تم استبدال الأسهم الممتازة بأخرى عادية. من  
الطبيعي، أن يقوم حملة الأسهم الممتازة بتحويل تلك الأسهم الممتازة إلى عادية.

تستدعي الشركة أسهمها الممتازة لأسباب عدّة منها:

- 1 يمكن أن تتطلب الأسهم الممتازة المتداولة أرباحاً سنوية قدرها 12% بالوقت الذي يمكن للشركة أن تحصل على رأس مال لاستدعاء الأسهم الممتازة بأسهم ممتازة أخرى بأرباح سنوية هي 8% مثلاً.
- 2 يمكن أن تكون الشركة المصدرة قد حققت أرباحاً جوهرية بحيث تستطيع أن تستدعي تلك الأسهم الممتازة من الأرباح التي حققتها.
- 3 يمكن للشركة المصدرة أن ترغب في استبدال الأسهم الممتازة لأن توزيعات الأرباح النقدية للأسهم العادية المماثلة هي أقل من الأرباح التي تدفع للأسهم الممتازة.

#### الأسهم ذات القيمة الاسمية والأسهم بدون قيمة إسمية:

تسمح قوانين بعض الدول أن يتم إصدار الأسهم العادية أو الممتازة بقيمة اسمية أو بدون قيمة إسمية. والسهم ذو القيمة الإسمية هو ذلك السهم الذي تحدد قيمته بمبلغ معين يكون مكتوباً على شهادة السهم ذاتها. ويمكن أن تكون القيمة الإسمية أي مبلغ ما لم تنص القوانين في الدولة موطن الشركة على عكس ذلك، ففي الولايات المتحدة لا تستلزم القوانين حدأً أعلى وحدأً أدنى لقيمة السهم لذلك يمكن أن تكون القيمة الإسمية للسهم مائة دولار أو حتى يمكن أن تكون ربع دولار. وفي جمهورية مصر العربية من غير الجائز أن تقل القيمة الاسمية للسهم عن 5 جنيهات أو أن تزيد عن ألف جنيه أما في سوريا فقد اشترط القانون أن لا يقل السعر الاسمي للسهم عن 500

ل.س وقد يكون سعر إصدار السهم مساوياً للقيمة الاسمية، وقد يكون أعلى من القيمة الاسمية. ويمثل الفرق رأس مال مدفوع إضافي يعد جزءاً من حقوق الملكية. كما يمكن أن يكون سعر الإصدار أقل من القيمة الإسمية، إذا سمحت قوانين الدولة موطن الشركة بذلك كما الحال في أمريكا، حيث يمثل الفرق رأس مال مدفوع إضافي مدين. وهذا غير مسموح به في سوريا.

أما الأسهم بدون قيمة اسمية فهي الأسهم التي لا يكون مكتوباً في شهادة السهم مبلغ معين يمثل قيمة السهم. وإذا كان مسمواً به إصدار السهم بدون قيمة اسمية، فإن مجلس إدارة الشركة قد يقوم بتحديد قيمة تحكمية لكل سهم تسمى قيمة محددة Stated value وقد لا يحدد أي قيمة للسهم. غالباً ما تكون القيمة المحددة أقل من سعر الإصدار (المبلغ الذي يدفعه المساهم مقابل السهم). ويطلق على الأسهم التي تتحدد لها قيمة تحكمية أسهم بدون قيمة اسمية ذات قيمة محددة تميزها عن الأسهم التي لا تتحدد لها قيمة تحكمية والتي يطلق عليها اسم بدون قيمة اسمية.

#### الأسهم النقدية والأسهم العينة :

الأسهم النقدية هي الأسهم التي يتم الوفاء بقيمتها نقداً. وقد يتم الوفاء بالمقابل النقدي دفعه واحدة أو على أقساط عدة ، غالباً ما تتم تحويلة قيمة السهم إلى عدة أقساط يدفع أولها عند الاكتتاب (قسط اكتتاب) ويدفع ثانية عند تخصيص الأسهم للمكتتبين (قسط تخصيص) ويدفع الباقى بقسط واحد أو أكثر (قسط ثالث وقسط رابع.. الخ) تحدد مواعيد استحقاقه بشكل مسبق أو تطلب الشركة كلما دعت الحاجة. ويطلب القانون في سوريا ألا يقل المدفوع عند الاكتتاب عن 40% من قيمة السهم. كما يتطلب القانون أن يتم سداد 75% من القيمة الإسمية للسهم خلال ثلاث سنوات من تاريخ التأسيس. ويكون للأسهم التي لم يسدد قيمتها بالكامل حقوق الأسهم نفسها التي تم سداد قيمتها بالكامل، فيما عدا الأرباح حيث يتم توزيعها

بنسبة ما تم دفعه من قيمتها الاسمية إلى تلك القيمة. ويحظر قانون الشركات 3 لعام 2008 تداول الأسهم النقدية والعينية التي يكتب فيها المؤسرون قبل انتهاء خمس سنوات من تاريخ شهر الشركة.

أما الأسهم العينية فهي الأسهم التي يتم الوفاء بقيمتها بتقديم أصول عينية. وهذا النوع من الأسهم غالباً يحصل عليه المؤسرون عن طريق تقديم بعض الأصول العينية الالزمه مثل الأرضي والمباني وغيرها. يتهد المؤسرون بتقديم هذه المقدمات العينية، وقد حرص القانون على تقدير الأصول العينية تقديرأً سليماً وذلك حماية للمساهمين الآخرين المكتتبين في الأسهم النقدية حيث قد يعمد مقدمي الأصول العينية إلى المغالاة في تقدير قيمة الأصول المقدمة للحصول على أكبر عدد ممكن من الأسهم في مقابلها ومن ثم التمتع بعدد أكبر من الأصوات في الجمعية العمومية وبنصيب أكبر في الأرباح. لذلك يجب أن تقوم هذه الأصول بالنقد عن طريق لجنة من الخبراء المختصين ويخضع هذا التقويم لموافقة الهيئة العامة التأسيسية.

تصدر الأسهم العينية استناداً لطلب الترخيص المقدم لوزارة الاقتصاد والذي يحدد بموجبه تكوين رأس مال الشركة وطريقة سداد رأس المال. وتصدر الأسهم العينية بأرقام متسلسلة ويتشر على الشهادة الخاصة بها على أنها أسهم عينية، ولا تعطي هذه الأسهم لمالكيها إلا بعد إتمام الإجراءات القانونية لتسليم المقدمات العينية للشركة، وتعد قيمتها مدفوعة بالكامل، وتعد صادرة بدءاً من تاريخ قرار الهيئة العامة التأسيسية بالموافقة عليها. ويحظر تحت طائلة البطلان تداول الأسهم العينية قبل مرور خمس سنوات على إصدارها ( شركات 96 ف 3).

#### أسهم التمتع :

هي الأسهم التي تعطيها الشركة للمساهم الذي قررت استهلاك أسهمه، والأصل أن التشريعات لا تجيز للشركات المساهمة استهلاك أسهمها عن طريق رد

قيمتها إلى المساهمين إلا في حالات معينة، لما ينطوي على ذلك من أضرار بداعي الشركة. ذلك أن الدائنين يعتمدون على أن خسائر الشركة سيعاهمها من حقوق المساهمين في رأس المال قبل أن تتمد إلى حقوقهم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نجد أن قوانين العديد من الولايات لا تسمح بتحفيض عدد الأسهم المصدرة أو تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة للسهم إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من السلطات المختصة في الولاية، ولا تمنع هذه الموافقة إذا ما كانت تلك الإجراءات تنطوي على أضرار محتملة للدائنين. وفي جمهورية مصر العربية لا يجيز القانون استهلاك الشركة لأسهمها إلا بالنسبة للشركات التي ينص نظامها على استهلاك أسهمها قبل انقضاء أجل الشركة بسبب تعليق نشاط الشركة بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية كاستغلال منجم، أو بئر أو مرفق من المرافق العامة منوحا لها لمدة محددة. ففي هذه الحالات يكون استهلاك الشركة لأسهم رأس مالها منطقياً وضرورياً. فإذا كان غرض الشركة استغلال منجم أو متجر فسيائي يوم ينفذ هذا الأصل، وإذا كانت الشركة تقوم باستغلال مرفق عام بموجب امتياز حكومي لمدة معينة فسيائي يوم تضطر فيه الشركة لتسليم ممتلكاتها للجهة مالحة الامتياز. ولابد للشركة أن تحمي مساهميها مما سيعرضون له من غبن عن طريق استهلاك أسهمها من الأرباح خلال حياتها وذلك ضماناً لاسترداد المساهمين لرأسمالهم قبل حل الشركة. ويكون استهلاك الأسهم من الأرباح الحقيقة إما عن طريق استهلاك عدد من الأسهم كل سنة تختار بطريقة القرعة إلى أن يتم الوفاء بقيمة كل الأسهم قبل انقضاء أجل الشركة، أو عن طريق رد جزء من قيمة كل سهم إلى جميع المساهمين وذلك على أساس سنوي بحيث يتم رد قيمة كامل رأس المال في نهاية أجل الشركة.

وكي لا يلحق ضرر بالمساهم الذي تستهلك أسهمه حيث يحرم من الأرباح التي تتحققها الشركة بعد ذلك، فإن الشركة المساهمة التي تقوم باستهلاك أسهمها تصدر

أسهمًا بدلاً من الأسهم التي تم استهلاكها يطلق عليها أسهم تمنع تكفل لصاحبها الحقوق نفسها المكافولة لأسهم رأس المال (أي الأسهم التي لم يتم استهلاكها)، سواء بالتصويت في الجمعية العامة أو في الأرباح الموزعة أو في الحصول على نصيب من ناتج التصفية إن وجد.

### الأسهم الإسمية والأسهم خاملها:

السهم الاسمي هو ذلك السهم الذي يحمل اسم المساهم الذي يملكه وثبتت ملكية المساهم للسهم في سجل خاص تعدد الشركة لهذا الغرض يطلق عليه سجل المساهم. أما السهم خامله فهو ذلك السهم الذي لا يحمل اسم مالكه ومن ثم يعتبر حامل السهم هو مالكه من وجهة نظر الشركة.

### القيم المختلفة للأسهم :

سبق أن تناولنا الأسهم ذات القيمة الإسمية والأسهم ذات القيمة المحددة والأسهم بدون قيمة اسمية ودون قيمة محددة. وتناول في هذا البند القيم المختلفة للسهم.

#### ١- القيمة الإسمية : Par value :

القيمة الإسمية هي تلك القيمة المكتوبة على شهادة السهم ذاها وقد يتساوى سعر إصدار السهم مع القيمة الإسمية أو يزيد عنها (عند إصدار السهم بعلاوة إصدار) أو قد يقل عنها (إصدار السهم بخصم إصدار) وقد لا تحدد الدولة موطن الشركة حدوداً معينة للقيمة الإسمية كما في الولايات المتحدة. وقد تحدد التشريعات حدود معينة للقيمة الإسمية كما في جمهورية مصر العربية حيث يجب ألا تقل القيمة الإسمية عن خمس جنيهات أو أن تزيد عن 1000 جنيه، أما في سوريا يجب أن لا تقل القيمة الإسمية للسهم عن 500 ل.س وكثيراً ما تختلف القيمة الإسمية عن القيمة الدفترية وعن القيمة السوقية للسهم.

## **2- القيمة المحددة : Stated value**

إذا كانت الأسهم مصدرة بدون قيمة إسمية فإن القوانين في الدولة موطن الشركة قد تسمح لمجلس الإدارة بأن يحدد قيمة تحكمية للسهم يطلق عليها القيمة المحددة وعادةً ما تقل هذه القيمة المحددة عن السعر الذي يجب أن يصدر به السهم. وإذا زاد سعر إصدار السهم عن القيمة المحددة للسهم فإن الفرق يتم تسجيله في حساب خاص هو حساب رأس المال المدفوع-زيادة عن القيمة المحددة. وعادةً ما لا يكون هناك أي علاقة بين تلك القيمة المحددة وبين القيم الدفترية أو القيم السوقية.

## **3- القيمة الدفترية : Book value**

إن إجمالي القيمة الدفترية للأوراق المالية المتداولة للشركة تساوي إلى صافي الأصول المسجلة للشركة، إن صافي أصول الشركة يمثل حقوق ملكية حملة الأسهم. عند إصدار الشركة لنوع واحد من الأسهم وليكن أسهم عادية، فإن القيمة الدفترية للسهم تحسب من خلال تقسيم إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم على عدد الأسهم العادية المتداولة بالإضافة إلى الأسهم المكتتب بها والتي لم تصدر بعد عند احتساب القيمة الدفترية يمكن الافتراض أنه:

- 1 يمكن تصفية الشركة دون إحداث أي نفقات إضافية.
- 2 يمكن بيع الأصول بالبالغ المسجلة
- 3 يمكن تسديد الالتزامات بالبالغ المسجلة.

بفرض أن قسم حقوق الملكية في إحدى الشركات المساهمة ظهر على الشكل التالي:

### حقوق الملكية:

رأس المال المدفوع

أو أسهم عادية - بقيمة اسمية، 1000 ل.س

الأوسم المتصح بها 20000 سهم

المصدرة والمتدولة

رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة المحددة

إجمالي رأس المال المدفوع

أرباح متحجزة

إجمالي حقوق الملكية

15000000

1500000

16.500.000

500.000

17.000000

إن القيمة الدفترية للسهم تحسب بقسم إجمالي حقوق الملكية على عدد الأوسهم المصدرة والمتدولة وبالتالي فإن القيمة الدفترية للسهم العادي هي 1133.33 ل.س (17000000 ÷ 15.000 سهم).

أما عندما يكون هناك نوعان أو أكثر من الأوسهم المصدرة والمتدولة، فإن احتساب القيمة الدفترية للسهم تصبح أكثر تعقيداً. القيمة الدفترية لكل نوع من الأوسهم يعتمد على حقوق الملكية لكل نوع من الأوسهم وفقاً للحقوق والالتزامات المحفوظة لكل منها، ثم يتم احتساب القيمة الدفترية للسهم من كل نوع بقسمة حقوق الملكية على عدد الأوسهم بالنسبة لكل منها. حملة الأوسهم المتداولة نموذجياً، يحق لهم الحصول على قيمة التصفية للسهم بالإضافة إلى الأرباح الجموعة والتي لم توزع بعد، لأن أغلب الأوسهم المتداولة لها امتياز بأصول المشاة وبجمعية الأرباح. على أية حال فإن الشروط الخاصة بالأوسهم المتداولة سوف تحكم المسألة لتوضيح ذلك، نفترض أن حقوق الملكية في إحدى الشركات المساهمة كانت على الشكل التالي:

**حقوق الملكية:**

رأس المال المدفوع

أسهم ممتازة 10.000 سهم قيمة السهم

الاسمية 500 ل.س

أسهم عادية 80.000 سهم قيمة السهم

الاسمية 500 ل.س

رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم

الممتازة

200.000

إجمالي رأس المال المدفوع

45.200.000

الأرباح المحتجزة

12.800.000

إجمالي حقوق الملكية

58.000.000

- 1 بفرض أن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح. إن امتياز الأسهم الممتازة في الأرباح والأصول عند التصفية لدرجة تصل إلى أن قيمة السهم عند التصفية مقصورة على القيمة الاسمية 500 ل.س، بالإضافة إلى أي أرباح مجمعة للأسهم الممتازة. علمًاً أن هناك أرباح لم توزع عن أربع سنوات بعد. تحسب القيمة الدفترية لكل سهم في هذه الحالة على الشكل التالي:

القيمة الدفترية للسهم	إجمالي للسهم	إجمالي حقوق الملكية القيمة الدفترية للأسهم الممتازة (10000 سهم) قيمة التصفية 10000 سهم × 500 = 5000000 أرباح مجمعة غير موزعة × 5000000 <u>1.200.000</u> قيمة الدفترية للسهم العادي <u>5180000</u> ÷ 80000 = 647.5 ل.س.
620 ل.س	6200000	

لاحظ أن رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة لم تخصل للأسهم الممتازة عند تحديد القيمة الدفترية للسهم الممتاز. إن ما خصص لاحتساب القيمة الدفترية للأسهم الممتازة، قيمة التصفية بالإضافة إلى الأرباح المتراكمة والتي لم توزع عن أربع سنوات.

-2 بفرض أن الامتياز مكفول للأسهم الممتازة في حال التصفية بالقيمة الاسمية ورأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية بالإضافة للامتيازات السابقة.

القيمة الدفترية للسهم	إجمالي	
	58000000	إجمالي حقوق الملكية القيمة الدفترية للأسهم الممتازة (10000 سهم) قيمة التصفية $5000.000 = 10000 \times 500$ أرباح غير موزعة $4 \times \%6 \times 5000000$ $1.200.000 =$ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
640 ل.س	<u>6400000</u>	<u>200000</u>
645 ل.س	51600000	القيمة الدفترية للسهم العادي $645 = 800000 \div 51600000$

-3 بفرض أن الأسهم الممتازة غير مجمعة وغير مشاركة في الأرباح وأن امتياز التصفية للأسهم الممتازة يقتصر على القيمة الاسمية، وأن الشركة لم تعلن عن أي توزيعات أرباح خلال العامين الماضيين وأن الشركة أعلنت عن توزيع أرباح العام الحالي الذي سيدفع من الأرباح المحتجزة.

القيمة الدفترية للسهم	إجمالي	
	58000000	إجمالي حقوق الملكية
530	<u>5300000</u>	القيمة الدفترية للأسهم الممتازة $= 5000000 + 5000000 \times \%6$
658.75	52700000	القيمة الدفترية للأسهم العادية

نلاحظ أنه قد تم خصم 300000 من الأرباح المحجزة عند تحديد حقوق الملكية للأسهم الممتازة المعلن عنها (وهي أرباح العام الحالي). ويمكن للقارئ تعديل الأرقام بسهولة لتحديد القيمة الدفترية للسهم لو افترضنا أن امتياز التصفية للأسهم الممتازة يشمل القيمة الاسمية وعلاوة الإصدار. لابد من الإشارة إلى أنه لا تدفع أرباح الأسهم الممتازة إلا إذا تم الإعلان عنها من قبل مجلس الإدارة.

-4 بفرض أن امتياز الأسهم الممتازة حسب المثال السابق يمثل ما ورد سابقاً نفسه في المثال رقم 1 بالإضافة إلى سعر استدعاء قدره 503 ل.س عن كل سهم عند التصفية، فالقيمة الدفترية لكل سهم عندئذ تكون:

القيمة الدفترية	إجمالي	
650 ل.س	58000000	إجمالي حقوق الملكية القيمة الدفترية للأسماء الممتازة قيمة التصفية $(10000 \text{ سهم} \times 530) = 5300000$
643.75 ل.س	<u>6500000</u> <u>1200000</u>	أرباح مجتمع $1200000 = 6 \times \%6 \times 5000000 \text{ (4 سنوات)}$
642.222 ل.س	51500000	القيمة الدفترية للأسماء العادية

نلاحظ أنه تم إضافة علاوة استدعاء إلى حقوق ملكية الأسهم الممتازة، وذلك لأن امتياز الأسهم الممتازة ينص على ذلك.

-5 بفرض أن الأسهم الممتازة مجتمعه ومشاركة بالكامل في الأرباح، وأن امتياز التصفية للأسماء الممتازة يقتصر على القيمة الاسمية، وأن الشركة لم تعلن عن توزيع أرباح خلال الأعوام الثلاث الماضية.

القيمة الدفترية	إجمالي	
642.222 ل.س	58000000	إجمالي حقوق الملكية القيمة الدفترية للأسماء الممتازة قيمة التصفية $(10000 \text{ سهم} \times 500) = 5000000$
644.72 ل.س	<u>6422222</u> <u>522222</u>	أرباح مجتمع $522222 = 3 \times \%6 \times 5000000$ باقي الأرباح المحجوزة (المشاركة)
	51577778	القيمة الدفترية للأسماء العادية القيمة الدفترية للأسماء العادية

#### **٤- القيمة السوقية :**

تتمثل في السعر الذي يمكن للمستثمر المختتم أن يشتري به السهم من المساهم وذلك في سوق الأوراق المالية. وتحدد القيمة السوقية للسهم وفقاً لظروف العرض والطلب والتي تتأثر بعوامل مختلفة مثل الأرباح الحقيقة والأرباح المتوقعة ومعدل الأرباح الموزعة ومدى انتظام توزيع الأرباح والقيم الجارية للأصول. وتعدّ القيمة السوقية أهم قيم السهم من وجهة نظر كل من المساهم الحالي والمستثمر المختتم.

#### **٥- قيمة رد السهم:**

سبق لنا أن أشرنا إلى أنه يحق للشركة استدعاء السهم الممتاز ورد قيمته إذا كان عقد الإصدار يتضمن أنها قابلة للاستدعاء. وفي مثل هذه الحالات يجب أن يتضمن عقد الإصدار سعر الرد والذي يتضمن عادة القيمة الاسمية للسهم مضافاً إليه نسبة معينة من القيمة الاسمية أو مبلغ يطلق عليه علاوة الرد. مضافاً إليها الأرباح التي لم تدفع للسهم الممتاز. فقيمة الرد هي القيمة التي يتعين على الشركة دفعها لمالك السهم إذا ما قررت باختيارها استدعاء السهم.

#### **٦- قيمة التصفية: Liquidation value**

هي القيمة التي يحصل عليها مالك السهم في حالة تصفية الشركة تصفية فعلية. وإذا كان لدى الشركة نوع واحد من الأسهم فإن ناتج التصفية (القيمة المحصلة من بيع الأصول وتحصيل الحقوق بعد سداد جميع التزامات الشركة قبل الآخرين) تكون من حق حملة الأسهم العادي، ومن ثم تتحدد قيمة التصفية للسهم العادي في هذه الحالة بقسمة ناتج التصفية على عدد الأسهم.

أما إذا كانت الشركة قد أصدرت أسهماً عادية وأسهماً ممتازة فإن قيمة التصفية للسهم الممتاز تتحدد وفقاً للشروط المنصوص عليها في عقد الإصدار. أما قيمة التصفية للسهم العادي في هذه الحالة فتتمثل في ناتج التصفية بعد سداد التزامات الشركة تجاه الآخرين مخصوصاً منها حقوق الأسهم الممتازة مقسوماً على عدد الأسهم العادية.



## أسئلة على الفصل الأول

1- تتمتع الأسهم المصدرة من نوع واحد بالامتيازات التالية:

آ- المشاركة في الأرباح بشكل تناسبي.

ب- المشاركة في أصول الشركة الباقية بشكل تناسبي.

ج- المشاركة في تدقيق الشركة بشكل تناسبي.

د- المشاركة في إدارة الشركة بشكل تناسبي.

2- من مزايا شركات الأموال:

آ- صعوبة نقل الملكية.

ب- المسؤولية المحدودة لحملة الأسهم.

ج- استمرارية الحياة بالنسبة للمنشأة.

د- سهولة تجميع الأموال.

3- حدد قانون الشركات عدد المؤسسين بما لا يقل عن :

آ- اثنان.      ب- خمسة.

ج- ثلاثة.      د- أربعة.

4- يباشر المؤسرون إجراءات الاكتتاب على أسهم الشركة :

آ- بعد تقديم طلب الترخيص إلى وزارة الاقتصاد.

ب- بعد توقيع الوزير المختص.

ج- بعد نشر مرسوم الترخيص وقرار التصديق على النظام الأساسي في الجريدة الرسمية.

د- بعد انعقاد الهيئة التأسيسية الأولى.

5- حتى تعتبر الشركة مكونة لابد أن تصل الاكتتابات إلى:

- آ- 40% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.
- ب- 50% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.
- ج- 70% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.
- د- 75% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.
- 6- عند تأسيس الشركة على المؤسسين أن يدفعوا:
- آ- 40% من قيمة السهم.
- ب- 50% من قيمة السهم.
- ج- 70% من قيمة السهم.
- د- 75% من قيمة السهم.
- 7- من صلاحيات الهيئة العامة التأسيسية عدا :
- آ- الاطلاع على تقرير المؤسسين والموافقة عليه.
- ب- البحث في الأسهم العينية والمكافآت المنوحة للمؤسسين.
- ج- انتخاب مجلس الإدارة الأول ومفتش الحسابات.
- د- زيادة رأس المال.
- 8- من صلاحيات الهيئة العامة غير العادية عدا:
- آ- زيادة رأس المال الشركة.
- ب- حل الشركة.
- ج- اندماج الشركة.
- د- الموافقة على التقرير السنوي لمجلس الإدارة.
- 9- كي يكون النصاب قانونياً في اجتماع الهيئة العامة غير العادية يجب أن يحضر مساهمون يمثلون:
- آ- ثلثي أسهم الشركة.

ب- ثلاثة أرباع أسهم الشركة.

ج- نصف أسهم الشركة.

د- يفثلث أسهم الشركة.

10- يتم التعاقد مع مفتش حسابات أو أكثر وذلك من خلال:

آ- انتخابه من قبل مجلس الإدارة.

ب- انتخابه من قبل الهيئة العامة غير العادية.

ج- انتخابه من قبل الهيئة العامة العادية.

د- تعيينه من قبل رئيس مجلس الإدارة.

11- يتكون رأس المال المدفوع بما يلي :

آ- رأس مال الأسهم وحده.

ب- رأس المال الإضافي وحده.

ج- الأرباح المحتجزة.

د- رأس مال الأسهم ورأس المال الإضافي.

- تكونت إحدى الشركات المساهمة في 1/1/2006 برأس مال قدره 100000

سهم عادي قيمة السهم الأسمية 1000 ل.س و 50000 سهم ممتاز 7% قيمة

السهم الأسمية 500 ل.س. أصدرت الشركة 80000 سهم عادي و 40000

سهم ممتاز وباعت السهم العادي بسعر 1200 ل.س نقداً والسهم الممتاز بسعر

600 ل.س نقداً .

12- يكون إجمالي رأس المال المدفوع :

آ- 125000000 120000000

ب- 150000000 ج- 10000000

13- يكون رأس المال الإضافي :

- |             |             |
|-------------|-------------|
| ب- 20000000 | آ- 25000000 |
| د- 19950000 | ج- 30000000 |

14- يسجل رأس المال المصرح به على الشكل التالي:

- |                                      |                 |
|--------------------------------------|-----------------|
| آ- 12500000 ل.س                      | ب- 10000000 ل.س |
| ج- 80000 سهم عادي و 40000 سهم ممتاز  |                 |
| د- 100000 سهم عادي و 50000 سهم ممتاز |                 |

15- أي من العبارات التالية غير صحيحة:

- آ- ليس من الضروري أن تتساوى الأسهم المصدرة مع الأسهم العادية الم المصرح بها.
- ب- كافة الأسهم المصدرة هي أسهم متدولة.
- ج- كافة الأسهم المتداولة هي أسهم مصدرة.
- د- العبارة ج غير صحيحة.

16- يتم الإفصاح عن أرباح الأسهم المتأخر توزيعها:

- آ- كالالتزام على الشركة ضمن الالتزامات المتداولة.
- ب- كالالتزام على الشركة ضمن الالتزامات طويلة الأجل.
- ج- أصل من أصول الشركة ضمن الأصول المتداولة.
- د- بمحلاحظة على الهامش.

17- أي من العبارات التالية غير صحيحة:

- آ- لا تعطى الأسهم العينية لمالكيها إلا بعد إتمام الإجراءات القانونية لتسليم المقدمات العينية للشركة.
- ب- تعتبر الأسهم العينية صادرة من تاريخ قرار الهيئة التأسيسية بالموافقة عليها.

- ج- يمكن تداول الأسهم العينية من تاريخ صدورها .  
د- يمكن تداول الأسهم العينية بعد خمس سنوات من تاريخ صدورها .

18- تحسب القيمة الدفترية للسهم العادي وفق ما يلي :

- آ- إجمالي حقوق الملكية - حقوق حملة الأسهم المتداولة  
عدد الأسهم المدرج بها .

ب- إجمالي حقوق الملكية بما فيها حقوق حملة الأسهم المتداولة

عدد الأسهم العادية المصدرة وغير المصدرة .

- ج- إجمالي حقوق الملكية - حقوق حملة الأسهم العادية  
عدد الأسهم المصدرة والمتداولة .

د- إجمالي حقوق الملكية - حقوق الأسهم المتداولة

عدد الأسهم العادية المتداولة + الأسهم المكتتب بها والتي لم تصدر بعد .



## الفصل الثاني

# تكوين الشركة وإصدار أسهم رأس المال

### مقدمة

المبحث الأول : المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم نقداً.

المبحث الثاني : طرح الأسهم على الاكتتاب العام.

المبحث الثالث : الأسهم المباعة مقابل مبلغ نقداً مقطوع

والأسهم المباعة مقابل عمليات غير نقدية.

المبحث الرابع : تكلفة إصدار الأسهم.

المبحث الخامس : أسهم الخزينة

المبحث السادس: تعديل رأس المال في الشركات المساهمة.

أسئلة على الفصل الثاني.



## مقدمة:

تصدر الشركات المساهمة غالباً نوعاً واحداً أو أكثر من أسهم رأس المال. وقد يكون مقابل الوفاء للسهم نقداً أو عيناً. وقد يكتتب المؤسسين بكمال أسهم رأس المال، أو بجزء منه ويتم طرح الباقى على الاكتتاب العام. وإذا أصدرت الشركة أكثر من نوع واحد من الأسهم فإن الأمر يستلزم تخصيص حساب رأس مال الأسهم لكل نوع من الأسهم على حدة، وذلك لاختلاف الحقوق والأولويات المحفوظة لحملة كل نوع.

إن أهم المشاكل المحاسبية المتعلقة بإصدار الأسهم يمكن مناقشتها ضمن المجموعات التالية:

أ- المحاسبة عن إصدار الأسهم نقداً بقيمتها الاسمية

Accounting for par value stock

ب- المحاسبة عن الأسهم المصدرة والمباعة على أساس الاكتتاب العام.

Accounting for stock sold on subscription basis .

ج- المحاسبة عن إصدار أكثر من صنف من الأسهم مقابل مبلغ إجمالي مقطوع

Accounting for stock issued in combination with other securities (lump sum sale)

د- المحاسبة عن إصدار الأسهم المصدرة بشكل غير نقدى.

Accounting for stock issued in non cash transaction.

هـ- المحاسبة عن تكلفة الإصدار الأسهم.

Accounting for cost of issuing stock.



## المبحث الأول

### المعالجة المحاسبية لإصدار الأوراق المالية

#### المحاسبة عن إصدار الأوراق المالية بقيمتها الاسمية:

كل سهم من أسهم رأس المال يجب أن يكون بقيمة اسمية وفي أمريكا يمكن أن يكون بدون قيمة اسمية. فالقيمة الاسمية تمثل القيمة المحددة بموجب عقد تكوين الشركة ومطبوعة على شهادة السهم المصدر. وقد حدد القانون في سوريا ألا تقل قيمة السهم الاسمية عن 500 ل.س. أما في أمريكا فليس هناك حد أدنى وحد أعلى للقيمة الاسمية. لذلك ليس هناك علاقة لقيمة الاسمية للسهم مع قيمته السوقية العادلة. فالقيمة الاسمية ليست مؤشر على قيمة السهم السوقية. لذلك فإن النسبة المترادفة نتيجة إصدار أسهم بقيمتها الاسمية يمكن أن تكون متساوية إلى أو أكبر من القيمة الاسمية وفي بعض الدول تكون أقل من القيمة الاسمية. عند تسجيل إصدار الأوراق المالية مباشرة للملاكين نقداً أو عيناً تستخدم الحسابات التالية:

- يجعل حساب النقدية مدينين بقيمة الأوراق المالية والملاك وحساب رأس المال -  
أو أسهم عادية أو أسهم ممتازة دائناً. إذا بيعت تلك الأوراق المالية بأعلى من قيمتها الاسمية أو المحددة يجعل حساب رأس المال المدفوع الإضافي دائناً بالفرق.

يرى بعض أهل الخبرة توسيط حساب الأوراق المالية المكتتب فيها - أسهم عادية حيث يصبح دائناً بقيمتها الاسمية وحساب البنك أو النقدية بالنسبة للأوراق المالية مديننا، وأن المبلغ المدفوع زيادة أو أقل من القيمة الاسمية يسجل في حساب مستقل تحت اسم حساب رأس المال المدفوع الإضافي

Paid in capital in excess of par value يجب الاحتفاظ بمحاسبات خاصة لكل صنف من أصناف الأسهم المصدرة وذلك لإظهار المعلومات المطلوبة بقيمتها الاسمية على الشكل التالي:

- أسهم مكتتب فيها - أسهم عادية أو الأسهم الممتازة Common stock subscribed. تعكس القيمة الاسمية لأسهم الشركة المصدرة بقيمتها الاسمية يصبح هذا الحساب دائناً عند إصدار الأسهم. لا يتم إجراء أي قيود إضافية على هذا الحساب، إلا إذا تم إصدار أسهم جديدة أو تم استدعاء أسهم كانت قد أصدرت.

- رأس المال المدفوع الإضافي Paid capital in excess of par value تشير إلى أي زيادة دفعت من قبل حملة الأسهم عن قيمة الأسهم الاسمية من أجل الأسهم التي اشتروها. عند دفع رأس المال فإن الزيادة عن القيمة الاسمية تصبح جزءاً من رأس المال الإضافي للشركة وليس لحامل السهم أي مطلب أو حق في الزيادة المدفوعة عن غيره من حملة الأسهم للصنف نفسه من الأسهم.

لتوضيح ذلك بفرض أن إحدى الشركات قررت إصدار 10000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. تم إصدارها واكتتب بها المؤسسون نقداً: القيود الحاسبية لتسجيل عملية الإصدار :

من حـ / النقدية		5.000.000
إلى حـ /رأس المال - أسهم عادية	5.000.000	
تسجيل إصدار 10000 سهم عادي		
لتباع نقداً بـ 500 ل.س للسهم الواحد		

يمكن تسجيل العملية السابقة من خلال فيدين محاسين يتم بموجبهما توسط حساب أسهم مكتبها - أسهم عادية:

1- عند إصدار الأسهم وسداد القيمة نقداً:

من حـ / النقدية	5.000.000
إلى حـ /أسهم مكتبها - أسهم عادية	5.000.000
تسجيل إصدار 10000 سهم عادي	
لتبايع نقداً بـ 500 لـ.س للسهم	

2- عند إصدار شهادة السهم:

من حـ /أسهم مكتبها - أسهم عادية	5.000.000
إلى حـ /رأس المال - أسهم عادية	5.000.000
إصدار شهادات أسهم لـ 10000 سهم	

ملاحظة: سوف تتبع في هذا المجال الأسلوب الأول، أي تسجيل العملية بقيد محاسبي واحد.

- بفرض أن الشركة أصدرت 10000 سهم أخرى قيمة السهم الاسمية 500 لـ.س، بيعت نقداً بـ 520 لـ.س للسهم عندئذ يكون القيد المحاسبي.

من حـ / النقدية	5.200.000
إلى المذكورين	
ـ حـ /رأس المال - أسهم عادية	5.000.000
ـ حـ /رأس المال المدفوع الإضافي	200.000
تسجيل إصدار 10.000 سهم قيمة اسمية 500 لـ.س بيعت نقداً بـ 520 لـ.س	

بعد الإصدار الثاني أصبح رأس المال المدفوع في هذه الشركة 10.200.000 ل.س، أما رأس المال القانوني فهو 10.000.000، بفرض أن الأرباح المحتجزة كانت 250.000، تظهر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي على الشكل التالي:

حقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	
أوسم عادي 20000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س	10.000.000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	200.000
إجمالي رأس المال المدفوع	1020.0000
أرباح محتجزة	250.000
إجمالي حقوق الملكية	<u>10.450.000</u>

## المبحث الثاني

# طرح الأوراق المالية على الاكتتاب العام

افترضنا في مناقشاتنا السابقة أن الأوراق المالية المصدرة تباع نقداً، إلا أنه يمكن أيضاً إصدار الأوراق المالية على أساس الاكتتاب العام. عند بيع السهم على أساس الاكتتاب العام يعني أن كامل قيمة السهم لم تدفع بعد وإنما تم دفع جزء من قيمته. فالاكتتاب يمثل عقد بين المكتتب والشركة للحصول على عدد محدد من أسهم رأس المال بسعر محدد على أن يتم الدفع بتاريخ أو تواريХ محددة وفقاً لشروط الاكتتاب. فالمكتتب هو الشخص الذي يجري العقد للحصول على الأوراق المالية. وهكذا، قد يقوم المكتتب بدفع قيمة السهم دفعة واحدة أو يقوم بدفع قيمة السهم على دفعات، يكون إحداها عند الاكتتاب وأخرى عند التخصيص ودفعه أو أكثر في تاريخ أو تواريХ لاحقة محددة أو بناءً على طلب الشركة. إن تسجيل وإصدار أسهم رأس المال على أساس الاكتتاب العام يتطلب ثلاثة خطوات.

- 1- استلام الاكتتابات من أجل التخصيص وإصدار أسهم رأس المال.
- 2- تجميع الاكتتابات.
- 3- إصدار شهادات الأوراق المالية. ويتم ذلك حسب قوانين البلد موطن الشركة. ففي أمريكا، لا تصدر شهادة السهم إلا بعد تجميع الاكتتابات بشكل كامل. وفي جمهورية مصر العربية، يتم إصدار شهادة السهم عند التخصيص مع تسجيل المبلغ المدفوع والأقساط الباقي (وتاريخها إذا كانت محددة) على شهادة السهم. أما في سوريا، فتصدر شهادة السهم عند التخصيص أيضاً وذلك وفق قانون الشركات رقم 3 لعام 2008.

المحاسبة عن الأسهم المكتتب فيها على أساس الاكتتاب العام :

اشترط قانون الشركات أن تصدر الأسهم بقيمتها الاسمية ولا يجوز أن تصدر بقيمة أقل من قيمتها الاسمية. وتصدر الشركة شهادات الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عند التخصيص وتكون أسهم الشركة إما أسهم نقدية تدفع نقداً دفعة واحدة، أو أقساط يحددها النظام الأساسي على أن لا يقل القسط الواجب تسديده عند الاكتتاب عن 40% من قيمة السهم. كما يجب أن تسدد قيمة السهم المكتتب به خلال ثلاثة سنوات من تاريخ صدور مرسوم الترخيص. وإما أن تكون الأسهم عينية تعطى لقاء أموال أو حقوق مقومة (أي يجب تشكيل لجنة خبرة لتقدير قيمتها).

وتحذر الإشارة إلى أنه يتم طرح الأسهم على الاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات. عند طرح كامل أسهم رأس المال أو جزء من رأس المال على الاكتتاب العام، فإن نتيجة الاكتتاب تكون أحد ثلات احتمالات هي:  
1- أن يتساوى عدد الأسهم المكتتب فيها مع عدد الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.

2- عدم تغطية الاكتتاب بالحد الأدنى المنصوص عنه قانونياً، وفي هذه الحالة إما أن يفشل المشروع ويتم رد الاكتتاب للمكتتبين أو يتم تحفيض رأس المال بما يتناسب مع الاكتتابات المطلوبة وذلك بناءً على موافقة المكتتبين على ذلك.

3- أن تتجاوز الاكتتابات عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب. يقتضي الأمر تخصيص عدد من الأسهم لكل مكتتب، ورفض الاكتتابات فيما يزيد عن الأسهم المخصصة. وينص القانون على ضرورة توزيع الأسهم المطروحة غرامة بين المكتتبين، بحيث لا يترب على ذلك إقصاء المكتتب في الشركة أياً كان عدد الأسهم التي اكتتب فيها. مع مراعاة جير الكسور لصالح صغار المكتتبين (حيث أن السهم غير قابل للتجزئة).

المعالجة المحاسبية لإصدار شهادة السهم على أساس الاكتتاب العام:

وتلخص المعالجة الحاسبية لإثبات إصدار الأسهم قبل سداد كامل قيمة السهم

على الشكل التالي:

1) تلقى الكتابات عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك «قسط الكتاب». يجعل حساب البنك "كتاب" مديناً مقابل جعل حساب اكتتابات محصلة - أسهم عادية أم ممتازة دائنة، وذلك بالمبلغ المحصلة من المكتتبين والتي يمكن أن تكون معادلة لعدد الأسهم المطروحة أو أكثر أو أقل.

من حـ/البنك "كتاب"		xxx
إلى حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية أو أسهم ممتازة	xxx	
قبض قيمة قسط الكتاب		

2) عند التخصيص: يحول رصيد حساب اكتتابات محصلة إلى حساب رأس المال - أسهم عادية أو أسهم ممتازة.

من حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية أو أسهم ممتازة		xxx
إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية أو أسهم ممتازة	xxx	
تحويل الكتابات المحصلة إلى حـ/رأس المال		

- يحول حساب البنك - كتاب - إلى حساب البنك - جاري - بالمبالغ المحصلة كاملاً عن قسط الكتاب.

من حـ/البنك - جاري		xxx
إلى حـ/البنك "كتاب"	xxx	
تحويل رصيد البنك - كتاب إلى الحساب الجاري		

- يتم تحويل الزيادة في الكتاب المحصلة، إذا وردت كتابات بأكثر من الأسهم المطروحة على الكتاب العام إلى حساب اكتتابات محصلة بالزيادة.

من حـ/ اكتتابات محصلة - أسهم عادية إلى حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة تحويل الزيادة في قسط الاكتتاب إلى حساب اكتتابات محصلة بالزيادة	xxx	xxx
--	-----	-----

(3) عند طلب قسط التخصيص - يجعل حساب أقساط تحت التحصيل - قسط التخصيص - أسهم عادية أو ممتازة مديناً وحساب رأس المال - أسهم عادية أم ممتازة - دائناً.

من حـ/ أقساط تحت التحصيل - تخصيص إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية أو أسهم ممتازة طلب قسط التخصيص	xxx	xxx
--	-----	-----

- يتم استخدام رصيد حساب اكتتابات محصلة بالزيادة في سداد جزء أو حساب أقساط تحت التحصيل كاملة، إذا لم يكن الرصيد كافياً، يدفع المخصصون بالأسماء الفرق نقداً.

من المذكورين من حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة من حـ/ البنك - جاري إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل قبض قيمة قسط التخصيص واستخدام حساب اكتتابات محصلة بالزيادة	xxx	xxx
---	-----	-----

(4) إذا كان هناك رصيد لحساب اكتتابات محصلة بالزيادة بعد سداد حساب أقساط تحت التحصيل يتم تحويل الزيادة في حساب اكتتابات محصلة بالزيادة إلى حساب أقساط محصلة مقدماً.

من حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة إلى حـ/ اكتتابات محصلة مقدماً تحويل الزيادة في حساب اكتتابات محصلة بالزيادة إلى حساب أقساط محصلة مقدماً.	xxx	xxx
--	-----	-----

5) عند طلب القسط الأخير، يجعل حساب أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية - مديناً وحساب رأس المال دائناً.

من حـ/ أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية طلب القسط الأخير	xxx	xxx
---	-----	-----

- يتم استخدام رصيد حساب أقساط محصلة مقدماً في سداد جزء أو كله حساب أقساط تحت التحصيل، ويتم سداد الفرق نقداً.

من المذكورين من حـ/ أقساط محصلة مقدماً من حـ/ البنك إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية سداد قيمة القسط الأخير	xxx	xxx
---	-----	-----

- يتم إعادة رصيد حساب أقساط محصلة مقدماً إلى المكتتبين بالأسهم بالقيد

من حـ/ أقساط محصلة مقدماً إلى حـ/ البنك - جاري	xxx	xxx
---	-----	-----

### مثال (1):

طرح إحدى الشركات المساهمة على الاكتتاب العام 150000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س و 50000 سهم متذارع 5% بجمعة الأرباح قيمة السهم

الاسمية 500 ل.س. وكانت شروط الاكتتاب تقتضي بأن يدفع عند الاكتتاب ربع القيمة الاسمية بالنسبة للأسهم العادية ونصف القيمة الاسمية بالنسبة للأسهم الممتازة، وأن يدفعباقي على دفعتين متساويتين بالنسبة لكل نوع من الأسهم إحداها عند التخصيص والأخرى بعد شهرين من التخصيص. تم الاكتتاب في جميع الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام في 1/5/2005 وتم التخصيص في 1/6/2005. تم تحصيل قسط التخصيص بالكامل خلال المهلة الممنوحة والتي تنتهي في 30/6. وطلب القسط الأخير في 30/8 وتم تحصيله خلال المهلة الممنوحة والتي تنتهي في 31/9.

**المطلوب:** قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة:

5/1	من حـ/البنك "اكتتاب" إلى حـ/ اكتتابات محصلة - أسهم عادية تحصيل قسط الاكتتاب بواقع ربع قيمة السهم عن 150000 سهم عادي 125 لـ.س قيمة السهم الاسمية	18750.000	18750.000
5/1	من حـ/البنك "اكتتاب" إلى حـ/ اكتتابات محصلة - أسهم ممتازة تحصيل قسط الاكتتاب بواقع نصف قيمة السهم عن 50.000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 500 لـ.س	12500000	12500000
5/1	من حـ/ اكتتابات محصلة - أسهم عادية إلى حـ/رأس المال - اسهم عادية إصدار شهادات الأسهم بالنسبة للأسهم المكتتب بها	18750.000	18750.000

من حـ/ اكتتابات محصلة - أسهم ممتازة إلى حـ/ رأس المال أسهم ممتازة 5 %	1250.0000	1250.0000
إصدار شهادات الأسهم بالنسبة للأسهم المكتتب بها من حـ/ البنك "جاري"		31250000
إلى حـ/ البنك "اكتتاب" تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حـ / البنك جاري 6/1	31250000	
من حـ/ أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية إلى حـ/ رأس المال أسهم عادية	28.125.000	28.125.000
إصدار شهادات أسهم عادية عن قسط التخصيص بواقع نصف قيمة الباقي 6/30		
من حـ/ البنك "جاري" إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية تخصيص	28.125.000	28.125.000
قبض قيمة قسط التخصيص للأسهم العادية 6/1		
من حـ/ أقساط تحت التحصيل -أسهم ممتازة تخصيص إلى حـ/ رأس المال -أسهم ممتازة تخصيص طلب القسط الأخير و إصدار شهادات أسهم ممتازة عن قسط التخصيص بواقع نصف الباقي 6/30	6.250.000	6.250.000
من حـ/ البنك "جاري" إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل - أسهم ممتازة تخصيص	6.250.000	6.250.000
قبض قيمة قسط التخصيص عن الأسهم الممتازة		

8/30	من حـ / أقساط التحصيل (أخير) - أسهم عادية إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية	28.125.000	
	طلب القسط الأخير وإصدار شهادات أسهم عادية		
9/31			
	من حـ / البنك "جاري"	28.125.000	
	إلى حـ/أقساط تحت التحصيل - أخير)- أسهم عادية	28.125.000	
	قبض قيمة القسط الأخير عن الأسهم العادية		
8/30			
	من حـ/أقساط تحت التحصيل - أسهم ممتازة إلى حـ/رأس المال - أسهم ممتازة	6.250.000	
	طلب القسط الأخير وإصدار شهادات أسهم ممتازة		
	من حـ/البنك "جاري"	6.250.000	
	إلى حـ/أقساط تحت التحصيل - أسهم ممتازة	6.250.000	

مثال (2):

طرحت إحدى الشركات المساهمة 64000 سهم عادي على الاكتتاب العام قيمة السهم الاسمية 500.س وكانت شروط الاكتتاب أن يدفع 50% من قيمة السهم عند الاكتتاب خلال الفترة من 1/1 إلى 31/1/2002 ونصف الباقي عند التخصيص خلال الفترة بين 1/3 و 30/3/2002 أما الباقي فيطلب كقسط آخر في الفترة من 1/6 ولغاية 30/3/2002. اكتتب الجمهور بـ 90.000 سهم وفي أول آذار تقرر تخصيص الأسهم على النحو التالي:

- 1- يُخصص لصغار المكتتبين الأسماء التي اكتتب فيها كل منهم والتي بلغت 15000 سهم.
- 2- يُخصص لكل مكتتب من المكتتبين عدد من الأسهم الباقي يعادل نسبة ما اكتتب فيه من أسهم إلى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة.
- وتقرب الاحتفاظ بالزيادة المحصلة من قسط الاكتتاب لسداد الأقساط الباقية.
- المطلوب:** تسجيل قيود اليومية للعمليات السابقة والحسابات اللازمة لذلك.

من حـ/البنك "اكتتاب"		22.500.000
إلى حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية قبض قيمة قسط الاكتتاب عن 90000 سهم	22.500.000	
قيمة السهم الاسمية 50 لـ.س بواقع 50% 1/31		
من حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية إصدار شهادات أسهم عادية عن 64000 سهم بواقع 50% من قيمة السهم 1/31	16.000.000	16.000.000
من حـ/البنك "جارى" إلى حـ/البنك "اكتتاب" تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حساب جاري بتاريخه	22.500.000	22.500.000
من حــ اكتتاب محصلة - أسهم عادية إلى حــ اكتتابات محصلة بالزيادة	6.500.000	6.500.000

تحويل الزيادة المحصلة إلى حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة عند التخصيص من حـ/أقساط تحت التحصيل -أسهم عادية إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية طلب قسط التخصيص عن بواقع نصف الباقي 125 لـ.س من المذكورين ـ/ البنك 15.000 سهم مخصص بالكامل×125 لـ.س) ـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة -أسهم عادية (125 سهم×49.000 إلى حـ/أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية قبض قيمة قسط التخصيص واستخدام جزء من الاكتتابات المحصلة بالزيادة بتاريخه من حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة-أسهم عادية إلى حـ/أقساط محصلة مقدماً تحويل الزيادة في قسط الاكتتاب إلى اكتتابات محصلة مقدماً 6/1 من حـ/أقساط تحت التحصيل إلى حـ/رأس المال-أسهم عادية طلب قيمة القسط الأخير وإصدار شهادة الأسهم بالباقي 6/30	8.000.000 8.000.000 1.875.000 6.125000 8.000.000 375000 8000.000
--	--

من المذكورين		
ح/أقساط محصلة مقدماً		37.5000
ح/ البنك "جاري"		7.625.000
إلى ح/أقساط تحت التحصيل - أسهم	8000.000	
عادية قبض قيمة القسط الأخير		

#### ح/ اكتتاب محصلة

		رأس المال 16.000.000
22.50.0000	"البنك" اكتتاب	اكتتابات محصلة بالزيادة 6.500.000
<u>22.500.000</u>		<u>22.500.000</u>

#### ح/ البنك "اكتتاب"

		اكتتابات محصلة 22.500.000
22.500.000	البنك "جاري"	<u>22.500.000</u>

#### ح/ البنك "المجاري"

		البنك "اكتتاب" 22.500.000
رصيد 32.000.000		أقساط تحت التحصيل 1.875.000
		أقساط تحت التحصيل 6.000.000
<u>32.000.000</u>		<u>32.000.000</u>

#### ح/ رأس المال

		رصيد 3.2000.000
16.000.000	اكتتاب محصلة	
8.000.000	أقساط تحت التحصيل	
<u>32.000.000</u>		<u>32.000.000</u>

## حـ / أقساط تحت التحصيل

بنك "جاري"	1.875.000		رأس المال	8.000.000
اكتتاب محصلة بالزيادة	6.125.000			
	<u>8.000.000</u>			<u>8.000.000</u>
أقساط محصلة مقدماً	375.000		رأس المال	8.000.000
بنك "جاري"	762.5000			
	<u>800.000</u>			<u>800.000</u>
<b>حـ / أقساط محصلة مقدماً</b>				
اكتتابات محصلة بالزيادة	375.000	أقساط تحت التحصيل	375.000	
	<u>375.000</u>		<u>375.000</u>	

## حـ / اكتتابات محصلة بالزيادة

اكتتابات محصلة	6.500.000	أقساط تحت التحصيل	612.5000
		أقساط محصلة مقدماً	375.000
	<u>6.500.000</u>		<u>550.000</u>

## أضواء على الخل:

- يلاحظ ورود اكتتابات زيادة عن المطروح على الاكتتاب العام بقدر 26000 سهم (64000-90.000).

- يلاحظ تخصيص 15.000 سهم بالكامل لصالح المكتبين، ذلك يعني أن باقي المكتبين قد اكتتبوا بـ 75000 سهم (15000-90.000). وحيث أن الفئة الأولى (المخصص لها 15000) قد خصصت لهم الأسهم كاملة، فإن عليهم سداد كل من قسط التخصيص، والقسط الأخير كاملاً.

أما بالنسبة للفئة الثانية، فقد دفعوا عند الاكتتاب 1785.0000 ل.س (75000 سهم × 250 ل.س)، في حين أن قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة لهم 12250000 ل.س ((64000 سهم - 15000 سهم) × 250)، أي أنهم دفعوا زيادة مع قسط الاكتتاب مبلغ 6.500.000 ل.س تم الاحتفاظ بها لسداد الأقساط التالية:

- عند استحقاق قسط التخصيص تم استخدام 6.125.000 ل.س (49.000 سهم × 125 ل.س) من المبالغ المحصلة بالإضافة في سداد قيمة التخصيص المطلوب عن الأسهم المخصصة لهذه الفئة ومع ذلك بقي مبلغ 375000 ل.س من المبالغ المحصلة بالإضافة تم تحويلها إلى حساب خاص بالأقساط المحصلة مقدماً لاستخدامها في سداد القسط الأخير عندما يحل أجله أما مساهمي الفئة الأولى 15.000 سهم 15.000 سهم كاملة فقد سددوا كامل حصتهم عن قسط التخصيص نقداً والتي بلغت 1875000 ل.س (15.000 سهم × 125).
- عند استحقاق القسط الأخير، البالغ 8.000.000 ل.س سدد مساهمي الفئة الأولى قيمة القسط عن الأسهم المخصصة لهم نقداً وبالنسبة 1.875.000 ل.س (15000 سهم × 125 ل.س).

أما الباقي البالغ 6.125.000 ل.س (49000 سهم × 125) والذي هو قيمة القسط الأخير عن الأسهم المخصصة للفئة الثانية، فقد تم سداده من خلال استخدام مبلغ 375000 ل.س المحصلة بالإضافة والمحولة للأقساط المحصلة مقدماً، والفرق البالغ 5.750.000 ل.س تم سداده نقداً لذلك فإن مبلغ النسبة المستلمة عن القسط الأخير بلغ 7.625.000 ل.س ((1.875.000 ل.س عن قيمة قسط الفئة الأولى المخصص لها بالكامل 15.000 سهم ومبلغ 5.750.000 ل.س هو الفرق بين قيمة قسط الفئة الثانية البالغ 6.125.000 والباقي بالأقساط المحصلة مقدماً البالغ 37.500 ل.س)).

- إلا أن الأمر عادة لا يكون بهذه البساطة، حيث ينقسم المساهمون إلى فئات عديدة من حيث عدد الأسهم التي اكتتب فيها كل منهم، فضلاً عن أن تخصيص الأسهم بينهم يتم بنسب متفاوتة. ولتسهيل العمليات السابقة يمكن استخدام جدول يحتوي على الأسهم المكتتب فيها، والأسهم المخصصة، والاكتتابات المخصصة... الخ. وعادة ما تُعد الشركة كشوف يسجل فيها أسماء المكتتبين والمستحق السداد أو المستخدم في سداد قسط التخصيص والتحول لأقساط المخصصة مقدماً (إن وجد).

مثال (3): طرحت شركة مساهمة للاكتتاب العام 77850 سهم عادي بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم، وكانت شروط الاكتتاب أن يتم سداد القيمة على ثلاثة أقساط على الشكل التالي:

قسط اكتتاب 200 ل.س خلال الفترة بين 1/3 ولغاية 31/2002

قسط تخصيص 125 ل.س خلال الفترة بين 1/5 ولغاية 13/5/2002

قسطأخير 175 ل.س خلال الفترة بين 1/8 ولغاية 30/8/2002

وردت اكتتابات بـ 135.000 سهم وتقرر تخصيص الأسهم على الشكل التالي:

-1 المكتتبون في أقل من مائة سهم يخصص لكل منهم 100% من الأسهم المكتتب فيها وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 20000 سهم.

-2 يخصص لكل مساهم مكتتب في 100 سهم وأقل من 200 سهم 75% من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 100 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 24.000 سهم ولم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 140 سهم.

-3 يخصص لكل مساهم مكتتب في 200 سهم وأقل من 400 سهم 65% من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 150

سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 20.000 سهم ولم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 240 سهم.

-4 يخصص لكل مساهم مكتتب في 400 سهم وأقل من 600 سهم 50% من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 250 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 22.000 سهم ولم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 520 سهم.

-5 يخصص لكل مساهم مكتتب في 600 سهم وأقل من 900 سهم 40% من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 300 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 24.000 سهم ولم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 750 سهم.

-6 يخصص لكل مساهم مكتتب في 900 سهم أو أكثر 25% من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 350 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 25.000 سهم ولم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 1460 سهم.

ولقد تقرر الاحتفاظ بأي مبالغ دفعها المكتتب تزيد عن قسطي الاكتتاب والتخصيص عن الأسهم المخصصة له وذلك من أجل القسط الأخير.

المطلوب : 1-إعداد كشف تفصيلي عن إصدار رأس المال والاكتتاب به.  
2-إعداد قيود اليومية الالزامية لإصدار رأس الما

## كتف شهري عن اصول رأس المال والأرباح

البيانية		نقد التدفقات									
مودعات الإيداع لرس											
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)
(13)											
- 3500000	3500000	- 2500000	- 2500000	- 4000000	4000000	20000	20000	1			
- 3150000	3150000	- 1050000	1200000	2250000	1200000	3600000	4800000	18000	24000	2	
- 2275000	2275000	- 225000	1400000	1625000	1400000	2600000	4000000	13000	20000	3	
- 1160000	825000	1925000	825000	- 1375000	1375000	2200000	2200000	4400000	11000	22000	4
-	- 1680000	1680000	1680000	- 1200000	1200000	2880000	1920000	4800000	9600	24000	5
1875000	- 1093750	1093750	2968750	- 781250	781250	3750000	1250000	5000000	6250	25000	6
1875000	10025000	3598750	13623750	5473750	3775000	5956250	9731250	11430000	15570000	2700000	77850
											135.000

نبين فيما يلي طريقة إعداد الجدول:

- 1- نسجل في الخانة رقم 1 عدد الأسهم المكتتب فيها لكل فئة من المكتتبين بالأسهم.
- 2- نسجل في الخانة رقم 2 عدد الأسهم المخصصة لكل فئة، وتم احتساب عدد الأسهم المخصصة من خلال ضرب عدد الأسهم المكتتب فيها بالخانة رقم 1 بنسبة التخصيص لنفس الفئة.
- 3- نسجل في الخانة رقم 3 قيمة الاكتتابات المحصلة، والتي تم الحصول عليها من خلال ضرب الأسهم المكتتب فيها في الخانة رقم 1 في قيمة قسط الاكتتاب.
- 4- يسجل في الخانة رقم 4 قيمة الاكتتاب المحول لحساب رأس المال والذي يتمثل في حاصل ضرب عدد الأسهم المخصصة في الخانة رقم 2 في قيمة قسط الاكتتاب.
- 5- يسجل في الخانة رقم 5 المبالغ المحصلة زيادة مع قسط الاكتتاب والتي تمثل في الاكتتابات المحصلة خانة رقم 3 ناقصاً قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة والمحوله لحساب رأس المال خانة رقم 4 أو عدد الأسهم المكتتب فيها زيادة ضرب قيمة قسط الاكتتاب.
- 6- يسجل في الخانة رقم 6 قيمة قسط التخصيص عن الأسهم المخصصة وذلك بضرب عدد الأسهم المخصصة في الخانة رقم 2 في قيمة قسط التخصيص.
- 7- يسجل في الخانة رقم 7 المبالغ المحصلة بالزيادة مع قسط الاكتتاب لسداد قسط التخصيص أو جزء منه، ويتم التسجيل في هذه الخانة

بـ مقارنة المبالغ المسجلة في الخانة رقم 5 مع المبالغ المسجلة في الخانة

رقم 6 وذلك على النحو التالي:

ـ إذا كان رصيد خانة المبالغ المحصلة بالزيادة رقم 5 يساوي صفر، لا يسجل شيء في خانة محول من اكتتابات محصلة رقم 7 - كما الحال بالنسبة للمكتتبين من الفئة الأولى، ذلك يعني أن على هذه الفئة سداد كامل المبلغ المستحق عن قسط التخصيص.

ـ إذا كان رصيد خانة المبالغ المحصلة بالزيادة رقم 5 أقل من رصيد الخانة رقم 6 إجمالي قسط التخصيص، يتم استخدام كامل المبلغ المحصل بالزيادة في الخانة رقم 5 من أجل سداد قسط التخصيص خانة رقم 6، وبالتالي يسجل كامل المبلغ المسجل في الخانة رقم 5 ضمن الخانة رقم 7 كما الحال بالنسبة للفئة الثانية والثالثة.

ـ إذا كان الرصيد في الخانة 5 أكبر أو يساوي الرصيد في الخانة رقم 6، يسدد من هذا الرصيد قيمة قسط التخصيص في الخانة رقم 6 وذلك بتسجيله في الخانة رقم 7، وتنقل الزيادة التي هي الفرق بين الخانة رقم 5 والخانة رقم 6 إلى الخانة رقم 9 محولاً لأقساط محصلة مقدماً كما هو الحال بالنسبة للفئات 4-5-6

ـ يسجل في الخانة رقم 8 المبلغ المستحق نقداً عن قسط التخصيص بعد استخدام المبالغ المحصلة بالزيادة مع قسط الاكتتاب في الخانة رقم 5 كما هو الحال بالنسبة للفئات 2-3، وتمثل بالفرق بين الخانة رقم 6 والخانة رقم 7.

ـ وهو يمثل المبلغ الذي على المكتتبين بالأسماء سداده نقداً أم عيناً.

ـ يسجل في الخانة رقم 9 المبالغ المحولة لأقساط محصلة مقدماً وهي تمثل المبالغ المحصلة زيادة مع قسط الاكتتاب بعد سداد المستحق لقسط التخصيص منها في الخانة رقم 6 وبالتالي تكون أمام أحد احتمالين.

- أ- قد تكون المبالغ المحصلة بالزيادة خانة رقم 5 أكبر من إجمالي قسط التخصيص خانة رقم 6 يسجل الفرق بالخانة رقم 9 محول لأقساط محصلة مقدماً ويستخدم هذا الفرق في سداد كامل القسط الأخير أو جزء منه. كما الحال في الفتاتين رقم 4 و 5.
- ب- قد يكون المحول لأقساط محصلة مقدماً خانة رقم 9 أكبر من إجمالي القسط الأخير خانة رقم 10 عندها يُسدد منها إجمالي القسط الأخير خانة رقم 10 كما هو الحال في فتة 5-6 وتحوّل الزيادة إلى الخانة رقم 12 التي تمثل المبلغ المردود للمكتتبين بالأسماء كما هو الحال في فتة رقم 6.
- 10- يسجل في الخانة رقم 10 إجمالي مبلغ القسط الأخير (أقساط تالية). تتم مقارنة المبالغ المسجلة في الخانة رقم 10 مع المبالغ المسجلة في الخانة رقم 9 مبالغ محولة لأقساط محصلة مقدماً ويتحقق عن ذلك :
- أ- إذا كان هناك مبالغ محولة لأقساط محصلة مقدماً كما هو الحال في الفتات 4-5-6 يتم سداد المستحق للقسط الأخير منها جزئياً أو كلياً حسب حجم تلك المبالغ. إذا كان المبلغ المحول لأقساط محصلة مقدماً أكبر من المبلغ المستحق للقسط الأخير يتم تحويل الزيادة إلى خانة رقم 12 والتي تمثل المبلغ المردود للمكتتبين بالأسماء فتة رقم 6.
- ب- إذا كانت المبالغ المحولة لأقساط محصلة مقدماً أقل من إجمالي القسط الأخير خانة رقم 10 فتات 1-2-3-4 يتم سداد المستحق (أي الفرق) خانة رقم 12 من قبل المكتتبين بالأسماء نقداً أو عيناً. وتتمثل في مثالنا الآن 10025000 ل.س.

قيود اليومية:

2002/3/31		
من حـ/البنك"اكتتاب إلى حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية تحصيل قسط الاكتتاب عن 135.000 سهم عادي بمعدل 200 لـ.س للسهم بتاريخه	27000000	27000000
من حـ/اكتتاب محصلة - أسهم عادية إلى حـ/رأس المال-أسهم عادية تحويل الاكتتابات المحصلة عن 77.850 سهم عادي×200 لـ.س إلى حـ/رأس المال بتاريخه	15570000	15570000
من حـ/البنك"جاري" إلى حـ/ البنك "اكتتاب" تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حساب البنك الجاري من حـ/اكتتاب محصلة إلى حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة تحويل المبالغ المحصلة إلى حساب اكتتابات محصلة بالزيادة بتاريخه 2002/5/31	27000000 11430000 9731250	27000000 11430000 9731250
من حـ/أقساط تحت التحصيل إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية طلب قسط التخصيص عن 77.850 سهم عادي بواقع 125 لـ.س بتاريخه 2002/5/31	9731250	9731250
من المذكورين ـ/اكتتاب محصلة بالزيادة ـ/ البنك جاري إلى حـ/أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية	5956250 3775000 9731250	5956250 3775000 9731250

سداد قسط التخصيص باستخدام جزء من الاكتتابات المحصلة بتاريخه		
من حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة إلى حـ/أقساط محصلة مقدماً - أسهم عادية تحويل الاكتتابات المحصلة بالزيادة إلى أقساط محصلة مقدماً 8/1	5473750	5473750
من حـ/ أقساط تحت التحصيل إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية طلب القسط الأخير عن الأسهم العادية 77.850 سهم × 175.لس	13623750	13623750
من المذكورين حـ/أقساط محصلة مقدماً حـ/ البنك "جاري" إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل- أسهم عادية سداد المستحق عن القسط الأخير بتاريخه	3598750 10025000 13623750	
من حـ/أقساط محصلة مقدماً إلى حـ/ البنك إعادة المبالغ الرائدة مع قسط الاكتتاب إلى المكتتبين بالأسهم	1875000 1875000	1875000

وتطهير الحسابات بدفتر الأستاذ على الشكل التالي:

**حـ/ البنك - اكتتابات (1)**

27.000.000 البنك-جاري	27.000.000 اكتتابات محصلة
<u>27.000.000</u>	<u>27.000.000</u>

**حـ/ اكتتاب محصلة - أسهم عادية (2)**

27000000 البنك-اكتتاب	15570000 رأس المال
	11430000 اكتتابات محصلة بالزيادة
<u>27000000</u>	<u>27000000</u>

**حساب البنك - جاري (3)**

1875000 أقساط محصلة مقدماً	27000000 البنك اكتتاب
38925000 رصيد	3775000 أقساط تحت التحصيل
	10025000 أقساط تحت التحصيل
<u>40800000</u>	<u>40800000</u>

**حـ/ رأس المال - أسهم عادية (4)**

15570000 اكتتابات محصلة	38925000 رأس المال
9731250 أقساط تحت التحصيل	
13623750 أقساط تحت التحصيل	
<u>38925000</u>	<u>38925000</u>

**حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة (5)**

اكتتابات محصلة بالزيادة	<b>11430000</b>	أقساط تحت التخصيص	5956250
		أقساط محصلة مقدماً	5473750
	<b>11430000</b>		<b>11430000</b>

**حسابات أقساط تحت التحصيل - أسهم عادي (6)**

اكتتابات محصلة بالزيادة	5956250	رأس المال	9731250
البنك - جاري	3775000	رأس المال	13623750
أقساط محصلة مقدماً	3598750		
البنك - جاري	10025000		
	<b>23355000</b>		<b>23355000</b>

**حـ/ أقساط محصلة مقدماً (7)**

اكتتابات محصلة بالزيادة	11430000	إلى حـ/البنك	1875000
		أقساط تحت التحصيل	3598750
	<b>11430000</b>		<b>11430000</b>

وتظهر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في 31/8/2002

رأس المال المصدر والمدفوع	38925000	77.850
		سهم عادي × 500 ل.س قيمة السهم
	<b>38925000</b>	

بحدر الإشارة إلى أنه لو تم إعداد الميزانية في 31/5/2002 فإن حقوق الملكية تظهر على الشكل التالي:

رأس المال المصدر والمدفوع

77.850 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س  
مدفوع منها 200 ل.س اكتتاب و 125 تخصيص  
أقساط مخصصة مقدماً (1875000 - 5473750 ل.س المردود)

3598750

رأس المال المدفوع

28900000

طريقة احتساب رأس المال المدفوع:

27000000 - قسط الاكتتاب  $135.000 \text{ سهم} \times 200 =$

9731250 - قسط التخصيص  $= 125 \times 77.850$

36731250 ناقص - مبالغ محصلة بالزيادة

11430000

25301250 يضاف + المحوّل لأقساط محصلة مقدماً

3598750

28900000 (1875000 - 5473750 ل.س)

تأخر المساهمين عن سداد الأقساط:

يعدّ المساهم المكتتب بأسمه متأخراً عن الدفع عندما يفشل دفع القسط المطلوب في تاريخ الاستحقاق. بوجب عقد بيع الأسهم حيث تتعدد تواريخ معينة للأداء الأقساط التالية لقسط التخصيص وذلك في نشره الاكتتاب مع تسجيلها على شهادة السهم (إذا كان يتم إصدارها قبل دفع قيمة السهم بالكامل). أو تحديدها الشركة فيما بعد تبعاً لحاجتها إلى أموال. وبما أن هذه العقود تتطلب الدفع النقدي

المباشر للرصيد المستحق في فترة التقسيط، فإن المكتتب المتأخر يمكن أن يكون قد دفع جزء من القيمة الإجمالية للأكتتاب. إن معالجة المبلغ المدفوع والرصيد المتبقى المستحق دفعه يعتمد على القوانين النافذة في بلد تكوين الشركة. ففي سوريا و عملاً بالمادة 62 ف 6 من قانون الشركات لعام 2008 يحق مجلس إدارة الشركة بيع الأسهم المتأخر عن تسديد القسط المستحق في المدة المعينة لأدائه من قبل مجلس الإدارة وفق الإجراءات التالية:

- 1 تبلغ الشركة المساهم المقصر في موطنه المختار في بطاقة مكتشوفة مضمونة يذكر فيها اسمه وعدد الأسهم وأرقامها ويكلف فيها بتسديد الأقساط المستحقة في ميعاد أسبوع من تاريخ وصول البطاقة إليه.
- 2 إذا لم تسدد الأقساط بانتهاء هذا الميعاد يحق للشركة أن تعرض تلك الأسهم للبيع بالزاد العلني، وأن تعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين من الصحف المنشورة في مركز إدارة الشركة على مرتين على الأقل. على ألا تقل المدة التي تفصل تاريخ البيع عن تاريخ نشر الإعلان في الصحيفتين لأول مرة عن عشرين يوماً. بعد انقضاء المدة يحق للشركة إجراء معاملة البيع في الزمان والمكان المعلن عنهما ولا يقبل القسط المتأخر دفعه في اليوم الحدد لإجراء المزاد. كما يحق للشركة أن تبيع الأسهم بعد انقضاء الميعاد المعين في البورصة إن وجدت. يستوفى من ثمن البيع كل مطلوب الشركة من أقساط مستحقة وفوائد ونفقات ويرد الباقي لصاحب السهم.  
إذا لم تكفل أثمان البيع لتسديد مطلوب الشركة فلها الرجوع بالباقي على المقصر وعلى مالكي الأسهم السابقين.  
وتعتبر قيود الشركة فيما يتعلق بمعاملات البيع الجبري صحيحة ما لم يثبت عكس ذلك.  
وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن هناك ثلاثة احتمالات:

1-يمكن أن يحصل المساهم المكتتب على عدد الأسهم التي يكون قد دفع قيمتها كاملة مع إلغاء الرصيد الباقي بموجب العقد.

2-يمكن إعادة المبلغ المدفوع للمساهم المتأخر ( غالباً بعد تخفيف أي نفقات أو خسائر تكون قد حصلت نتيجة بيع الأسهم إلى أطراف أخرى).

3-أن المبلغ المدفوع يمكن احتيازه لصالح الشركة. وفي هذه الحالة، فإن المبلغ المختجز يضاف إلى رأس المال الإضافي من حساب الاكتتابات المتأخر عنها للإشارة إلى مصدر رأس المال تلك .

وفي جمهورية مصر العربية فإن من حق الشركة تحويل المساهم (أو المكتتب فيها) فوائد تأخير عندما يقوم بسداد الأقساط المتأخر عنها، كما يكون من حق الشركة إلغاء الأسهم (أو الأسهم المكتتب فيها) المخصصة للمساهم (أو المكتتب) وإصدار أسهم جديدة، إذا لم يقم المساهم (أو المكتتب) بسداد الأقساط المتأخرة .

#### المعالجة المحاسبية للأسهم المتأخر عن تسديدها:

لم ينص قانون الشركات على تحويل المساهم المتأخر بفوائد تأخير إذا سدد قيمة الأقساط المستحقة قبل تاريخ المزاد لذلك فإن معالجة الأسهم المتأخر عنها اقتصر على بيع الأسهم وسداد رصيد البيع للمساهم المتأخر بعد تخفيف فوائد التأخير (التي تمحض على القسط أو الأقساط المستحقة من تاريخ انتهاء فترة سداد القسط لتاريخ البيع وفق معدل فائدة محدد غالباً الفائدة السوقية) وكافة مصاريف البيع التي تكبدتها الشركة مقابل البيع وقيمة الأقساط المتبقية، وما تبقى بعد ذلك يكون من حق المساهمين المتأخر عن الدفع، وفي حال عدم كفاية ثمن البيع لسداد كل المستحق للشركة ترجع الشركة على المساهمين المتأخرين بالفرق. ويكون من حق الشركة أن تقوم بإلغاء الأسهم (الأسهم المكتتب فيها) وإصدار أسهم جديدة.

وللوضوح المعالجة المحاسبية لنفترض المثال التالي:

مثال:

طرحت إحدى الشركات المساهمة على الاكتتاب العام 10.000 سهم قيمة السهم الأسمية 500 ل.س تدفع على الشكل التالي:

قسط اكتتاب 250 ل.س يدفع خلال الفترة بين 1/1/31 ولغاية 1.

قسط تخصيص 150 ل.س يدفع خلال الفترة بين 4/1/30 ولغاية 4.

قسط أحير 100 ل.س يدفع خلال الفترة بين 12/1/31 ولغاية 12.

وقد وردت اكتتابات بـ 12.000 سهم. وعند سداد قسط التخصيص تأخر المساهم عصام المكتب بـ 400 سهم والمحخص له 300 سهم عن سداد قسط التخصيص والقسط الأخير. فترت الشركة بيع أسهم عصام المساهم المتأخر إلى المساهم غسان في 11/30 بسعر 425 ل.س على أن يُفرج القسط الأخير من ثمن البيع، واحتساب فوائد تأخير بلغت 1416 ل.س ودفعت الشركة مصاريف بيع أسهم 1200 ل.س حملتها على المساهم المتأخر عصام.

المطلوب: - تسجيل قيود اليومية اللازمة

الحل

(1)		3.000.000
من حـ/البنك "اكتتاب إلى حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية تحصيل قيمة قسط الاكتتاب عن 12.000 سهم بواقع 250 ل.س	3.000.000	
(2) بتاريخه		2.500.000
من حـ/اكتتاب محصلة - أسهم عادية إلى حـ/رأس المال أسهم عادية	2.500.000	

نحويل الاكتتابات المحصلة إلى رأس المال عن 10.000 سهم مصدر بواقع 250 ل.س		
(3) بتاريخه من حـ/البنك "جاري"	3.000.000	3.000.000
إلى حـ/البنك "اكتتاب"	3.000.000	
تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حـ/البنك جاري		
(4) بتاريخه من حـ اكتتاب محصلة- أسهم عادية	500.000	
إلى حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة	500.000	
تحويل الزيادة في الاكتتاب إلى حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة		
(5) 4/30 من حـ/أقساط تحت التحصيل - تخصيص	1.500.000	
إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية	1.500.000	
طلب قسط التخصيص عن 10.000 سهم × 150 ل.س		
(6) بتاريخه من المذكورين		
ـ/اكتتابات محصلة بالزيادة	500.000	
ـ/البنك - جاري	980.000	
ـ/أقساط متاخر عنها - تخصيص	20.000	
إلى حـ/أقساط تحت التحصيل - تخصيص	1.500.000	
سداد الباقى من قسط التخصيص مع تأخر مساهم		
مكتب بـ 400 سهم ومحخص له 300 سهم		

$\begin{array}{r} 45000 \\ - 25000 \\ \hline 20000 \end{array}$	$\begin{array}{l} \text{احتساب القسط المتأخر عنه} \\ \hline 300 \text{ سهم} \times 150 = \\ \text{مدفوع مع قسط الاكتتاب} \\ = 250 \text{ سهم} \times 100 = \\ \text{المتأخر عنه} \end{array}$
---	---

<p>(7) 11/30</p> <p>من حـ / مصاريف البيع إلى حـ / المصرف</p> <p>سداد مصاريف البيع</p> <p>(8) 11/30</p> <p>من المذكورين حـ / البنك حـ / أقساط متأخر عنها إلى حـ / المساهمين المتأخرين</p> <p>بيع أسهم المساهم عصام المتأخر بسعر <math>300 \times 425</math> سهم مع تخفيض القسط الأخير من ثمن البيع</p> <p>(9) 10/31</p> <p>من حـ / المساهمين المتأخرين عن الدفع إلى المذكورين حـ / أقساط متأخر عنها - قسط تخفيض حـ / أقساط متأخر عنها - قسط آخر حـ / فوائد تأخير حـ / مـ . بيع</p>	1200 1200 1200 1200 1200 127500 97500 30000 127500 52.616 20.000 30.000 1416 1200
---	--

تحميل المساهم عصام المتأخر بقسطى التخصيص والأخير وفوائد التأخير وم. البيع			
11/30 (10)			
من حـ/المساهمين المتأخرین عن الدفع إلى حـ/المصرف	74.884	74.884	
السداد للمساهمين المتأخرین عن الدفع المستحق لهم			
11/30 (11)			
من حـ/فوائد التأخير إلى حـ/أرباح متحجزة	1416	1416	
تحويل فوائد التأخير للأرباح المحتجزة			
(12)			1.000.000
من حـ/أقساط تحت التحصيل - قسط آخر إلى حـ/رأس المال -أسهم عادية	1.000.000	1.000.000	
طلب القسط الأخير عن 10.000 سهم بواقع 100 لـ.س			
باتاريخه (13)			
حـ/البنك - جاري	1.000.000	1.000.000	
إلى حـ/أقساط تحت التحصيل	1.000.000	1.000.000	
قبض قيمة القسط الأخير			

## حـ / البنك جاري

م. بيع	1200	بنك اكتتاب	3.000.000
مساهمون متأخرن عن الدفع	74.884	أقساط تحت التحصيل	980.000
رصيد	5.001.416	أقساط تحت التحصيل قسط آخر	1.000.000
		مساهمون متأخرن	97.500
	<u>5.077.500</u>		<u>5.077.500</u>

## حـ / البنك - اكتتاب

بنك جاري	3.000.000	اكتتابات محصلة	3.000.000
	<u>3.000.000</u>		<u>3.000.000</u>

## حـ / اكتتابات محصلة

بنك اكتتاب	3.000.000	رأس المال	2.500.000
			500.000
	<u>3.000.000</u>		<u>3.000.000</u>

### ح/ اكتابات محصلة بالزيادة

اكتابات محصلة	500.000	أقساط تحت التحصيل	500.000
	<u>500.000</u>		<u>500.000</u>

### ح/ أقساط تحت التحصيل

اكتابات محصلة بالزيادة	500.000	ح/رأس المال	1.500.000
البنك - حاري	980.000	رأس المال	1.000.000
أقساط متأخر عنها - تخصيص	20.000		
بنك حاري	1.000.000		
	<u>2.530.000</u>		<u>2.530.000</u>

### حسابات رأس مال الأسهم

اكتابات محصلة	2.500.000	رصيد	5.000.000
أقساط تحت التحصيل	1.500.000		
أقساط تحت التحصيل	1.000.000		
	<u>5.000.000</u>		<u>5.000.000</u>

### ح/ م. البيع

مساهمين متأخرین	1200	مصرف	1200
	<u>1200</u>		<u>1200</u>

### حـ/ المساهمون المتأخر عن الدفع - عصام

البنك	97.500	أقساط متأخر عنها - تحصيص	20.000
أقساط تحت التحصيل	30.000	أقساط متأخر عنها أخرى	30.000
		فوائد تأخير	1416
		م. البيع	1200
		المصرف	74.884
	<u>127.500</u>		<u>127.500</u>

### حـ/ أرباح متحجزة

فوائد تأخير	<u>1416</u>		
		حـ/ فوائد تأخير	
مساهمين متأخرین	<u>1416</u>	أرباح متحجزة	<u>1416</u>
	<u>1416</u>		<u>1416</u>

### حـ/ أقساط متأخر عنها

مساهمون متأخرون	20.000	أقساط تحت التحصيل	20.000
مساهمون متأخرون	30.000	أقساط تحت التحصيل	30.000
	<u>50.000</u>		<u>50.000</u>

### الميزانية

رأس المال (أسهم عادية 500×10.000)	5.000.000	المصرف	5.001.416
أرباح متحجزة (فوائد تأخير)	1416		
	<u>5.001.416</u>		<u>5.001.416</u>



## المبحث الثالث

### الأسهم المصدرة مقابل مبلغ نقدى والأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية

أولاً : إصدار أكثر من صنف من الأسهم مقابل مبلغ إجمالي:

Stock issued with other securities “lump sum sales”

يشكل عام تبيع الشركات أصناف من الأسهم بشكل منفصل عن بعضها البعض، وبالتالي فإن المبلغ المتحصل يخصص لكل صنف من الأصناف ذات العلاقة. أحياناً، يتم إصدار صنفين أو أكثر من الأسهم مقابل مبلغ إجمالي. من الشائع، على سبيل المثال أن يتم إصدار أكثر من صنف من أصناف الأسهم مقابل الاستحواذ على شركة أخرى، المشكلة المحاسبية في عملية بيع إجمالية كهذه هي توزيع المبلغ المتراكم بين أصناف الأسهم. هناك طريقتان لتصحیص القيمة لكل صنف هما:

#### 2- طريقة الزيادة

#### 1- الطريقة التناصية

### أولاً: الطريقة التناصية Proportional method

إذا كانت القيمة السوقية العادلة أو غيرها من القيم متوفرة كأساس لتحديد القيمة المتعلقة بكل صنف من أصناف الأسهم، فإن المبلغ الإجمالي (المتراكم) الحصول عليه يُخصص بين أنواع الأسهم على أساس نسبي، ذلك يعني نسبة كل صنف إلى المجموع على سبيل المثال، إذا تم إصدار 1000 سهم عادي قيمة السهم المحددة 500 ل.س وبقيمة سوقية 700 ل.س للسهم و 1000 سهم ممتاز قيمة أسمية 500 ل.س وبقيمة سوقية عادلة 600 ل.س للسهم الواحد مقابل مبلغ لإجمالي وقدره 1.000.000 ل.س. إن توزيع مبلغ 1.000.000 ل.س لكلا صنفي الأسهم سوف يكون على الشكل التالي:

<u>700.000</u>	القيمة السوقية العادلة للأسهم العادي (1000 سهم × 700 ل.س)
<u>600.000</u>	القيمة السوقية العادلة للأسهم الممتازة (1000 سهم × 600 ل.س)
<u>1300000</u>	القيمة السوقية العادلة الإجمالية المبلغ المخصص للأسهم العادي
<u>538461.5</u>	= $\frac{700.000}{1300.000} \times 1000.000 =$
<u>461538.5</u>	المبلغ المخصص للأسهم الممتازة = $\frac{600.000}{1300.000} \times 1000.000 =$
<u>1000.000</u>	إجمالي التوزيع

### ثانياً - طريقة الزيادة Incremental method

في بعض الأحيان حيث لا توجد هناك إمكانية لتحديد القيمة السوقية العادلة لكافة أصناف الأسهم، فإن القيمة السوقية المستخدمة كأساس هي القيمة السوقية المعروفة للأسهم والباقي من المبلغ الإجمالي يُخصص لصنف الأسهم الآخر المعروفة قيمته السوقية. على سبيل المثال، إذا تم إصدار 1000 سهم عادي قيمة السهم المحددة 1500 ل.س وبقيمة سوقية 700 ل.س، و 1000 سهم ممتاز بقيمة اسمية 500 ل.س، ليس لها قيمة سوقية بعد، مقابل مبلغ إجمالي قدره 1.000.000 ل.س، فإن توزيع مبلغ الـ 1.000.000 ل.س لكلا صنفي الأسهم يتم حسب التالي:

المبلغ الإجمالي المحصل عليه	1000.000 ل.س
المبلغ المخصص للأسهم العادية (1000 سهم × 200 ل.س)	700.000 ل.س
الرصيد المخصص للأسهم الممتازة	300.000 ل.س

إذا لم يكن هناك قيمة سوقية عادلة محددة لأي صنف من أصناف الأسهم المصدرة مقابل هذا المبلغ النقدي، فإن توزيع المبلغ يمكن أن يتم بشكل تحكمي. يمكن استخدام تقدير الخبراء في هذا الحال. أو إذا كان معروفاً أن أحد أصناف الأسهم أو أكثر من صنف سوف لن يكون له قيمة سوقية في المستقبل القريب، فإن الأساس التحكمي يمكن أخذه بالحسبان مع الإشارة إلى إمكانية إجراء تعديل وفق القيمة السوقية العادلة عند تكوين قيمة سوقية عادلة لتلك الأسهم.

#### الأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية :

المحاسبة عن إصدار أسهم رأس المال مقابل أصول أو خدمات يتطلب تحديد قيمة لتلك الأسهم. القاعدة العامة هي ((أن الأسهم المصدرة مقابل أصول أو خدمات وليس مقابل نقد يجب أن تسجل إما بالقيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة أو القيمة السوقية العادلة للمقابل غير النقدي الذي تم الحصول عليه، أيهما أكثر وضوحاً للتقدير)).

إذا كان يمكن تقدير كلتا القيمتين بسهولة وعملية التبادل ناتجة عن عمليات تفاوضية (Arm's length exchange) يمكن أن يكون هناك اختلاف بسيط في قيمتهم السوقية العادلة. في حالات كهذه ليس مهمًا أي قيمة تم أخذها بين الاعتبار كأساس لتقدير التبادل .

أما إذا لم يكن من الممكن تحديد القيمة السوقية العادلة لكل من الأسهم المصدرة والأصول أو الخدمات المقدمة، فإن القيمة التي يمكن تحديدها عموماً توضع من قبل هيئة المديرين أو الإدارة بمبلغ يعتقدون أنه عادلاً ولا يمكن دحضه بالأدلة

والبراهين. غالباً ما يتم الاعتماد على تقييمات تقوم بها بجانب مستقلة. وبالتالي، يجب عدم استخدام القيمة السوقية أو الدفترية أو المحددة كأساس لتقدير صفات كهذه.

**الأسهم غير المصدرة Unissued stock وأسهم الخزينة** (أسهم مصدرة تم إعادة الحصول عليها إلا أنها لم تسحب من التداول) يمكن تبادلها مقابل أصول أو خدمات. إذا تم استخدام أسهم الخزينة يجب عدمأخذ تكلفتها في الحسابان كعامل حاسم عند تأسيس قيمة سوقية عادلة للأصول والخدمات. عوضاً عن ذلك، إذا كانت القيمة السوقية العادلة للأسهم الخزينة معروفة، فإنه يجب أن تستخدمن لتقدير تلك الأصول أو الخدمات. إذا لم تكن القيمة السوقية العادلة للأسهم الخزينة معروفة، فإنه يجب استخدام القيمة السوقية العادلة للأصول أو الخدمات المقدمة، إذا كانت قابلة للتحديد.

الآتي سلسلة من العمليات توضح إجراءات تسجيل إصدار 10000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س من أجل الحصول على براءة اختراع، في حالات متعددة.

-1 القيمة السوقية العادلة لبراءة الاختراع لم تحدد بعد إلا أن القيمة السوقية العادلة للأسهم معروفة وهي 5.400.000 ل.س.

**قيود اليومية اللازمة لتسجيل براءة الاختراع وإصدار شهادة السهم :**

من ح-/براءة الاختراع إلى المذكورين ح-/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية ح-/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية إصدار 10.000 سهم عادي قيمة اسمية 500 ل.س للسهم مقابل براءة اختراع	5.400.000
	5.000.000
	400.000

**عند إصدار شهادة السهم:**

من حـ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية إصدار شهادات الأسهم	5.000.000	5.000.000
--	-----------	-----------

يمكن تسجيل العملية في قيد محاسبي واحد على الشكل التالي:

من حـ/براءة الاختراع إلى المذكورين ـ حـ/رأس المال -أسهم عادية ـ حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية أصول شهادات الأسهم مقابل براءة الاختراع	5400.000	5000.000	400.000
---	----------	----------	---------

-2 إذا كانت القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية لم تحدد بعد، إلا أن

القيمة السوقية العادلة لبراءة الاختراع محددة على أنها 5.500.000

ل.س:

من حـ/براءة الاختراع إلى المذكورين ـ حـ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية ـ حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	5.500.000	5.000.000	500.000
--	-----------	-----------	---------

**عند إصدار شهادة السهم:**

من حـ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية	5.000.000	5.000.000
---	-----------	-----------

3- كلاً من القيمة السوقية العادلة للأسهم العادي والقيمة السوقية لبراءة الاختراع غير معروفةتان بعد. يجب استشارة اختصاصي خبير مستقل لتقدير قيمة براءة الاختراع، وقد قدرها بمبلغ 1250000 ل.س وأن هيئة المديرين وافقت على التقييم.

عند إصدار شهادة السهم:

من حـ/أـسـهـمـ مـكـتـبـ فـيـهاـ		5.000.000
إـلـىـ حـ/رـأـسـ الـمـالـ - أـسـهـمـ عـادـيـةـ	5.000.000	
إـصـدـارـ شـهـادـاتـ الـأـسـهـمـ		

لا بد من الملاحظة إلى أن قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وفي المادة 93 منه نصت على أنه إذا كان جزء من رأس المال الشركة مقدمات عينية يرافق المؤسسون أو الشركة طلب التصديق على النظام الأساسي بتقرير من جهة محاسبة سورية ذات خبرة أو من شركة محاسبة دولية معتمدة من الوزارة يتضمن تقديرًا لقيمة المقدمات العينية.

أما في أمريكا فقط أعطى قانون الشركات الأمريكية هيئة المديرين الحق في تقييم المقدمات مقابل الأسهم العادية. ويتم أحياناً تقييم تلك الأصول بأكثير من قيمتها

الحقيقة وهذا يؤدي إلى تقييم حقوق حملة الأسهم بأكبر من حجم المالي الناتج عن التقييم التضخمي للأصول المقدمة وهو ما يسمى أسهم مميهه Watered stock والأسهم المميه يمكن حذفها من بنية الشركة من خلال تخفيض قيمة الأصول المقدمة بأكبر من قيمتها الحقيقة.

أما إذا كانت نتيجة إصدار الأسهم مقابل ممتلكات أو خدمات مسجلة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقة فالنتيجة هي احتياطات سرية.

ويمكن الحصول على هذه الاحتياطات السرية من خلال الاستهلاك أو الاستنفاد الكبير للأصول، أو من خلال اعتبار المصروفات الرأسمالية على أنها مصاريف إيرادية، أو من خلال التخفيض الكبير في قيمة البضائع أو إعدام الكثير من الديون، أو من خلال تقييم الالتزامات بشكل أكبر من حقيقتها.

قد يقوم بعض المؤسسون بتقليل أصول والالتزامات منشأة فردية أو شركة أشخاص قائمة مقابل أسهم عادية. لابد من تقييم قيمة صافي الأصول المقدمة مقابل الأسهم من قبل لجنة خبراء حسب قانون التجارة السوري وتطابق تقدير تقييم لجنة الخبراء مع تقدير المؤسسين للأصول أو تزيد عنه حتى يمكن اعتبار قيمتها مقبولة.

#### مثال:

بفرض أنه تم تأسيس شركة مساهمة برأس مال قدره 30.000.000 ل.س مقسم إلى 40.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س و 20.000 سهم ممتاز 5% قيمة السهم الاسمية 500 ل.س وبفرض أن خمس من المؤسسين قدموا أصول والالتزامات شركة تضامن كحصة عينية مقابل 20.000 سهم عادي، وأن المؤسسين الآخرين قاموا بدفع قيمة 10.000 سهم عادي بالكامل وتقرر طرح الأسهم المتداولة وبباقي الأسهم العادية على الاكتتاب العام. وبفرض أن القيمة المقدرة للأصول المنتقلة كانت كما يلي:

أراضٍ ومبانٍ 2.500.000، آلات 2.700.000، السيارات 1.350.000  
 المديون 1.400.000، العدد والأدوات 1780.000، شهرة محل 570.000 ل.س.

وبفرض أن الالتزامات المتقللة إلى الشركة المساهمة تمثل في رصيد الدائين البالغ 300.000 ل.س

الحل: سنتناول تسجيل القيود المحاسبية المتعلقة باكتتاب المؤسسين وسداد القيمة نقداً وعيناً، أما الجانب المتعلق بطرح الأسهم على الاكتتاب العام سوف لن تعالجه لأننا تطرقنا للمعالجة المحاسبية لطرح الأسهم على الاكتتاب العام سابقاً.

من المذكورين		
ـ/الأراضي والمباني	2.500.000	
ـ/ الآلات	2.700.000	
ـ/السيارات	1.350.000	
المديون	1.400.000	
العدد والأدوات	1.780.000	
شهرة المحل	570.000	
إلى المذكورين		
الدائين	300.000	
ـ/ الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية	10.000.000	
إثبات انتقال أصول والتزامات شركة التضامن		
إلى الشركة المساهمة مقابل الاكتتاب بـ		
ـ 20.000 سهم قيمته الاسمية 500 ل.س		

من حـ / البنك		5.000.000
إلى حـ / الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية	5.000.000	
إثبات تحصيل اكتتاب المؤسسين بـ		
ـ 10.000 سهم نقداً قيمة السهم الاسمية		
ـ 500 لـ.س		
من حـ / أسهم مكتب لها - أسهم عادية		15.000.000
إلى حـ / رأس مال الأسهم - أسهم عادية	15.000.000	
إثبات إصدار شهادات ـ 30.000 سهم		
ـ عادي قيمة السهم الاسمية ـ 500 لـ.س		
مدفوعة بالكامل		

بفرض أن القيمة السوقية العادلة للسهم ـ 550 لـ.س فيكون القيد المتعلق بالأسهم المصدرة مقابل أصول وخصوم شركة التضامن على النحو التالي :

من المذكورين		
ـ / الأراضي	2.500.000	
ـ / الآلات	2.700.000	
ـ / السيارات	1.350.000	
المدينون	1.400.000	
العدد والأدوات	1.780.000	
شهرة العمل	1570.000	
إلى المذكورين		
ـ / الدائنين	300.000	
ـ / الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية	1.000.000	
ـ / رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	1.000.000	

### الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين

من حـ / الأseмـ мактـбـ виـхـаـ Аـс~ем~ У~ад~и~е~	10.000.000	10.000.000
إـلـىـ حـ / رـأـسـ الـمـالـ أـسـهـمـ عـادـيـةـ	10.000.000	
إـصـدـارـ شـهـادـاتـ الـأـسـهـمـ		

أما إذا كانت القيمة السوقية العادلة للأسهم غير معروفة وكانت القيمة السوقية العادلة

للأصول المقدمة كالتالي:

أراضٍ 3.000.000، آلات 2.800.000، سيارات 1.500.000، المديون 1.450.000، العدد والأدوات 1950.000، شهرة محل 570.000 والدائون 300.000 فيكون القيد المحاسبي.

### الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين

من المذكورين		
ـ حـ / الأـرـاضـيـ	3.000.000	
ـ حـ / الـآـلـاتـ	2.800.000	
ـ حـ / السـيـارـاتـ	1.500.000	
ـ المـديـونـ	1.450.000	
ـ العـدـدـ وـالـأـدـوـاتـ	1950.000	
ـ شـهـرـةـ الـمـحلـ	570.000	
إـلـىـ المـذـكـورـينـ		
ـ حـ / الدـائـونـ	300.000	
ـ حـ / الأـسـهـمـ المـكـتبـ فيهاـ أـسـهـمـ عـادـيـةـ	10.000.000	
ـ حـ / رـأـسـ الـمـالـ زـيـادـةـ عـنـ الـقـيـمـةـ الـإـسـمـيـةـ	970.000	
الأـصـولـ وـالـلـازـمـاتـ المـقـدـمـةـ سـدـادـاـ لـحـصـةـ		
المـؤـسـسـينـ		

من حـ/ الأseمـ المكتـبـ فيهاـ - أـسـهـمـ عـادـيـةـ		10000000
إـلـىـ حـ/ـ رـأـسـ الـمـالـ - أـسـهـمـ عـادـيـةـ	10000000	
إـصـدـارـ شـهـادـاتـ الـأـسـهـمـ		

مثال:

بفرض أنه تم إصدار 200 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س مقابل الخدمات القانونية المقدمة لتكون الشركـةـ. لم يتم تداول أي سهم بعد، لذلك فإن القيمة السوقية العادلة للأـسـهـمـ غيرـ مـعـرـوـفـةـ. وقد وافق المحامي بشكل مسبق على مبلغ مقداره 150.000 لـسـ مقابلـ الخـدـمـاتـ الـتـيـ قـدـمـهـاـ،ـ ولكـنهـ قـرـرـ أنـ يـقـبـلـ الـأـسـهـمـ عـوـضـاـًـ عنـ الـنـقـدـيـةـ.ـ القـيـدـ الـخـاصـيـ لـذـلـكـ:

الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسـينـ:

من حـ/ تـكـلـفـةـ التـأـسـيسـ		150.000
إـلـىـ المـذـكـورـينـ		
ـحـ/ـ أـسـهـمـ المـكـتـبـ فيهاـ - أـسـهـمـ عـادـيـةـ	100.000	
ـحـ/ـ رـأـسـ الـمـالـ المـدـفـوعـ زـيـادـةـ عـنـ الـقـيـمـةـ الـاسـمـيـةـ	50.000	
تسـجـيلـ إـصـدـارـ 200ـ سـهـمـ عـادـيـ قـيـمـهـ الـاسـمـيـةـ		
ـ500ـ لـسـ مقابلـ الخـدـمـاتـ الـقـانـونـيـةـ الـتـيـ قـدـمـهـاـ		
ـالـحـامـيـ عـنـ إـصـدـارـ شـهـادـةـ السـهـمـ		
ـمـنـ حـ/ـ أـسـهـمـ مـكـتـبـ فيهاـ - أـسـهـمـ عـادـيـةـ	100.000	
ـإـلـىـ حـ/ـ رـأـسـ الـمـالـ أـسـهـمـ عـادـيـةـ	100.000	

يجـبـ تـقـيـيمـ خـدـمـاتـ التـأـسـيسـ الـقـانـونـيـةـ الـمـقـدـمـةـ عـلـىـ أـسـاسـ الـمـلـبـغـ الـمـتـفـقـ عـلـيـهـ سـابـقـاـ لـأـنـ تلكـ الـقـيـمـةـ أـكـثـرـ وـضـوـحـاـ مـنـ الـقـيـمـةـ الـاسـمـيـةـ لـلـأـسـهـمـ الـعـادـيـةـ.



**المبحث الرابع**  
**نفقات إصدار الأسهم**  
**Cost of issuing stock**

تتمثل في النفقات التي تتحملها الشركة في سبيل إصدار الأسهم وطرحها للاكتتاب العام. عادةً ما تقوم الشركة بتحميل المكتتبين بمصاريف الإصدار حيث تتضمن شروط الاكتتاب دفع مبلغ معين مع قسط الاكتتاب مقابل مصاريف الإصدار. يتم إثبات تحصيل مصاريف الإصدار ضمن القيد المتعلق بتلقى الاكتتابات وذلك يجعل حساب المصرف مديناً وجعل حساب اكتتابات محصلة (بقيمة قسط الاكتتاب) وحساب مصاريف إصدار محصلة (بقيمة مصاريف الإصدار المحصلة دائناً).

من حـ / البنك		xxx
إلى المذكورين		
ـ/اكتتاب محصلة-أسهم عادية أو أسهم ممتازة	xxx	
ـ/م. إصدار محصلة	xxx	

أما مصاريف الإصدار الفعلية المدفوعة فيتم تسجيلها يجعل حساب مصاريف الإصدار مديناً وجعل حساب البنك دائناً بالقيد التالي:

من حـ / مصاريف الإصدار		xxx
إلى حـ / البنك	xxx	
دفع مصاريف الإصدار الفعلية		

ويتم إغفال حساب مصاريف الإصدار المدفوعة في حساب مصاريف الإصدار المحصلة:

من حـ/ مصاريف إصدار محصلة		xxx
إلى حـ/ مصاريف إصدار مدفوعة	xxx	
إقبال مـ. الإصدار المدفوعة بمصاريف الإصدار المحصلة		

إذا كان حساب مصاريف الإصدار المحصلة أكبر من مصاريف الإصدار المدفوعة، يعدّ رصيد حساب الإصدار المحصلة جزءاً من حقوق الملكية أي ينفل في حساب رأس المال المدفوع بالقييد.

من حـ/ مصاريف إصدار محصلة		xxx
إلى حـ/ رأس المال المدفوع - من مـ. الإصدار		
إقبال الزيادة في مصاريف الإصدار برأس المال المدفوع	xxx	

أما إذا كانت مصاريف الإصدار المدفوعة أكبر من مصاريف الإصدار المحصلة لتعطفيتها، فإن رصيد حساب مصاريف الإصدار المدفوعة يظهر في جانب الأصول في الميزانية إلى أن يتم استنفاده.

#### مثال:

طرحت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سهم عادي على الاكتتاب العام قيمة السهم الاسمية 500 لـ.س على أن يسدد على ثلاث دفعات:  
 قسط اكتتاب 200 لـ.س يدفع بين 1/1 و 2001/1/30  
 قسط تخصيص 150 لـ.س يدفع بين 1/3 و 2001/3/31  
 قسط ثالث 150 لـ.س يدفع بين 1/7 و 2001/7/31  
 يدفع مع قسط الاكتتاب 10 لـ.س عن كل سهم مصاريف إصدار.

#### المطلوب:

إجراء فيود اليومية اللازمة على فرض أن شهادة السهم سوف تصدر قبل سداد كامل قيمة الأسهم (عند التخصيص) وفق الحالات التالية لمصاريف الإصدار الفعلية المدفوعة:

-1      بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة (الفعليّة) 100000 ل.س

-2      بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة 120000 ل.س.

-3      بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة 80000 ل.س.

الحل:

وفق الاحتمال الأول:

1/30		
من حـ/ البنك/اكتتاب إلى المذكورين		2100.000
حـ/اكتتاب محصلة - أسهم عاديـة	2000.000	
حـ/مصاريف إصدار محصلة	100.000	
سداد قسط الاكتتاب عن 10.000 سهم بـعـدل 200 لـ.س للسهم ومصاريف إصدار بـعـدل		
10 لـ.س عن كل سهم مصدر بتاريخـه		
من حـ/اكتتاب محصلة إلى حـ/رأس المال - أسهم عاديـة	2000.000	
تحويل الاكتتابات المحصلة إلى حـساب رأس المال بتاريخـه	2000.000	
من حـ/البنـك - جاري		2100.000
إلى حـ/البنـك - اكتتاب	2100.000	
تحويل رصيد البنك اكتتاب إلى حـساب البنك جاري بتاريخـه		

من حـ/مصاريف الإصدار الفعلية إلى حـ/المصرف	100.000	100.000
دفع مصاريف إصدار أسهم نقداً بتاريخه		
من حـ/مصاريف الإصدار المحصلة إلى حـ/مـ. الإصدار الفعلية	100.000	100.000
إغفال مـ. الإصدار المحصلة بمصاريف الإصدار المدفوعة فعلاً		
3/1 من حـ/أقساط تحت التحصيل إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية	1500.000	1500.000
إصدار شهادات أسهم عن قسط التخصيص 10.000 سهم ب معدل 150.س للسهم		
3/31 من حـ/المصرف - جاري إلى حـ/أقساط تحت التحصيل - تخصيص	1500.000	1500.000
قبض قيمة قسط التخصيص بواقع 150.س للسهم		
7/1 من حـ/أقساط تحت التحصيل - أخير إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية	1500.000	1500.000
إصدار شهادات أسهم عن القسط الأخير بمعدل 150.س عن 10.000 سهم		
7/31 من حـ/البنك - جاري إلى حـ/أقساط تحت التحصيل - أخير	1500.000	1500.000

### الخل وفق الاحتمال الثاني:

تنظر للقيود المتعلقة بمصاريف الإصدار الفعلية والمحصلة فقط:

2001/1/1 من ح-/مصاريف الإصدار الفعلية إلى ح-/المصرف دفع مصاريف إصدار فعلية نقداً 1/30 من ح-/مصاريف الإصدار المحصلة إلى ح-/مصاريف الإصدار الفعلية إغفال م. الإصدار الفعلية بمصاريف الإصدار المحصلة	120.000 120.000 100.000 100.000	120.000 100.000
--	--	--------------------

بالنسبة لرصيد حساب مصاريف الإصدار المدفوعة والبالغ الآن 20.000

يظهر في جانب الأصول في الميزانية إلى أن يتم احتلاكه على عدد من السنوات.

### الخل وفق الاحتمال الثالث:

2001/1/1 من ح-/مصاريف الإصدار الفعلية إلى ح-/المصرف دفع مصاريف الإصدار 1/30 من ح-/مصاريف الإصدار المحصلة إلى ح-/مصاريف الإصدار الفعلية إغفال م. الإصدار الفعلية بمصاريف الإصدار المحصلة بتاريخه من ح-/مصاريف إصدار محصلة إلى ح-/رأس المال المدفوع الإضافي إغفال رصيد حساب مصاريف الإصدار المحصلة في حساب رأس المال المدفوع الإضافي	80.000 80.000 80.000 20.000	80.000 80.000 20.000
--	--------------------------------------	----------------------------

## **مصاريف التأسيس:**

يتطلب تأسيس الشركة دفع بعض المصاريف من قبل المؤسسين، كنفقات محاسبية وقانونية، ومصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية، وأتعاب إعداد النظام الأساسي للشركة، ورسوم التسجيل والطبع، ومصاريف المطبوعات والبريد، ومصاريف العقاد الهيئة التأسيسية.

يقوم المؤسسوون باقتطاع مصاريف التأسيس التي كانوا قد دفعوها وذلك بعد اعتمادها من قبل الهيئة التأسيسية، ويتم إثبات رد هذه النفقات إلى المؤسسين بجعل حساب مصاريف التأسيس مديناً وحساب البنك دائناً.

تعدّ مصاريف التأسيس أصلًاً معنوياً تستفيد منها الشركة على مدى عمرها، لذلك، فهي تظهر في الميزانية الافتتاحية للشركة ضمن الأصول الثابتة غير الملموسة، ويتم استنفادها على عدد من السنوات (هي في الغالب خمس سنوات) على اعتبارها نفقة رأسمالية (إيرادية مؤجلة).

## المبحث الخامس

### اقتناء الشركة لأسهم رأس مالها (أسهم الخزينة)

### Treasury Stock

ليس من غير المعتاد أن تقتني الشركة أسهم رأس المال، وذلك من خلال شراء هذه الأسهم من السوق أو نتيجة تبرع أحد المساهمين للشركة ببعض أو بكل أسهم رأس ماله (عن طريق الهبة). وفي دراسة مؤسسة ميريل لينتش Merrill Lynch and Co. قدر أنه في السنوات الأخيرة أعلنت أكثر من 1400 شركة ببرامج شراء أسهم تجاوزت 80 بليون دولار و 204 مليون سهم. وأكبر برنامج إعادة شراء الأسهم بما برنامج جنرال موتورز التي اشتراطت 20% (64 مليون سهم) من أسهمها مقابل 4.8 بليون دولار وشركة سانتافي ساوثرن باسيفيك Santafe Southern pacific التي اشتراطت 38% (60 مليون سهم) من أسهمها. يبلغ 304 بليون دولار في منتصف العقد 1990. وتسمى الأسهم التي تعيده الشركة اقتناها بالشراء أو الهبة أسهم الخزينة Treasury stock. هناك العديد من أسباب إعادة امتلاك الشركة لأسهمها المتداولة أهمها .

- 1- تساهم في تحقيق توزيع كفاءة للضريرية على الندية الزائدة المقدمة لحملة الأسهم، حيث أن معدل الضريرية على العائد الرأسمالي الناتج عن بيع الأسهم للشركة من قبل حملة الأسهم هي بشكل تقريري نصف معدل الضريرية على الدخل الطبيعي. نتيجة لذلك فإن أغلب حملة الأسهم سوف يدفعون ضريرية أقل إذا هم حصلوا على ندية نتيجة بيع أسهمهم للشركة عوضاً عن حصولهم على توزيع أرباح ندية.

- 2- زيادة العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية، من خلال تخفيف عدد الأسهم المتداولة ومن خلال تخفيف حقوق ملكية حملة الأسهم، ويظهر هذا بشكل جلي من خلال إظهار نسب إنجاز الشركة بشكل أفضل.
- 3- الحصول على أسهم إضافية جاهزة للاستخدام عند الاندماج.
- 4- من أجل إعادة إصدار أسهم للمدراء والعمال وذلك وفق خطة كمكافأة أو كعلاوة للموظفين.
- 5- إن تخفيف عدد حملة الأسهم يمكن الإدارة والمالكون الحاليون من إبعاد المالكين الخارجيين من السيطرة على الشركة والتأثير عليها. بعض الشركات العامة اخترات أن تصبح شركات خاصة (GO Private) وذلك من أجل أن تلغى دور المالكين الخارجيين من خلال شراء الأسهم المتداولة كافة.
- 6- حتى تصنع الشركة سوقاً لأسهمها في البورصة. من خلال شراء الشركة لأسهمها من البورصة، فإنها تخلق طلباً على أسهمها وهذا ما يؤدي إلى خلق استقرار (توازن) في أسعار الأسهم أو يمكن أن يؤدي إلى زيادة سعر السهم في السوق.
- إن عملية شراء الشركة لأسهمها المتداولة يجب ألا تؤدي إلى إنقاص رأس المال القانوني (القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها لأسهم رأس المال) لذلك فإن شراء الشركة لأسهمها يجب أن يكون من الأرباح المحجوزة.

#### مفهوم أسهم الخزينة:

عند شراء الشركة لأسهم رأس مالها يحدث تخفيف في كل من أصول الشركة وحقوق ملكية حملة الأسهم. ولما كان من غير المناسب أن تمتلك الشركة جزء منها، لذلك عليها إما أن تعيد بيع تلك الأسهم أو أن تقوم بإلغائها.

إذا قامت الشركة بإعادة بيع أسهم رأس مالها، فإن الأمر لا يعود كونه تداول لأسهم الشركة في السوق بين المستثمرين بعضهم البعض، إلا أن هذا الاحتمال

لا يجعل من أسهم الخزينة أصل يظهر على ميزانية الشركة. إن شراء الشركة لأسهم رأس مالها يؤدي إلى تخفيض حقوق ملكية حملة الأسهم لكنها لا تحصل على أصل. إن امتلاك أسهم الخزينة لا يعطي الشركة الحق في التصويت، أو أن تمارس حق الشفعة كحامِل سهم، أو أن تحصل على توزيعات أرباح، أو أن تحصل على أصول عند التصفية.

تماثل أسهم الخزينة رأس مال الأسهم غير المصدر، فهي لا تعتبر أصل يظهر على الميزانية.

#### شراء أسهم الخزينة:

هناك طريقتان شائعتان للمعالجة المحاسبية عن أسهم الخزينة هما:

- 1 طريقة التكلفة Cost method
- 2 طريقة القيمة الاسمية أو القيمة المحددة Par or stated value

كلا الطريقتين مقبولتين بشكل عام، إلا أن طريقة التكلفة تتمتع بانتشار أكبر وذلك من خلال جعل حساب أسهم الخزينة مديناً بتكلفة شراء الأسهم وحساب النقدية دائناً. وإظهار حساب أسهم الخزينة على الميزانية على شكل تخفيض لإجمالي رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (حقوق الملكية).

أما طريقة القيمة الاسمية أو القيمة المحددة فإنها تسجل جميع العمليات المتعلقة بأسهم الخزينة بقيمتها الاسمية أو القيمة المحددة وتظهر أسهم الخزينة على شكل تخفيض من رأس المال فقط.

لذلك ستقتصر معالجتنا لأسهم الخزينة على طريقة التكلفة من حيث أنها أكثر انتشاراً أو أكثر منطقية.

### المعاجلة المحاسبية لإعادة شراء الشركة لأسهمها (أسهم الخزينة):

تستمد هذه الطريقة اسمها من حقيقة أن حساب أسهم الخزينة يتم تسجيله بتكلفة شراء أسهم الخزينة. ومحاسب هذه الطريقة يصبح حساب أسهم الخزينة مديناً بتكلفة شراء تلك الأسهم، وعند إعادة إصدار الأسهم من أجل بيعها يصبح حساب أسهم الخزينة دائناً بالتكلفة نفسها. لتوضيح ذلك :

نفترض أن قسم حقوق ملكية حملة الأسهم في إحدى الشركات المساهمة يظهر على الشكل التالي في 31/12/2001 وقبل شراء الشركة بعض أسهمها:

حقوق ملكية حملة الأسهم	
	رأس المال المدفوع
50.000.000	مصدر ومتداول 100.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س
<u>2.000.000</u>	رأس المال الإضافي
52.000.000	إجمالي رأس المال المدفوع
<u>300.000</u>	أرباح متحجزة
<u>52.300.000</u>	إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم

في 20/1/2002 قامت الشركة بشراء 10.000 سهم من أسهم رأس مالها بسعر 700 ل.س للسهم فالقيد المحاسبي يكون:

من حـ/ـ أسهم الخزينة إلى حـ/ـ النقدية	7000000	7.000.000
شراء 10000 سهم تكلفة السهم 700 ل.س		

لاحظ أن أسهم الخزينة أصبحت مدينة بتكلفة شراء الأسهم. إن حساب رأس المال المدفوع الأساسي، أسهم عادية، لم يتأثر لأن عدد الأسهم المصدرة لم يتغير، والأمر صحيح أيضاً بالنسبة لرأس المال المدفوع الإضافي. يظهر تخفيض أسهم الخزينة من إجمالي رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة في قسم حقوق ملكية حملة الأسهم بالنسبة لهذه الشركة على الشكل التالي:

حقوق ملكية حملة الأسهم	
رأس المال المدفوع	
أسهم عادية 100.000 سهم مصدر 500 ل.س قيمة السهم الاسمية	
50.000.000	90.000 سهم متداول
<u>2.000.000</u>	رأس المال الإضافي
52.000.000	إجمالي رأس المال المدفوع
<u>300.000</u>	أرباح محتجزة
52.300.000	إجمالي رأس مال المدفوع والأرباح المحتجزة
ناقصاً: تكلفة شراء أسهم الخزينة	
<u>7.000.000</u>	10000 سهم × 700 ل.س
45.300.000	إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم

لاحظ أن تكلفة شراء أسهم الخزينة تُخفض من إجمالي الأسهم العادية، ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة، ونتيجة لذلك تخفض حقوق ملكية حملة الأسهم. يتم الإفصاح عن كل من أرقام الأسهم التي تم إصدارها أولاً وباللغة 100.000 سهم وعن عدد الأسهم التي هي الآن أسهم خزينة (10.000 سهم) الفرق بين الأسهم المصدرة 100000 سهم وأسهم الخزينة 10000 سهم يمثل الأسهم المتداولة (90000 سهم متداول).

والمقصود بمفهوم الأسهم المتداولة Outstanding stock هو عدد الأسهم التي هي في ملكية حملة الأسهم.

المعالجة المحاسبية لبيع أسهم الخزينة:

كما ذكرنا سابقاً تقوم الشركة بشراء أسهمها من السوق بغرض إلغائها أو بغرض إعادة بيعها.

إذا قامت الشركة بإعادة بيع أسهم الخزينة التي حصلت عليها عن طريق الشراء، فإن المعالجة المحاسبية لبيع أسهم الخزينة يعتمد على السعر.

إذا كان سعر بيع أسهم الخزينة معادلاً لتكلفة شرائها فإن سعر البيع يسجل محاسبياً يجعل حساب النقدية مدييناً وحساب أسهم الخزينة دائياً.

من ح / النقدية	7.000.000	
إلى ح /أسهم الخزينة	7.000.000	
بيع 10.000 سهم من أسهم الخزينة		
بسعر 700 ل.س للسهم		

أما إذا كان سعر بيع أسهم الخزينة غير معادل للتكلفة، فإن المعالجة المحاسبية عن بيع أسهم الخزينة المباعة يعتمد على ما إذا كانت تلك الأسهم مباعة بأعلى من تكلفة شرائها أو بأقل من تكلفة الشراء.

### ١- بيع أسهم الخزينة بأعلى من التكلفة:

عندما يكون سعر بيع أسهم الخزينة أعلى من تكلفة شرائها، فإن الفرق يضاف إلى حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم من أسهم الخزينة "التي تم الحصول عليها سابقاً بسعر 700 ل.س" بسعر 720 ل.س لكل سهم فالقيد المحاسبي:

إلى المذكورين	من ح / النقدية	720.000
أسهم الخزينة		700.000
رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة		20.000
بيع 1000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 720 ل.س للسهم		

نلاحظ أن الزيادة المتحققة من إعادة بيع أسهم الخزينة تم اعتبارها على أنها رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة وليس ربح ناتج عن بيع أسهم الخزينة وذلك لسببين هما:

- 1 - لأن الربح الناتج عن البيع، يحصل عند بيع أصل، وأن أسهم الخزينة ليس أصل.
- 2 - لا تحقق الشركة أرباح أو تتكدب خسائر من عمليات بيع متعلقة بأسهمها فالشركة لا تبيع نفسها لنفسها.

لذلك إن رأس المال المدفوع الذي يظهر بسبب بيع أسهم الخزينة يجب ألا يدخل في عملية قياس صافي دخل الشركة. وأن رأس المال المدفوع الناتج من بيع أسهم الخزينة يظهر بشكل منفصل على الميزانية كجزء من رأس المال المدفوع.

## 2- بيع أسهم الخزينة بسعر أقل من تكلفة الشراء:

عند بيع أسهم الخزينة بسعر أقل من تكلفة شرائها، فإن الزيادة في تكلفة الشراء عن سعر البيع تُحمل على رأس المال الدفوع من أسهم الخزينة. لذلك بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم آخر من أسهم الخزينة بسعر 690 ل.س للسهم، فالمعالجة المحاسبية لهذه العملية :

من المذكورين حـ / النقدية حـ/رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة إلى حـ/أسهم الخزينة بيع 1000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 690 لـ.س للسهم الواحد.		690.000
	700.000	10.000

نلاحظ من خلال قيدي البيع السابقين (البيع أعلى من سعر تكلفة الشراء والبيع بأقل من تكلفة الشراء) أن:

- 1- أسهم الخزينة أصبحت دائنة بتكلفة الشراء في كلا الحالتين.
- 2- تم استخدام رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة من أجل معالجة الفرق بين التكلفة وسعر إعادة البيع.
- 3- إن الحساب الأساس لرأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية وحساب الأسهم العادية لم يتأثرأ أيضاً.

عندما يتم استنفاد رصيد حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة نتيجة إعادة بيع أسهم الخزينة بأقل من تكلفة الشراء، فإن أي زيادة للتكلفة على سعر البيع بعد ذلك يتم تحميela على حساب الأرباح المحجزة. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم آخر من أسهم الخزينة بسعر 650 لـ.س للسهم فإن رصيد حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة يظهر على الشكل التالي:

### حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة

من النقدية	20.000	أسهم الخزينة	10.000
		رصيد	<u>10.000</u>
	<u>20.000</u>		<u>20.000</u>
رصيد	10.000		

في هذه الحالة فإن الفرق بين تكفة أسهم الخزينة ( $1000 \times 1000 = 1000.000$  ل.س) وسعر إعادة بيع أسهم الخزينة ( $1000 \times 650 = 650.000$  ل.س) البالغ 50.000 يتم تحميشه على الشكل التالي:

10.000 ل.س على الرصيدباقي من حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة والباقي البالغ 40.000 ل.س يُحمل على حساب الأرباح المحتجزة والقيد المحاسبي هو:

من المذكورين		
ح / النقدية		650.000
ح / رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة		10.000
ح / الأرباح المحتجزة		40.000
إلى ح / أسهم الخزينة	700.000	
بيع أسهم الخزينة		

## جانب حقوق الملكية في الميزانية

### حقوق ملكية حملة الأسهم

رأس المال المدفوع

أسهم عادية 100.000 سهم مصدر 500 ل.س قيمة السهم الاسمية	
50.000.000	90.000 سهم متداول
<u>2.000.000</u>	رأس المال الإضافي
52.000.000	إجمالي رأس المال المدفوع
<u>260.000</u>	أرباح متحجزة
52.260.000	إجمالي رأس مال المدفوع والأرباح المحتجزة
<u>56.00.000</u>	ناقصاً: تكلفة شراء أسهم الخزينة
46660.000	إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم

### 3- إلغاء أسهم الخزينة Retiring treasury stock

يمكن هيئة المديرين أن توافق على إلغاء أسهم الخزينة وسحبها نهائياً من التداول. ينتج من إلغاء أسهم الخزينة تخفيض عدد الأسهم المصدرة بالأسهم الملغاة بقيمتها الاسمية أم المحددة مقابل إغفال حساب أسهم الخزينة. إذا كانت الأسهم الملغاة قد سبق وأصدرت برأسمال مدفوع زيادة عن القيمة الاسمية أم المحددة يتم تخفيضه بما يخص الأسهم .

وإذا أسفرت عملية إلغاء الأسهم عن تحقيق أرباح وذلك في حال شراء أسهم الخزينة بأقل من سعر إصدارها، فيتم إضافة تلك الأرباح لحساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة، لتوضيح ذلك: بفرض أن الشركة اشتريت أسهم الخزينة بسعر 610

ل.س الذي كانت قد أصدرته بقيمة اسمية 600 ل.س لليابع بـ 620 ل.س للسهم الواحد وبفرض أن الشركة قامت بإلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة التي كانت قد اشتراها .

فالمعالجة المحاسبية تكون:

- عند شراء أسهم الخزينة:

من ح / أسهم الخزينة إلى ح/النقدية	3050.000	3050.000
شراء 5000 سهم بسعر 610 ل.س		

- عند الإلغاء :

من المذكورين حـ/رأس المال -أسهم عادية حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية إلى المذكورين أـسهم الخزينة القيمة الاسمية رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة	3000.000 100.000 3050.000 50.000	
--	---	--

أما إذا أسفرت عملية إلغاء أسهم الخزينة عن تحقيق خسائر وذلك في حال شراء أسهم الخزينة بأعلى من سعر إصدارها الأساسي ففي مثالنا السابق بفرض أن الشركة اشترت أسهم الخزينة بسعر 630 ل.س ففي هذه الحالة يتم تحويل الخسائر أيضاً لحساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة أما إن لم يكن هناك يوجد رصيد لهذا الحساب فيتم تحويلها لحساب الأرباح المحتجزة.

### شراء أسهم الخزينة

من ح / النقدية إلى ح / أسهم الخزينة	3150000	3150.000
شراء 5.000 سهم عادي بسعر 630 ل.س للسهم		

وعند اتخاذ قرار بإلغاء أسهم الخزينة يكون القيد المحاسبي

من المذكورين ح/رأس المال - أسهم عادية ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية ح / الأرباح المحتجزة إلى ح / أسهم الخزينة	3150.000	3000.000 100.000 50.000
إلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة		

وقد لا تسفر عملية إلغاء أسهم الخزينة عن أي ربح أو خسارة وذلك عند شراء الشركة لأسهم الخزينة بسعر معادل لسعر إصدارها الأساسي. ففي مثالنا السابق ولما كانت الأسهم قد أصدرت بقيمة اسمية 600 ل.س للسهم ليابع بـ 120 ل.س للسهم وبفرض أن الشركة اشتريت 5000 سهم بسعر 620 ل.س من السوق وبعد ذلك قامت الشركة بإلغاء تلك الأسهم. فالمراجعة المحاسبية:

#### 1- شراء أسهم الخزينة:

ح / أسهم الخزينة إلى ح / النقدية	3100.000	3100.000
شراء 5000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 620 ل.س للسهم		

2- إلغاء أسهم الخزينة:

من المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية		3000.000
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية		100.000
إلى ح/أسهم الخزينة	3100.000	
إلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة		



## المبحث السادس

### تعديل رأس المال في الشركات المساهمة

قد تضطر الشركات إلى إجراء تعديل على رأس مال الشركة وذلك حسب الظروف التي تستدعي ذلك إما من حيث زيادة رأس المال وذلك عندما تكون الشركة بحاجة إلى أموال إضافية بقصد التوسيع أو بقصد تمويل نشاطات استثنائية ليس لدى الشركة المال الكافي لذلك. أو قد تضطر الشركة إلى تخفيض رأس المال وذلك بسبب تعرضها لخسائر كبيرة، أو بسبب أن حجم رأس مال الشركة أكبر من مقدرة الشركة على استخدام تلك الأموال في الاستثمارات المتوفرة أو المتوقعة، لذلك تعمد الشركة إلى تخفيض رأس المال للتخلص من تلك الخسائر وإزالتها من قوائمها المالية أو إعادة الزيادة في الأموال إلى المساهمين كي لا تشكل عبئاً على الشركة وبالتالي تؤدي إلى تخفيض حصة السهم من الأرباح (أي العائد على رأس المال).

#### زيادة رأس المال:

قد تضطر الشركة بعد تكوينها إلى موارد مالية إضافية، لذلك وتحسباً لهذه المسألة يلجأ المؤسسون إلى أن يكون رأس المال المصرح به أكبر من حاجة الشركة الآتية على الاستثمار وذلك وتحسباً لاحتياطهم مستقبلاً إلى زيادة رأس المال. لأن إصدار رأس المال المصرح به لا يحتاج إلى الموافقات اللازمة لإصدار رأس مال جديد من خلال زيادة رأس المال المصرح به.

وقد اشترط قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 عند زيادة رأس المال في مادته 101 أن يكون رأس المال قد سدد كاملاً وأن تكون الأقساط قد دفعت بكاملها وحتى تزيد الشركة رأس المالاً لا بد لها من موافقة هيئتها العامة غير العادية

والوزارة وكذلك موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية. وهذا ما أتت عليه معظم القوانين في أغلب دول العالم حتى تتمكن الشركة من زيادة رأس مالها.

### إجراءات زيادة رأس المال:

يصدر قرار زيادة رأس المال من الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بناءً على اقتراح من مجلس إدارة الشركة. لذلك يمكن تلخيص إجراءات زيادة رأس المال التالي:

- 1- دعوة المساهمين إلى هيئة عامة غير عادية لإقرار زيادة رأس المال.
- 2- الحصول على قرار من وزارة الاقتصاد بالتصديق على قرار الهيئة العامة غير العادية وموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية
- 3- نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.
- 3- توجيه الدعوة للاكتتاب مع البيانات القانونية.
- 4- تحديد المصرف الذي يتم فيه الاكتتاب، وتسجيل المبالغ في حساب يفتح باسم الشركة.
- 5- يقدم مجلس الإدارة خلال شهرين من إغلاق الاكتتاب تصريحًا إلى وزارة الاقتصاد يتضمن عدد المكتتبين والمبالغ المدفوعة.
- 6- دعوة الهيئة العامة للمساهمين للإطلاع على تقرير المجلس المتعلق بالزيادة.

### طرق زيادة رأس المال:

تم زيادة رأس المال وفق إحدى الطرق التالية:

- 1- إصدار أسهم جديدة عادية أم ممتازة عن طريق إصدار الأسهم المصرح بها وغير مصدرة أو الحصول على موافقة جديدة من أجل إصدار رأس مال مصرح به جديد.
  - 2- من خلال الاحتفاظ بما سبق احتيازه من احتياطيات أو أرباح غير موزعة وتحويلها إلى رأس المال.
  - 3- تحويل رأس المال المقترض إلى رأس مال الأسهم.
- وستتناول في هذا الفصل الحالات المتعددة لزيادة رأس المال.

## زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة:

تؤدي هذه الطريقة إلى الحصول على أموال جديدة للشركة تدفع من قبل المساهمين القدامى أو من قبل مساهمين جدد أو من قبل الفريقين معاً. ويتم إصدار الأسهم الجديدة وتحصيل قيمتها وفقاً للتقواعد والشروط نفسها الخاصة بإصدار الأسهم عند تأسيس الشركة. إلا أن زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة قد يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين القدامى، إذا ما كان سعر الإصدار مساوياً لقيمتها الاسمية. نظراً لأن المساهمين الجدد يشاركون المساهمين القدامى في الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والتي سبق احتيازها قبل الإصدار الجديد مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للسهم وبالتالي القيمة البيعية له. لذا تعمد الشركة إلى بيع الإصدار الجديد بسعر إصدار يزيد عن قيمته الاسمية بمبلغ يعادل نصيب السهم قبل الإصدار الجديد من الاحتياطات والأرباح غير الموزعة يسمى رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة إصدار). هكذا، فإن رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة الإصدار) هي الشمن الذي يدفعه المساهم الجديد بالإضافة إلى القيمة الاسمية للسهم وذلك مقابل انضمامه للشركة ودفعاً للضرر عن المساهمين القدامى. إن هذه العلاوة هي مثابة أموال احتياطية للمساهمين الجدد تضاف إلى الأموال الاحتياطية التي حققها المساهمون القدامى، ويجب أن تدفع بالكامل مع قسط الاكتتاب.

## سعر إصدار الأسهم:

يتحدد سعر إصدار أسهم الزيادة في ضوء المركز المالي للشركة، فالمراكز المالي للشركة يلعب دوراً أساسياً في تحديد القيمة السوقية للسهم لأن القيمة السوقية للسهم ترتفع وتنخفض حسب مركزها المالي والاحتياطات والأرباح التي تكون قد كونتها خلال حياتها. لذلك فإن سعر إصدار السهم الجديد قد يختلف عن قيمته الاسمية زيادة أو نقصاناً أو قد يكون مساوٍ لقيمة الاسمية. ولما كان إصدار الأسهم الجديدة بالقيمة

الاسمية يشكل ضرراً للمساهمين القدامى، لذلك يبقى على الشركة أن تصدر أسهمها بقيمة أعلى من قيمتها الأساسية. ولتحديد القيمة التي يجب أن تصدر بها أسهم الريادة لابد من تحديد القيمة الدفترية للسهم التي تمثل القيمة الحقيقية للسهم والتي دائمًا ما تكون قريبة من القيمة السوقية فالقيمة الدفترية للسهم تساوي إلى رأس المال مضافةً إليها الاحتياطات والأرباح المكونة خلال عمر الشركة مقسوماً على عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة. تكون القيمة الدفترية للسهم في الغالب أعلى من القيمة الأساسية وهذه الزيادة تعود إلى ما يسمى رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة الإصدار) التي يجب طلبها عند إصدار أسهم الريادة. فعند بيع السهم الجديد بسعر إصدار معادل لقيمة السهم الدفترية لا يخسر المساهم القديم شيء كما أن المساهم الجديد لا يحقق أي مكاسب على حساب المساهم القديم. لتوضيح ذلك: بفرض أننا حصلنا على البيانات التالية من قسم حقوق الملكية في ميزانية إحدى الشركات المساهمة.

- رأس المال المصرح به 100.000 سهم قيمة السهم الأساسية 500.س
40.000.000 - رأس المال المصدر والمدفوع 80.000 سهم عادي
4.000.000 - احتياطي إجباري
<u>2.000.000</u> - احتياطات اختيارية وأرباح متحجزة
<u>46.000.000</u> - حقوق الملكية

ونظراً لأن الشركة بحاجة إلى أموال إضافية قررت إصدار 20.000 سهم جديد من أسهمها المسموح لها بإصدارها. فما هو سعر الإصدار الذي على الشركة أن تصدر سهامها به ؟

$$\frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطات والأرباح المحتجزة}}{\text{عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة}} = \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

$$575 = \frac{6.000.000 + 40.000.000}{80.000}$$

لذلك، على الشركة أن تصدر أسهمها الجديدة بسعر 575 ل.س أي بزيادة مقدراها 75 ل.س عن قيمة السهم الاسمية تسمى علاوة إصدار. وهذا يمكن للمساهمين القدامى والجدد شراء هذه الأسهم بسعر الإصدار هذا دون أن يتحقق أي منها مكاسب على حساب الآخر. لتوضيح ذلك، كما ذكرنا لو أصدرت الشركة 20000 سهم جديد من أسهمها المصرح بها بسعر إصدار 575 للسهم الواحد، فهل تتغير القيمة الدفترية للسهم؟ الجواب لا.

القيمة الدفترية على افتراض تمت الزيادة =

$$\text{رأس المال القديم} + \text{الاحتياطات والأرباح المحتجزة} + \text{رأس المال الجديد} + \text{علاوة إصدار الأسهم} \\ \frac{\text{عدد الأسهم القديمة} + \text{عدد الأسهم الجديدة}}{}$$

$$575 = \frac{1.500.000 + 10.000.000 + 6.000.000 + 40.000.000}{20.000 + 80.000}$$

لاحظ أن القيمة الدفترية للسهم لم تتغير إذا تم إصدار أسهم الزيادة بعلاوة إصدار قدرها 75 ل.س التي تمثل ما حققه الشركة من ازدهار خلال عمرها الإنتاجي والذي هو حق للمساهمين القدامى وحدهم، لا يجوز للمساهمين الجدد مشاركتهم فيه خلال بيع السهم بقيمه الاسمية. لأن بيع السهم الجدد بالقيمة الاسمية سيؤدي إلى تحقيق المساهمين الجدد مكاسب على حساب المساهمين القدامى، كذلك الأمر سيؤدي ذلك إلى تخفيض القيمة الدفترية وبالتالي السوقية للسهم. لتوضيح ذلك، بفرض أن

الشركة باعت أسهم الزيادة بقيمتها السوقية أي بـ 500 ل.س للسهم الواحد. تكون  
القيمة الدفترية:

$$\frac{10.000.000 + 6.000.000 + 40.000.000}{100.000} = 560 \text{ ل.س}$$

وبالتالي يخسر المساهم القديم عن كل سهم يملكه مبلغ 15 ل.س هي الفرق بين القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة والقيمة الدفترية على افتراض تمت الزيادة ولكن بالقيمة الاسمية للسهم، كما أن المساهم الجديد يحقق مكسباً قدره 60 ل.س عن كل سهم يشتريه وهو يمثل الفرق بين القيمة الاسمية التي يشتري السهم بها وقيمة السهم الدفترية أي التي يستطيع أن يبيع السهم بها في سوق الأوراق المالية لو أراد ذلك.

تعويضاً للمساهمين القدامى عن ذلك، أعطى المشرع للمساهمين القدامى حق الأفضلية بالاكتتاب وذلك بالنسبة والتناسب لما يملكونه مع ما تصدره الشركة من أسهم جديدة. ففي مثالنا السابق يشمل حق الأفضلية في الاكتتاب سهم جديد مقابل أربع أسهم قديمة أي يحق لمن يملك أربع أسهم قديمة أن يشتري سهماً جديداً بسعر 500 ل.س أو أن يبيع هذا الحق لمساهم جديد كي يتمكن من شراء سهم جديد. وبالتالي فإن قيمة حق الأفضلية في الاكتتاب هي 15 ل.س عن كل سهم قديم والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة والقيمة الدفترية للسهم على افتراض تمت الزيادة.

لذلك، على كل مساهم جيد يرغب بشراء سهم واحد أن يشتري أربع حقوق أفضليه من المساهم القديم حتى لا يتحقق مكاسب على حساب المساهم القديم وبالتالي تصبح قيمة السهم التي على المساهم الجديد دفعها هي القيمة الاسمية للسهم 500 ل.س (والتي تمثل الان سعر الإصدار الجديد) بالإضافة إلى قيمة أربع حقوق

أفضلية قيمة كل حق 15 ل.س أي 60 ل.س تدفع للمساهم القديم وخارج دفاتر الشركة عن كل سهم يشتريه المساهم الجديد.  
إذاً ما يدفعه المساهم الجديد

= 500 ل.س القيمة الاسمية تدفع للشركة + 60 ل.س قيمة حقوق الأفضلية تدفع للمساهم القديم.

560 =

إن قيمة حقوق الأفضلية هذه لا علاقة لها بالدفاتر التجارية للشركة، تم خارج دفاتر الشركة بين المساهمين القديمي والمساهمين الجدد. إن ما يخص الشركة هو سعر إصدار السهم أي مبلغ 500 ل.س.

بفرض أن أحد المساهمين قرر شراء 100 سهم من أسهم الزيادة التي أصدرتها الشركة في مثالنا السابق بقيمتها الاسمية 500 ل.س للسهم الواحد. يكون على المساهم الجديد دفع مبلغ 50.000 ل.س إلى الشركة قيمة الأسهم وشراء 400 حق أفضليه (100 سهم جديد  $\times$  4 حقوق أفضليه للسهم) قيمة حق الأفضلية الواحد هو 15 ل.س أي عليه دفع مبلغ 6000 ل.س لأحد المساهمين القديمي مقابل شرائه لحقوق الأفضلية هذه.

تسجل الشركة في دفاترها قيمة الأسهم التي باعوها بقيمتها الاسمية أي 50.000 ل.س أما مبلغ 6000 ل.س الذي دفعه المساهم الجديد لشراء حقوق الأفضلية من المساهم القديم فهو عملية تجارية بين المساهم القديم والجديد تجري خارج دفاتر الشركة بين المساهمين.

لابد من التتويي إلى أن أغلب الشركات تترك الآن لسوق الأوراق المالية تحديد قيمة أسهمها السوقية عند زيادة رأس المال. وحق المساهم هو في شراء أسهم جديدة بنسبة ما يملكه من أسهم بالنسبة لرأس المال وذلك حفاظاً على هذه النسبة بعد

الزيادة، على سبيل المثال: إذا قررت الشركة إصدار 10.000 سهم جديد، وإن المساهم يملك 10% من أسهم الشركة قبل الزيادة، في هذه الحالة له الحق بشراء 1000 سهم جديد قبل أي مساهم جديد ( $10.000 \text{ سهم} \times 10\%$ ) وذلك للحفاظ على نسبة ما يملك من رأس المال في الشركة.

مثال:

بالاطلاع على قسم حقوق الملكية لدى إحدى الشركات المساهمة في 30/6/2002

تبين ما يلي:

- رأس المال المصدر والمدفوع

أسهم عادية ( $20.000 \text{ سهم} \times 500 \text{ ل.س}$ ) 10.000.000

- احتياطي إجباري وأرباح متحجزة 2.000.000

حقوق الملكية 12.000.000

بتاريخه قررت الشركة زيادة رأس المال إلى 15.000.000 ل.س من خلال إصدار 10.000 سهم عادي جديد بسعر إصدار قدره 550 ل.س للسهم الواحد.

المطلوب: 1- تحديد القيمة الحقيقة للسهم قبل زيادة رأس المال.

2- تحديد القيمة الحقيقة للسهم على افتراض تمت زيادة رأس المال.

3- تحديد علاوة الإصدار الضرورية كي لا يتحقق أي من المساهمين مكاسبًا على حساب مساهم آخر.

4- تحديد حق الأفضلية في الاكتتاب.

4- إجراء القيود المحاسبية الضرورية، على افتراض أن القيمة طلبت

على قسطنين متساوين وبافتراض أن شهادة السهم تصادر

بعد سداد كامل قيمة الأسهم.

الحل:

رأس المال + الاحتياطات والأرباح المخزنة

1 - القيمة الحقيقة للسهم قبل الزيادة =

عدد الأسهم

$$= \frac{2.000.000 + 10.000.000}{20.000} = 600 \text{ ل.س}$$

2 - القيمة الحقيقة للسهم على افتراض ثمت الزيادة =

رأس المال القديم + الاحتياطات والأرباح المخزنة + رأس المال الجديد + علاوة الإصدار

عدد الأسهم القديمة + عدد الأسهم الجديدة.

$$= \frac{500.000 + 5.000.000 + 2.000.000 + 10.000 . 000}{20.000 \text{ سهم قديم} + 10.000 \text{ سهم جديد}} = 583.33 \text{ ل.س}$$

3 - نلاحظ أن القيمة الحقيقة على افتراض ثمت الزيادة قد انخفضت عن القيمة الحقيقة قبل الزيادة، وهذا ما يؤدي إلى خسارة المساهم القديم مبلغ 16.67 ل.س عن كل سهم يملكه يمثل الفرق بين ما كان يمكن أن يبيع سهمه قبل الزيادة وما يمكنه من بيع سهمه بعد الزيادة (583.33 - 600). كما أن المساهم الجديد يحقق ربحاً قدره 33.34 ل.س عن كل سهم يشتريه وهو يمثل الفرق بين ما دفعه للشركة قيمة كل سهم يشتريه 550 ل.س وبين ما يمكنه بيع سهمه في السوق المالي وهو 583.33 ل.س لذلك وتفادياً لهذه الخسارة كان على الشركة أن تصدر أسهمها بسعر يساوي

القيمة الدفترية قبل الزيادة أي يساعر 600 ل.س أي برأس مال إضافي قدره 100 ل.س (500-600) وليس برأس مال إضافي قدره 50 ل.س (500-550).

4- حق الأفضلية في الاكتتاب: يمثل الفرق بين القيمة الحقيقة للسهم قبل الزيادة والقيمة الحقيقة للسهم على افتراض ثمت الزيادة أي 16.67 (583.33-600). لذلك على كل مساهم يرغب في شراء سهم جديد أن يشتري حق أو حقوق الأفضلية الازمة وهي تمثل نسبة الأسهم الجديدة إلى الأسهم القديمة. عدد الأسهم القديمة يمثل ضعف عدد الأسهم الجديدة.

5- قيود اليومية الازمة: لا تختلف إجراءات إثبات إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال عن ماسبق بيانه بالنسبة لإصدار الأسهم عند تكوين الشركة.

وعلى فرض أن الشركة طرحت أسهم الزيادة على الاكتتاب العام لتحصيل قيمتها على قسطين أحدهما في 30/6 والثاني في 30/9/2007

- بتاريخ الإصدار والاكتتاب بالأسهم

2002/6/30	من حـ/البنك	3.000.000
إلى المذكورين		
ـ حـ/اكتتاب محصلة-أسهم عادية	2.500.000	
ـ حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية قبض قيمة قسط الاكتتاب عن 1000 سهم بواقع 250 ل.س وعلاوة 50 ل.س بتاريخه	500.000	
ـ من حـ/اكتتاب محصلة		2.500.000
ـ إلى حـ/رأس المال-أسهم عادية	2.500.000	
ـ إصدار شهادات الأسهم أو تحصيص الأسهم		

عند طلب القسط الثاني:

من ح/أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية إلى ح/رأس المال - أسهم عادية طلب القسط الثاني	2.500.000	2.500.000
---	-----------	-----------

طلب القسط الثاني:

بتاريخه من ح/البنك إلى ح/أقساط تحت التحصيل - تحصيص قبض تجية القسط الثاني	2.500.000	2.500.000
---	-----------	-----------

## 2- زيادة رأس المال عن طريق ضم الأرباح المخجورة:

تعمد الشركات عادة إلى حجز جزء من أرباحها السنوية في صورة احتياطات أو أرباح غير موزعة، وتستخدم تلك الاحتياطات والأرباح غير الموزعة في تمويل نشاط الشركة، لذلك، فإن توزيع جزء منها في ضوء ما يسمح به القانون يؤدي إلى المسار بالمركز المالي للشركة. لذلك، تلجأ الشركات إلى ضم تلك الأرباح إلى رأس المال لأن إدماجها في رأس المال يمنع إمكانية توزيعها مستقبلاً، علماً أن إدماجها في رأس المال لا يؤدي إلى زيادة الموارد المالية للشركة إلا أنه يكفل للشركة الاحتفاظ بها بشكل دائم.

تصدر الشركات مقابل تلك الأرباح والاحتياطات المدموجة في رأس المال أسهم جديدة تعادل قيمتها ما تم ضمه من الأرباح والاحتياطات إلى رأس المال وتوزع هذه الأسهم على المساهمين مقابل الأرباح التي كان يفترض أن توزع عليهم نقداً

وتسمى أسهم منحة. ويتحقق هذا الإجراء مصلحة كل من الشركة والمساهمين والدائنين.

حيث يسمح هذا الإجراء للشركة بالاحتفاظ بالأموال بصفة دائمة وفي الوقت نفسه تقوم بإجراء توزيعات أرباح للمساهمين في شكل أسهم وبالتالي توصل جزء من الأرباح للمساهمين دون إضعاف المركز النقدي للشركة. كما أن الشركات تلجأ إلى هذا الأسلوب من أجل توزيع أسهم مكافأة للإداريين والعامل النشطين في الشركة من خلال منحهم خيارات لشراء سهم الشركة بسعر محدد وفي زمن محدد. كما أن هذا الإجراء يحقق مصلحة المساهمين حيث يحصل كل منهم على أسهم دون مقابل ودون خضوع تلك التوزيعات إلى ضريبة الدخل حيث أن هذا الشكل من التوزيعات معفى من ضريبة الدخل لأنه لا يعد دخلاً من وجهة نظر ضريبة الدخل.

كما أن هذا الإجراء يحقق مصلحة دائن الشركة، من حيث أنه يزيد الضمان المكفول للدائنين. وغني عن القول أن توزيع أسهم منحة يؤدي إلى تخفيض القيمة الدفترية للسهم وقد يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية أيضاً مما يزيد في حجم الطلب على أسهم الشركة في السوق المالي أي يصبح السهم أكثر ملائمة للتعامل التجاري.

عند اتخاذ قرار إدماج الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطي أو الأرباح غير الموزعة) يتم جعل حساب الأرباح المحجوزة أو حساب الاحتياطي أو الأرباح غير الموزعة (تبعاً للحالة) مدييناً وجعل حساب توزيعات أسهم دائناً.

وعندما يتم إصدار وتوزيع الأسهم على المساهمين يجعل حساب توزيعات أسهم مدييناً وحساب رأس المال أسهم عادية أو ممتازة دائناً.

لتوضيح ذلك: بفرض أن إحدى الشركات المساهمة والتي يبلغ رأس المال مالها 10.000.000 ل.س مقسم إلى أسهم عادية قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. كما أن هناك احتياطيات وأرباح متحجزة قدرها 2.000.000 ل.س.

قررت الشركة زيادة رأس المال عن طريق ضم نصف الاحتياطي على رأس المال مقابل إصدار أسهم عادية مدفوعة بالكامل على المساهمين بمعدل سهم واحد عن كل مئة سهم يملكونها المساهمون.

القيود الالزامية لإثبات ذلك:

- اتخاذ قرار إدماج الأرباح والاحتياطي برأس المال

من ح/ الاحتياطيات والأرباح المحتجزة		1.000.000
إلى ح/ أسهم منحة مستحقة التوزيع	1.000.000	
اتخاذ قرار الهيئة العامة بتوزيع أسهم منحة		

قرار توزيع أسهم منحة على المساهمين بمعدل سهم واحد عن مئة سهم من خلال ضم الاحتياطيات.

- إصدار الأسهم وتوزيعها على المساهمين

من ح/أسهم منحة مستحقة التوزيع		1.000.000
إلى ح/رأس المال - أسهم عادية	1.000.000	
إثبات إصدار 1.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س مدفوعاً كاملاً		

وتطهر حقوق الملكية في الميزانية على الشكل التالي:

### حقوق الملكية:

رأس المال المصدر والمدفوع

11.000.000	22.000 سهم عادية قيمة السهم 500 ل.س
<u>1.000.000</u>	الاحتياطيات والأرباح المحتجزة
12.000.000	رأس المال المدفوع

نلاحظ أن إصدار أسهم المنحة لم يضعف المركز المالي للشركة بل أدى إلى الحفاظ على مقدارها المالية، الذي حصل هو إجراء تعديل على حقوق ملكية حملة الأسهم فقط.

لابد من التنويه إلى أن الشركة وعند زيادة رأس مالها من خلال إصدار أسهم منحه بتحويل جزء من الأرباح المحتجزة والاحتياطيات، تعتمد كأساس في تحديد سعر الإصدار على ما إذا كان التوزيع كبيراً 20%-25% من الأسهم المتداولة أم كان التوزيع صغيراً (أقل من ذلك). إذا كان التوزيع كبيراً يكون الهدف تخفيض القيمة السوقية للسهم لذلك، تعتمد الشركة القيمة الاسمية للسهم كأساس كما هو في مثالنا. أما إذا كان التوزيع صغيراً تعتمد الشركة كأساس القيمة السوقية للسهم لأن أثر ذلك على سعر السوق سوف يكون ضعيفاً.

#### -تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:

السندات القابلة للتحويل هي السندات التي يمكن تحويلها خلال مدة زمنية محددة بعد إصدارها إلى أوراق مالية أخرى. يجمع السند القابل للتحويل كلاً من منافع السند وامتياز تبديله بأسهم حسب الخيار الذي يحمله.

#### تصدر الشركات أوراق مالية قابلة للتحويل لسبعين اثنين:

- 1- الرغبة في زيادة التمويل بالملكية دون التنازل عن السيطرة أكثر مما هو ضروري. لتوضيح ذلك، بفرض أن إحدى الشركات المساهمة ترغب بتحميم 9.000.000 ل.س خلال المدة التي يباع فيها سهامها العادي بـ 600 ل.س.

إن إصدار كهذا يتطلب بيع 15000 سهم ( $9.000.000 \div 600$  ل.س) وذلك بعض النظر عن تكلفة الإصدار.

إذا باعت الشركة 6000 سند قيمة السند الاسمية 1500 ل.س، كل سند قابل للتحويل إلى سهرين عاديين، يمكن للشركة عندها أن تجمع مبلغ 9.000.000 ل.س من خلال تعهداتها بإصدار 12.000 سهم من أسهمها العادية.

2- السبب الثاني هو الحصول على تمويل بأسمهم عادية بمعدلات منخفضة. إن ميزة تحويل السندات إلى أسهم عادية تُغري المستثمر بقبول معدل فائدة أقل مما لو أن السندات أُصدرت دون ميزة التحويل. إن قبول المستثمر بمعدل فائدة أقل يعود إلى حقه بشراء أسهم الشركة العادية بسعر ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

المحاسبة عن سندات الدين القابلة للتحويل تتطلب التقرير عن مسائل تتعلق بـ:

- 1 تاريخ الإصدار A time of issuance
- 2 تاريخ التحويل A time of conversion
- 3 تاريخ الاستدعاء A time of retirement

#### 1- تاريخ الإصدار:

طريقة تسجيل السندات القابلة للتحويل بتاريخ الإصدار هي الطريقة نفسها المتبعة عند تسجيل سندات الدين المصدرة دون ميزة التحويل. أي خصم أو علاوة ناتجة من إصدار السندات القابلة للتحويل تستنفذ حتى تاريخ الاستحقاق لأنه من الصعوبة توقيع متى يتم التحويل.

#### 2- تاريخ التحويل:

عند تحويل سندات الدين إلى أوراق مالية أخرى، تكمن المشكلة المحاسبية في تحديد المبلغ الذي يجب أن تسجل به الأوراق المالية المستبدلة بسندات دين، هناك طريقتين:

١-استخدام طريقة القيمة الدفترية لتسجيل تحويل السندات، تعدّ الطريقة الأكثر استخداماً من الناحية العملية والأكثر قبولاً من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً .GAAP

٢-استخدام طريقة القيمة السوقية عند تسجيل عملية التحويل.

لتوضيح ذلك نورد المثال التالي:

بفرض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت سندًا قيمته الاسمية 1000 ل.س بعلاوة إصدار قدرها 60 ل.س قابل للتحويل إلى سهرين من أسهمها العادية قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. بتاريخ التحويل كان مبلغ العلاوة غير المستنفدة 50 ل.س وقيمة السند السوقية 1200 ل.س وسعر السهم في السوق 520 ل.س .

**القيد المحاسبي وفق أسلوب القيمة الدفترية:**

من المذكورين ح/سدادات الدين المستحقة ح/علاوة إصدار السندات  إلى المذكورين ح/رأس المال - أسهم عادية ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية تسجيل تحويل سند قيمته الاسمية 1000 ل.س وعلاوة إصداره غير المستنفدة 50 ل.س مقابل 10 أسهم عادية	1000 50  1000 50
--	------------------------------

إن ما يؤيد طريقة القيمة الدفترية هي أنها تستند إلى أن هناك اتفاق قد نشأ بتاريخ الإصدار مفاده هو أن تدفع الشركة مبلغ نقداً محدد بتاريخ الاستحقاق أو أن تصدر عدد محدد من أسهم رأس المال. لذلك عند تحويل سدادات الدين إلى أسهم ملكية استناداً إلى شروط التحويل، معوجب عقد تحويل، فإنه يجب عدم الاعتراف بربح أو خسارة ناجحة عن عملية التحويل.

## القيد المخاسي وفق أسلوب القيمة السوقية:

من المذكورين حـ/ سندات الدين المستحقة حـ/ علاوة إصدار السندات حـ/ خسارة استدعاء السندات  إلى المذكورين حـ/ رأس المال - أسهم عادية حـ/ رأس المال الإضافي زيادة عن القيمة الاسمية تسجيل تحويل سند قيمته السوقية 1200 لـ.س وعلاوة إصدار غير المستنفدة 50 لـ.س مقابل سهرين عاديين	1000 50 150  1000 200
--	--------------------------------------

بما أن عملية التحويل قد تمت من قبل حامل السند (وليس من قبل مصدره) فهو ليس إطفاءً مبكراً للدين. لذلك، يجب عدم الإفصاح عن الربح أو الخسارة كعنصر استثنائي في قائمة الدخل (Extrordinary item).

والقيد المخاسي:

من حـ/ ملخص الدخل إلى حـ/ خسارة استدعاء السندات  قفل خسارة استدعاء السندات في ملخص الدخل	150 150	150
---	------------	-----

ولابد من الإشارة إلى أن عقد إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أوراق مالية يتضمن شروط التحويل والتي تشمل المدة التي يكون فيها حق التحويل مضموناً لحامل السند، وسعر التحويل، ومعدل تحويل. ويمثل سعر التحويل العلاقة بين القيمة الاسمية للسند وبين عدد الأوراق المالية التي يحصل عليها حامل السند مقابل تحويل السند الذي يملكه إلى أوراق مالية أخرى. فإذا كانت القيمة الاسمية للسند القابل للتحويل إلى أسهم عادية 1000 لـ.س، وكانت شروط التحويل تنص على حق حامل السند في تحويل السند الذي يملكه إلى أربعة أسهم عادية في أي وقت. بعد مرور ثلات

سنوات من تاريخ الإصدار، يكون عندها سعر التحويل 250 ل.س ( $1000 \text{ ل.س} \div 4$ )، أما معدل التحويل فيمثل عدد الأسهم العادية التي يحصل عليها حامل السند عند استعماله لحق التحويل، حسب مثالنا فإن معدل التحويل هو 4 أسهم عادية لكل سند، أي عند تحويل مائة سند إلى أسهم عادية، يحصل حملة السندات على 400 سهم عادي مقابل 100 سند.

**مثال:**

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سند 7% قابلة للتحويل إلى أسهم عادية القيمة الاسمية للسند 100 ل.س وأن عقد الإصدار ينص على حق حامل السند في تحويل السند إلى سهم ونصف من الأسهم العادية للشركة في أي وقت، بعد ستين من تاريخ الإصدار وحتى تاريخ الاستحقاق، كانت القيمة الاسمية للأسهم الشركة 550 ل.س وسعر إصدار السند 600 ل.س. قام أحد حملة السندات باستخدام حق تحويل سنداته المائة التي يملكتها إلى أسهم عادية، في وقت كان رصيد حساب السندات القابلة للتحويل 10.000.000 ل.س وعلاوة إصدار السندات 250.000 ل.س وكانت القيمة السوقية للسند في تاريخ التحويل 1200 ل.س

**الحل:**

$100 \text{ سند}$ $150 \text{ سهم}$ $100.000 = 1000 \text{ سند} \times 100$ $250.000 \text{ رصيد علاوة إصدار}$ $\text{السدادات} \div 10.000 = 25 \text{ سند}$ $100 \text{ سند} \times 25 = 2500$ $(\text{رصيد علاوة إصدار السندات المحوّلة}).$ $120.000 = 1200 \times 100$	<b>السندات المحوّلة</b> $(100 \text{ سند} \times 1.5 \times \text{أسهم})$ <b>القيمة الاسمية للسندات المحوّلة</b> <b>علاوة إصدار السندات المحوّلة</b> <b>القيمة السوقية للسندات المحوّلة</b>
---	---

القيود الخاسية حسب الطريقة الأولى - عدم تحقيق ربح أو خسارة نتيجة التحويل:  
**(بالقيمة الاسمية للسندات المحوّلة)**

من المذكورين حـ/سندات دين مستحقة حـ/علاوة إصدار سندات  إلى المذكورين حـ/رأس المال - أسهم عادية حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية تحويل 100 سند إلى 150 سهم عادي		100.000 2500  75.000 27500
---	--	--

القيود الخاسبية حسب طريقة القيمة السوقية - الاعتراف بالربح والخسارة الناتجة

من التحويل:

من المذكورين حـ/سندات دين مستحقة حـ/علاوة إصدار سندات حـ/ خسارة استدعاء السندات  إلى المذكورين حـ/رأس المال - أسهم عادية حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية تحويل 100 سند إلى 400 سهم عادي		100000 2500 17500  75.000 45.000
--	--	---

بنهاية الدورة يتم قفل خسارة السندات في ملخص الدخل

**التحويلات المستحثة (المستعجلة) :Induced conversion**

يرغب مصدر السندات أحياناً في أن يشجع حملة السندات القابلة للتحويل إلى أوراق مالية (ملكية) بتحويل سنداتهم بشكل مبكر حتى ينخفض من تكاليف الفائدة أو حتى يُحسن من مستوى التمويل بالملكية بالنسبة لمستوى التمويل بالدين. لذلك، يمكن

لمصدر السندات أن يقدم بعض المحفّذات الإضافية (بشكل نقدi أو على شكل أسهم) تسمى حلاوة (Sweetener) تشجيعاً لعملية التحويل. يتم التقرير عن تلك الحلاوة على أنها نفقة تُحمل على الدورة الحالية بمبلغ يساوي للقيمة العادلة للأوراق المالية الإضافية أو كتعويض إضافي آخر.

نفرض أن لدى إحدى الشركات المساهمة سندات قيمتها الاسمية 1.000.000 ل.س قابلة للتحويل إلى 1500 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. رغبت الشركة تخفيض تكالفة الدين السنوية، لذلك، وافقت على أن تدفع لحملة السندات القابلة للتحويل مبلغ 80.000 ل.س كتعويض إضافي إذا رغبوا بالتحويل.

بفرض أنه تم تحويل كامل السندات، يكون القيد المحاسبي على الشكل التالي:

من المذكورين حـ/سدادات الدين المستحقة حـ/نفقات تحويل سدادات الدين إلى المذكورين حـ/رأس المال - أسهم عادية حـ/رأس المال الإضافي حـ/النقدية تحويل سدادات إلى أسهم عادية ودفع تعويض إضافي		
		1000.000
		80.000
	750.000	
	250.000	
	80.000	

يسجل مبلغ 80.000 ل.س المدفوع تشجيعاً لتحويل السندات على أنه نفقة تتحمل على الدورة الحالية وليس تخفيضاً لحقوق الملكية.

من حـ/ملخص الدخل إلى حـ/نفقات تحويل سدادات الدين تحميل علاوة التحويل على إيرادات الدورة		
		80.000
	80.000	

يرى بعض المختصين أن نفقة التحويل المستعجلة هذه تمثل تكالفة الحصول على رأس مال ملكية. لذلك يجب الاعتراف بها على أنها تخفيض (تكالفة) رأس المال

المكتسب وليس عبئاً على الدورة. على أية حال، ترى هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB أنه عندما يكون هناك حاجة لدفع مبالغ إضافية لحث حملة السندات على تحويل سنداتهم، فإن المبلغ المدفوع يكون من أجل خدمة (أن يحول حملة السندات بالزمن المحدد) وبالتالي يجب التقرير عنها على أنها عبء. إلا أنه لا يتم التقرير عنها في قائمة الدخل على أنها عنصر استثنائي Extraordinary.

#### - تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية (رأس المال)

محاسبياً الفرق بين السند القابل للتحويل والأسهم الممتازة القابلة للتحويل بتاريخ الإصدار هو أن السند القابل للتحويل يعتبر على أنه التزام، بينما يعدّ السهم الممتاز (إلا إذا كان هناك شرط استرداد قانوني) القابل للتحويل على أنه جزء من حقوق ملكية حملة الأسهم، إضافة لذلك عند التنفيذ على الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ليس هناك مبرراً منطقياً للاعتراف بالمكاسب أو الخسائر. ليس هناك اعتراف بمكاسب أو خسارة عندما تعامل الشركة مع حملة أسهمها في حدود مقدارهم كمالكي الشركة.

يتم عندها تطبيق طريقة القيمة الدفترية: تصبح الأسهم الممتازة مع ما يخصها من رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية مدينة، وتصبح الأسهم العادية مع ما يخصها من رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (إذا كان هناك زيادة بالمثل المدفوع من الأسهم الممتازة ورأس المال المدفوع الذي يخصها) دائتاً.

يمكن أن يكون هناك معالجة مختلفة عندما تكون القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة أكبر من القيمة الدفترية للأسهم الممتازة في هذه الحالة تصبح الأرباح المحتجزة مدينة بالفرق.

**مثال:**

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 2000 سهم من أسهمها العادية (قيمة السهم الاسمية 500 ل.س) مقابل تحويل 1500 سهم ممتاز (قيمة السهم الاسمية 500 ل.س) كانت قد صدرت بعلاوة إصدار قدرها 60000 ل.س. القيد المحاسبي:

من المذكورين		
ـ/رأس المال - أسهم ممتازة قابلة للتحويل		750.000
ـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية		60.000
ـ/الأرباح المحتجزة.		190.000
إلى ـ/رأس المال - أسهم عادية	1000.000	
إصدار 2000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س بعرض تحويل 1500 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 500 ل.س		

السبب المنطقي لجعل الأرباح المحتجزة مدينة بالفرق هو أنه عُرض على حملة الأسهم الممتازة عائد إضافي ليسهل تحويلها إلى أسهم عادية، تم تحويل الأرباح المحتجزة بهذا العائد الإضافي. يرى آخرون أن يتم تخفيض رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية بهذا العباء الإضافي.

**مثال:**

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 1000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 1000 ل.س، مقابل تحويل 1000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 1500 ل.س وعلاوة إصدار 250 ل.س. قيود اليومية:

من المذكورين حـ/رأس المال - أسهم ممتازة حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية إلى المذكورين حـ/رأس المال-أسهم عادية حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية		1500.000 25.000  1000.000  525.000
--	--	---

يموجب هذا المثال، تم إضافة الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ورأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم المحولة إلى أسهم عادية إلى رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم عادية - وبالتالي تم تطبيق طريقة القيمة الدفترية.

### تحفيض رأس المال:

تلحق الشركات إلى تحفيض رأس المال عند تعرضها لأحد الاحتمالات التالية:

أ- بهدف تقطيع خسائر كبيرة تعرضت لها ولا يتوقع تغطيتها من الأرباح التي يتضرر تتحققها في السنوات المقبلة. لا يترتب على إجراء كهذا رد أي مبلغ فعلي للمساهمين عند إجراء التحفيض، إلا أنه يسمح للشركة بتوزيع أرباح للمساهمين خلال السنوات التالية للتحفيض، إذا ما تحققت الأرباح المتوقعة. كما أن هذا الإجراء يؤدي إلى إظهار رأس المال بقيمتها الحقيقة فضلاً عن الإفصاح عن المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال المستثمر إذا ما تحققت الأرباح المتوقعة مستقبلاً.

ب- التخلص من الأرباح العاطلة والزائدة عن مقدرة الشركة على استثمارها في نشاطها الحالية أو المستقبلية . يتم في هذه الحالة رد مبالغ فعلية إلى المساهمين بحيث تعود بالفائدة عليهم من خلال استثمارهم تلك الأموال في مجالات أفضل. كما أن تحفيض رأس المال يؤدي إلى الإفصاح عن المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال، مما يؤدي إلى رفع القيمة السوقية للسهم.

ج- إظهار الموجودات بقييم غير صحيحة وذلك بسبب عدم إخضاعها لمعدلات استهلاك مناسبة مثلاً، لذلك لابد من إعادة تقييم موجودات الشركة ومطالبيها وإظهارها بقيمتها الحقيقة من خلال توسيط حساب إعادة التقدير.

د- حماية مصالح المساهمين في الشركات التي تتعلق نشاطها باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لفترة محدودة من الزمن. يتم ذلك من الأرباح الحقيقة خلال عملها وذلك حفاظاً على مصالح المساهمين والدولة من حيث الامتياز ودائي الشركة. ويتم تخفيض رأس المال في مثل هذه الحالات إما عن طريق تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها (حالة الأسهم دون قيمة اسمية ودون قيمة محددة) أو عن طريق تخفيض عدد الأسهم المصدرة بإلغاء نسبة منها، أو عن طريق إعفاء المساهمين (أو المكتتبين) من دفع باقي الأقساط التي لم تطلب بعد. ولابد من الإشارة إلى أن تخفيض رأس المال يعود بالضرر على دائي الشركة نظراً لانتهاص قيمة الضمان العام المكفول لهم. لأنه لا يحق لدائي الشركة الرجوع على المساهمين لاقتضاء ديوهم إذا لم تكفل أموال الشركة لسدادها. لذلك تضع القوانين عادة شروطاً معينة لاتخاذ قرار التخفيض أو تقييد من سلطة اتخاذ هذا القرار مع وضع الضمانات اللازمة للدائنين.

كما أن شراء الشركة لأسهم رأس مالها من السوق بقصد إلغائها أو بيعها يعني رد قيمة هذه الأسهم للمساهمين وبالتالي فإن اتخاذ قرار بإلغائها أو الاحتفاظ بها دون إعادة بيعها (دون اتخاذ قرار صريح بإلغائها) إنما هو إجراء ينطوي على تخفيض رأس المال، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات التي يستلزمها القانون في الدولة موطن الشركة في هذه الحالة.

يتضح مما سبق أن تخفيض رأس المال يمكن أن يتم بوسائل عديدة أهمها:

- 1 تخفيض قيمة السهم
- 2 تخفيض عدد الأسهم
- 3 رد قيمة السهم (إستهلاك رأس المال)
- 4 إلغاء الأسهم المكتسبة (أسهم الخزينة)

ستتناول فيما يلي المعالجة المحاسبية للحالات الثلاث الأولى، أما الحالة الرابعة فقد تمت معالجتها مع أسهم الخزينة.

#### 1- تخفيض قيمة السهم:

أحد طرق تخفيض رأس المال، تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها وذلك:  
1) لتخفيض خسائر محققة أو 2) لرد قيمة الجزء المخض من رأس المال إلى المساهمين أو  
3) اعتبارهم من سداد باقي الأقساط التي لم تطلب بعد. ولا يجوز أن تقل القيمة  
الاسمية للسهم عن القيمة الأساسية المحددة طبقاً لقانون الشركات رقم 3 لعام 2008

لتوضيح ذلك:

بفرض أن رأس مال إحدى الشركات المساهمة 20.000.000 ل.س مقسم إلى 25.000 سهم عادي قيمة السهم الأساسية 800 ل.س مدفوع بالكامل، وبفرض أن الشركة اتخذت الإجراءات القانونية (قرار الجمعية العامة غير العادية وموافقة وزارة الاقتصاد وهيئة الأسواق والأوراق المالية) لتخفيض القيمة الأساسية للسهم إلى 700 ل.س .

القيود المحاسبية لذلك:

من ح/رأس المال - أسهم عاديّة (قيمة اسمية 400 ل.س)		20.000.000
إلى المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عاديّة	17500000	
ح/رأس المال - إعادة تقويم الأسهم	25000000	
إثبات تخفيض القيمة الاسمية للسهم من 800 ل.س إلى 700 ل.س بقرار الجمعية العامة		
غير العاديّة		

بالنسبة إلى حساب رأس المال - إعادة تقويم أسهم، يمكن استخدامه في تغطية الخسائر الحقيقة وبالتالي يجعل هذا الحساب مديناً ويجعل حساب الخسائر دائناً. بفرض أن الخسائر كانت معادلة لمبلغ إعادة التقويم.

من ح/رأس المال - إعادة تقويم الأسهم إلى ح/خسائر حقيقة من إعادة التقويم استخدام حساب إعادة التقويم في تغطية الخسائر الحقيقة	2500000	2500000
--	---------	---------

أما إذا تم استخدام تلك المبالغ في رد قيمة الجزء المخفض من رأس المال فيجعل هذا الحساب مديناً ويجعل حساب المساهمين دائناً:

من ح/رأس المال - إعادة تقويم الأسهم إلى ح/المال	2500000	2500000
قرار إعادة مبلغ التخفيض إلى المساهمون		

وعندما يتم دفع القيمة المردودة للمساهمين، يجعل حساب المساهمين مديناً ويجعل حساب البنك دائناً.

من ح / المساهمين	2500000	2500000
إلى ح / البنك	2500000	
رد مبلغ تخفيض رأس المال إلى المساهمين		

أما إذا كانت قيمة السهم غير مدفوعة بالكامل وتقرر تخفيض رأس المال عن طريق إعفاء المساهمين من سداد القسط أو الأقساط الباقي، فإن الأمر لا يحتاج إلى قيود محاسبية، وإنما يحتاج إلى إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بهذا الخصوص بصورة بيانية في اليومية العامة.

#### تخفيض عدد الأسهم:

في هذه الحالة يتم تخفيض رأس المال من خلال إلغاء عدد من الأسهم بالنسبة لكل مساهم على أساس نسبة معينة من الأسهم التي يملكتها وبحيث لا يترتب على ذلك إخراج أحد المساهمين ولا أن يترتب عليه بجزءة السهم، مع الاحتفاظ بالقيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتسبة لها على ما كانت عليه قبل تخفيض رأس المال.

لتوضيح ذلك:

بفرض وحسب مثالنا السابق كان قرار الجمعية العامة غير العادية تخفيض رأس المال من خلال إلغاء 40.000 سهم من أسهم الشركة أي بمعدل سهم واحد من كل خمسة أسهم. يتم إثبات هذا القرار بالقيد التالي:

من ح/رأس المال - أسهم عادية	2.000.000	
إلى ح/رأس المال - إعادة تقويم	2.000.000	
إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ..		
رقم .. بتخفيض عدد الأسهم بمعدل سهم واحد		
من كل خمسة أسهم		

بالنسبة للجزء المخض من رأس المال والمحول لحساب رأس المال - إعادة تقويم أسهم يتم معالجته كما مر معنا في الفقرة السابقة. فيما لو كان إطفاءً لخسائر كانت الشركة قد تكبدها:

من ح/رأس المال - إعادة تقويم إلى ح/خسائر محققة - إعادة التقويم استخدام الجزء المخض من رأس المال بإطفاء الخسائر المحققة	2.000.000	2.000.000
--	-----------	-----------

أما إذا تم إعادة المبلغ إلى المساهمين وذلك برد قيمة الجزء الملغى من الأسهم:

من ح/رأس المال - إعادة تقويم إلى ح/المواطنين إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بإلغاء عدد من الأسهم ورد المبلغ إلى المساهمين	2.000.000	2.000.000
--	-----------	-----------

حين دفع القيمة إلى المساهمين

من ح/المواطنين إلى ح/البنك رد قيمة الأسهم الملغاة إلى المساهمين	4.000.000	4.000.000
---	-----------	-----------

رد قيمة السهم بالكامل (استهلاك رأس المال):

تلخص الشركات المساهمة التي تتكون لاستغلال مورد من الموارد الطبيعية كشركات المناجم والمحاجر وآبار النفط، أو التي تتكون لاستغلال مرفق من المرافق العامة (امتيازاً حكومياً) كشركات الكهرباء أو الشركة التي تتكون لاستغلال أحد الفنادق) إلى رد قيمة أسهم رأس مالها إلى المساهمين خلال حياتها من الأرباح الحقيقة وذلك حفاظاً على مصالح المساهمين والدولة مانحة الامتياز ودائني الشركة. فإذا قامت

الشركة برد قيمة بعض أسهمها دون تحقيق أرباح أو بما يزيد عن الأرباح المحوzaة لهذا الغرض، فإن ذلك يؤدي لإنفاص قيمة الأصول ورأس المال في آن واحد. وبالتالي إلى الإضرار بالدائنين من حيث إنفاص الضمان العام المكافول لهم، كما أنه يؤدي بالإضرار بالجهة مانحة الامتياز، ذلك أن رد جزء من رأس المال دون تحقيق أرباح كافية لتغطية قيمة الجزء المردود يؤدي لإنفاص (أو استنفاد) رأس المال استنفاذًا حقيقياً وبالتالي استنفاد ما يقابله من أصول.

وفي هذه الحالة قد لا تجد الشركة في نهاية حياها أصولاً لتسليمها للجهة مانحة الامتياز مما يعتبر إضراراً بتلك الجهة. لتوضيح ذلك:

بفرض أن أصول إحدى الشركات المساهمة ورأس مالها عند التكوين بلغ 10.000.000 ل.س بفرض أنه بنهاية العام حققت الشركة أرباحاً قدرها 1.000.000 ل.س تظهر الميزانية على الشكل التالي:

رأس المال	10.000.000	أصول	11.000.000
أرباح محوzaة	1.000.000		
	<u>11.000.000</u>		<u>11.000.000</u>

بفرض أن الشركة ردت جزءاً من رأس المال يعادل الأرباح المحتجزة. يؤدي ذلك إلى إنفاص كل من الأصول ورأس المال، وتظهر الأصول بمبلغ 10.000.000 ل.س ورأس المال 9.000.000 ل.س واحتياطي رد الأسهم المحتجزة 1.000.000 ل.س.

الميزانية		
رأس المال	9.000.000	أصول 10.000.000
احتياطي رد الأسمهم	1.000.000	
	<b>10.000.000</b>	<b>10.000.000</b>

نلاحظ أنه بالرغم من رد جزء من رأس المال فقد تم إحلال احتياطي رد الأسمهم محل هذا الجزء المحفوظ لتحويل الأصول، ومن ثم فلا ضرر يقع على الجهة مانحة الامتياز أو على الدائنين.

بفرض أن الشركة قامت برد مبلغ 1.500.000 ل.س إلى المساهمين، تصبح الأصول في هذه الحالة 9.500.000 يقابلها رأس المال 8.500.000 ل.س واحتياطي رد الأسمهم 1.000.000 ل.س . وهذا يعني أن الشركة ردت جزء من رأس المال المدفوع وليس من الأرباح المحتجزة أي كأنها باعت جزء من أصولها.

الميزانية		
رأس المال	8.500.00	أصول 9.500.000
احتياطي رد الأسمهم	1.000.000	
	<b>9.500.000</b>	<b>9.500.000</b>

نلاحظ أن رأس المال قد انخفض بمبلغ 1.500.000 ل.س ولم يتم تعويض ذلك إلا بمبلغ 1.000.000 ل.س من الأرباح المحتجزة أي أن الأموال المتاحة لتمويل الأصول نقصت 500.000 ل.س وهو نفس المقدار الذي نقصت فيه الأصول. لو استمر الحال على هذا المنوال سيتهي الأمر إلى رد كامل قيمة رأس المال ولكن على حساب الأصول التي ستتصبح في نهاية عمر المشروع صفر.

هناك عدة طرق يمكن للشركة اتباعها لرد قيمة الأسهم في حالة الشركات التي تقوم باستغلال مورد من الموارد الطبيعية أو مرفق عام لمدة محددة من الزمن.

1- رد قيمة نسبة معينة من الأسهم سنويًا لكل مساهم بما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكتها (ومن ثم إلغاؤها)، كأن ترد الشركة قيمة سهم واحد من كل عشرة أسهم يمتلكها المساهم، وفي السنة الثانية ترد قيمة سهمين من كل خمسة عشر سهم يمتلكه المساهم مثلاً.

2- رد قيمة الأسهم للمساهمين عن طريق الاختيار العشوائي (القرعة). وفي هذه الحالة لابد من إصدار أسهم تتمتع مقابل الأسهم المستهلكة، وذلك بواقع سهم تتمتع مقابل كل سهم ردت قيمته. وتخول أسهم التمتع صاحبها بكامل الحقوق التي كانت تخوله إليها الأسهم التي ردت إليه. يتم إثبات إصدار أسهم التمتع في اليومية العامة بصورة بيانية ويتم الإفصاح عنها في الميزانية ضمن عناصر حقوق الملكية دون تضمين أي قيمة لها.

3- رد جزء من قيمة السهم لجميع المساهمين كل سنة بحيث يتم رد قيمة السهم للمساهمين في نهاية عمر الشركة وهنا لا ضرورة لإصدار أسهم تتمتع لأن جميع المساهمين على قدم المساواة.

4- شراء الأسهم من البورصة، ومن ثم إلغاؤها وهذا تم شرحه عند الحديث عن أسهم الخزينة.

والقيود الحاسبية المتعلقة باستهلاك (رد قيمة الأسهم) على الشكل التالي:

1- عند تخصيص جزء من الأرباح المحققة لتكوين احتياطي لرد قيمة الأسهم:

من ح/توزيع الأرباح إلى ح/احتياطي رد قيمة السهم إثبات تخصيص جزء من الأرباح لتكوين احتياطي رد قيمة السهم للمساهمين	xxx	xxx
---	-----	-----

-3 عند اتخاذ قرار رد قيمة السهم وتحديد عددها وتخصيصها

للمساهمين:

من ح/رأس المال - أسهم عادية إثبات رد قيمة .. سهم للمساهمين بمعدل ... سهم عن كل .. سهم	xxx	xxx
---	-----	-----

3- عند قيام المساهمين بسحب قيمة الأسهم التي تقرر رد قيمتها فعلاً:

من ح/المساهمين إثبات دفع قيمة... سهم إلى المساهمين	xxx	xxx
---	-----	-----

بشكل عام سيؤدي هذا الإجراء إلى انخفاض رأس المال، إلا أن ظهور احتياطي رد قيمة الأسهم سيعوض هذا الانخفاض.

إن رد قيمة الأسهم للمساهمين كاملة أو جزء منها لا يترتب عليه حرمان المساهم أو المساهمين بأي حق من الحقوق التي كانت تضمنها له الأسهم التي تم رد قيمتها إليه.

مثال:

في 1/1/2002 تكونت شركة مساهمة لاستغلال أحد الفنادق على مدى عشر سنوات برأس المال 20.000.000 ل.س وقد كانت نتيجة أعمال الشركة بنهاية العام الأول على الشكل التالي:

الميزانية	رأس المال	أصول
	20.000.000	22.000.000
(500 × 40.000)		
أرباح متحجزة	2.000.000	<u>22.000.000</u>
	22.000.000	

قرر مجلس إدارة الشركة رد 10% من قيمة السهم لكافة المساهمين

**المطلوب:**

- القيود اللازمة لاستهلاك رأس المال وإعداد الميزانية بعد رد قيمة السهم
- وضع الميزانية بعد استهلاك جزء من رأس المال.

**قيود اليومية:**

من ح/ الأرباح والحسابات المختصرة إلى ح/ احتياطي رد قيمة الأسهم إثبات تخصيص جزء من الأرباح لتكون احتياطي رد قيمة الأسهم بمعدل 10% من الأسهم العادية	2.000.000	2.000.000
من ح/ رأس المال إلى ح / المساهمين إثبات رد قيمة 40.000 سهم للمساهمين بمعدل 10% من الأسهم المصدرة	2.000.000	2.000.000
من ح/المساهمين إلى ح/ البنك إثبات دفع 10% قيمة 40.000 سهم للمساهمين	2.000.000	2.000.000

الميزانية بعد إثبات رد قيمة الأسهم

رأس مال	20.000.000	أصول
رأس المال المصدر	18.000.000	
وال مدفوع	360.000	
احتياطي رد قيمة	2.000.000	
الأسهم		
	<u>20.000.000</u>	<u>20.000.000</u>

نلاحظ أن رأس المال قد انخفض بمقدار 2.000.000 ل.س ليحل محله رصيد احتياطي رد الأسهم بمقابل انخفاض رصيد الأصول 2.000.000 ل.س أيضاً.

## أسئلة الفصل الثاني

### التمرين الأول :

في 1/1/2006 تكونت إحدى الشركات المساهمة من خلال السماح لها بإصدار 100.000 سهم عادي بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد. تم الاكتتاب بـ 80.000 سهم وسدد المكتتبون 50% من قيمة السهم عند الاكتتاب أما الباقي فتم

تحصيله على الشكل التالي:

في 7/5 تم تحصيل 25% من قيمة الأسهم الباقية.

في 9/5 تم تحصيل الباقي من قيمة الأسهم.

**المطلوب:**

1- تسجيل قيود اليومية اللازمة لإصدار الأسهم وسداد القيمة.

2- بيان قسم حقوق الملكية على الميزانية.

### التمرين الثاني:

في 1/1/2005 عرضت إحدى الشركات المساهمة على أساس الاكتتاب العام ولعدد محدود من الأفراد الحق في شراء 1000 سهم لكل منهم، قيمة السهم الاسمية 500 ل.س، ليبلغ نقداً بسعر 520 ل.س. قبل هذا العرض 1000 شخص من عرضت عليهم الأسهم ودفعوا 40% من قيمة السهم كدفعة أولى، على أن يطلب مجلس الإدارة الأقساط الباقية على الشكل التالي:

في 5/6/2005 تم طلب 35% من قيمة السهم

في 7/9/2005 تم طلب الباقي من قيمة السهم.

**المطلوب:**

-قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة وسداد قيمة الأسهم وإصدار شهادات الأسهم.

### التمرين الثالث:

في 1/1/2004 تكونت شركة مساهمة من خلال السماح لها بالإصدار 1500.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. اكتب المؤسسين في 20% من تلك الأسهم. طرحت باقي أسهم رأس المال على الاكتتاب العام على أن تحصل قيمتها على ثلاثة أقساط على النحو التالي:

200 ل.س قسط اكتتاب في 1/1/2004

200 ل.س قسط تخصسي في 1/6 إلى 30/6

100 ل.س قسط ثالث في 1/10 إلى 30/10

إذا علمت :

- سدد المؤسسين قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها نقداً:

- أقفل باب الاكتتاب في 1/7/2004، وتبين أن الأسهم المكتتب بها قد تجاوزت ما طرح على الاكتتاب العام وبلغت 1.700.000 سهم، لذا تقرر التخصيص على النحو التالي:

1- مكتتبين في أقل من 2000 سهم خصص لهم كامل الأسهم التي اكتتبوا بها وبلغت اكتتابهم 200.000 سهم.

2- مكتتبين في 2000 سهم وأقل من 4000 سهم خصص لهم 80% من طلباتهم البالغة 300.000 سهم.

3- مكتتبين في 4000 سهم وأقل من 6000 سهم خصص لهم 70% من طلباتهم البالغة 500.000 سهم.

4- مكتتبين في 6000 سهم وأقل من 10.000 سهم خصص لهم 60% من طلباتهم البالغة 600.000 سهم.

5- مكتتبين بأكثر من 10.000 سهم خصص لهم 50% من طلبائهم البالغة 100.000 طلب.

فإذا علمت أنه تم استخدام الزيادة الواردة مع قسط الاكتتاب لسداد بقيمة الأقساط، وأن شهادات الأسهم تصدر عند التخصيص (قبل استيفاء كامل قيمة السهم).

**المطلوب:** 1-إعداد قائمة الاكتتاب والتخصيص الخاصة بالاكتتاب العام.

2-قيود اليومية اللازمة لإثبات إصدار الأسهم.

3- تصوير الحسابات اللازمة.

4- إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة.

#### التمرين الرابع:

في 1/6/2005 وافقت الهيئة العامة غير العادية للشركة السورية للمعادن على زيادة رأس مالها من خلال إصدار 100.000 سهم عادي قيمة اسمية 500 ل.س بسعر إصدار 550 ل.س، و 50.000 سهم ممتاز 6% بجمعية الأرباح قيمة اسمية 500 ل.س بسعر إصدار 520 ل.س.

اكتتب المساهمون القدماء في 25% من الأسهم العادية و 20% من الأسهم الممتازة وسددوا قيمة أسهمهم بالكامل نقداً في تاريخ الإصدار.

أما باقي الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام على أن تحصيل قيمتها على ثلاث أقساط على النحو التالي:

البيان			أسهم عادية	أسهم ممتازة
قسط اكتتاب يحصل من 1/6/30-6/1	250 ل.س	220 ل.س	بما فيه العلاوة	
قسط تخصيص يحصل من 1/8-8/31	150	150		
قسطأخير يحصل من 1/11-11/30	150	150		

تم الاكتتاب بالأسهم الممتازة كاملة وسدلت جميع الأقساط في مواعيدها.  
بالنسبة للأسهم العادية وردت اكتتابات في 130.000 سهم وتم التخصيص على  
الشكل التالي:

- مكتتبون في 60.000 سهم خصص لهم 50% من اكتتابهم.
- مكتتبون في 50.000 سهم خصص لهم 80% من اكتتابهم.
- مكتتبون في 20.000 سهم خصص لهم 25% من اكتتابهم.

**المطلوب:**

- 1- تسجيل قيود اليومية الازمة لإثبات زيادة رأس المال بافتراض أن شهادة السهم تصدر عند التخصيص.
- 2- تصوير الحسابات الازمة لإثبات زيادة رأس المال.
- 3- بافتراض أن المساهم غسان المكتب بـ 5000 سهم تأخر عن سداد المستحق عليه من قسط التخصيص، في 15/10/2005 باعت الشركة أسهمه إلى عصام بسعر 480 ل.س بعد أن حملته بعصاريف بيع 20.000 ل.س وفوائد تأخير قدرها 5000 ل.س. علمًاً أن المساهم غسان ضمن الذين خصص لهم 25% من اكتتابهم.

**المطلوب:**

إجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات الازمة لإثبات زيادة رأس المال ومعالجة الأسهم المتأخر عنها وإعادة إصدارها.

**التمرين الخامس:**

في 1/1/2004 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 1000.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س للسهم. تم الاكتتاب في هذه الأسهم على النحو التالي:

- 1- اكتتب بعض المؤسسين بـ 100.000 سهم وتم دفع القيمة نقداً.

2-اكتتب مؤسس آخر في عدد من الأسهم مقابل تقديم الأصول الآتية:

آ-قطعة أرض تبلغ تكلفتها 2000000 ل.س، قدرت قيمتها بـ 2500000 ل.س

ب-بضاعة تبلغ تكلفتها 1500000 ل.س، قدرت قيمتها 1750000 ل.س.

ج-أسهم في شركة أخرى تبلغ تكلفتها 500000 قدرت قيمتها بـ 750000 ل.س

3-تم طرح الأسهم على الاكتتاب العام على أن يدفع المكتتبين 40% من القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب، و 30% من قيمة السهم عند التخصيص خلال الفترة 11/1 إلى 8/15، ويدفع باقي قيمة السهم بقسط واحد خلال الفترة من 11/15 إلى 11/15.

تم الاكتتاب في عدد من الأسهم يعادل مرة ونصف عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام. وتم التخصيص على الشكل التالي:

آ-خصص للمكتتبين بعد قليل من الأسهم 1000 سهم وما دون 100% من أسهم وبلغت 85.000 سهم.

ب-خصص للمكتتبين بـ 50.000 سهم ومادون 90% من اكتتابهم التي بلغت 200.000 سهم.

ج-خصص للمكتتبين بـ 40.000 سهم ومادون 80% من اكتتابهم التي بلغت 300.000 سهم.

د-خصص للمكتتبين بـ 30.000 سهم ومادون 70% من اكتتابهم التي بلغت 350.000 سهم.

هـ- خصص للمكتتبين بـ 20000 سهم ومادون بـ 35% من اكتتابهم التي بلغت 400000 سهم.

فإذا علمت أن الشركة قررت الاحتفاظ بالاكتتابات الزائدة لمقابلة الأقساط التالية عن الأسهم المخصصة، وأن جميع الأقساط حصلت في مواعدها وأن شهادة السهم يتم إصدارها عند التخصيص.

المطلوب:

1- إعداد قائمة الاكتتاب والتخصيص الخاصة بالاكتتاب العام.

2- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

التمرين السادس:

في 1/1/2004 تكونت شركة مساهمة لاستغلال أحد الفنادق لمدة 20 سنة وذلك برأس مال قدره 400.000 سهم قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. قررت الشركة رد قيمة أسهمها خلال حياتها موزعة بالتساوي على مدار فترة الاستغلال وذلك بطريقة القرعة مع إصدار أسهم تتناسب بنفس عدد الأسهم التي ترد قيمتها لأصحابها. لذا قامت الشركة باحتياز مبلغ من أرباح العام يكفي لتغطية قيمة الأسهم التي تقرر ردها علماً أن الأرباح المحققة عن عام 2004 بلغت 15000000 ل.س.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة بفرض تمام عملية الرد في 31/12/2004 وبيان أثر ذلك على الميزانية في ذلك التاريخ.

التمرين السابع:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 5000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 1000 ل.س وقيمتها السوقية 1250 ل.س و 2000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 500 ل.س وقيمة السوقية 750 ل.س مقابل مبلغ إجمالي قدره 6500.000 ل.س.

المطلوب:

توزيع المبلغ الإجمالي هذا:

**أولاًً: وفق الطريقة التناسبية.**

ثانياً: وفق طريقة الزيادة على فرض أنه ليس للأسهم الممتازة قيمة سوقية بعد.

**التمرين الثامن:**

أصدرت إحدى الشركات المساهمة في 30/6/2005، 1000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س وذلك مقابل أتعاب لمؤسس الحمامنة التي تتعامل معها:

**المطلوب:** تسجيل عملية إصدار الأسهم العادية وفق الاحتمالات الآتية:

آ- القيمة السوقية العادلة للأسهم غير معروفة إلا أن التكلفة العادلة لأتعاب الحمامنة معروفة على أنها 600.000 ل.س.

ب- القيمة السوقية العادلة للأسهم معروفة على أنها 750.000 ل.س غير أن التكلفة العادلة لأتعاب الحمامنة غير معروفة.

جـ- كلاً من القيمة السوقية العادلة للأسهم والتكلفة العادلة لأتعاب الحمامنة غير معروفة. وتم تقدير التكلفة العادلة لأتعاب الحمامنة من قبل خبير مستقل بـ 550.000 ل.س.

**التمرين التاسع:**

في 1/6/2004 طرحت إحدى الشركات المساهمة 100.000 سهم عادي على الاكتتاب العام قيمة السهم الاسمية 500 ل.س على أن يسدد على ثلات أقساط على الشكل التالي:

قسط اكتتاب 200 ل.س يدفع في 1/6/2004

قسط تخفيض 150 ل.س يدفع في 15/11/2004

قسط ثالث 150 ل.س يدفع في 15/1/2005

يدفع مع قسط الاكتتاب 20 ل.س عن كل سهم مصاريف إصدار .

**المطلوب:**

إجراء قيود اليومية الالزمة على فرض أن شهادة السهم سوف تصدر بعد سداد كامل قيمة السهم وأن مصاريف الإصدار الفعلية كانت :

- آ- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية 2.000.000 ل.س
- ب- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية 2.200.000 ل.س
- جـ- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية 1.800.000 ل.س

التمرين العاشر:

إليك بعض الأرصدة التي ظهرت في دفاتر إحدى الشركات المساهمة في : 2005/1/1

- حساب رأس المال 200.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س
- حساب الأرباح المحتجزة 5.000.000 ل.س.

- حساب أسهم بالخزينة 1500.000 ل.س (تكلفة شراء السهم 600 ل.س)،

وقد قامت الشركة خلال العام بالعمليات الآتية فيما يتعلق بأسهم الخزينة:

- 1- قامت الشركة بشراء 10.000 سهم من أسهم رأس مالها بسعر 590 ل.س.
- 2- قامت الشركة ببيع 8000 سهم بسعر 650 ل.س.

3- قامت الشركة ببيع 5000 سهم بسعر 620 ل.س (تضمن رصيد الأسهم التي كانت موجودة في الخزينة ببداية العام).

4- قررت الشركة إلغاء باقي الأسهم الموجودة بالخزينة.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات الالزمة لإثبات العمليات السابقة .

التمرين الحادي عشر:

تأسست في 1/1/2004 شركة النماء للأعمال الزراعية المساهمة المغفلة برأس مال قدره 200.000.000 ل.س (400.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500

ل.س. تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسدلت قيمتها بالكامل في حساب الشركة لدى المصرف.

في 1/5/2005 قررت الشركة زيادة رأس مالها إلى 250.000.000 ل.س من خلال إصدار 100.000 سهم عادي جديد بسعر إصدار 520 ل.س للسهم الواحد، وكانت شروط الإصدار تقضي بتسديد قيمة الأسهم على الشكل التالي:

220 ل.س قسط أول يدفع في 1/5/2005

200 ل.س قسط ثان يدفع في 1/9/2005

100 ل.س قسط ثالث يدفع في 1/12/2005

طرحت الأسهم على الاكتتاب العام بعد أن تزال المساهمون القدامى عن أفضليتهم في الاكتتاب ويعهم لهذا الحق للمكتتبين الجدد، وقد تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسدلت الأقساط في مواعيدها إلى المصرف.

في 31/12/2005 ظهرت الأرصدة التالية علاوة على الأرصدة الناتجة عن العمليات السابقة.

أرصدة مدينة ومجموعها (401.415.000 ل.س)

أراضٍ 84.705.000، مبانٍ 100.000.000، بضاعة 18.750.000، أثاث

55.000.000، سيارات 25.000.000، زبائن 25.000.000، مشتريات

78.500.000، دعاية وإعلان 1.500.000، مردودات مبيعات

2.500.000، رسوم جمركية على المشتريات 1.925.000، عمولة وكلاء الشراء

385.000، وراتب إدارية 1.500.000، قرطاسية ولوازم مكتبة

2.500.000، تأمين ضد الحرائق 750.000، مصاريف نقل مبيعات 150.000

مصاريف إدارية مختلفة 750.000، خصم منوح على المبيعات 2.500.000.

أرصدة دائنة مجموعها (161.915.000 ل.س).

مبيعات 115.500.000، موردون 12.500.000، مردودات مشتريات 9.500.000، خصم مكتسب 3.500.000، احتياطي إجباري 3.165.000، مجموع اهلاك مباني 10.000.000، مجموع اهلاك أثاث 2.750.000، مجموع اهلاك سيارات 5.000.000 ل.س.

في 31/12/2005 تبين ما يلي:

- 1- قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ 15.350.000 ل.س
- 2- تبين أن مصاريف الاستهلاك تتحسب على الشكل التالي:  
المباني 10% الأثاث 5% السيارات 20%.
- 3- إن ما يخص العام الحالي من نفقات الدعاية والإعلان 900.000 ل.س.
- 4- تبين أن ما يخص العام الحالي من المصاريف الإدارية 500.000 ل.س.
- 5- تبلغ الرواتب الشهرية 130.000 ل.س.
- 6- تبين أن الديون السيئة والتي لا يمكن تحصيلها مبلغ 2.000.000 ل.س وتقترن تشكيلاً مخصص للديون المشكوك في تحصيلها للعام القادم بمعدل 15% من رصيد المدينين.

المطلوب:

- 1- تكميلة ميزان المراجعة.
- 2- تسجيل قيود زيادة رأس المال علماً أن شهادة السهم تصدر قبل سداد كامل قيمة السهم.
- 3- احتساب حق الأفضلية في الاكتتاب.
- 4- إعداد قائمة الدخل والميزانية الختامية في 31/12/2005.

## الفصل الثالث

### المطاليب

#### مقدمة

المبحث الأول : المطاليب المتداولة (قصيرة الأجل)

المبحث الثاني : المطاليب طويلة الأجل.

المبحث الثالث : أوراق الدفع طويلة الأجل.

أسئلة على الفصل الثالث



ليس من السهل أن تجيب على هذا السؤال: ما هي المطالib ؟ على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يسأل ما إذا كانت الأسهم المتداولة حق دين (خصوص) أم هي حق ملكية. ردة الفعل الأولى هي أن تقول أن الأسهم المتداولة في الحقيقة هي حق ملكية ويجب أن تُعرض كجزء من حقوق ملكية حملة الأسهم.

في الحقيقة، تحتوي الأسهم المتداولة على العديد من عناصر الدين أيضاً. مصدر الأسهم المتداولة (وفي بعض الأحيان حاملها) غالباً ما يكون له الحق باستدعاء الأسهم المتداولة خلال فترة زمنية محددة – هذا يجعلها بمثابة إعادة المبلغ الأصلي للقرض. في أغلب الأحيان تكون أرباح الأسهم المتداولة مضمونة (شرط تجميع الأرباح) ذلك يجعل أرباح الأسهم كالفائدة على السندات. لذلك فالأسهم المتداولة ما هي إلا واحدة من الأدوات المالية التي يصعب تصنيفها.

للمساعدة في حل بعض هذه الخلافات، عرفت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB المطالib على أنها تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية ناشئة عن تعهدات حاضرة لمنشأة ما وذلك لأن تنقل أو تتنازل عن أصول أو تقدم خدمات إلى منشآت أخرى في المستقبل كنتيجة لعمليات أو صفقات أو أحداث ماضية.

بكلمة أخرى هناك ثلاثة ميزات أساسية للمطالib:

- 1- إنها تعهد حاضر يستلزم تسوية مستقبلية محتملة من خلال نقل أو استخدام النقود، البضائع أو الخدمات.
  - 2- إنها تعهد لا يمكن تخفيه.
  - 3- العملية أو الحدث الذي خلق الالتزام يكون قد حدث في ذلك الحين.
- ما أن المطالib تستدعي دفعات مستقبلية لأصول أو خدمات، فإن أحد أهم ميزاتها هو التاريخ الذي تصبح فيه مستحقة. بشكل عام، يجب دفع التعهدات

المستحققة مباشرة وخلال الدورة الطبيعية للمنشأة إذا كانت أعمال المنشأة سوف تستمر.

المطاليب التي تحمل تاريخ استحقاق طويل الأجل لا تدفع مباشرة ، كقاعدية عامة، مثل الالتزامات المتداولة حقاً أو مطلباً في الموارد المتداولة للمنشأة ولذلك فهي تقع ضمن تصنيف مختلف قليلاً. هذه الميزة قدمت ظهوراً للتقسيم الأساسي للمطاليب إلى:

1- مطاليب متداولة Current liabilities

2- ديون طويلة الأجل Long-term debts

# المبحث الأول

## المطالبات المتداولة

### Current liabilities

يمكن أن يقدم التحليل المتأني للمطالبات قصيرة الأجل فكرة واضحة عن سيولة الشركة وربحيتها. الغرض الأساسي من هذا الفصل هو توضيح المبادئ الأساسية فيما يتعلق بالمحاسبة والتقرير عن المطالبات المتداولة والاحتمالات الطارئة. إن محتوى هذا الفصل سيكون على الشكل التالي:

#### المطالبات المتداولة والاحتمالات



هي التزامات من المتوقع أن يتطلب سدادها إلى استخدام الموارد المتوفرة والتي يمكن أن تكون مصنفة على أنها أصول متداولة أو قد يؤدي إلى خلق مطالبات أخرى. نلاحظ أن هذا التعريف يأخذ في الحسبان الدورات التشغيلية في الصناعات المختلفة كما أنه يركز على أهمية العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. المقصود بالدورات التشغيلية هي الفترة الزمنية الممتدة بين الحصول على البضائع والخدمات ذات العلاقة بالعملية التصنيعية والتحقق النهائي للنقد الآتي من المبيعات.

والتحصيلات التالية. بعض الصناعات تمتد فيها الدورة التشغيلية لأكثر من عام. من ناحية أخرى مؤسسات التجارة والمؤسسات الخدمية لها دورات تشغيلية متنوعة خلال العام. هناك الكثير من الأنواع المختلفة للمطاليب المتداولة. الآتي بعض من هذه الأنواع، سيتم تغطية بعضها خلال هذا الفصل.

1- مطاليب دائنة.

2- سندات (أوراق) مستحقة الدفع.

3- الاستحقاق الجاري للديون طويلة الأجل.

4- مطاليب قصيرة الأجل يتوقع إعادة تمويلها.

5- أرباح أسهم.

6- ودائع مستلمة من الآخرين .

7- إيراد مقيوض مقدماً.

8- ضريبة مبيعات مستحقة.

9- ضريبة أملاك مستحقة.

10- ضريبة دخل مستحقة.

11- مطاليب تخص العمال .

### سندات (أوراق) الدفع المستحقة (قصيرة الأجل): Notes Payable

هي محرر مكتوب على أن تدفع مبلغ محدد من النقود بتاريخ محدد في المستقبل ويمكن أن ينشأ هذا المبلغ عن مشتريات، تمويل، أو عن عمليات أخرى. في بعض الصناعات تعتبر أوراق الدفع جزء من عمليات البيع والشراء (وغالباً ما تسمى أوراق الدفع التجارية) عوضاً عن حساب الدائنين.

أوراق الدفع المستحقة للبنوك أو لشركات الإقراض غالباً ما تنشأ عن قروض نقدية. يمكن أن تصنف أوراق الدفع على أنها قصيرة الأجل أم طويلة الأجل وذلك استناداً إلى تاريخ استحقاق سدادها. ويمكن أن تكون أوراق الدفع أيضاً حاملة للفائدة أم غير حاملة للفائدة.

#### سندات (أوراق) الدفع حاملة الفائدة : Interest bearing note issued

تكون الفائدة مسجلة على متن ورقة الدفع، وتصدر الورقة عندها بقيمتها الاسمية (مبلغ الاستحقاق).

بفرض أن أحد البنوك التجارية وافق على أن يقدم قرض قدره 100.000 ل.س في 1/3/2001 إلى إحدى الشركات المساهمة التي وقعت على ورقة تجارية بمبلغ 100.000 ل.س 12% تستحق بعد أربعة أشهر. يكون القيد المالي للحصول على النقدية من البنك على الشكل التالي:

3/1			
من حـ/النقدية		100.000	
إلى حـ/ سندات الدفع	100.000		
تسجيل إصدار ورقة دفع 12% أربع أشهر			
لصالح بنك .....			

إذا كانت الشركة المقترضة (مصدرة سند الدفع) تجهز قوائمها المالية بشكل نصف سنوي، يتطلب ذلك إجراء قيد تسوية يتم بمحضه الاعتراف بمصروف الفائدة عن الفترة المنقضية وتسجيل الفائدة المستحقة التي تبلغ 4000 ل.س ( $12/4 \times 12 \times 100.000$ ) قيد التسوية هو:

6/30	من حـ/مصاروف الفائدة إلى حـ/الفائدة المستحقة تسجيل استحقاق الفائدة عن أربع أشهر لصالح بنك...	4000	4000
------	---	------	------

بتاريخ استحقاق القرض 7/1 على الشركة المقترضة سداد مبلغ القرض (ورقة الدفع) بالإضافة إلى مبلغ الفائدة البالغ  $4000 \text{ ل.س} = 12\% \times 100.000$  .12/4).

والقيد الحاسبي لدفع مبلغ القرض والفائدة على الشكل التالي:

من المذكورين حـ/أ. الدفع حـ/الفائدة المستحقة إلى حـ/النقدية	100.000 4000 104.000	
--	----------------------------	--

تسجيل دفع ورقة الدفع حاملة الفائدة والفائدة المستحقة بتاريخ الاستحقاق

#### سندات الدفع التي لا تحمل فائدة : Zero interest bearing note issued :

يمكن إصدار ورقة دفع لا تحمل فائدة Zero interest bearing note عوضاً عن ورقة الدفع بفائدة. ورقة الدفع دون فائدة (بفائدة صفر) لا توضع الفائدة بشكل واضح على وجه الورقة. إلا أن الفائدة لا تزال تحمل لأن على المقترض أن يدفع بتاريخ الاستحقاق مبلغ أكبر من المبلغ الذي حصل عليه نقداً بتاريخ الإصدار. بكلمة أخرى يكون المقترض قد حصل على القيمة الحالية لورقة الدفع. القيمة الحالية للورقة تساوي إلى القيمة الاسمية للورقة بتاريخ الاستحقاق ناقصاً الفائدة أو أعباء الخصم التي

فرضها المقرض عن عمر الورقة. من حيث الأساس، يأخذ البنك أتعابه مباشرةً عوضاً أن يتنتظر استحقاق الورقة التجارية.

لتوضيح ذلك، نفترض أن إحدى الشركات أصدرت في 1/3/2005 سند دفع دون فائدة قيمتها الاسمية (سعر استحقاقها) 104.000 ل.س لمدة أربع أشهر لصالح أحد البنوك. والقيمة الحالية لهذه الورقة هي 100.000 ل.س.

**القيد الحاسبي لتسجيل هذه العملية لدى الشركة المصدرة:**

من المذكورين ـ/ النقدية ـ/ الخصم على أ. الدفع إلى ـ/ سندات الدفع	100.000 4000 104.000	
تسجيل إصدار ورقة دفع لمدة أربع أشهر لا تتحمل معدل فائدة لصالح بنك..		

لاحظ، تم جعل حساب سندات الدفع دائناً بالقيمة الاسمية لورقة الدفع والتي تزيد بقدر 4000 ل.س عن المبلغ النقدي المستلم. تم جعل حساب الخصم على أوراق الدفع مدييناً بالفرق بين المبلغ النقدي المستلم والقيمة الاسمية لورقة الدفع. الخصم على أوراق الدفع هو حساب مقابل لأوراق الدفع. لذلك، يظهر على الميزانية مطروحاً من أوراق الدفع. لذلك تظهر الميزانية في 3/1 على الشكل التالي:

**الميزانية العمومية لشركة بتاريخ 1/3/2005**

الالتزامات متداولة ـ/ أوراق الدفع ـ/ الخصم على أ. الدفع	104.000 4000	100.000
---	-----------------	---------

إن مبلغ الخصم 4000 ل.س يمثل في هذه الحالة تكلفة اقتراض 100.000 ل.س لمدة 4 أشهر. بالاستناد لذلك، فإن مبلغ الخصم يتم تحميلاً لمصروف الفائدة على مدى عمر الورقة. ذلك يعني أن رصيد ورقة الدفع يمثل مصروف الفائدة القابل للتحميم على الفترات القادمة. لذلك، سيكون غير صحيحاً إذا جعلت حساب مصروف الفائدة مديناً بمبلغ 4000 ل.س بتاريخ الحصول على القرض، لأن هذه الفائدة لم تتحقق بعد ليتم الاعتراف بها.

### الاستحقاق الجاري للديون طويلة الأجل:

#### Current maturities of long-term debt

جزء من قرض السندات، السندات برهن، وغيرها من الأوراق التجارية طويلة الأجل الذي يستحق في العام المالي القادم (الاستحقاق الجاري من الديون طويلة الأجل) يتم التقرير عنه على أنه التزام متداول.

عندما يكون هناك جزء من الدين طويل الأجل مستحق الدفع خلال الإثنى عشر شهراً القادمة، كما هو الحال في السندات المتسلسلة (Serial bonds) والتي يجب استدعاؤها خلال سلسلة من الأقساط السنوية، فإن الجزء المستحق من الدين طويل الأجل يتم التقرير عنه على أنه التزام متداول، أما الرصيد فيبقى ديناً طويلاً الأجل.

يجب عدم التقرير عن الاستحقاقات الجارية للديون طويلة الأجل ضمن المطالib المتداولة عندما يتعلق الأمر في الحالات التالية:

- 1 - إذا كانت مستدعي من خلال أصول تم تراكمها لهذا الغرض والتي ربما لم يفصح عنها كأصول متداول، كالحساب الخاص بسداد السندات طويلة الأجل، حيث يرد هذا الحساب كعنصر لعناصر الاستثمارات طويلة الأجل في جانب الأصول بقائمة المركز المالي.

- 2 - إذا تطلب إعادة تمويلها أو استدعاءها بإصدار دين جديد.
- 3 - إذا كان سيتم تحويلها إلى أسهم رأس المال.

بموجب الحالات السابقة، على اعتبار أنه ليس هناك استخدام لأصول متداولة أو خلق لالتزامات متداولة أخرى، فإن تصنيفات تلك الاستحقاقات الجارية ضمن المطالib المتداولة أمر غير مناسب. لذلك، يجب الإفصاح عن الخطط الموضوعة لتصفيه هكذا ديون إما بين قوسين أو بمحاطة مرفقة بالقوائم المالية.

على أية حال، بالنسبة لالتزامات المستحقة القابلة للاستدعاء من قبل المقرض أو ستكون مستحقة عند الطلب خلال عام (أو الدورة التشغيلية، إذا كانت أطول) يجب أن تصنف على أنها التزامات متداولة.

تصبح الالتزامات مستحقة الاستدعاء من قبل الدائنين عندما يكون هناك مخالفة لاتفاق الدين. على سبيل المثال، أغلب اتفاقيات الدين تتطلب أن تحفظ الشركة بمستوى ملكية بالنسبة للدين المستخدم في تمويل أعمال الشركة، أو أن يكون رأس المال العامل في حده الأدنى. إذا ثبتت مخالفة الاتفاق، فإنه يجب تصنيف الدين على أنه متداول وأن رأس المال العامل يتوقع أن يستخدم لتسوية الدين. أما إذا ثبت أن المخالفة يمكن معالجتها خلال فترة السماح (Grace period) المعطى بموجب الاتفاق، عندها يمكن أن يصنف الدين على أنه دين غير متداول.

بفرض أن إحدى الشركات أصدرت قرضاً قدره 2.000.000 ل.س بفائدة 10% في 2005/1/1 يستحق السداد على مدى خمس سنوات بأقساط متساوية. في 2005/12/31 يظهر رصيد هذا القرض في الميزانية على الشكل التالي:

### **الميزانية العمومية في 31/12/2005**

<u>الالتزامات قصيرة الأجل</u>		
المستحق من قرض السنادات	400.000	
الالتزامات طويلة الأجل		
قرض السنادات %10		1.600.000

## ودائع متوجبة الرّد Returnable deposits

يمكن أن تتضمن الالتزامات المتداولة ودائع نقدية مستلمة من الغير (الربائين والعاملين) يمكن أن تستلم الودائع من الزبائن من أجل ضمان إنجاز العقد أو الخدمة أو كضمان يعطي دفعه التزامات متوقعة مستقبلاً. على سبيل المثال، الوديعة التي تتطلبها شركة الهاتف عن تركيب خط الهاتف. الودائع التي تستلم من الزبائن كضمان عن أضرار يمكن أن تقع لمتلكات باسلام الزبون، كالضمان المستلم مقابل سيارات التأجير. إن تصنيف هذه العناصر ضمن الالتزامات المتداولة أو غير المتداولة يعتمد على المدة الزمنية بين تاريخ الوديعة وانتهاء العلاقة التي تطلب الوديعة.

### إيراد مقبوض مقدماً :Unearned revenue

هي أموال تستلمها الشركة قبل إرسال البضاعة أو قبل تنفيذ الخدمة، تعتبر هذه الأموال على أنها إيراد غير مكتسب (Unearned revenue) لذلك تسجل كالالتزام على الشركة لحين إرسال البضاعة أو تنفيذ الخدمة. وتعالج محاسبياً:

- 1- عند استلام الدفعة، تصبح النقدية مدينة بها، وحساب الإيراد المقبوض مقدماً دائناً بها بحيث يبين مصدر هذا الالتزام.
  - 2- عند تحقق الإيراد بإرسال البضاعة أو تنفيذ الخدمة، يتم جعل حساب الإيراد المقبوض مقدماً مديناً بالإيراد المتحقق فعلاً وحساب الإيراد المتحقق دائناً.
- الجدول الآتي يبين حسابات الإيراد غير المتحققة والإيراد المتحقق المستخدم من أنواع مختلفة من منشآت الأعمال:

اسم الحساب		نوع منشأة الأعمال
إيراد متحقق	إيراد غير متحقق (مقبوض مقدماً)	
إيراد الربائين	إيراد بطاقات الزبائن المقبضة مقدماً	الخطوط الجوية
إيراد الكتاب	إيراد الكتاب المقبوض مقدماً	ناشر المجالات
إيراد إيجار	إيراد الأجر المقبوض مقدماً	الفنادق
إيراد المصارف	إيراد الضمان مقبوض مقدماً	تاجر السيارات

يجب التقرير على الميزانية عن أي تعهدات (الالتزامات) قابلة للاسترداد على شكل بضاعة أو خدمات، ويجب التقرير على قائمة الدخل عن الإيرادات المتحققة خلال الدورة.

لتوضيح ذلك: باعت الجامعة 10.000 بطاقة حضور خمس مباريات لكرة القدم خلال الفصل قيمة كل بطاقة 50 ل.س وذلك في 6/8/2002 القيد المحاسبي عند

البيع:

8/6			
	من حـ/ النقدية		500.000
	إلى حـ/ إيراد مقبوض مقدماً	500.000	
	بيع 10.000 بطاقة فصلية		

عند إقامة كل لعبه يتم إجراء القيد التالي وذلك للاعتراف بالإيراد المتحقق ولتحفيض مبلغ الالتزام:

من حـ/ إيراد مقبوض مقدماً		100.000
إلى حـ/ إيراد بطاقات كرة القدم	100.000	
تسجيل الإيراد المتحقق من بيع بطاقات كرة القدم		

يتم التقرير عن الإيراد المقبوض مقدماً كالالتزام متداول على الميزانية. عند تحقق الإيراد يتم نقل الجزء المتحقق من الإيراد من حساب الإيراد المقبوض مقدماً إلى حساب الإيراد. وبالتالي يتم قفل الإيراد المتحقق في قائمة الدخل (ملخص الدخل) ورصيد الإيراد المقبوض مقدماً يبقى في الميزانية ضمن الالتزامات المتداولة.

## ضريبة المبيعات المستحقة Sales taxes payable

ضريبة تفرض على نقل ملكية شخصية مادية وعلى بعض الخدمات، تحصل من الزبائن مع سعر البيع وتحول إلى السلطة الحكومية المناسبة. الضريبة المحصلة والتي لم تحول إلى الحكومة تصبح التزاماً على الشركة.

يجعل حساب ضريبة المبيعات المستحقة دائناً بحيث تعكس الالتزام الذي تخلقه ضريبة المبيعات المستحقة.

والقيد المحاسبي الملائم الذي يعكس ضريبة المبيعات على الشكل التالي: بفرض أن المبيعات بلغت 3000 ل.س وأن ضريبة المبيعات 4%.

من حـ/ النقدية أو حـ/ الزبائن إلى المذكورين حـ/ المبيعات حـ/ ضريبة مبيعات مستحقة	3000 120	3120
تسجيل المبيعات وضريبة المبيعات المستحقة		

قد يختلف مبلغ ضريبة المبيعات وفق الصيغة التي تستخدمها الحكومة عن المبلغ المحسوب والمسجل في حساب ضريبة مبيعات مستحقة، في هذه الحالة يجب إجراء قيد تسوية لحساب المطاليب هذا يأخذ في الحسبان المكسب أو الخسارة عن ضريبة المبيعات المحصلة. تتم معالجة هذا الفرق في حساب الأرباح المحتجزة ((صافي من الضريبة)) على اعتبار أنه خطأ في التقدير.

في العديد من الشركات لا يتم الفصل بين مبلغ ضريبة المبيعات ومبلغ المبيعات عند البيع، حيث يتم جعل حساب المبيعات دائناً بكل المبلغين. في هذه الحالة وحتى يتم إظهار مبلغ المبيعات الصحيح والالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات، يجعل حساب المبيعات مديناً بمبلغ ضريبة المبيعات المستحقة عن تلك المبيعات وجعل حساب ضريبة المبيعات المستحقة دائناً بالمبلغ نفسه.

مثال:

بفرض أن رصيد حساب المبيعات كان 150000 ل.س متضمناً ضريبة مبيعات قدره 4%. بما أن المبلغ المسجل في حساب المبيعات مساوٍ إلى المبيعات بالإضافة إلى 4% من المبيعات، أي أن هذا المبلغ يمثل 1.04 من إجمالي المبيعات، عندئذ تكون المبيعات  $(1.04/150.000) = 144230.77$ . وبالتالي فإن الالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات المستحقة هو:

$$144230.77 - 150.000 = 5769.23 \text{ ل.س أو } (144230.77 - 150.000)$$

عندما يتم إجراء القيد التالي لتسجيل الضريبة المستحقة.

من حـ / المبيعات	5769.23	5769.23
إلى حـ / ضريبة المبيعات المستحقة	5769.23	

تظهر ضريبة المبيعات هذه كالتزام على الشركة ضمن المطالبات المتداولة في الميزانية لحين سدادها للحكومة.



## المبحث الثاني

### المطالبات طويلة الأجل

#### Long-term liabilities

لا تزال الديون طويلة الأجل تؤدي دوراً هاماً في أسواق رأس المال لأن الشركات والحكومات تحتاج إلى مبالغ كبيرة من الأموال لتمويل نموها. في العديد من الحالات فإن الأسلوب الفعال للحصول على الأموال يتم من خلال إصدار سندات دين طويلة الأجل. إن محتوى هذا الفصل وتنظيمه سيكون على الشكل التالي:



ت تكون الديون طويلاً الأجل من تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية ناشئة عن تعهّدات (الالتزامات) حالية (حاضرة) ليست مستحقة الدفع خلال عام أو خلال الدورة التشغيلية للمنشأة أيهما أطول.

أمثلة على ذلك، سندات الدين المستحقة، أوراق الدفع طويلة الأجل، أوراق الدفع برهن عقاري... الخ.

يتراافق إصدار السندات غالباً مع إجراءات شكلية. على سبيل المثال، غالباً ما تتطلب الأنظمة الداخلية للشركات موافقة مجلس الإدارة وحملة الأسهم قبل إصدار قرض السندات أو إجراء أي دين طويل الأجل.

بشكل عام غالباً ما يكون على الديون طويلة الأجل الكثير من القيود والتعهّدات من أجل حماية المقرضين والمقترضين. ينص على هذه التعهّدات وغيرها من الشروط التي تحكم علاقة المقرض بالمقترض في عقد إصدار القرض أو السند التجاري. والعناصر التي يتضمنها عقد إصدار القرض تحتوي على مبلغ القرض، معدل الفائدة، تاريخ أو تواريخ الاستحقاق، شروط الاستدعاء، الأموال الموضوعة كرهن متطلبات صندوق احتياطي استهلاك السندات، القيود على رأس المال العامل وتوزيع أرباح الأسهم، وقيود متعلقة بإصدار دين إضافي. يجب الإفصاح عن هذه الشروط في القوائم المالية أو ملاحظات مرفقة، للوصول إلى فهم كامل للوضع المالي وللتتابع التشغيلية للمنشأة .

بالرغم مما يبدو على أن هذه التعهّدات تقدم حماية كافية لحامل السند طويلاً الأجل، إلا أن الكثير من حملة السندات يعانون من خسائر لا بأس بها عند إضافة ديون جديدة على بنية تمويل الشركة. وبالرغم من وجود نصوص واتفاقيات لحماية حملة السندات إلا أن هذه النصوص تكتب بأسلوب يحتمل التفسيرات المختلفة.

## إصدارات السندات :

ضمن الإلتزامات طويلة الأجل المعروضة في ميزانية الشركة تعدد السندات النموذج الأكثر شيوعاً للديون طويلة الأجل والغرض الرئيسي منها هو الاقتراض طويل الأجل عندما يكون مبلغ المال اللازم أكبر من استطاعة مقرض واحد.

فمن خلال إصدار سندات من فئات 100 ل.س، 1000 ل.س يمكن الحصول على مبلغ كبير من الدين طويلاً الأجل والذي يمكن تقسيمه إلى وحدات استثمارية صغيرة تسمى السند، وهكذا يمكن لأكثر من مقرض واحد من المساهمة في تمويل القرض.

يمثل السند الناتج عن عقد السندات وعد بدفع: (1) مبلغ من النقود بتاريخ استحقاق محدد (2) فائدة دورية بمعدل محدد من القيمة الاسمية (مبلغ الاستحقاق) maturity amount. يتم إثبات كل سند من السندات المصدرة بشهادة السند التي غالباً ما تحمل قيمة اسمية . دفعات الفائدة على السند غالباً ما تكون نصف سنوية، بالرغم من أن معدل الفائدة على متن السند يُعبر عنها بمعدل سنوي.

يمكن بيع كامل السندات المصدرة إلى بنوك الاستثمار التي تتصرف بدورها كوكيل بيع في عملية تسويق السندات. بموجب إجراءات كهذه، يمكن لبنوك الاستثمار أن تغطي كامل الإصدار من خلال ضمان مبلغ محدد للشركة المصدرة، وبالتالي تتحمل بنوك الاستثمار مخاطر بيع السندات مقابل أي سعر يمكن أن تحصل عليه، أو يمكن لبنوك الاستثمار أن تبيع السندات المصدرة مقابل عمولة يمكن خصمها من مبلغ البيع المتحقق. خيار آخر، هو أن تختار الشركة المصدرة أن تطرح السند للاكتتاب بمفردها من خلال بيع الإصدار مباشرة لمؤسسة كبيرة، مالية أو غير مالية، دون مساعدة متعهد الإصدار.

### أنواع السندات وتصنيفها : Type and rating of bonds

الآتي بعض النماذج الأكثر شيوعاً للسندات التي يمكن التعامل فيها في منشآت الأعمال.

## **١- السندات المضمونة والسندات غير المضمونة :**

### **Secured and unsecured bonds**

يكون السند مضموناً من خلال دعمه بنوع من أنواع الرهون. سندات الرهن تكون مضمونة بأحقيتها بأصول عقارية. السندات المضمونة بضمانت إضافية تكون مضمونة بأوراق مالية (أسهم، سندات) لشركة أخرى.

السندات التي تكون غير مدعاومة برهن تسمى سندات غير مضمونة أو *debenture bond* *unsecured* بالإضافة إلى أنها غير مضمونة فهي عالية المخاطرة، لذلك فهي تدفع معدل فائدة عالي. تستخدم هذه السندات عادة لتمويل عملية شراء شركة بأموال مفترضة.

**سندات ذات أجل، السندات المتسلسلة، والسندات القابلة للاستدعاء :**

### **Term, serial bonds, and callable bond**

السند الصادر بتاريخ استحقاق واحد يسمى سندًا ذاتيًا، والسندات المصدرة بتواتر بتاريخ استحقاق متسلسلة (أي التي يتم سداد أصل الدين الناشئ بسببيها على دفعات) تسمى السندات المتسلسلة.

السندات القابلة للاستدعاء تعطي الحق لمصدرها بأن يستدعي تلك السندات ويسحبها من التداول قبل تاريخ استحقاقها إذا وجد أن من مصلحته ذلك كما هو الحال عند انخفاض معدلات الفائدة في السوق عن الفائدة التي يدفعها على تلك السندات مع توفر المال اللازم لديه لاستدعاء تلك السندات.

**السندات القابلة للتحويل، المضمنة بالبضائع، وسندات الخصم الكبير:**

### **Cobvertible, commodity- backed, and deep discount bond**

السندات القابلة للتحويل هي السندات التي يمكن تحويلها إلى أوراق مالية أخرى من أوراق الشركة المالية خلال فترة محددة بعد الإصدار. تم تطوير نوعين جديدين من السندات في محاولة لجذب الأموال في سوق نقد محدودة.

1 - السندات المضمونة بالبضائع commodity backed bonds وهي سندات يمكن استردادها مقابل بضائع، مثل براميل من النفط، أطنان من الفحم، أو مقابل أونصات من المعادن الثمينة. مثال على ذلك، أن تبيع إحدى شركات التعدين إصدارين من السندات القابلة للاستدعاء إما مقابل \$1000 نقداً أو مقابل 50 أونصة من الفضة، أي منها الأكبر قيمة بتاريخ الاستحقاق، علماً أنها تحمل معدل فائدة محددة قدره 8.5%， المشكلة الحاسبية هي تقدير قيمة استحقاق تلك السندات (القيمة الاسمية) خصوصاً وأن أسعار الفضة تتباين بين \$4 و \$40 للأونصة منذ الإصدار.

2 - سندات بخصم كبير deep discount bonds هي سندات طويل الأجل لا تحمل معدل فائدة، ويمكن أن تسمى سندات بفائدة صفر. تباع هذه السندات بخصم وتقدم لمشتريها مبلغ فائدة مدفوعة بكمالها بتاريخ الاستحقاق مثال على ذلك، أن تفترض من البنك مبلغ 10000 ل.س وتوقع على سند يستحق بعد مدة من الزمن مبلغ 13000 ل.س . إن مبلغ 3000 ل.س يمثل مبلغ الخصم. أي أن عليك أن تسدد بتاريخ الاستحقاق 13000 ل.س.

#### السندات الاسمية والسندات حاملها :

##### **registered and bearer (coupon) bonds**

السندات الاسمية هي السندات التي تصدر باسم مالكيها، وتتطلب لإتمام عملية البيع التنازل عن شهادة السند وإصدار شهادة جديدة.

السندات بكتوبون أو لحامليها، هي السندات التي لا يسجل عليها اسم مالكيها ويمكن تحويلها من مالك لآخر بالتسليم والاستلام.

##### **income and revenue bonds**

سندات الدخل وسندات الإيرادات: سندات الدخل لا تدفع فائدة إلا إذا كانت الشركة المصدرة شركة راجحة.

سند الإيراد، سميت هكذا لأن الفائدة عليها تدفع من مصادر إيراد محددة، غالباً ما تصدر من قبل المطارات، منشآت المدارس، الهيئات الحكومية.. وبالتالي فإن الفائدة على هذه السندات تدفع مع الإيرادات المتحققة من هذه المنشآت.

### تقييم السندات المستحقة - خصم الإصدار، علاوة إصدار :

#### Valuation of bonds payable discount and premium:

إن عملية إصدار السندات وتسويقه للجمهور لا تحدثان خلال ليلة وضحاها - غالباً ما تحتاج ذلك إلى أسابيع وأحياناً إلى أشهر. يجب تأمين ضامن (متعهد) لبيع السندات، ويجب الحصول على موافقة هيئة تداول الأوراق المالية، يمكن إن يكون مطلوباً أيضاً إصدار نشرة اكتتاب، كما أنه يجب طباعة شهادة السند. إن شروط السندات توضع بشكل مدروس قبل بيع السندات. خلال المدة بين وضع شروط إصدار السندات وبين الإصدار، يمكن أن تتغير الأوضاع المالية للشركة مصدرة السندات كما أن وضع السوق المالي يمكن أن يتغير أيضاً. إن تغييرات كهذه يمكن أن تؤثر على تسويق السند وعلى سعر بيع السند.

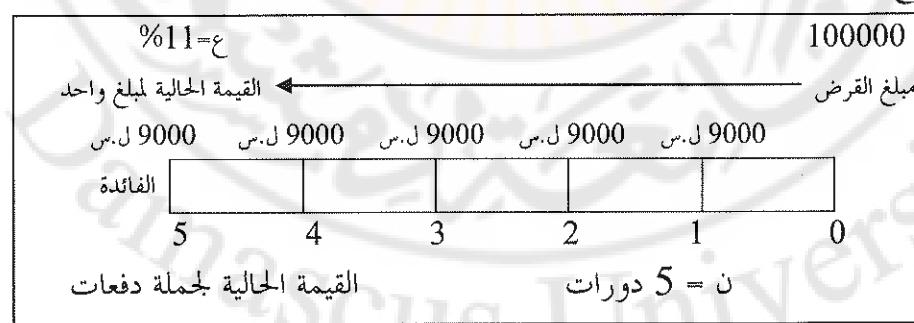
سعر بيع السند المصدر يوضع استناداً لقوانين العرض والطلب للبائع والمشتري، المحاطر ذات العلاقة، وضع السوق، والوضع الاقتصادي. يقيم مجتمع الاستثمار السند بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والتي تكون من (1) مبلغ الفائدة النقدية المدفوع عن كل دورة. (2) رأس مال السند (القيمة الاسمية). معدل الفائدة المستخدم لحساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية هو معدل الفائدة التي يقدم عائدًا مقبولاً عن استثمار مكافئ أو معادل للمخاطر التي يتعرض لها مصدر السند (غالباً الفائدة السوقية).

معدل الفائدة المكتوب وفق شروط السند (تطبع على شهادة السند) تعرف على أنها فائدة ائمدة، أو محددة، أو قسيمة (كوبون). هذه الفائدة التي توضع من قبل مصدر السندات يعبر عنها بنسبة من القيمة الاسمية أو قيمة استحقاق السند. إذا كان

معدل الفائدة المطبق من قبل مجتمع الاستثمار (المشترون) يختلف عن معدل الفائدة الموضوع في القيمة الحالية للسندات المحسوبة من قبل المشترون (وسعر الشراء الحالي) سوف يختلف عن القيمة الاسمية للسندات. الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للسندات إما أن يكون خصم إصدار أو علاوة إصدار. إذا بيعت السندات بأقل من قيمتها الاسمية، فإنها تباع بخصم إصدار إذا بيعت السندات بأعلى من قيمتها الاسمية عندها تباع بعلاوة إصدار.

معدل الفائدة الذي يتحقق حملة السندات يسمى العائد الفعال أو معدل السوق. إذا بيع السند بخصم، يكون العائد الفعال أعلى من العائد المحدد على السند. على عكس ذلك إذا بيعت السندات بعلاوة، يكون العائد الفعال أقل من العائد المحدد على السندات. تتأثر أسعار السند خلال المدة التي يكون فيها السند متداولاً بمتغيرات متعددة، أهمها معدل الفائدة السوقية. فالعلاقة بين معدل الفائدة السوقية وسعر السند علاقة عكssية، فكلما ارتفع معدل الفائدة السوقية انخفض سعر السند.

لتوضيح احتساب القيمة الحالية للسند المصدر: نفترض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت سندات بقيمة 100.000 ل.س تستحق خلال خمس سنوات بمعدل فائدة سنوي 9% تدفع بنهاية كل عام. بتاريخ إصدار السندات كانت الفائدة السوقية على السندات المماثلة هي 11%. الرسم الآتي يبين التدفق النقدي لكل من الفائدة وللقرض.



واضح أن سعر إصدار قرض السندات هو مجموع القيمة الحالية لمبلغ القرض زائد القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة.

تحسب القيمة الحالية لمبلغ القرض من خلال استخدام معادلة القيمة الحالية لمبلغ واحد مخصوصاً بمعدل فائدة سوقي ولعدة دورات وهي:

$$\text{القيمة الحالية لمبلغ } = \frac{\text{المبلغ}}{(1+u)^n}$$

حيث أن  $u$  : معدل الفائدة -  $n$  : عدد دورات دفع الفائدة.

وبالتالي فالقيمة الحالية لمبلغ 100.000 ل.س =

$$59345 = 0.59345 \times 100.000 = \frac{1}{5(0.11+1)} 100.000 =$$

$$\left[ \frac{1}{\frac{1}{5(0.11+1)} - 1} \right] = \text{القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة} = \text{الفائدة المدفوعة نقداً}$$

$$33263.1 = 3.6959 \times 9000 = \frac{1}{\frac{1}{0.11} - 1} \quad \text{وهي في مثالنا} = 9000$$

وهكذا فإن سعر إصدار هذا السند =  $92608.1 = 33263.1 + 59345$

ويتمكن الوصول إلى النتيجة نفسها من خلال استخدام جداول القيمة الحالية على الشكل التالي:

- القيمة الحالية لمبلغ القرض  
59345.00 ل.س

(0.59345 × 100.000) ل.س

(بالعودة بجدول القيمة الحالية لمبلغ واحد الجدول (آ) نجد أن  
معامل القيمة الحالية لمعدل الفائدة 11% خمس سنوات هو  
0.599345

القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة

(بالعودة بجدول القيمة الحالية لجملة دفعات) الجدول (ب) نجد  
أن معامل القيمة الحالية لمعدل فائدة 11% خمس سنوات هو

3.69590 ل.س 33263.10

(3.69590 × 9000) ل.س

القيمة الحالية للسندات (سعر بيع السندات) 92608.10 ل.س

من خلال دفع مبلغ 92608.10 ل.س بتاريخ إصدار السندات، سيتحقق  
المستثمر عائد فعال قدره 11% خلال السنوات الخمس من عمر السندات. سوف  
تبايع هذه السندات بخصم إصدار قدره 7910.90 ل.س (100.000 -  
92608.10 ل.س) السعر الذي تباع به السندات غالباً ما يوضع كنسبة مئوية من  
القيمة الاسمية للسندات . على سبيل المثال، بيعت سندات إحدى الشركات بـ  
92.6 وذلك يعني 92.6% من القيمة الاسمية. إذا حصلت الشركة المصدرة على  
102.000 ل.س يمكننا القول أن السندات بيعت بـ 102 أي 102% من القيمة  
الاسمية).

عندما تباع السندات بأقل من قيمتها الاسمية، ذلك يعني أن المستثمرين يطلبون  
معدل فائدة أعلى من المعدل المحدد على السند. ذلك يعني إن المستثمرين ليسوا راضين  
بمعدل الفائدة الموضوع لأنهم الحصول على معدل فائدة أعلى على استثمارات  
بديلة بمخاطر مماثلة كما أنه لا يمكنهم تغيير معدل الفائدة الموضوع، إلا أنهم يرفضون  
دفع القيمة الاسمية التي على السند. وبالتالي من خلال تغيير المبلغ المستثمر (المدفوع

لشراء السند) يمكنهم تعديل معدل الفائدة الفعال. يستلم المستثمرون فائدة محددة محسوبة على أساس القيمة الاسمية، إلا أنهم يحقون معدل فائدة أعلى من المعدل الموضوع لأنهم يدفعون أقل من القيمة الاسمية التي على السند.

#### السندات المصدرة بالقيمة الاسمية بتاريخ الفائدة :

##### Bonds issued at par on interest date

عند إصدار السندات بالقيمة الاسمية وبتاريخ دفع الفائدة (أن تاريخ استحقاق الفائدة يتفق مع السنة المالية للشركة)، في هذه الحالة ليس هناك تسجيل لفائدة مستحقة ولا وجود لخصم إصدار أو لعلاوة إصدار. تُعدُّ القيود المحاسبية بسهولة فيما يتعلق بالنقدية المتراكمة وبالقيمة الاسمية للسندات. لتوضيح ذلك:

بفرض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت في 1/1/2002 قرض سندات قيمتها الاسمية 800.000 ل.س يحمل فائدة معدلها السنوي 10% مستحقة الدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام ومدّة عشر سنين (علمًاً أن معدل الفائدة السنوي في السوق عن السندات المماثلة هو 10%).

القيود المحاسبية في دفاتر الشركة المصدرة سوف تكون:

2002/1/1		
من حـ / النقدية		800.000
إلى حـ / سندات القرض المستحقة	800.000	
إصدار سندات قرض بقيمتها الاسمية		

- القيد المحاسبي لتسجيل الدفعة النصف سنوية الأولى للفائدة :

: 40.000 = [12 ÷ 6 × %10 × 800.000] سيكون على الشكل التالي<sup>(١)</sup>:

2002/7/1		
من حـ/مصاروف الفائدة على السندات		40.000
إلى حـ/النقدية	40.000	
تسجيل استحقاق الدفعـة الأولى للفائدة		

- القيد المحاسبي لتسجيل مصاروف الفائدة المستحقة في 31/12/2002 (نهاية العام) سوف تكون على الشكل التالي:

من حـ/مصاروف الفائدة على السندات		40.000
إلى حـ/الفائدة المستحقة على السندات	40.000	
تسجيل استحقاق الدفعـة الثانية من الفائدة على السندات		

- القيد المحاسبي لتحميل إيرادات السنة المالية بمصاروف الفائدة:

من حـ/ملخص الدخل		80.000
إلى حـ/مصاروف الفائدة على السندات	80.000	
تحمـيل إيرادات الدورة بمصاروف الفائدة		

سندات القرض المصدرة بخصم أو علـوة إصدار بتاريخ الفائدة:

#### Bonds issued at discount or premium on interest date:

بفرض أن الشركة كانت قد أصدرت سندات القرض حسب مثالنا السابق في 1/1/2002 بـ 97% (تعـي 97% من القيمة الاسمية). عندها يتم تسجيل الإصدار على الشكل التالي:

1- لا بد من الإشارة هنا إلى أنه يستحق على هذه الفوائد ضريبة تسمى ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة التي تختـر من المبيع وتدفعها الشركة إلى الدواـئر المالية ومقدارها 7.5% من مبلغ الفائدة.

من المذكورين حـ/النقدية (800.000×97%)		776.000
حـ/ خصم الإصدار		24.000
إلى حـ/سندات القرض المستحقة	800.000	
إصدار السندات بخصم إصدار		

بما أن خصم الإصدار علاقة بالفائدة على السندات (حيث هي فائدة تحملها مصدر السند مسبقاً)، يتم استنفاد خصم الإصدار ويتم تحميلاه على مصروف الفائدة على مدى الدورات التي يبقى فيها القرض متداولاً. بموجب أسلوب القسط الثابت لاستنفاد خصم الإصدار، فإن المبلغ المستنفذ سنوياً هو مبلغ ثابت. على سبيل المثال، باستخدام خصم الإصدار حسب مثالنا البالغ 24.000 ل.س، يكون المبلغ المستنفذ كل عام مدّة عشر سنوات هو 2400 ل.س ( $24000 \div 10$  سنين) وإذا تم تسجيل الاستنفاد سنوياً، يكون القيد الحاسبي على الشكل التالي:

من حـ/مصروف الفائدة على سندات القرض إلى حـ/خصم إصدار السندات	2400	
تسجيل استنفاد خصم الإصدار وتحميلاه للفائدة		2400

بنهاية العام 2002، و كنتيجة لقيد استنفاد خصم الإصدار، يكون رصيد خصم الإصدار غير المستنفذ عن السندات مستحقة الدفع هو  $24000 - 2400 = 21600$  ل.س.

بفرض أن تاريخ إصدار سندات القرض 1/10/2002، وإذا كانت السنة المالية للشركة تنتهي في 31/12، عندما يكون مبلغ الخصم المستنفذ خلال عام 2002 هو 600 ل.س ( $2400 \times 3 \div 12$ ).

يجب تسجيل فائدة مستحقة عن ثلاثة أشهر أيضاً في 31/12/2002 والتي تبلغ 20.000 ل.س ( $800.000 \times \%10 \times \frac{3}{12}$ ) والقيود الحاسبية لتسجيل الفائدة المستحقة ومبلغ الخصم المستنفد هي:

2002/12/31		
من حـ/الفائدة على السندات إلى المذكورين		20.600
حـ/الفائدة المستحقة على السندات	20.000	
حـ/خصم إصدار السندات	600	
تسجيل الفائدة المستحقة والمستنفد من خصم الإصدار		
بتاريخه		
من حـ/ملخص الدخل إلى حـ/الفائدة على السندات	20600	20600
تحميل إيرادات الدورة بمصروف الفائدة على السندات		

يتم معالجة علاوة إصدار السندات بالأسلوب نفسه الذي تمت فيه معالجة خصم الإصدار. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة كانت قد أصدرت سندات القرض التي قيمتها الاسمية 800.000 ل.س 10 سنوات و المؤرخة في 1/1/2002 بـ 103 (103% من قيمتها الاسمية) عندما تكون السندات مصدرة بعلاوة إصدار والقيد الحاسبي لمعالجة الإصدار هو :

2002/1/1	من حـ/النقدية	824.000
إلى المذكورين		
ـ/ سندات قرض مستحقة	800.000	
ـ/ علاوة إصدار سندات قرض	24000	
تسجيل إصدار سندات قرض بـ 103% من قيمتها الاسمية		

بنهاية عام 2002 وفي نهاية كل عام تبقى فيه السندات متداولة، يكون قيد استنفاد علاوة الإصدار وفق أسلوب القسط الثابت على الشكل التالي:

من حـ/علاوة إصدار السندات	2400
إلى حـ/مصاروف الفائدة على السندات	2400
تسجيل استنفاد علاوة إصدار	

لاحظ أن الفائدة على السندات ترداد بالمستند من خصم الإصدار وتقصى بالمستند من علاوة الإصدار "سيتم معالجة خصم الإصدار وعلاوة الإصدار وفق أسلوب الفائدة الفعالة لاحقاً".

بعض السندات تكون قابلة للاستدعاء من قبل المصدر بعد تاريخ محدد وبسعر محدد وهكذا يمكن أن يكون لدى الشركة المصدرة فرصة تحفيض ديونها أو الحصول على مزايا فائدة أقل. سواءً كانت السندات قابلة للاستدعاء أم غير قابلة للاستدعاء، يجب استنفاد خصم الإصدار أو علاوة الإصدار على مدى عمر القرض أي إلى تاريخ الاستحقاق لأن الاستدعاء المبكر ليس مؤكداً.

## السندات المصدرة بين تواريХ استحقاق الفائدة:

### Bonds issued between interest dates

غالباً ما تم دفعات الفائدة على السندات بشكل نصف سنوي وبتواريХ محددة بعقد إصدار السند. عندما تكون السندات مصدرة بتواريХ غير تواريХ استحقاق دفع الفائدة، سيدفع مشتري السندات إلى البائع الفائدة المستحقة من آخر تاريخ استحقاق بموجبه دفع الفائدة وحتى تاريخ الإصدار. يدفع مشتري السندات، في الواقع، لمصدرها بشكل مسبق ذلك الجزء من الستة أشهر من دفع الفائدة والتي ليست من حقهم بعد، لأنهم لم يملكون السندات خلال تلك الفترة. سيحصل مشتري السندات على كامل الفائدة عن كامل الستة أشهر بتاريخ دفع الفائدة النصف السنوي التالي:

لتوضيح ذلك، بفرض أن سندات القرض البالغة (1) 800 ل.س 10 سنوات 10% فائدة سنوية تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام والمؤرخة في 1/1/2002، كانت قد أصدرت في 1/3/2003 بالقيمة الاسمية بالإضافة للفائدة المستحقة، يكون القيد الحاسبي في سجلات الشركة المصدرة:

من ح / النقدية إلى المذكورين ح / سندات قرض مستحقة ح / مصروف الفائدة على السندات $(12 \div 2 \times 10\%) \times 800.000$ إصدار سندات قرض بالقيمة الاسمية بين تواريХ استحقاق الفائدة. (1)	813333 800.000 13333
--	----------------------------

(1) ملاحظة : يمكن جعل حساب فائدة السندات المستحقة دائناً عوضاً عن جعل حساب مصروف الفائدة على السندات دائناً.

لاحظ أن مشتري السندات دفعوا فائدة عن شهرين بشكل مسبق، لأنه في 7/1 وبعد أربع أشهر من تاريخ شرائهم للسندات سيحصلون على فائدة من مصدر السندات عن ستة أشهر.

في 7/1 تجري الشركة المصدرة القيد المحاسبي التالي:

من حـ/مصروف الفائدة على السندات		40.000
إلى حـ/النقدية	40.000	
تسجيل دفع مصروف الفائدة عن ستة أشهر		

يحتوي حساب مصروف الفائدة الآن على رصيد مدين قدره 26667 لـ.س، وهي تمثل المبلغ الملائم من مصروف الفائدة 800.000 لـ.س بفائدة 10% عن 4 أشهر.

#### ـ/مصروف الفائدة على السندات

من حـ/النقدية	13.333	إلى حـ/نقدية	40.000
رصيد	<u>26.667</u>		
	<u>40.000</u>		<u>40.000</u>

الآن، بفرض أن سندات القرض هذه أصدرت بـ 102%， يكون القيد المحاسبي في 2003/3/1 في سجلات الشركة على الشكل التالي:

2003/3/1		
من حـ/النقدية		829.333
إلى المذكورين		
ـ/سندات القرض المستحقة	800.000	
ـ/علاوة الإصدار للسندات	16.000	
ـ/مصروف الفائدة على السندات	13.333	
إصدار سندات قرض بعلاوة بين تواريخ استحقاق		
الفائدة		

في هذه الحالة، تستنفذ العلاوة من تاريخ بيع السندات 1/3/2003 وليس من تاريخ إصدار السند، 1/1/2002. وبالتالي يكون مبلغ علاوة الإصدار المستنفذ عن أربع أشهر<sup>(1)</sup> هو 533.33 في 1/7/2002 وفي 31/12/2002 يكون المبلغ المستنفذ من العلاوة هو 1333.33، والقيد المحاسبي:

من حـ / علاوة إصدار	1333.33
إلى حـ / الفائدة على سندات القرض	1333.33
استنفاد علاوة إصدار عن عشرة أشهر خلال	
العام الأول من عمر القرض	

#### أسلوب الفائدة الفعالة: Effective interest method

الأسلوب الأفضل لاستنفاد علاوة أو خصم الإصدار هو أسلوب الفائدة الفعالة (ويسمى أيضاً أسلوب القيمة الحالية). يتم محاسبة أسلوب الفائدة الفعالة:

- حساب مصروف الفائدة أولاً من خلال ضرب القيمة التح محالية<sup>(2)</sup> للسندات في بداية الفترة الزمنية في الفائدة الفعالة (السوقية).

- بعدها يقرر استنفاد الخصم أو العلاوة من خلال مقارنة مصروف الفائدة المدفوع نقداً مع الفائدة التي كان يجب دفعها (مصروف الفائدة)، والفرق يشكل المبلغ المستنفذ من خصم إصدار أو علاوة إصدار السندات.

يمكن توضيح عملية احتساب المبلغ المستنفذ من خصم الإصدار أو علاوة إصدار على الشكل التالي:

(1) طريقة احتساب المستنفذ من العلاوة: المستنفدة سنوياً من العلاوة 1600 ل.س، المستنفذ من أربع أشهر يكون  $\frac{1}{4} \times 1600 = 400$

$533.33 = 12$

(2) تسمى أيضاً القيمة الدفترية، وهي تساوي إلى المبلغ الاسمي ناقصاً أي مبلغ غير مستنفذ من خصم الإصدار، أو المبلغ الاسمي زائداً أي مبلغ غير مستنفذ من علاوة الإصدار.

$\text{المبلغ المستنفدة من علاوة الإصدار أو خصم الإصدار} = \frac{\text{الفائدة المدفوعة نقداً على السندات}}{\text{القيمة الاسمية} \times \text{معدل الفائدة على السندات}} \times \frac{\text{متوسط القيمة التحصيلية للسندات في بداية الفترة الفعالة}}{\text{متوسط القيمة التحصيلية للسندات في نهاية الفترة الفعالة}} - \frac{\text{الفائدة المدفوعة نقداً على السندات}}{\text{القيمة الاسمية} \times \text{معدل الفائدة على السندات}} \times \frac{\text{متوسط القيمة التحصيلية للسندات في بداية الفترة الفعالة}}{\text{متوسط القيمة التحصيلية للسندات في نهاية الفترة الفعالة}} + \frac{\text{الفائدة المدفوعة نقداً على السندات}}{\text{القيمة الاسمية} \times \text{معدل الفائدة على السندات}} \times \frac{\text{متوسط القيمة التحصيلية للسندات في بداية الفترة الفعالة}}{\text{متوسط القيمة التحصيلية للسندات في نهاية الفترة الفعالة}}$
---

يخلق أسلوب الفائدة الفعالة مصروف فائدة دوري مساوي إلى نسبة ثابتة من القيمة التحصيلية للسندات. بما أن هذه النسبة تمثل معدل الفائدة الفعال المتkickد من قبل المقرض بتاريخ الإصدار، فإن أسلوب الفائدة الفعالة يعد الأسلوب الأفضل لمقابلة المصارييف مع الإيرادات من أسلوب القسط الثابت.

إن أسلوب الفائدة الفعالة وأسلوب القسط الثابت يصلان إلى مبلغ إجمالي واحد لمصروف الفائدة خلال عمر السندات، وأن المبالغ السنوية لمصروف الفائدة على الغالب متماثلة. على أية حال، عندما تكون المبالغ السنوية مختلفة بشكل كبير، فإن الأسلوب المطلوب بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً هو أسلوب الفائدة الفعالة.

### السندات المصدرة بخصم إصدار Bond issued at discount

لتوضيح استنفاد خصم الإصدار، نفترض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت سندات قيمتها الاسمية 100.000 ل.س. معدل فائدة سنوي 8% تستحق الدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام، ومؤرخة في 1/1/2002 وتستحق في 1/1/2007. على اعتبار أن المستثمرين (مشتري السندات) يطلبون الحصول على معدل فائدة قدره 10%， فقد دفعوا مبلغ 92278 ل.س / مقابل سندات قيمتها الاسمية 100.000 ل.س، وبذلك تم خلق خصم إصدار قدره 7722 ل.س . يمكن احتساب مبلغ الخصم هذا على الشكل التالي:

100,000	مبلغ استحقاق السندات (القيمة الاسمية للسندات)
	- القيمة الحالية لمبلغ قدره 100,000 يستحق بعد خمس سنوات
61391	بفائدة سنوية مركبة 10% تدفع بشكل نصف سنوي (الجدول آ) معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد $(0.61391 \times 100,000)$
	- القيمة الحالية لمبلغ قدره (4000 ل.س) فائدة مستحقة بشكل نصف سنوي عن خمس سنوات (10 دورات). معدل فائدة سنوي مركبة 10%
30887	(الجدول ب) معامل القيمة الحالية لجملة دفعات (4000 × 7.72173)
92278	- المبلغ المتتحقق من بيع السندات (أو القيمة الحالية للسندات)
7722	خصم إصدار السندات

**جدول استنفاد الخصم على مدى خمس سنوات بفائدة 8% تدفع بشكل نصف سنوي ليحقق  
عائد قدره 10%**

ال تاريخ	مبلغ الفائدة %4 من القيمة الاسمية	مبلغ الفائدة %5 من الرصيد	مصاروف الفائدة %5 من التحصيلي للسنوات	المستنفد من خصم الإصدار	المبلغ التحصيلي للسندات
					92278
2002/1/1	4000	4614	614	d	92892
2002/7/1	4000	4645	645		93537
2003/1/1	4000	4677	677		94214
2003/7/1	4000	4711	711		94925
2004/1/1	4000	4746	746		95671
2004/7/1	4000	4783	783		96454
2005/1/1	4000	4823	823		97277
2005/7/1	4000	4864	864		98141
2006/1/1	4000	4907	907		99048
2006/7/1	4000	4952	952		100.000
2007/1/1	40000	47722	7722		
4000 - 4614 = 614 = c $12 \div 6 \times \%8 \times 100.000 = 4000 = A$					
614 + 92278 = 92892 = d $12 \div 6 \times \%10 \times 92278 = 4614 = b$					

القيود المحاسبية لتسجيل إصدار الشركة للسندات بخصم إصدار 2002/1/1 هي:

2002/1/1		
من المذكورين		
ـ/ النقدية	92278	
ـ/ خصم إصدار السندات	7722	
إلى ـ/ سندات القرض المستحقة	100.000	

خصم إصدار سندات قرض قيمتها الاسمية 100.000 ل.س بخصم إصدار 22

القيد المحاسبي لتسجيل أول دفعه من دفعات الفائده في 2002/7/1 واستنفاد خصم

الإصدار هي:

من ـ/ الفائدة على السندات	4614	
إلى المذكورين		
ـ/ خصم إصدار السندات	614	
ـ/ النقدية	4000	
تسجيل دفع الفائدة واستنفاد خصم الإصدار		
عن نصف السنة الأولى من عمر القرض		

القيد المحاسبي لتسجيل الفائدة المستحقة في 2002/12/31 واستنفاد خصم الإصدار

هي:

من ـ/ الفائدة على السندات	4645	
إلى المذكورين		
ـ/ الفائدة المستحقة على السندات	4000	
ـ/ خصم الإصدار	645	
تسجيل الفائدة المستحقة عن النصف الثاني من السنة		
الأولى من عمر القرض واستنفاد خصم الإصدار		

يمكن استنفاد خصم الإصدار أيضاً باتباع طريقة القسط الثابت تتم وفق ما يلي:  
**جدول استنفاد الخصم - بطريقة القسط الثابت - فائدة 8% تدفع بشكل نصف سنوي على مدار خمس سنوات لتحقيق عاد قدره 10%**

المبلغ التحصيلي للسندات	مصاروف الفائدة	المستنفذه من الخصم	مبلغ الفائدة النقدي	التاريخ
92278				2002/1/1
d93050.2	<sup>c</sup> 4772.2	<sup>b</sup> 772.2	<sup>a</sup> 4000	2002/7/1
93822.2	4772.2	772.2	4000	2003/1/1
94594.6	4772.2	772.2	4000	2003/7/1
95366.8	4772.2	772.2	4000	2004/1/1
96139.00	4772.2	772.2	4000	2004/7/1
96911.2	4772.2	772.2	4000	2005/1/1
97683.4	4772.2	772.2	4000	2005/7/1
98455.6	4772.2	772.2	4000	2006/1/1
99227.8	4772.2	772.2	4000	2006/7/1
100.000	4772.2	772.2	4000	2007/1/1
	<u>47722</u>	<u>7722</u>	<u>40000</u>	
	$772 + 4000 = c$	$12 \div 6 \times \%8 \times 100.000 = A$		
	$772.2 + 92278 = d$	$7722 \div 10 \text{ دورات} = b$		

بالنسبة لتسجيل القيود المخاسية للفائدة على السندات واستنفاد خصم الإصدار، لا تختلف عمما تم تسجيله حين استنفاد خصم الإصدار وفق أسلوب الفائدة الفعلة إنما الذي يختلف هو الأرقام فقط.

## السندات المصدرة بعلاوة إصدار : Bonds issued at premium

بفرض أن السوق المالي يوضع جعل المستثمرين يقبلون معدل فائدة قدره 6% على سندات القرض حسب مثاناً السابق، عندها على مشتري السندات أن يدفع لمصدر السندات مبلغ 108530 ل.س، أو علاوة إصدار قدرها 8530 ل.س،

تحسب حسب ما يلي:

**طريقة حساب علاوة إصدار سندات القرض:**

- مبلغ استحقاق سندات القرض 100.000

- القيمة الحالية لمبلغ 100.000 يستحق بعد خمس سنوات مخصومة بمعدل فائدة فعال 6% تدفع مرتين في العام نعود بجدول آ-معدل الفائدة 3% وعشرون دورات فنجد أن معامل القيمة

الحالية المناسب هو 0.74409

$$0.74409 \times 100.000$$

74409

- القيمة الحالية للفائدة 4000 ل.س تدفع بشكل نصف سنوي على مدى خمس سنوات لتحقيق عائد فعال قدره 6% سنوياً (الجدول ب)

$$(8.53020 \times 4000)$$

+ 34121

-108530

8530

القيمة الحالية للقرض

علاوة الإصدار

### جدول استنفاد علاوة الإصدار وفق أسلوب الفائدة الفعال

المبلغ التحصيلي للسداد	المستنفدة من العلاوة	مصاروف الفائدة	مبلغ الفائدة المدفوع نقداً	التاريخ
108530				2002/1/1
<sup>d</sup> 107786	<sup>c</sup> 744	<sup>b</sup> 3256	<sup>A</sup> 4000	2002/7/1
107020	766	3234	4000	2003/1/1
106231	789	3211	4000	2003/7/1
105418	813	3187	4000	2004/1/1
104580	838	3162	4000	2004/7/1
103717	863	3137	4000	2005/1/1
102829	888	3112	4000	2005/7/1
101914	915	3085	4000	2006/1/1
100971	943	3057	4000	2006/7/1
100000	971	3029	4000	2007/1/1
	<u>8530</u>	<u>31470</u>	<u>40000</u>	
	$12 \div 6 \times \%6 \times 108530 = b$	$12 \div 6 \times \%8 \times 100.000 = A$		
	$744 - 108530 = d$		$3256 - 4000 = c$	

من الجدول السابق يمكن إعداد القيود المحاسبية اللازمة لتسجيل قيود إصدار سندات القرض والفائدة على السندات واستنفاد علاوة إصدار السندات في السجلات المحاسبية للشركة وذلك على الشكل التالي:

2002/1/1			
من حـ / النقدية			108.530
إلى المذكورين			
حـ / سندات قرض مستحقة	100.000		
حـ / علاوة إصدار سندات قرض	8530		
إصدار سندات قرض بعلاوة إصدار			

ثانياً: القيود اللازمة لتسجيل الدفعة الأولى للفائدة في 2002/7/1 واستنفاد علاوة الإصدار  
والدفعة الثانية للفائدة المستحقة في 2002/12/31 واستنفاد علاوة الإصدار:

2002/7/1			
من المذكورين			
حـ / مصروف الفائدة على السندات	3256		
حـ / علاوة إصدار السندات	744		
إلى حـ / النقدية	4000		
تسجيل سداد الفائدة على السندات واستنفاد علاوة			
إصدار السندات.			

قيود اليومية اللازمة لتسجيل الفائدة المستحقة في 2002/12/31 واستنفاد علاوة الإصدار

2002/12/31			
من المذكورين			
حـ / مصروف الفائدة على السندات	3256		
حـ / علاوة إصدار السندات	766		
إلى حـ / الفائدة المستحقة على السندات	4000		
تسجيل سداد الفائدة على السندات واستنفاد			
علاوة إصدار السندات.			

- بتاريخه لابد من تحميل حساب الأرباح والخسائر أو حساب ملخص الدخل بعبء الفائدة الحقيقي البالغ  $3234 + 3256 = 6490$  ل.س عن عام 2002 والقيد المحاسبي.

من حـ / ملخص الدخل	6490
إلى حـ / الفائدة على السندات	9490
قفل مصروف الفائدة بملخص الدخل	

- لاحظ أن مبلغ الفائدة المفترض دفعه نقداً هو 8000 ل.س (4000 ل.س فائدة دفعت في 2002/7/1 و 4000 ل.س فائدة مستحقة في 2002/12/31 ستدفع في أول يوم من العام التالي).

بينما مبلغ مصروف الفائدة الحقيقي المحمّل لحساب ملخص الدخل 6490 ل.س يعود هذا الفرق إلى المستنفد من علاوة الإصدار حيث أن علاوة الإصدار هي فائدة حصل عليها مصدر السندات من مشتريها بشكل مسبق مقابل إعطائه فائدة أعلى من الفائدة السائدة في السوق على سندات مماثلة، لذلك لا يجوز لمصدر السندات أن يحمل تلك الفائدة (العلاوة) على أرباح الدورة لأنه في الواقع يعيد لحملة السندات ما كان قد حصل عليه منهم مسبقاً.

يمكن أيضاً استنفاد علاوة الإصدار باتباع أسلوب القسط الثابت كما تم معنا في استنفاد خصم الإصدار وذلك على النحو التالي:

جدول استنفاد علاوة الإصدار - بطريقة القسط الثابت - فائدة مركبة 8% تدفع بشكل نصف سنوي على مدى خمس سنوات لتحقيق عائد فعال قدره 6%

التاريخ	مبلغ الفائدة المدفوع نقداً	المستند من العلاوة	مصروف الفائدة	المبلغ التحتميلي للسندات
2002/1/1	-	-	-	108530
2002/7/1	<sup>A</sup> 4000	<sup>b</sup> 853	3147	<sup>d</sup> 107677
2003/1/1	4000	853	3147	106824
2003/7/1	4000	853	3147	105971
2004/1/1	4000	853	3147	105118
2004/7/1	4000	853	3147	104265
2005/1/1	4000	853	3147	103412
2005/7/1	4000	853	3147	102559
2006/1/1	4000	853	3147	101706
2006/7/1	4000	853	3147	100853
2007/1/1	4000	853	3147	100000
	<u>40000</u>	<u>853</u>	<u>31470</u>	
	$12 \div 6 \times \%8 \times 100.000 = A$	$8530 = b$	$8530 \div 10 = d$	
			$835 - 4000 = c$	

أما بالنسبة لقيود اليومية المتعلقة بإصدار السندات والفائدة على السندات واستنفاد علاوة الإصدار لا تختلف عما هي عليه عند اتباع أسلوب الفائدة الفعالة، إنما الذي يختلف هو أرقام المستند من العلاوة ومصروف الفائدة.

#### الفائدة المستحقة (المترآكمة): Accruing interest

في أمثلتنا السابقة، كانت تواريخ دفع الفائدة وتواريخ إعداد القوائم المالية متطابقة. على سبيل المثال، عندما باعت الشركة السندات بعلاوة إصدار، توافقت

تواترخ دفع الفائدة مع تواريخ التقارير المالية للشركة. إلا أنه ما الذي يمكن أن يحدث فيما لو رغبت الشركة بتقديم تقاريرها المالية في نهاية شهر شباط 2002؟ في هذه الحالة، يتم تخصيص العلاوة بالعدد المناسب من الأشهر للوصول إلى الفائدة المناسب عن الفترة حسب ما يلي باستخدام مثالنا في الصفحة 285-286:

1333.33	المستحق من الفائدة ( $4000 \times 2 \div 6$ )
<u>248.00</u>	المستنفدة من العلاوة ( $744 \times 2 \div 6$ )
<u>1085.33</u>	مصروف الفائدة (شهري كانون 2 وشباط)

والقيود المحاسبية لتسجيل هذا الاستحقاق هو على الشكل التالي:

2002/3/1		
من المذكورين		
حـ/مصروف الفائدة على السندات	1085.33	
حـ/علاوة إصدار السندات	248.00	
إلى حـ الفائدة المستحقة على السندات	1333.33	
تسجيل الفائدة المستحقة عن شهري كانون 2 وشباط واستنفاد العلاوة		

إذا كانت الشركة تعد قوائمها المالية بعد ستة أشهر، يتم اتباع نفس الإجراءات السابقة، ويتم استنفاد العلاوة على الشكل التالي:

طريقة حساب استنفاد العلاوة:

496.00	العلاوة المستنفدة (آذار - حزيران) ( $4/6 \times 744$ )
<u>255.33</u>	العلاوة المستنفدة (تموز - آب) ( $2/6 \times 766$ )
<u>751.33</u>	العلاوة المستنفدة (آذار - آب)

إن احتساب استنفاد العلاوة يكون أكثر بساطة وسهولة باستخدام أسلوب القسط الثابت على سبيل المثال، إجمالي علاوة الإصدار حسب مثالنا هو 8530 ل.س، والتي توزع في النهاية على مدى خمس سنوات، لذلك فإن المستند من العلاوة كل شهر هو  $142.17 = \frac{8530}{60}$  ل.س (60 شهر).

جدول استنفاد علاوة الإصدار عندما لا يكون هناك تطابق بين تاريخ استحقاق

#### الفائدة وتاريخ السنة المالية للشركة

المبلغ التحصيلي للسداد	المستند من علاوة الإصدار	مصاروف الفائدة	مبلغ الفائدة المدفوع نقداً	التاريخ
108530	- <sup>c</sup> 248.00	- <sup>b</sup> 1085.33	- <sup>a</sup> 1333.33	2002/1/1 1/1 لغاية
<sup>d</sup> 107786	496.00	2170.6	2666.67	2002/3/1 3/1 لغاية 2002/7/1
<sup>H</sup> 107.019.60	<sup>G</sup> 766.4	<sup>F</sup> 3233.58	<sup>E</sup> 4000.00	7/1 لغاية 2002/12/31
106230.20	263.13 526.27	1070.20 2140.40	1333.33 2666.67	1/1 لغاية 2003/3/1 3/1 لغاية 2003/7/1
105417.2	813.00	3186.90	4000.00	7/1 لغاية 2003/12/31
104579.72	279.16 558.32	1054.17 2108.34	1333.33 2666.67	1/1 لغاية 2004/3/1 3/1 لغاية 2004/7/1
				7/1 لغاية

103717.12	862.60	3137.4	4000.00	2004/12/31
	296.16	1037.17	1333.33	1/1 لغاية 2005/3/1
102828.63	592.33	274.34	2666.67	3/1 لغاية 2005/7/1
101913.48	915.15	3084.85	4000.00	7/1 لغاية 2005/12/31
	314.2	1019.13	133.33	1/1 لغاية 2006/3/1
100970.88	628.4	2038.27	2666.67	3/1 لغاية 2006/7/1
				7/1 لغاية 2006/12/31
100.000	<u>970.88</u>	<u>3029.13</u>	<u>4000</u>	
	<u>8530</u>	<u>31470</u>	<u>40000</u>	
$12 \div 2 \times 0.06 \times 108530 = b$		$12 \div 2 \times \%8 \times 100.000 = A$		
$(496+248)-108530 = d$		$1085.33-1333.33 = c$		
$12 \div 6 \times 0.06 \times 107786 = F$		$12 \div 6 \times 0.08 \times 100.000 = E$		
$766.4-107786 = H$		$3233.58-4000 = G$		

قيود اليومية في 2002/7/1

2002/7/1			
من المذكورين			
ح/ مصروف الفائدة المستحقة على السندات			1333.33
ح/ مصروف الفائدة على السندات			2170.6
ح/ علاوة إصدار السندات			496.00
إلى ح/ النقدية		4000	
تسجيل دفع مصروف الفائدة عن ستة أشهر			
واستنفاذ علاوة الإصدار عن أربع أشهر			

في 2002/12/31

2002/12/31			
من المذكورين			
حـ/ مصروف الفائدة		3233.58	
حـ/ علاوة الإصدار		766.4	
إلى حـ/ الفائدة المستحقة على السندات	4000		
<u>تسجيل مصروف الفائدة المستند من علاوة الإصدار</u>			
عن ستة أشهر			
بتاريخه			
من حـ/ ملخص الدخل		6737.5	
إلى حـ/ مصروف الفائدة	673705		
<u>قفل مصروف الفائدة بحساب ملخص الدخل</u>			

تصنيف علاوة الإصدار و خصم الإصدار:

#### Classification of discount and premium

لا يعتبر خصم إصدار السندات من أصول المنشأة لأنها لا تقدم أي منفعة اقتصادية مستقبلية. تستخدم الشركة الأموال المقترضة، وهي في مقابل ذلك تدفع فائدة. فخصم الإصدار يعني أن الشركة تفترض أموال بأقل من القيمة الاسمية التي ستدفعها بتاريخ استحقاق السندات لذلك فهي تحمل معدل فائدة ( حقيقي) أعلى من المعدل المطبوع على متن المستند. من المفهوم أن خصم إصدار السندات هي حساب تقييم للالتزام، ذلك يعني أنها تخفيض من المبلغ الاسمي أو مبلغ الاستحقاق للالتزام ذي العلاقة. يعود هذا الالتزام إلى ما يسمى حساب مقابل "Contra account".

ليس هناك وجود لعلاوة إصدار السندات بشكل منفصل عن الدين ذي العلاقة. ينبع عن ذلك مصروف فائدة أقل لأن المبلغ المتراكم من الاقتراض يتحاول المبلغ الاسمي أو مبلغ استحقاق الدين. من المعروف أن علاوة إصدار السندات هي

حساب تقسيم للالتزام، ذلك يعني أنها تضاف إلى المبلغ الاسمي أو مبلغ استحقاق الالتزام ذي العلاقة. يعود هذا الحساب إلى ما يسمى حساب ملحق "Adjunct Account". بالتالي تطلب مهنة المحاسبة أن يتم التقرير عن علاوة الإصدار أو خصم الإصدار كإضافة مباشرة أو تخفيض مباشر للقيمة الاسمية لقرض السندات.

#### تكلفة إصدار السندات : Cost of issuing bonds

إصدار السندات يتطلب تكاليف طباعة ونحوها، أجور محاسبة وقانونية، عمولات، تكاليف إعلان ودعائية، أعباء أخرى مماثلة. استناداً لرأي هيئة المبادئ المحاسبية رقم 20 يجب جعل حساب أعباء مؤجلة (Deferred charge) (أصول) مدييناً بتكلفة إصدار السندات الغير مستنفدة على مدى عمر الدين، بأسلوب مماثل لذلك المستخدم في استنفاد خصم إصدار السندات. على أية حال ترى هيئة معايير المحاسبة المالية FASB بقائمة مفاهيمها رقم 3 أن يتم معالجة تكلفة إصدار الدين أما كمصروف أو كتخفيض من الدين ذي العلاقة. لا تعدّ تكلفة إصدار الدين على أنها أصل لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية، تؤدي تكلفة إصدار الدين إلى تخفيض العائد المتراكم من الدين المصدر وزيادة معدل الفائدة الفعال وبالتالي يمكن معالجتها بنفس أسلوب معالجة خصم الإصدار غير المستنفذ، أي معالجة تكلفة إصدار الدين كعبء مؤجل وأن يتم استنفاده على مدى عمر الدين.

لتوضيح المعالجة المحاسبية لتكلفة إصدار الدين، نفترض أن إحدى الشركات المساهمة باعت قرض سندات 20.000.000 ل.س 10 سنوات بمبلغ 20.795.000 ل.س في 2002/1/1 (وهو أيضاً تاريخ إصدار الدين). تكلفة إصدار الدين كانت 245.000 ل.س. القيود المحاسبية في 2002/1/1 وفي 2002/12/31 لإصدار الدين واستنفاد تكلفة إصدار الدين ستكون على الشكل التالي:

2002/1/1			
من المذكورين			
من حـ/ النقدية		20.550.000	
حـ/ تكلفة إصدار السندات غير مستنفدة		245.000	
إلى المذكورين			
حـ/ قرض السندات.	20.000.000		
حـ/ علاوة إصدار السندات	795.000		
تسجيل إصدار السندات			
2002/12-31			
من حـ/ تكلفة إصدار السندات		24500	
إلى حـ/ تكلفة إصدار السندات غير مستنفدة	24500		
استنفاذ تكلفة إصدار سندات عن سنة باستخدام			
أسلوب القسط الثابت			

حيث أنه من المفترض استنفاذ إصدار السندات وفق أسلوب الفائدة الفعالة، إلا أنه يتم استخدام أسلوب القسط الثابت بشكل عام لأنه أسلوب أسهل ولا يؤدي إلى اختلاف كبير في النتائج.

#### سندات الخزينة : Treasury bonds

سندات القرض التي يتم استحوذها (إعادة شرائها) من قبل الشركة المصدرة أو من قبل وكيلها والتي يتم إلغاها تسمى سندات خزينة يجب عرض تلك السندات في الميزانية بالقيمة الاسمية كتحفيض من السندات المصدرة للوصول إلى الرقم الصافي الممثل لقرض السندات المتداول -عندما يتم بيعهم أو إلغائهم فإنه يجب جعل حساب سندات الخزينة دائناً بقيمة السندات المباعة أو الملغاة.

## إطفاء أو سداد قرض السندات : Extinguishments of debits

كيف يتم تسجيل دفع (سداد) الدين؟ غالباً ما يسمى إطفاء الدين "Extinguishment" أو تصفية الدين. إذا تم الاحتفاظ بالسندات (أو أي أوراق دين أخرى) لتاريخ الاستحقاق، فإن الجواب بكل وضوح - لا يحسب مكسب أو خسارة - لأن أي علاوة أو خصم أو تكاليف إصدار سوف تكون قد استنفذت كاملاً بتاريخ استحقاق السندات. نتيجة لذلك، فإن المبلغ التحتميلي للسندات سوف يكون مساوياً للقيمة الاسمية (القيمة الاستحقاق) للسند (أو ما يسمى القيمة الدفترية). كما أن قيمة الاستحقاق (الدفترية) تكون أيضاً متساوية لقيمة السوقية للسندات في تلك المدة، ليس هناك وجود لمكسب أو خسارة.

في بعض الحالات، يتم تصفية الدين قبل تاريخ الاستحقاق. يسمى المبلغ المدفوع عند تصفية الدين، أو الاسترداد قبل الاستحقاق. بما فيه أي علاوة استدعاء، أو مصاريف إعادة الاستحواذ سعر إعادة الاستحواذ "reacquisition price".

في أي تاريخ محدد، فإن المبلغ التحتميلي للسندات هو المبلغ المستحق الدفع بتاريخ السداد معدلاً بعلاوة الإصدار أو خصم الإصدار، وبتكلفة الإصدار الغير مستنفذة. أي زيادة في صافي المبلغ التحتميلي عن سعر إعادة الاستحواذ يعتبر على أنه مكسب ناتج عن تصفية الدين. في حين أي زيادة في سعر إعادة الاستحواذ على صافي المبلغ التحتميلي يعتبر على أنه خسارة ناتجة عن تصفية الدين بتاريخ إعادة الاستحواذ مبلغ أي علاوة أو خصم وأي تكاليف إصدار متعلقة، يجب استفادتها حتى تاريخ إعادة الاستحواذ.

لتوضيح ذلك - فرض أنه في 1/1/2002 أصدرت إحدى الشركات المساهمة قرض سندات قيمته الاسمية 800.000 ل.س بـ 97% يستحق بعد عشرين عاماً. تكلفة إصدار السندات كانت 16.000 ل.س.

تم استدعاء الإصدار كاملاً بعد ثمان سنوات من تاريخ الإصدار بسعر 1.01% وتم تصفية الدين.

تم احتساب المكسب أو الخسارة الناتجة من استدعاء (تصفية الدين) على الشكل التالي

(تم استخدام القسط الثابت في عملية الاستنفاد للسهولة).

حساب الخسارة الناتجة من استدعاء السندات:

808.000	سعر إعادة الاستحواذ $(10.01 \times 800.000)$
	صافي المبلغ التحويلي للسندات المستحوذة
800.000	القيمة الاسمية
(14400)	خصم إصدار غير مستنفذ $(20 \div 12 \times 24000)^{(1)}$
<u>(9600)</u>	تكلفة إصدار غير مستنفذة $(20 \div 12 \times 16.000)$
	(تم استخدام أساس القسط الثابت لاستنفاد كلًّا من خصم وتكلفة الإصدار)
<u>776.000</u>	
<u>32.000</u>	خسارة استدعاء السندات
	$((1 - 0.97) \times 800.000)$

والقيود المحاسبية لتسجيل إعادة الاستحواذ وإلغاء السندات هي:

من المذكورين	إلى المذكورين	
ـ سندات القرض	ـ سندات القرض	800.000
ـ خسارة استدعاء السندات (غير عادية)	ـ خسارة استدعاء السندات (غير عادية)	32.000
ـ النقدية	ـ النقدية	808.000
ـ خصم إصدار السندات	ـ خصم إصدار السندات	14.400
ـ تكلفة إصدار السندات	ـ تكلفة إصدار السندات	9600
تسجيل استدعاء سندات وإلغائها		

- 1- هناك نوعين من الإطفاء (تصفية الدين) لا يتم التغیر عندهما على أنها عناصر استثنائية "Extraordinary"  
 أ- المكسب والخسارة الناتجة من اتفاقيات التحويل وهي جزء من عقد الدين الأساسي. ب- المكسب والخسارة الناتجة من شراء دين نقداً تحققاً لمتطلبات صندوق استهلاك الدين حالياً أم مستقبلاً.

لاحظ أنه غالباً ما يكون من مصلحة الشركة المصدرة استدعاء الإصدار المتداول كاملاً من السندات واستبداله بإصدار سندات جديد يحمل معدل فائدة أقل من معدل فائدة السندات المستدعاة. إن عملية استبدال الإصدار الموجود باخر جديد تسمى إعادة تمويل "refunding" أو تسديد. سواءً كانت عملية الاستدعاء المبكر أم تصفية السندات المتداولة هي حالة إعادة تمويل (تسديد) أو ليست كذلك، فإن الفرق (مكاسب أو خسارة) بين سعر إعادة الاستحواذ والبلغ التحتميلي للسندات المستدعاة يجب تسجيله في دخل الدورة التي حصل فيها الاستدعاء، وأن يصنف على أنه عنصر غير عادي (ضمن العمليات غير المستمرة).

يتم معالجة المكاسب أو الخسارة على أنه غير عادي (ضمن العمليات غير المستمرة) سواءً كان الإطفاء (التصفية) مبكراً، بتاريخ استحقاق بمحظوظ، أو فيما بعد، دون الأخذ بعين الاعتبار عامل ((الطبيعة غير العادية)) ((والحدث غير المتكرر)) يتم التقرير عن المكاسب والخسارة ضمن العناصر الاستثنائية (غير العادية) حتى يمكن لقارئ القوائم المالية من تقدير أهميتها، يجب تقديم الإفصاحات الآتية:

- 1- وصف لعمليات الإطفاء (تصفيه الدين)، بما فيها مصادر أي أموال مستخدمة لإطفاء الدين إذا كان تحديد مصادر الإطفاء ممكناً.
- 2- أثر ضريبة الدخل في الفترة التي تم فيها الإطفاء (تصفيه الدين).
- 3- حصة كل سهم من الكسب والخسارة الإجمالية، صافية من الضريبة ذات العلاقة.  
بفرض أن ذلك السند مصدر بسعر إصدار 103%， وتم استدعاء تلك السندات بعد ثمان سنوات أيضاً بسعر استدعاء 101% يتم حساب المكاسب أو الخسارة بين عملية الاستدعاء على الشكل التالي:

808000	سعر إعادة الاستحواذ
	المبلغ التحميلي للسندات المستحوذة :
800000	القيمة الاسمية للسنوات المستحوذة
1440 - $(20 \div 12 \times 24000)$	علاوة إصدار غير مستنفدة
<u>9600</u> $(16000 \times 20 \div 12)$	تكلفة إصدار غير مستنفدة
804800	القيمة التحميلية للسندات المستحوذة
<u>3200</u>	خسارة إستدعاء

### السندات ذات تاريخ الاستحقاق المتسلسلة : Serial bonds

السندات التي سيتم سداد أصل الدين الناشئ بسببها على دفعات يستحق كل منها في تاريخ استحقاق مختلف تسمى السندات المتسلسلة (Serial bonds). كأن تصدر الشركة سندات 300.000 ل.س سنويًا 5 سنوات لتحقيق عائد فعال قدره 10% تستحق السداد على ثلاثة دفعات خلال عمر القرض أو أن تستحق الدفعة الأولى البالغة 150.000 ل.س بعد ثلاثة سنوات والدفعه الثانية البالغة 50.000 ل.س بـنهاية السنة الرابعة من عمر القرض والدفعه الثالثه الباقية بـنهاية السنة الخامسة من عمر القرض. علمًاً أن الفائدة تدفع في 1/1 من كل عام وذلك انسجاماً مع السنة المالية للشركة.

قد تصدر السندات المتسلسلة بقيمتها الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار. حيث يتم تحديد سعر إصدار السندات عن طريق تحديد سعر إصدار لكل جزء من الإصدار على حدة طبقاً لتاريخ استحقاقه.

حسب مثالنا السابق يتم تحديد سعر إصدار الدفعه الأولى البالغة 150.000 ل.س والتي تستحق بعد ثلاثة سنوات من عمر القرض، وسعر إصدار الدفعه الثانية البالغة 50.000 ل.س والتي تستحق بعد أربع سنوات من عمر القرض وسعر إصدار

الدفعة الثالثة البالغة 100.000 ل.س و تستحق بعد خمس سنوات من عمر القرض بنفس الأسلوب التي حسبنا فيها سعر إصدار السندات التي تستحق السداد دفعات واحدة، ومن ثم يتم جمع أسعار إصدار الأجزاء للحصول على سعر إصدار السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة.

لابد من الإشارة إلى أن المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والفائدة على السندات واستثفاد خصم أو علاوة الإصدار لا تختلف عما هو متبع بالنسبة للسندات التي تستحق دفعات واحدة لتوضيح ذلك، نقوم بـ:

#### ١- تحديد سعر الإصدار:

أولاً: سعر إصدار الدفعة الأولى البالغة 150.000 ل.س والتي تستحق بعد ثلاثة سنوات.

- القيمة الحالية لمبلغ واحد قدره 150.000 ل.س مخصومة بمعدل

$$\frac{1}{(1+u)^3} \text{ فائدة مركبة سوقي قدره } 10\% \text{ وبثلاث دفعات } = M$$

أو نعود لجدول القيمة الحالية لجملة دفعات واحدة  
نجد أن معامل الخصم المقابل لمعدل 10% وثلاث دورات هو 0.75132

$$112698 = 0.75132 \times 150.000$$

القيمة الحالية لجمعة دفعات قدر الواحدة منها 13500 ل.س

(الفائدة النقدية) مخصومة بمعدل فائدة مركبة سوقي

$$\frac{1}{\frac{1}{(1-u)^3} - 1} \text{ قدره } 10\% \text{ لجملة دفعات } = \text{الفائدة}$$

أو بالعودة لجدول القيمة الحالية (ب) لجملة دفعات

مخصومة بمعدل فائدة مركبة سوقية 10% ولثلاث

دورات نجد أن معامل الخصم هو 2.48685

$$\underline{33572.5} = 2.48685 \times 13.500$$

$$146270.5 \quad \text{سعر إصدار هذه الدفعة}$$

ثانياً: سعر إصدار الدفعة الثانية البالغة 50.000 ل.س

مخصومة بمعدل فائدة مركبة سوقية 10%

$$\frac{\text{ملدة أربع دفعات}}{(1+U)^4} = M$$

أو نعود بجدول القيمة الحالية (آ) لجملة دفعة واحدة مخصومة بمعدل فائدة 10% مع

أربع دورات فنجد أن معامل الخصم هو 0.68301

$$34150.5 = 0.68301 \times 50.000$$

القيمة الحالية لمجموع دفعات (الفائدة) قدر الواحدة 4500 ل.س

مخصومة بمعدل فائدة مركبة سوقية قدره 10% ولأربع دفعات،

$$\frac{1}{(1+U)^4}$$

حسب قانون القيمة الحالية = الفائدة  $\times$

أو بالعودة بجدول القيمة الحالية (ب) لعدة دفعات نجد أن

معامل الخصم المقابل لأربع دورات بمعدل فائدة مركبة

10% هو 3.16986 وبالتالي

$$\underline{14264.4} = (3.16986 \times 4500) \text{ ل.س الفائدة}$$

$$\underline{48414.9}$$

ثالثاً: سعر إصدار الدفعة الثالثة البالغة 100.000 ل.س والتي تستحق بعد خمس سنوات.

-القيمة الحالية لجملة مبلغ قدره 100.000 ل.س مخصوصاً بمعدل فائدة مركبة

$$\text{سوقى } 10\% \text{ لخمس دورات} = \frac{1}{(1-u)^5}$$

أو نعود بجدول القيمة الحالية (آ) لجملة دفعة واحدة مخصوصة بمعدل فائدة سوقى

10% وخمس دورات فنجد أن معامل الخصم هو 0.62092

وبالتالي فالقيمة الحالية هي  $0.62092 \times 100.000 = 62092$

-القيمة الحالية لجملة دفعات قدر الواحدة 9000 ل.س مخصوصة بمعدل فائدة

سوقى مركبة قدره 10%

$$\text{سنويًا وخمس دورات} = \frac{1}{(1-u)^5} - 1$$

أو بالعودة بجدول القيمة الحالية لجملة دفعات (ب) نجد أن معامل

الخصم المقابل لخمس سنوات ومعدل فائدة 10% هو

3.79079 وبالتالي تكون القيمة الحالية لجملة دفعات

قدر الواحدة 9000 ل.س هي  $(3.7979 \times 9000) = 34117$   
34117      96209

وهكذا، لتحديد سعر إصدار هذه السندات المتسلسلة بجمع أسعار الإصدار الجزءة التي

تم حسابها للدفعات الثلاث فنجد أنه يساوي إلى 290894 ل.س وبالتالي فإن هذه

السندات المتسلسلة تصدر بخصم إصدار قدره 9106 ل.س (300.000 - 290.894).

## استنفاد خصم الإصدار :

عند استنفاد خصم أو علاوة الإصدار، هناك أسلوبان كما نعلم الأسلوب الأول حسب طريقة القسط الثابت حيث يتم استنفاد خصم الإصدار من خلال قسمة خصم الإصدار الخاص بكل جزء من السنادات على عدد فترات الفائدة الخاصة به، ثم يتم تحديد المستنفد من خصم الإصدار لكل مدة بناءً على ذلك. حسب مثالنا السابق يتم تحديد خصم الإصدار المستنفد لكل مدة فائدة عن الجزء الأول من خلال تحديد خصم إصدار الجزء الأول أولاً ومن ثم تقسيمه على عدد دورات الفائدة على الشكل التالي:

$$- \text{ خصم إصدار الدفعة الأولى (الجزء الأول)} =$$

$$3729.5 - 146270.5 - 150.000$$

$$= \text{المستنفد من خصم الإصدار لكل مدة}$$

$$.3729.5 \div 3 = 1243 \text{ ل.س في كل دورة.}$$

فيما يتعلق بالدفعه (الجزء) الثانية والثالثة يتم تحديد استنفاد خصم الإصدار المخصص لكل دورة فائدة. بنفس الأسلوب السابق. أما إذا لم تكن علاوة أو خصم الإصدار مخصوصة على أجزاء الإصدار كما هو في مثالنا وكانت مبلغ واحداً، يتم عندها تحديد نصيب كل دفعه (جزء) من علاوة أو خصم الإصدار بطريقة تقريبية وذلك على أساس نسبة القيمة الاسمية للدفعه مرجهة بالمدة الزمنية. بفرض أن خصم الإصدار حسب مثالنا هو مبلغ واحد قدره 9106 ل.س كما حسبناه إذا أردنا توزيع خصم الإصدار هذا على الدفعات الثلاث فإن ذلك يتم وفق مايلي:

1- الدفعه الأولى مرجهة بالمدة (أي بعدد فترات الفائدة من تاريخ استحقاق الدفعه

$$\text{الأولى)} = 150.000 \times 3 = 450.000 \text{ ل.س}$$

2- الدفعة الثانية مرجحة بالملدة (أربع دورات فائدة) =

$$200.000 = 4 \times 50.000$$

3- الدفعة الثالثة مرجحة بالملدة (خمس سنوات) =  $5 \times 100.000 = 500.000$

حساب نصيب إجمالي الدفعات مرجحة بالملدة الزمنية لكل منها =

$$1150.000 = 500.000 + 200.000 + 450.000$$

450.000

-نصيب الدفعة الأولى من خصم الإصدار =  $3563.2 = \frac{9106 \times 1150.000}{1150.000 + 200.000 + 450.000}$

1150.000

200.000

-نصيب الدفعة الثانية من خصم الإصدار =  $1583.64 = \frac{9106 \times 1150.000}{1150.000 + 200.000 + 450.000}$

1150.000

500.000

-نصيب الدفعة الثالثة من خصم الإصدار =  $3959.16 = \frac{9106 \times 1150.000}{1150.000 + 200.000 + 450.000}$

1150.000

وطبقاً لطريقة القسط الثابت يتم استنفاد خصم الإصدار الخاص بالدفعة الأولى على

ثلاث دورات لدفع الفائدة، واستنفاد خصم الإصدار الخاص بالدفعة الثانية على أربع

دورات لدفع الفائدة، واستنفاد خصم الإصدار الخاص بالدفعة الثالثة على خمس

دورات لدفع الفائدة. وبناءً على ذلك، فإن المستند من خصم الإصدار في نهاية السنة

الأولى يحسب على الشكل التالي:

-المستند من الجزء الأول =  $3463.2 \div 3 = 1187.73$  دفعات للفائدة

-المستند من الجزء الثاني =  $1583.64 \div 4 = 395.91$  دفعات للفائدة

-المستند من الجزء الثالث =  $3959.16 \div 5 = 791.83$  دفعات للفائدة

-المستند من خصم الإصدار بنهاية السنة الأولى =

$$2375.5 = 791.83 + 395.91 + 1187.73$$

ونهاية السنة الثانية ونهاية السنة الثالثة هو المبلغ نفسه المحسوب للسنة الأولى.

كما يبلغ المستند من خصم الإصدار بنهاية السنة الرابعة =

$$1187.74 + 395.91 = 1583.65$$

ويبلغ المستند من خصم الإصدار بنهاية السنة الخامسة مبلغ 791.83 فقط.

وهكذا يكون إجمالي المستند من خصم الإصدار بنهاية عمر القرض هو 9106 وهو مجموع المستند بـنهاية كل دورة من دورات دفع الفائدة. حيث أن المستند بـنهاية الدورات الثلاث الأولى هو مبلغ 2375.5 في كل دورة، يكون المستند بـنهاية الدورات الثلاث هو  $7126.5 = 3 \times 2375.5$

والمستند بـنهاية الدورة الرابعة هو 1187.73

والمستند بـنهاية الدورة الخامسة هو 791.83

والمجموع يمثل خصم الإصدار المستند بـنهاية عمر القرض والبالغة

$$9106 + 791.83 + 1187.73 + 7126.5 = 26011.29$$

أما بالنسبة للقيود المتعلقة بالفوائد واستنفاد خصم أو علاوة الإصدار لا تختلف عن القيود التي مرت معنا. كما أنه يتم إجراء قيود لرد السندات التي حل تاريخ استحقاقها وذلك يجعل حساب السندات مدييناً بالقيمة الاسمية للسندات التي حل تاريخ استحقاقها مقابل جعل حساب حملة السندات دائناً، ثم جعل حساب حملة السندات مدييناً مقابل جعل حساب النقدية (البنك أو الصندوق) دائناً. أو يمكن أن تتم بـقيـد مـحـاسـيـ وـاحـدـ يجعلـ حـاسـبـ السـنـدـاتـ مـديـنـاًـ وـحـاسـبـ النـقـدـيـةـ دائـنـاـ.

أـمـاـ فـيـ حـالـ اـسـتـخـدـامـ طـرـيـقـةـ الفـائـدـةـ الفـعـالـةـ (ـالـحـقـيقـيـةـ)ـ يـتـمـ إـعـدـادـ جـالـوـلـ

لـاحـسـابـ المـسـتـنـدـ منـ عـلـاوـةـ أوـ خـصـمـ الإـصـدـارـ بـنـفـسـ الـطـرـيـقـةـ السـابـقـ اـتـبـاعـهـاـ مـعـ

فارق واحد حيث تم تخفيض القيمة الدفترية للسندات بالقيمة الاسمية للسندات التي  
حل تاريخ استحقاقها.

الآتي جدول استنفاذ خصم الإصدار لطريقة الفائدة الفعال

**جدول استنفاد خصم إصدار السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة طبقاً لطريقة الفائدة الفعلية**

التاريخ المدفوعة تقدماً	الفائدة الفعلية	المستند من خصم الإصدار	رصيد نقص الإصدار	قيمة السندات المستردة	التاريخ الدفترية للسندات
-	-	9106	-	-	290894.00
(ج) 292983.4	(ب) 29089.4	(ج) 7016.6	(ج) 2089.4	(ج) 7016.6	-
فبراير السنة الأولى	فبراير السنة الثانية	فبراير السنة الثالثة	فبراير السنة الرابعة	فبراير السنة الخامسة	فبراير السنة الخامسة
27000	27000	27000	27000	27000	27000
295281.74	29298.34	2298.34	2528.17	1280.99	147809.9
-	4718.26	2298.34	2528.17	1280.99	147809.9
-	150.000	2190.09	2528.17	14780.99	99090.9
-	5000	909.1	1280.99	14780.99	99090.9
<u>صفر</u>	<u>صفر</u>	<u>909.09</u>	<u>9909.09</u>	<u>9000</u>	<u>9000</u>
<u>300.000</u>	<u>9105.99</u>	<u>112605.99</u>	<u>103500</u>	<u>0.09 × 300.000</u>	<u>0.10 × 290894.00</u>
2700 - 29089.4 (ج)	0.10 × 290894.00 (ب)	0.09 × 300.000 (ج)	103500 (ج)	290894.00 (ب)	290894.00 (ج)
2528.17 + 150.000 - 295281.74 (ج)	2089.4 + 290894 (ج)	2089.4 - 9106 (ج)	2089.4 - 9106 (ج)	2089.4 - 9106 (ج)	2089.4 - 9106 (ج)

القيود الحاسبية المتعلقة بالفائدة على السندات واستنفاد خصم الإصدار ورد السندات  
خلال عمر القرض:

12/31	بنهاية السنة الأولى		
من حـ / الفائدة على السندات			29089.4
إلى المذكورين			
ـ حـ / النقدية		2700	
ـ حـ / خصم الإصدار		2089.4	
تسجيل الفائدة المدفوعة نقداً عن السندات			
والمستند من خصم الإصدار			
بتاريخه			
من حـ / الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل			29089.4
إلى حـ / الفائدة على السندات		29089.4	
تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقة			
على السندات			
ـ بنهاية السنة الثانية			
ـ من حـ / الفائدة على السندات			29298.34
إلى المذكورين			
ـ حـ / النقدية		27.000	
ـ حـ / خصم الإصدار		2298.34	
تسجيل الفائدة المدفوعة نقداً على المدفوعة نقداً			
والمستند من خصم الإصدار			

بتاريخه		
من حـ / الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل	29298.34	
إلى حـ / الفائدة على السندات	29298.34	
تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقة		
على السندات		
بنهاية السنة الثالثة		
من حـ / الفائدة على السندات	29528.17	
إلى المذكورين		
ـ حـ / النقدية	27.000	
ـ حـ / خصم الإصدار	2528.17	
تسجيل الفائدة على السندات المدفوعة نقداً		
والمستنفد من خصم الإصدار		
بتاريخه		
من حـ / الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل	29528.17	
إلى حـ / الفائدة على السندات	29528.17	
تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقة		
على السندات		

#### سداد الدفعـة الأولى من القرض:

بتاريخه		
من حـ / قرض السندات	150.000	
إلى حـ / حملة السندات	150.000	
تسجيل المستحق استرداده من السندات المتسلسلة		
لصالح حملة السندات		
بتاريخه		

من حـ / حملة السندات	150.000	
إلى حـ / النقدية	150.000	
سداد قيمة السندات المسترددة حملة السندات		

ويمكن اعتماد قيد واحد لسداد المستحق من قرض السندات على الشكل التالي:

من حـ / قرض السندات	150.000	150.000
إلى حـ / النقدية	150.000	
بنهاية السنة الرابعة		
من حـ / الفائدة على السندات		14780.99
إلى المذكورين		
حـ / النقدية	13500	
حـ / خصم الإصدار	1280.99	
تسجيل الفائدة على السندات المدفوعة نقداً والمستند من خصم الإصدار		
بتاريخه		
من حـ / الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل		14780.99
إلى حـ / الفائدة على السندات	14780.99	
تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقة على السندات		
بتاريخه		
من حـ / قرض السندات		50.000
إلى حـ / حملة السندات	50.000	
تسجيل المستحق استرداده من السندات المتسلسلة لصالح حملة السندات		
من حـ / حملة السندات		50.000
إلى حـ / النقدية	50.000	
سداد قيمة المستحق استرداده من السندات المتسلسلة لحملة السندات		
بنهاية السنة الخامسة		

نلاحظ أنه يمكن دمج القيدين السابقين المتعلقين باسترداد المستحق استرداده من السنادات المتسلسلة بقيد واحد على الشكل التالي. وكذلك الأمر بالنسبة لقيود المماثلة بنهاية السنة الرابعة والخامسة.

من المذكورين حـ / الفائدة على السندات حـ / قرض السندات  إلى المذكورين حـ / النقدية حـ / خصم الإصدار		9909.09 100.000  100.000 9909.09
---	--	--

تسجيل سداد الفائدة والمستحق استرداده من قرض السندات وخصم الإصدار

#### التقرير عن السندات في الميزانية العمومية:

يجب أن يتم التقرير عن جميع المعلومات بالسندات في الميزانية العمومية، حيث يتم الإفصاح عن عدد السندات والقيمة الاسمية ومعدل الفائدة الاسمي، وتاريخ استحقاق السندات، وأى ضمانات تكون مكفولة للسندات (مثل رهن بعض الأصول) كما أنه إذا تعددت إصدارات السندات، يجب الإفصاح عن المعلومات الخاصة بكل إصدار بصورة مستقلة.

عند إصدار السندات بعلاوة أو بخصم إصدار يجب التقرير عن السندات في الميزانية بقيمتها الدفترية (القيمة الاسمية ناقصاً رصيد خصم الإصدار أو القيمة الاسمية مضافة إليها رصيد علاوة الإصدار) في تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

تظهر السندات في الميزانية العمومية بجانب الخصوم ضمن الالتزامات طويلة الأجل. أما بالنسبة للسندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة فيجب إظهار الدفعات التي يخل تاريخ استحقاقها في السنة المالية التالية ضمن الالتزامات قصيرة الأجل مع إظهار قيمة باقي الإصدار ضمن الالتزامات طويلة الأجل.

حسب مثالنا، وفي نهاية السنة الثانية تظهر السندات على الميزانية على الشكل

التالي:

الالتزامات متداولة :

150.000	المستحق من قرض السندات
	<u>الالتزامات طويلة الأجل :</u>
150.000	قرض سندات
<u>(4718.26)</u>	- خصم إصدار
<u>145281.74</u>	



### المبحث الثالث

#### سندات الدفع طويلة الأجل

#### Long-term Notes Payable

الفرق بين سندات (أوراق) الدفع قصيرة الأجل وسندات الدفع طويلة الأجل هو تاريخ الاستحقاق. يتوقع دفع قيمة أوراق الدفع قصيرة الأجل خلال عام أو الدورة التشغيلية أيهما أطول. أوراق الدفع طويلة الأجل مشابهة من حيث الجوهر للسندات من حيث أن لكليهما تاريخ استحقاق ثابت ويحملان إما فائدة صريحة محددة أو معدل فائدة ضمني. على أية حال، فإن تداول أوراق الدفع ليس بنفس جاهزية تداول السندات في بورصة الأوراق المالية.

المحاسبة عن سندات القرض وأوراق الدفع مشابهة إلى حد ما. كما هو الحال بالسندات، تقييم أوراق الدفع بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية لمبلغ الورقة والفائدة المستقبلية، مع استنفاد أي علاوة أو خصم على مدى عمر الورقة. إن احتساب القيمة الحالية لورقة الدفع حاملة الفائدة، وتسجيل إصدارها واستنفاد أي خصم وتسجيل تراكم الفائدة (استحقاقها) هو مماثل لما تم بالنسبة للسندات سابقاً.

#### أوراق الدفع المصدرة بقيمتها الاسمية : Notes issued at face value :

كما ذكرنا سابقاً، تسجل ورقة الدفع بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية لمبلغ الورقة والفائدة المستقبلية مع استنفاد أي علاوة - أو خصم على مدى عمر الورقة. ورقة الدفع التي تكون قيمتها الحالية مساوية لقيمتها الاسمية تكون مصدرة بمعدل فائدة مرکبة مساوي لمعدل الفائدة السوقى لأوراق دفع تحمل نفس المخاطر. ذلك يعني أنه ليس هناك علاوة أو خصم إصدار ينبع عن إصدار ورقة كهذه.

لتوضيح ذلك، نفترض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت ورقة تجارية قيمة اسمية 10000 ل.س. بمعدل فائدي سنوي 10% تدفع سنوياً عمرها ثلاثة سنوات، لتحقيق عائد فعال قدره 10% (معدل السوق 10%).

إن احتساب القيمة الحالية لورقة الدفع هذه تتم على الشكل التالي:

10.000	القيمة الاسمية لورقة الدفع
	القيمة الحالية لمبلغ ورقة الدفع
7513	$(0.75132 \times 10.000) - (\text{الجدول آ})$
	القيمة الحالية للفائدة
<u>2487</u>	$(2.48685 \times 1000) - (\text{الجدول ب})$
<u>10.000</u>	القيمة الحالية لورقة الدفع
000	الفرق

في هذه الحالة، القيمة الحالية لورقة الدفع وقيمتها الاسمية هي نفسها 10.000 ل.س، لأن الفائدة الفعالة والفائدة المسجلة على متن الورقة هي نفسها أيضاً.

القيود المحاسبية لإصدار تلك الورقة:

من حـ / النقدية	10.000	
إلى حـ / أوراق الدفع	10.000	
تسجيل إصدار ورقة دفع قيمتها الاسمية 10.000 ل.س بفائدة سنوية 10%		

كما أن الشركة المصدرة تسجل بنهاية كل عام مصروف الفائدة المتتحققة على الشكل التالي، إذا كانت الشركة تدفع مصروف الفائدة بنهاية كل دورة أو عام.

من حـ / مصروف الفائدة	100	
إلى حـ / النقدية	100	
تسجيل دفع مصروف الفائدة المستحقة على ورقة الدفع		

أما إذا كانت الشركة تراكم مصروف الفائدة حتى تاريخ استحقاق ورقة الدفع،  
عندما يتم تسجيل مصروف الفائدة المستحقة بنهائية كل عام على الشكل التالي:

من حـ / مصروف الفائدة		1000
إلى حـ / الفائدة المستحقة على ورقة الدفع	1000	
تسجيل الفائدة المستحقة على ورقة الدفع		

عند استحقاق ورقة الدفع بعد ثلاث سنوات، تدفع الشركة قيمة الورقة والفائدة معاً  
بالقيد التالي:

من المذكورين		
ـ حـ / أوراق الدفع		10.000
ـ حـ / الفائدة المستحقة	3000	
إلى حـ / النقدية	13000	
سداد قيمة الفائدة وورقة الدفع		

**أوراق الدفع التي لا تصدر بقيمة اسمية : Notes Not issued at face value :**

**أوراق الدفع بفائدة صفر : Zero-Interest-Bearing notes :**

عند إصدار ورقة دفع غير حاملة للفائدة (فائدة صفر) مقابل نقد، يتم قياس قيمتها  
الحالية بالنقدية المستلمة من قبل مصدر الورقة. معدل الفائدة الضمني هو المعدل الذي  
يوازن بين المبلغ المستلم مع المبالغ المستلمة في المستقبل. يسجل الفرق بين المبلغ الاسمي  
والقيمة الحالية (النقدية المستلمة) على أنه خصم ويستهلك كمصروف فائدة على  
مدى عمر الورقة. مثال على ذلك:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة أوراق دفع بفائدة صفر (دون فائدة) مدتها ثمان  
سنوات بقيمة اسمية (سعر استحقاق) 1000 لـ.س لكل ورقة، بيعت تلك الورقة  
بسعر 327 لـ.س - بخصم عالٍ قدره 673 لـ.س لكل ورقة. القيمة الحالية لكل ورقة  
هي النقدية المتحققة والبالغة 327 لـ.س. يمكن حساب معدل الفائدة من خلال

تحديد معدل الفائدة الذي يساوي بين المبلغ المدفوع حالياً من قبل المستثمر مع تلك المبالغ التي ستستلم في المستقبل، وهكذا، تستنفد الشركة مصدرة الورق خصم الإصدار على مدى ثمان سنوات التي هي عمر ورقة الدفع باستخدام معدل الفائدة الفعال 15%<sup>(6)</sup> لتوضيح القيود الحاسبية وجدول الاستنفاد.

افرض أن شركتك أصدرت ورقة دفع غير حاملة للفائدة قدرها 10.000 ل.س مدة ثلات سنوات لصالح شركة أخرى مقابل مبلغ نقدى 7721.8 ل.س. يكون مبلغ الفائدة الضمني الذي يتحقق توازن النقدية الواجب دفعها (10.000 ل.س بتاريخ الإصدار) 9%. (القيمة الحالية لـ ليرة سورية واحدة مخصوصة بمعدل فائدة مركبة 9% هو 0.77218 ل.س).

والقيد المحاسبي لتسجيل إصدار ورقة الدفع على الشكل التالي:

من المذكورين		
من حـ/النقدية		7721.80
من حـ/ الخصم على أوراق الدفع		2278.20
إلى حـ أوراق الدفع	10.000	
تسجيل إصدار أوراق الدفع قيمة اسمية 10.000 ل.س		
فائدة 10% لـ 3 سنوات		

يتم استنفاد الخصم وتسجيل مصروف الفائدة بشكل سنوي باستخدام أسلوب الفائدة الفعالة على الشكل التالي:

#### جدول استنفاد خصم إصدار ورقة الدفع بأسلوب الفائدة الفعالة

$$6 - \text{معامل القيمة الحالية: } 1 \\ \text{القيمة الحالية} = m = \frac{1}{1 + r} = \frac{1}{1 + 0.15} = 0.8696 \\ 0.327 = \frac{1}{1 + 0.15} = \frac{1}{1 + 0.15} = \frac{1}{1 + 0.15} = \dots$$

بالعودة للجدول (آ) نبحث مقابل 8 دورات عن معامل 0.327 أو معامل قريب منه فنجد أنه يقابل فائدة 15%.

### فائدة ورقة الدفع صفر مخصومة بمعدل 9%

ال تاريخ	المدفوعة	النقدية	مصرف الفائدة	استنفاد الخصم	المبلغ التحصيلي للورقة
تاريخ الإصدار	-	-	-	-	7721.80
بنهاية العام الأول	0 ل.س	a 694.96	b 694.96	b	8416.76
بنهاية العام الثاني	0 ل.س	757.51	757.51	757.51	9174.27
بنهاية العام الثالث	0 ل.س	825.73	825.73	d 825.73	1.000.000
$0 - 694.96 : b$		$0.09 \times 7721.8 : a$			
d : فارق 5 قروش يعود للتقرير بعد الفاصلة.		$694.96 + 7721.8 : c$			

يتم تسجيل مصرف الفائدة بنهاية العام الأول باستخدام أسلوب الفائدة

الفعالة على الشكل التالي:

من حـ / مصرف الفائدة	694.96	
إلى حـ / خصم إصدار ورقة الدفع	694.96	
تسجيل مصرف الفائدة واستنفاد خصم ورقة		
الدفع		

إجمالي مبلغ الخصم 2278.20 ل.س في هذه الحالة يمثل مصرف الفائدة الذي يجب أن يتحقق على ورقة الدفع على مدى ثلاثة سنوات.

### أوراق الدفع حاملة الفائدة : Interest bearing notes :

ورقة الدفع بفائدة صفر تمثل مثلاً لفارق الكبير بين معدل الفائدة المحدد ومعدل الفائدة الفعال. في الكثير من الحالات الفرق بين هذه المعدلات ليس كبيراً.

على سبيل المثال :

أصدرت إحدى الشركات ورقة دفع مقدارها 10.000 ل.س 10% فائدة سنوية، مدة ثلاثة سنوات لصالح شركة أخرى، علماً أن الفائدة السوقية على أوراق دفع مماثلة 12%.

في هذه الحالة حيث أن معدل الفائدة 12% أكبر من معدل الفائدة المثبت على متن الورقة 10%， فإن القيمة الحالية للورق تكون أقل من قيمتها الاسمية، ذلك يعني، أن هذه الورقة يتم تداولها بخصم. يتم تسجيل الورقة من قبل الشركة المصدرة على الشكل التالي:

من المذكورين ـ / النقدية ـ / الخصم على أوراق الدفع إلى ـ / أوراق الدفع تسجيل إصدار أوراق الدفع بفائدة 10% مدة 3 سنوات	10.000	9520 480
--	--------	-------------

تم حساب القيمة الحالية لهذه الأوراق على الشكل التالي:

$$10.000 \quad \text{القيمة الاسمية لورقة الدفع (قيمة الاستحقاق)}$$

$$\text{القيمة الحالية لمبلغ الورق (الجدول (آ))}$$

$$7117.8 \quad (10.000 \times 0.71178)$$

$$\text{القيمة الحالية للفائدة (الجدول ب)}$$

$$(2.40183 \times 1000)$$

$$\underline{2401.3}$$

$$\text{القيمة الحالية لورق الدفع}$$

$$\underline{\text{خصم الإصدار}}$$

عندما يمكن استنفاد الخصم وتسجيل الفائدة سنويًا باستخدام أسلوب الفائدة الفعال.

الآن جدول استنفاد خصم الإصدار ومصروف الفائدة على ثلاثة سنوات.

جدول استنفاد خصم إصدار ورقة الدفع – أسلوب الفائدة الفعالة –

فائدة 10% مخصومة بـ 12%

المبلغ التحصيلي للورقة	الخصم المستنفذ	مصرف الفائدة	الفائدة المدفوعة نقداً	التاريخ
9520.00	-	-	-	تاريخ الإصدار
d9662.00	c 142.00	b 1142.00	a 1000	بنهاية العام الأول
9821.00	159.00	1159.00	1000	بنهاية العام الثاني
1.000.000	179.00	1179.00	1000	بنهاية العام الثالث
$\%12 \times 9520 : b$			0.10 × 10.000 : a	
$142 + 9520 : d$			$1142 - 1000 : c$	

يتم تسجيل استنفاد خصم الإصدار ومصرف الفائدة للعام الأول من قبل الشركة المصدرة على الشكل التالي:

من حـ / مصرف الفائدة إلى المذكورين ـ حـ / النقدية ـ حـ / خصم الإصدار تسجيل مصرف الفائدة واستنفاد خصم الإصدار عن السنة الأولى للورقة	1142	1000	142
--	------	------	-----

عندما تقل القيمة الاسمية عن القيمة الحالية، عندما يتم تداول ورقة الدفع بعلاوة إصدار. يتم تسجيل علاوة إصدار ورقة الدفع بالجانب الدائن وتستنفذ باستخدام أسلوب الفائدة الفعالة على مدى عمر الورق كتخفيض سنوي لمبلغ مصرف الفائدة المسجلة لتوضيح ذلك، بفرض أن الفائدة المسجلة على ورقة الدفع السابق كانت 12% ولفائدة السوقية على أوراق الدفع المماثلة 10% عندما تصدر الورق بعلاوة إصدار، وتحسب قيمتها الحالية وعلاوة الإصدار على الشكل التالي:

القيمة الاسمية للورقة 10.000

القيمة الحالية لمبلغ 10.000 ل.س مخصومة بمعدل

فائدة 10% مرکبة سنوي لمدة

ثلاث سنوات  $\times 0.75132$  (الجدول آ)

القيمة الحالية لمبلغ الفائدة 1200 ل.س مخصومة

معدل سنوي مرکبة 12% ولمدة ثلاثة

دورات 2.48685 (الجدول ب)

2984

10497

ل.س 497

القيمة الحالية لورقة الدفع

علاوة الإصدار

ويمكن إعداد جدول استنفاد علاوة الإصدار وتسجيل مصروف الفائدة سنويًا:

جدول ورقة دفع واستنفاد العلاوة، فائدة مدفوعة 12%， مخصومة بفائدة 10%

التاريخ	المدفوعة نقداً	الفائدة	مصاروف الفائدة	الخصم المستنفدة	المبلغ التحصيلي للورقة
تاريخ الإصدار	-	-	-	-	10497
نهاية السنة الأول	a 1200	b 1049.7	c 150.3	d 10346.7	0.10 × 10497 : b
نهاية السنة الثاني	12000	1034.7	165.3	10181.4	150.3 - 10497 : d
نهاية السنة الثالث	3600	1018.14	181.8	10.000	1049.7 - 1200 : c
	3102.5	3600	497.5		

قيود إصدار ورقة الدفع تتم على الشكل التالي:

من حـ / النقدية	10497
إلى المذكورين	
حـ / أوراق الدفع	10.000
حـ / علاوة إصدار أوراق الدفع	497
تسجيل إصدار ورق دفع بفائدة 12%	

بنهاية السنة الأولى، يتم تسجيل استنفاد العلاوة ومصروف الفائدة على الشكل التالي:

من المذكورين	1049.7
حـ / مصروف الفائدة	150.3
حـ / علاوة إصدار ورقة الدفع	
إلى حـ / النقدية	1200
تسجيل استنفاد العلاوة ومصروف الفائدة عن السنة الأولى	



## أسئلة

### الفصل الثالث

**التمرين الأول:**

في 1/11/2004 وافق المصرف التجاري السوري على منح شركة النماء الزراعية المساعدة قرض قدره 1.000.000 ل.س بفائدة سنوية 12%， وقعت الشركة على ورقة تجارية مقابل ذلك تستحق في 1/2/2005.

**المطلوب:**

إجراء القيود المحاسبية المتعلقة بإصدار الورقة التجارية وتسجيل الفائدة المستحقة، وسداد القرض مع الفائدة بتاريخ الاستحقاق وذلك في دفاتر شركة النماء.

**التمرين الثاني:**

في 1/6/2004 حصلت من المصرف التجاري على قرض قيمته الحالية 1000000 ل.س ووُقعت مقابل ذلك على ورق تجاري مقدارها 1040000 تستحق بعد أربع أشهر.

**المطلوب:**

تسجيل القيد الحاسبي المتعلق بإصدار هذه الورق التجارية في دفاترك.

**التمرين الثالث:**

في 28/6/2005 استلمت طلبية من أحد الزبائن مرفقة بدفعه نقدية مقدارها 100.000 ل.س لبيعه بضائع من منتجات شركتكم. ولما كانت شركتكم تعد حساباتها في 30/6 مما يجعل تنفيذ الطلبية غير ممكن.

**المطلوب:** تسجيل القيد الحاسبي المتعلق بهذه العملية.

**التمرين الرابع:**

كان رصيد حساب المبيعات في 30/6/2005 مبلغ 10.000.000 ل.س متضمناً ضريبة المبيعات معدّلها ٥٪.

**المطلوب:**

- حساب ضريبة المبيعات المستحقة.
- تسجيل القيد المحاسبي المتعلق بضريبة المبيعات.

**التمرين الخامس:**

في 1/1/2005 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سند ٨٪ فائدة سنوية تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام خمس سنوات قيمة السند الاسمية 1000 ل.س وذلك لتحقيق عائد فعال قدره ٩٪.

**المطلوب:**

- 1- حساب سعر إصدار هذه السندات.
- 2- قيود اليومية اللاحمة لإصدار السندات.
- 3- جدول استنفاذ خصم الإصدار خلال عمر القرض.

**التمرين السادس:**

في 1/3/2004 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سند ٨٪ فائدة سنوية تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام خمس سنوات قيمة السند الاسمية 1000 ل.س وذلك لتحقيق عائد فعال قدره ٧٪ علماً أن تاريخ تلك السندات هو 2004/1/1.

**المطلوب:**

- 1- حساب سعر إصدار هذه السندات.
- 2- قيود اليومية اللاحمة لإصدار السندات والفائدة عن السنة الأولى من عمر القرض.

3- جدول استنفاد خصم الإصدار خلال عمر القرض.

التمرين السابع:

في 1/1/2004 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سند 6% فائدة سنوية تدفع 1/1 من كل عام قيمة السند الاسمية 1000 ل.س علماً أن السنة المالية للشركة تنتهي في 28/2 من كل عام وذلك لتحقيق عائد فعال قدره 5% سنوياً.

المطلوب:

- 1- احتساب سعر إصدار السندات.
- 2- إعداد جدول استنفاد علاوة الإصدار.
- 3- تسجيل قيود اليومية اللازمة للفائدة واستنفاد العلاوة عن الستين الأوليين من عمر القرض.

التمرين الثامن:

في 1/1/2000 أصدرت إحدى الشركات قرض سندات قيمته الاسمية 1.000.000 ل.س بـ 1.03% يستحق السداد بعد عشر سنوات. تكلفة إصدار السندات كانت 10.000 ل.س تم استدعاء 50% من الإصدار بعد خمس سنوات من تاريخ الإصدار بسعر 1.05%.

المطلوب:

- 1- احتساب المكاسب أو الخسائر الناتجة عن استدعاء السندات.
- 2- قيود اليومية اللازمة لتسجيل عملية الاستدعاء.

**التمرين التاسع:**

أصدرت إحدى الشركات المساهمة سندات قيمتها الاسمية 1.000.000 ل.س  
6 سنوات لتحقيق عائد فعال قدره 8% و تستحق السداد على ثلاث دفعات  
خلال عمر القرض على الشكل التالي:

الدفعة الأولى بعد ثلاث سنوات مبلغها 500.000 ل.س  
الدفعة الثانية بعد خمس سنوات مبلغها 250.000 ل.س  
الدفعة الثالثة بعد ستة سنوات مبلغها 250.00 ل.س  
علمًا بأن الفائدة تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام.

**المطلوب:**

- 1- تحديد سعر إصدار هذه السندات.
- 2- تسجيل قيود اليومية الازمة لإصدار السندات.
- 3- تسجيل قيمة هذه السندات.
- 4- تسجيل قيود اليومية الازمة للعائد واستنفاد علاوة الإصدار.

**التمرين العاشر:**

أصدرت إحدى الشركات المساهمة في 1/1/2002 ورق دفع دون فائدة تستحق بعد عشر سنوات بسعر استحقاق 6000 ل.س بيعت الآن (بقيمتها الحالية) بمبلغ 3250 ل.س.

**المطلوب:**

- 1- حساب معدل الفائدة الضمني.
- 2- تسجيل قيود اليومية الازمة لإصدار تلك الورقة.
- 3- جدول استنفاد خصم إصدار ورقة الدفع والقيود الازمة لذلك.

الجدول (آ)

القيمة الحالية لبلغ 1 ل.س

Periods (n)	1%	1½%	2%	2½%	3%	3½%	4%	5%	6%	Periods (n)
1	0.990	0.985	0.980	0.976	0.971	0.966	0.962	0.952	0.943	1
2	0.980	0.971	0.961	0.952	0.943	0.934	0.925	0.907	0.890	2
3	0.971	0.956	0.942	0.929	0.915	0.902	0.889	0.864	0.840	3
4	0.942	0.942	0.924	0.906	0.888	0.871	0.855	0.823	0.792	4
5	0.951	0.928	0.906	0.884	0.863	0.842	0.822	0.784	0.747	5
6	0.942	0.915	0.888	0.862	0.837	0.814	0.790	0.746	0.705	6
7	0.933	0.901	0.871	0.841	0.813	0.786	0.760	0.711	0.665	7
8	0.923	0.888	0.853	0.821	0.789	0.759	0.731	0.677	0.627	8
9	0.914	0.875	0.837	0.801	0.766	0.734	0.703	0.645	0.592	9
10	0.905	0.862	0.820	0.781	0.744	0.709	0.676	0.614	0.558	10
11	0.896	0.849	0.804	0.762	0.728	0.685	0.650	0.585	0.527	11
12	0.887	0.836	0.788	0.744	0.701	0.662	0.625	0.557	0.497	12
13	0.879	0.824	0.773	0.725	0.681	0.639	0.601	0.530	0.469	13
14	0.870	0.812	0.758	0.708	0.661	0.618	0.577	0.505	0.442	14
15	0.861	0.800	0.743	0.690	0.648	0.597	0.555	0.481	0.417	15
16	0.853	0.788	0.728	0.674	0.623	0.577	0.534	0.458	0.394	16
17	0.844	0.776	0.714	0.657	0.605	0.557	0.513	0.436	0.371	17
18	0.836	0.765	0.700	0.641	0.587	0.538	0.494	0.416	0.350	18
19	0.828	0.754	0.686	0.626	0.570	0.520	0.475	0.396	0.331	19
20	0.820	0.742	0.673	0.610	0.554	0.503	0.456	0.377	0.312	20
21	0.811	0.731	0.660	0.595	0.538	0.486	0.439	0.359	0.294	21
22	0.803	0.721	0.647	0.581	0.522	0.469	0.422	0.348	0.278	22
23	0.795	0.710	0.634	0.566	0.507	0.4453	0.406	0.326	0.262	23
24	0.788	0.700	0.622	0.553	0.492	0.438	0.390	0.310	0.247	24
25	0.780	0.689	0.610	0.539	0.478	0.423	0.375	0.295	0.233	25
26	0.772	0.679	0.598	0.526	0.464	0.409	0.361	0.281	0.220	26
27	0.764	0.669	0.586	0.513	0.450	0.395	0.347	0.268	0.207	27
28	0.757	0.659	0.574	0.501	0.437	0.382	0.333	0.255	0.196	28
29	0.749	0.649	0.563	0.489	0.424	0.369	0.321	0.243	0.185	29
30	0.742	0.640	0.552	0.477	0.412	0.356	0.308	0.231	0.174	30
35	0.706	0.594	0.500	0.421	0.355	0.300	0.253	0.181	0.130	35
40	0.672	0.551	0.453	0.372	0.307	0.253	0.208	0.142	0.097	40
45	0.639	0.512	0.410	0.329	0.264	0.213	0.171	0.111	0.073	45
50	0.608	0.475	0.372	0.291	0.228	0.179	0.141	0.087	0.054	50

الجدول (أ)

القيمة الحالية لبلغ 1 ل.س

Periods (n)	7%	8%	10%	12%	14%	15%	16%	18%	20%	Periods (n)
1	0.935	0.962	0.909	0.893	0.877	0.870	0.862	0.847	0.833	1
2	0.873	0.857	0.0826	0.797	0.769	0.756	0.743	0.718	0.694	2
3	0.816	0.794	0.751	0.712	0.675	0.658	0.641	0.609	0.579	3
4	0.763	0.735	0.683	0.636	0.592	0.572	0.552	0.516	0.482	4
5	0.713	0.681	0.621	0.567	0.519	0.497	0.476	0.437	0.402	5
6	0.666	0.630	0.564	0.507	0.456	0.432	0.410	0.370	0.335	6
7	0.623	0.583	0.513	0.452	0.400	0.376	0.354	0.314	0.279	7
8	0.582	0.540	0.467	0.404	0.351	0.327	0.305	0.266	0.233	8
9	0.544	0.500	0.424	0.361	0.308	0.284	0.263	0.225	0.194	9
10	0.508	0.463	0.386	0.322	0.270	0.247	0.227	0.191	0.162	10
11	0.475	0.4429	0.350	0.287	0.237	0.215	0.195	0.162	0.135	11
12	0.444	0.397	0.319	0.257	0.208	0.187	0.168	0.137	0.112	12
13	0.415	0.368	0.290	0.229	0.182	0.163	0.145	0.116	0.093	13
14	0.388	0.340	0.263	0.205	0.160	0.141	0.125	0.099	0.078	14
15	0.362	0.315	0.239	0.183	0.140	0.123	0.108	0.084	0.065	15
16	0.3339	0.292	0.218	0.163	0.123	0.107	0.093	0.071	0.054	16
17	0.317	0.270	0.198	0.146	0.108	0.093	0.080	0.060	0.045	17
18	0.296	0.250	0.180	0.130	0.095	0.081	0.069	0.051	0.038	18
19	0.277	0.232	0.164	0.116	0.083	0.070	0.060	0.043	0.031	19
20	0.258	0.215	0.149	0.104	0.073	0.061	0.051	0.037	0.026	20
21	0.242	0.199	0.135	0.093	0.064	0.053	0.044	0.031	0.022	21
22	0.226	0.184	0.123	0.083	0.056	0.046	0.038	0.026	0.018	22
23	0.211	0.170	0.112	0.074	0.049	0.040	0.033	0.022	0.015	23
24	0.197	0.1185	0.102	0.066	0.043	0.035	0.028	0.019	0.013	24
25	0.184	0.146	0.092	0.059	0.038	0.030	0.024	0.016	0.010	25
26	0.172	0.135	0.084	0.053	0.033	0.026	0.021	0.014	0.009	26
27	0.161	0.125	0.076	0.047	0.029	0.023	0.018	0.011	0.007	27
28	0.150	0.116	0.069	0.042	0.026	0.020	0.016	0.010	0.006	28
29	0.141	0.107	0.063	0.037	0.022	0.017	0.014	0.008	0.005	29
30	0.131	0.099	0.057	0.033	0.020	0.015	0.012	0.007	0.004	30
35	0.094	0.068	0.036	0.019	0.010	0.008	0.006	0.003	0.002	35
40	0.067	0.046	0.022	0.011	0.005	0.004	0.003	0.001	0.001	40
45	0.048	0.031	0.014	0.006	0.003	0.002	0.001	0.001	-	45
50	0.034	0.021	0.009	0.003	0.001	0.001	0.001	-	-	50

**الجدول (ب)**

**القيمة الحالية لبالغ 1 ل.س استلمت أو دفعت في نهاية الدورة ولعدة دورات**

Periods (n)	1%	1½%	2%	2½%	3%	3½	4%	5%	6%	Periods (n)
1	0.990	0.985	0.980	0.976	0.971	0.966	0.962	0.952	0.943	1
2	1.970	1.956	1.942	1.927	1.913	1.900	1.886	1.859	1.833	2
3	2.941	2.912	2.884	2.856	2.829	2.802	2.775	2.723	2.673	3
4	3.902	3.854	3.808	3.762	3.717	3.673	3.630	3.546	3.465	4
5	4.853	4.783	4.713	4.646	4.580	4.515	4.452	4.329	4.212	5
6	5.795	5.697	5.601	5.508	5.417	5.329	5.242	5.076	4.917	6
7	6.728	6.598	6.472	6.349	6.230	6.115	6.002	5.786	5.582	7
8	7.652	7.486	7.325	7.170	7.020	6.874	6.733	6.463	6.210	8
9	8.566	8.361	8.162	7.971	7.786	7.608	7.435	7.108	6.802	9
10	9.491	9.222	8.983	8.752	8.530	8.317	8.111	7.722	7.360	10
11	10.368	10.071	9.787	9.514	9.253	9.002	8.760	8.306	7.887	11
12	11.255	10.908	10.575	10.258	9.954	9.663	9.385	8.863	8.384	12
13	12.134	11.732	11.348	10.983	10.635	10.303	9.986	9.394	8.853	13
14	13.004	12.543	12.106	11.691	11.296	10.921	10.563	9.899	9.295	14
15	13.865	13.343	12.849	12.381	11.938	11.517	11.118	10.380	9.712	15
16	14.718	14.131	13.578	13.055	12.561	12.094	11.652	10.838	10.106	16
17	15.562	14.908	14.292	13.712	13.166	12.651	12.166	11.274	10.477	17
18	16.398	15.673	14.992	14.353	13.754	13.190	12.659	11.690	10.828	18
19	17.226	16.426	15.678	14.979	14.324	13.710	13.134	12.085	11.158	19
20	18.046	17.169	16.351	15.589	14.877	14.212	13.590	12.462	11.470	20
21	18.857	17.900	17.011	16.185	15.415	14.698	14.029	12.821	11.764	21
22	19.660	18.621	17.658	16.765	15.937	15.167	14.451	13.163	12.042	22
23	20.456	19.331	18.292	17.332	16.444	15.620	14.857	13.489	12.303	23
24	21.243	20.030	18.914	17.885	16.936	16.058	15.247	13.799	12.550	24
25	22.023	20.720	19.523	18.424	17.413	16.482	15.622	14.094	12.783	25
26	22.795	21.399	20.121	18.951	17.877	16.890	15.983	14.375	13.003	26
27	32.560	22.068	20.707	19.464	18.327	17.285	16.330	14.643	13.211	27
28	24.316	22.727	21.281	19.965	18.764	17.667	16.663	14.898	13.406	28
29	25.066	23.376	21.844	20.454	19.189	18.038	16.984	15.141	13.591	29
30	25.808	24.016	22.396	20.930	19.600	18.392	17.292	15.372	13.765	30
35	29.409	27.076	24.999	23.145	21.487	20.001	18.665	16.374	14.498	35
40	32.835	29.916	27.355	25.103	23.115	21.355	19.793	17.159	15.046	40
45	36.095	32.552	29.490	26.833	24.519	22.495	20.720	17.774	15.456	45
50	39.196	35.000	31.424	28.362	25.730	23.456	21.482	18.256	15.762	50

**الجدول (ب)**

**القيمة الحالية لمبلغ 1 ل.س استلمت أو دفعت في نهاية الدورة ولعدة دورات**

Periods (n)	7%	8%	10%	12%	14%	15%	16%	18%	20%	Periods (n)
1	0.935	0.962	0.909	0.893	0.877	0.870	0.862	0.847	0.833	1
2	1.808	1.783	1.736	1.690	1.647	1.626	1.605	1.566	1.528	2
3	2.624	2.577	2.487	2.402	2.322	2.283	2.246	2.174	2.106	3
4	3.387	3.312	3.170	3.037	2.914	2.855	2.798	2.690	2.589	4
5	4.100	3.993	3.791	3.605	3.433	3.352	3.274	3.127	2.991	5
6	4.767	4.632	4.355	4.111	3.898	3.784	3.685	3.498	3.326	6
7	5.389	5.206	4.868	4.564	4.288	4.160	4.039	3.812	3.605	7
8	5.971	5.747	5.335	4.968	4.639	4.487	4.344	4.078	3.837	8
9	6.515	6.247	5.759	5.328	4.946	4.772	4.607	4.303	4.031	9
10	7.024	6.710	6.145	5.650	5.216	5.019	4.833	4.494	4.192	10
11	7.499	7.139	6.495	5.938	5.453	5.234	5.029	4.656	4.327	11
12	7.943	7.536	6.814	6.194	5.660	5.421	5.197	4.793	4.439	12
13	8.358	7.904	7.103	6.424	5.842	5.583	5.342	4.910	4.533	13
14	8.745	8.244	7.367	6.628	6.002	5.742	5.468	5.008	4.611	14
15	9.108	8.559	7.606	6.811	6.142	5.847	5.575	5.092	4.645	15
16	9.447	8.851	7.824	6.974	6.265	5.954	5.669	5.192	4.730	16
17	9.763	9.122	8.022	7.120	6.373	6.047	5.749	5.222	4.775	17
18	10.059	9.372	8.201	7.250	6.467	6.128	5.818	5.273	4.812	18
19	10.336	9.604	8.365	7.366	6.550	6.198	5.877	5.316	4.844	19
20	10.594	9.818	8.514	7.469	6.623	6.257	5.929	5.353	4.870	20
21	10.836	10.017	8.649	7.562	6.687	6.312	5.973	5.384	4.891	21
22	11.061	10.201	8.772	7.645	6.743	6.359	6.011	5.410	4.909	22
23	11.272	10.371	8.883	7.718	6.792	6.399	6.044	5.432	4.925	23
24	11.469	10.529	8.985	7.784	6.835	6.434	6.073	5.451	4.937	24
25	11.654	10.675	9.077	7.843	6.873	6.464	6.097	5.467	4.948	25
26	11.826	10.810	9.161	7.896	6.906	6.491	6.118	5.480	4.956	26
27	11.987	10.935	9.237	7.943	6.935	6.514	6.136	5.492	4.964	27
28	12.137	11.051	9.307	7.984	6.961	6.534	6.152	5.502	4.970	28
29	12.278	11.158	9.370	8.022	6.983	6.551	6.166	5.510	4.975	29
30	12.409	11.258	9.427	8.055	7.003	6.566	6.177	5.517	4.979	30
35	12.948	11.655	9.644	8.176	7.070	6.617	6.215	5.539	4.992	35
40	13.332	11.925	9.779	8.244	7.105	6.642	6.234	5.548	4.997	40
45	13.606	12.108	9.863	8.283	7.123	6.654	6.242	5.552	4.999	45
50	13.801	12.233	9.915	8.304	7.133	6.661	6.246	5.554	4.999	50

## الفصل الرابع

### حقوق حملة الأسهم





## **رأس المال المدفوع - الأرباح المحتجزة - توزيعات الأرباح :**

يقدم حملة الأسهم كمالكي الشركة الكثير من رأس المال من أجل نشاطها. أظهرنا في الميزانية تحت قسم حقوق ملكية حملة الأسهم رأس المال المستثمر في الشركة على أنه رأس المال المدفوع. يوجد أيضاً ضمن حقوق حملة الأسهم رأس المال المكتسب من خلال احتجاز جزء من أرباح الشركة (أرباح محتجزة). يعدّ رأس المال المدفوع على أنه الجزء الدائم نسبياً من حقوق حملة الأسهم. أما رصيد الأرباح المحتجزة فيعتبر على أنه الجزء المؤقت من رأس مال الشركة وهو مصدر توزيع الأرباح لحملة الأسهم.

ناقشتنا في الفصل الثاني رأس المال المدفوع الذي تم الحصول عليه من خلال إصدار أسهم رأس المال بشكل نقدى، أملاك، أو خدمات. ناقش في هذا الفصل مصادر أخرى لرأس المال وعناصر تؤثر على الأرباح المحتجزة.

### **الأرباح المحتجزة:**

تشكل الأرباح المحتجزة جزءاً من حقوق ملكية حملة الأسهم وتشكل بشكل نموذجي من أرباح الشركة التي تراكم عاماً بعد عام. وتشكل الأرباح المحتجزة مورداً لأصول الشركة مثلها مثل رأس المال المدفوع. لذلك، فإن رأس المال المدفوع هو الاستثمار الحقيقي من قبل حملة الأسهم، أما الأرباح المحتجزة فهي استثمار من قبل حملة الأسهم من خلال الأرباح التي لم يتم سحبها من الشركة. إن رصيد حساب الأرباح المحتجزة في الشركة هو صافي دخل الشركة ناقصاً صافي خسائرها، من تاريخ بدء الشركة حتى الآن، ناقصاً منه إجمالي الأرباح الموزعة خلال المدة. صافي الدخل يؤدي إلى زيادة الأرباح المحتجزة بينما يؤدي صافي الخسارة وتوزيعات الأرباح إلى تخفيض الأرباح المحتجزة في السنة المحددة.

لذلك، فإن رصيد الأرباح المحتجزة يمثل صافي الدخل المتراكم في الشركة الذي لم يتم توزيعه لحملة الأسهم.

عندما يكون رصيد الأرباح المحتجزة مديناً، يكون هناك عجز، وتشير الشركة إلى العجز من خلال تسجيل الأرباح المحتجزة بـمبلغ سلبي في قسم حقوق حملة الأسهم في الميزانية. ليس على الشركة أن تغير اسم الحساب في دفتر الأستاذ العام حتى وإن كان الرصيد مديناً.

يتضمن صافي الدخل أنواعاً عديدة من مصادر الدخل، ويتضمن بما يتضمن الدخل الناتج عن العمليات الأساسية للمنشأة (مثل المنتجات المصنعة أو البيعية) بالإضافة إلى نشاطات إضافية أو مساعدة مثل (التحول من الخردة أو تأجير مكان غير مشغول) بالإضافة لما يتبع من إبراد من عناصر غير اعتيادية. كل ما سبق يؤدي إلى زيادة الدخل الصافي الذي يؤدي إلى زيادة الأرباح المحتجزة. والعناصر الأساسية التي تؤدي إلى زيادة أو إنفاس الأرباح المحتجزة يمكن إظهارها على شكل حساب على الشكل التالي:

### حساب الأرباح المحتجزة

1 - صافي الدخل 2 - تعديلات الدورة السابقة (تصحيح أخطاء) 3 - توزيعات أرباح نقدية أو سندات 4 - توزيعات أرباح على شكل أسهم 5 - توزيعات أرباح عينية 6 - بعض عمليات أسهم الخزينة	1 - الخسارة الصافية 2 - تعديلات الفترة السابقة (تصحيح أخطاء) 3 - توزيعات أرباح نقدية أو سندات 4 - توزيعات أرباح على شكل أسهم 5 - توزيعات أرباح عينية 6 - بعض عمليات أسهم الخزينة

## **سياسة توزيع الأرباح : Dividend policy**

إن تحديد المبلغ المناسب للتوزيع من الأرباح يعتبر قراراً إدارياً صعباً. لا ترغب الشركات التي توزع أرباحاً في أن تلغي أو حتى تخفض توزيع الأرباح لأنها تخشى أن ينظر إليها بشكل سلبي من قبل سوق الأوراق المالية. لذلك فإن الشركات التي توزع أرباحاً سوف تبذل قصارى جهدها للاستمرار في ذلك. بالإضافة إلى أن نوع حملة الأسهم (خاضعين للضريبة أو لا، مستثمرين أفراداً أو مستثمرين في هيئة شركاتٍ) يؤدي دوراً كبيراً في سياسة توزيع الأرباح. على سبيل المثال، المنشآت غير الخاضعة للضريبة تفضل التوزيع النقدي للأرباح وليس على شكل أسهم لأن مسألة الضريبة أو الإعفاءات التي تتمتع بها الأرباح الرأس مالية ليست ذات أهمية بالنسبة لهم. لا توزع الشركات عادة كاملاً الأرباح المحتجزة المتوفرة لديها وذلك للأسباب التالية:

- 1 - تستلزم اتفاقيات القروض مع بعض الدائنين الاحتفاظ بكامل أو جزء من الأرباح، على شكل أصول، لإنشاء حماية إضافية للدائنين في مواجهة خسارة محتملة.
- 2 - تتطلب بعض القوانين أن تتحفظ الشركة بإيرادات معادلة لتكلفة أسهم الخزينة المشترأة حتى تتمكن من الإعلان عن توزيع أرباح.
- 3 - الرغبة في الاحتفاظ بأصول كان يمكن أن توزع كأرباح، من أجل النمو والتوسيع. وتسمى هذه الحالة بالتمويل الداخلي، أو إعادة توظيف الأرباح في المنشأة ثانية.
- 4 - الرغبة في تخفيف مسألة توزيع الأرباح من عام لآخر من خلال تراكم الأرباح في السنوات الجيدة واستخدام أرباح متراكمة كهذه أساساً لتوزيع الأرباح في السنوات السيئة.

## 5- الرغبة في بناء أساس لمواجهة احتمال الخسارة أو الأخطاء في حساب الأرباح.

إذا رغبت الشركة في الإعلان عن توزيع أرباح، عليها أن تطرح سؤالين أساسين هما:

- 1- هل يسمح الوضع العام للشركة بتوزيع أرباح من الناحية القانونية؟
- 2- هل يسمح الوضع العام للشركة بتوزيع أرباح من الناحية الاقتصادية؟

### قانونية توزيع الأرباح: Legality of dividend

يمكن تحديد قانونية توزيع الأرباح من خلال مراجعة القوانين المطبقة في البلد. ففي أمريكا يتم تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاث مجموعات بغرض مقارنة القيود على توزيع الأرباح والتوزيعات الأخرى على المالكين.

1- العدد الأكبر يسمح بالتوزيعات طالما أن الشركة غير معسرة، والمقصود بالإعسار هو عدم مقدرة الشركة على دفع ديونها عند استحقاق تلك الديون في الدورة الطبيعية لأعمال الشركة. بشكل عام، يجب أن يتم التوزيع من الأرباح الحالية أو من الأرباح المحتجزة.

2- المجموعة الثانية تضع قيوداً على التوزيع مثل:

أ- أن تكون الشركة قادرة وملية مالياً لسداد التزامها.

ب- لا يتجاوز التوزيع القيمة العادلة لصافي الأصول.

يموجب المعيار الأخير لا يقتصر التوزيع على الأرباح المحتجزة أو الإيرادات الجارية المقررة. يموجب المعايير المحاسبية المقبولة عموماً. عوضاً عن ربط التوزيعات بالقيمة الدفترية للأصول تم ربطها بالقيمة العادلة (التحمينية) للأصول.

3- المجموعة الثالثة تستخدم قيوداً متعددة هجينة تتشكل من الملاعة المالية وتحليل السيولة والمحاطرة التي تقدمها ميزانية الشركة . من أجل تجنب

التوزيعات غير القانونية لأصول الشركة لحملة الأسهم فإنه يجب تفحص قانون الشركات في الدولة ذات العلاقة.

أما في سوريا، يخضع توزيع الأرباح في الشركات المساهمة لقانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وذلك بناء على قرار الهيئة العامة للشركة. وعلى مجلس الإدارة تسليم تلك الارباح خلال ثلاثة أيام من تاريخ اجتماع الهيئة العامة.

إلا أن أهم القيود على توزيع الأرباح لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين، إنما يمكن استعماله فقط لتأمين الحد الأدنى المسموح به في النظام الأساسي للمساهمين وذلك في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد. ونصت المادة 246 فقرة 4 أن لا يتجاوز هذا الحد الأدنى 5% وأن يعاد إلى الاحتياطي ما أخذ منه عندما تسمح أرباح السنوات الآتية بذلك. أما قانون الشركات الجديد فلم يتطرق لنسبة الحد الأدنى لهذا.

#### الوضع المالي وتوزيعات الأرباح:

##### **Financial condition and dividend distribution**

تولي إدارة الشركة الجديدة اهتماماً لأمور أكثر من الجوانب القانونية لتوزيع الأرباح، – يجب إعطاء أهمية للجوانب الاقتصادية في الشركة، والوضع الأكثر أهمية هو مسألة السيولة في الشركة.

بفرض أن ميزانية إحدى الشركات أظهرت الوضع التالي:

رأس المال	400.000	أصول ثابتة	500.000
أرباح متحجزة	<u>100.000</u>		
	<b>500.000</b>		<b>500.000</b>

يبدو أن رصيد الأرباح المحتجزة في هذه الشركة دائمًا يبلغ 100.000 ل.س، يمكن لهذه الشركة إذا لم يكن هناك قيود أخرى أن توزع أرباح أسهم في حدود الأرباح المحتجزة، لكن وحيث إن كامل أصول الشركة هي أصول ثابتة ومستخدمة في أعمال الشركة، لا يمكن لهذه الشركة أن توزع أرباحاً نقدية إلا إذا باعت من تلك الأصول في حدود الأرباح التي ترغب في توزيعها، أو أن تقوم بالاقتراض من أجل ذلك.

أما إذا أظهرت الميزانية أن هناك أصولاً متداولة، فالسؤال يبقى ما إذا كانت الشركة ستحتاج هذه النقدية لأغراض أخرى؟.

بفرض أن ميزانية الشركة كانت على الشكل التالي:

	التزامات متداولة	60.000	نقدية 100.000
	حقوق الملكية		أصول ثابتة 460.000
	رأس المال 400.000		
	<u>أرباح محتجزة 100.000</u>		
	500.000		560.000
	560.000		560.000

إن وجود التزامات متداولة تشير إلى أن جزءاً من الأرباح سوف يُحتاج لمواجهة هذه الديون عند استحقاقها. كما أن هناك حاجات للنقدية يوم بيوم من أجل الأجرور وغيرها من المصروفات الإدارية على الإدارة أن تأخذها بالحساب قبل الإعلان عن مقدمة الشركة على توزيع أرباح.

كما أن على الإدارة أن تأخذ في الحسبان التضخم النقدي وتكليف الاستبدال قبل التعهد بتوزيع أرباح. فخلال مدة التضخم النقدي الكبير هناك

بعض التكاليف (تكلفة استهلاك الأصول الثابتة) التي تُحمل كمصروف حسب مبدأ التكلفة التاريخية للمحاسبة تبدو هذه التكاليف على أنها منخفضة مقارنة بسعر شرائها المقارن، لذلك يبدو الدخل على أنه أكبر مما هو في الحقيقة لأن عدداً من التكاليف لم يُعدل حسب التضخم النقدي. لتوضيح ذلك، نفترض أن إحدى الشركات المساهمة أعلنت عن دخل صافي قدره 179 مليون ليرة سورية حسب التكلفة التاريخية.

إلا أنه، عندما تم تعديل هذا الدخل حسب التضخم العام أصبح الدخل الصافي قدره 68 مليون ليرة، بالرغم من أن الشركة كانت قد وزعَت أرباحاً نقدية قدرها 72 مليون ليرة حسب دخلها الجاري فما كان التوزيع النقدي للأرباح مبالغ فيه؟

في الولايات المتحدة الأمريكية، تشجع هيئة تداول الأوراق المالية الشركات أن تفصح عن سياسات توزيع الأرباح في تقاريرها السنوية. وذلك بالنسبة للشركات التي تكون قد حققت إيراداً إلا أنها أخفقت في توزيع الأرباح، والشركات التي لا يتوقع أن توزع أرباحاً بالمدى المنظور، بالإضافة إلى أن الشركات التي اعتادت على توزيع أرباح فإن عليها أن تفصح ما إذا كانت ستستمر بهذه السياسة مستقبلاً أم لا.

### أنواع توزيعات الأرباح Types of dividends

تستند توزيعات الأرباح في الغالب، إما على الأرباح المتراكمة والمتمثلة في الأرباح المحتجزة، أو على عنصر آخر من عناصر رأس المال الذي هو رأس المال المدفوع الإضافي. من الطبيعي أن يتوقع حملة الأسهم أن الشركة قد عملت بشكل ناجح وأفهموا أن توزيعات أرباح هي جزء من الأرباح التي حققتها. أما بالنسبة لتوزيعات التصفية Liquidating dividends التي هي (توزيعات أرباح على

الأسهم لا تستند إلى الأرباح المحتجزة) على الشركة أن تفصح عن ذلك بشكل كافٍ برسالة لحملة الأسهم وهكذا تكون الشركة قد استبعدت مسألة سوء الفهم عن مصدر تلك التوزيعات. توزيعات الأرباح غالباً تكون من النماذج التالية:

- |                      |                             |
|----------------------|-----------------------------|
| Cash dividend        | -1 توزيعات أرباح نقدية      |
| Property dividend    | -2 توزيعات أرباح عينية      |
| Script dividend      | -3 توزيعات أرباح بسندات دفع |
| Liquidating dividend | -4 توزيعات التصفية          |

5- توزيعات الأرباح على شكل أسهم المنحة Stock dividend على هيئة المديرين (مجلس الإدارة) الإعلان عن توزيعات الأرباح قبل دفع تلك الأرباح حتى يتم تسجيلها في دفتر حاضر جلسات الشركة. هناك ثلاثة تواريخ هامة فيما يتعلق بتوزيع أرباح الأسهم:

1- تاريخ الإعلان: يشير إلى تاريخ قرار مجلس الإدارة بالموافقة على دفع أرباح. إن قرار مجلس الإدارة يخلق التزاماً على الشركة مفاده أن هناك أرباحاً مستحقة للتوزيع.

2- تاريخ التسجيل: تحدد هيئة المديرين تاريخ التسجيل (هي التي تقرر أيّاً من حملة الأسهم قد حصلوا على أرباح). تسجل الشركة حملة أسهمها الذين يستحقون توزيعات الأرباح.

3- تاريخ الدفع: يبين متى ستدفع الشركات الأرباح لحملة الأسهم. لتوضيح العلاقة بين هذه التواريخ الثلاثة في الواقع العملي، نفترض أن هيئة المديرين في إحدى الشركات المساهمة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية في 5 آيار من العام 2002 (تاريخ الإعلان). التوزيعات النقدية المعلن عنها هي 10.25 ل.س

للسهم الواحد لحملة الأسهم المسجلين في تموز من العام 2002 (تاريخ التسجيل)، مستحق الدفع في 10 تموز (تاريخ الدفع).

بما أن العمليات المالية قد حصلت في كلٍ من تاريخ الإعلان (يكون قد حصل التزام) وفي تاريخ الدفع (الدفع نقداً)، يتم تسجيل قيود اليومية الازمة لهذه العمليات في هذين التاریخین. ليس هناك ضرورة لقيود يومية عند تاريخ التسجيل. والسبب وراء ذلك أنه قد تتم عمليات بيع أسهم بين تاريخ الإعلان وتاريخ التسجيل. لذلك، فإن عمليات البيع التي تحصل بين هذين التاریخین تؤخذ بالحسبان. أما إذا حصلت عمليات بين تاريخ الدفع وتاريخ التسجيل فلا تؤخذ بالحسبان.

#### توزيعات أرباح نقدية:

تصوت الهيئة العامة للمساهمين على الإعلان عن توزيع أرباح نقدية، وإذا تمت الموافقة على ذلك أصولاً، يتم الإعلان عن التوزيعات ذلك يعني حل التزام على الشركة. قبل دفع الأرباح، يجب إعداد قائمة حديثة بأسماء حملة الأسهم، لذلك يكون هناك فاصل زمني بين تاريخ الإعلان وتاريخ الدفع هذا الفاصل هو تاريخ التسجيل. إذا تمت الموافقة على التوزيع في 1/10 (تاريخ الإعلان) يمكن ل الهيئة المديرين أن تحدد أن تاريخ الاستحقاق (تاريخ الدفع) هو 2/5 لجميع حملة الأسهم المسجلين في 1/25 (تاريخ التسجيل). هذه الفترة بين 1/10 و 1/25 تعطي وقتاً لأي عملية نقل ملكية أسهم لم تنجز لأن تنجز ولتسجّل مع وكيل نقل الملكية، والمدة الزمنية بين 1/25 و 2/5 تعطي الفرصة لوكيل نقل الملكية أو لقسم المحاسبة (ذلك يعتمد على من أنجز العمل) لأن يجهز قائمة بأسماء حملة الأسهم في 1/25 ولتجهيز الشك بالأرباح الموزعة لإرساله بالبريد.

تمثل عملية الإعلان عن توزيع أرباح الأسهم نقداً التزاماً على المنشأة، وعما أن الدفع مطلوب خلال مدة قصيرة فهي تُعد التزاماً متداولاً على المنشأة.  
بحري المنشأة قيود اليومية التالية لتسجيل الإعلان عن التوزيع والدفع للأرباح المستحقة نقداً.

مثال:

أعلنت شركة الخليج المساهمة في 24 حزيران عن توزيعات أرباح نقدية قدرها 1ل.س عن كل سهم من الأسهم البالغة 1.8 مليون سهم تستحق الدفع في 26 تموز لكل حامل سهم مسجل في 15 تموز.  
 تكون القيود الحاسبية على الشكل التالي:

تاریخ الإعلان 24 حزیران		
من حـ/الأرباح المحتجزة		1.800.000
إلى حـ/أرباح مستحقة التوزيع	1.800.000	
الإعلان عن توزيع أرباح بمعدل 1ل.س عن 1.8 مليون سهم		

تاریخ التسجيل - 15 تموز - ليس هناك قيود محاسبية :

تاریخ الدفع في 26 تموز		
من حـ/أرباح مستحقة التوزيع		1.800.000
إلى حـ/النقدية	1.800.000	
دفع الأرباح المستحقة التوزيع لحملة الأسهم		

يمكن الإعلان عن توزيع الأرباح إما على شكل نسبة مئوية معينة من القيمة الاسمية للسهم 6% مثلاً أرباح عن الأسهم العادية أو على شكل مبلغ للكل سهم كأن يكون 0.60 ل.س عن كل سهم من الأسهم العادية مثلاً. في الحالة

الأولى يتم ضرب النسبة المئوية بالقيمة الاجماعية للأسهم المتداولة للوصول إلى إجمالي الأرباح الموزعة. وفي الحالة الثانية يتم ضرب المبلغ المقرر توزيعه عن كل سهم بعدد الأسهم المتداولة. لابد من الإشارة إلى أنه لا يتم الإعلان عن توزيع أو دفع أرباح عن أسهم الخزينة.

### توزيع الأرباح عيناً : **Property dividend or Dividends in kinds**

يمكن أن يكون توزيع الأرباح عيناً على شكل بضائع، أو عقارات، أو استثمارات أو على أي شكل آخر تقرره هيئة المديرين. غالباً ما يكون على شكل توزيع لاستثمارات الشركة في أوراق مالية لشركة أخرى.

إن توزيع الأرباح عيناً يمثل نقلًا غير تبادلي (باتجاه واحد، من الشركة إلى حملة الأسهم أو العكس) بين الشركة ومالكيها. وتسجل عملية نقل الملكية هذه (توزيع الأرباح العينية) بالقيمة العادلة لهذه الأصول، حيث نص رأي هيئة المبادئ المحاسبية صراحة على ذلك (إن نقل الأصول غير النقدية في عملية غير تبادلية لحملة الأسهم أو لمنشأة أخرى يجب أن تسجل بالقيمة العادلة للأصول المنقول، ويجب الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجين عن التخلص من هذه الأصول<sup>(1)</sup>).

تقاس القيمة العادلة للأصول غير النقدية الموزعة على أساس القيمة المتحققة في عملية بيع إجمالية قمت خلال فترة قريبة من التوزيع. مبلغ كهذا يجب أن يُحدّد استناداً للقيمة المقدرة القابلة للتحقق في عملية نقدية للأصول نفسها أو لأصول مشابهة، أسعار السوق (البورصة)، من خلال مقيمين مستقلين أو من خلال غير ذلك من الإثباتات.

(<sup>1</sup>) Accounting for nonmonetary transaction, "opinions of the accounting principles board no. 29 (NewYork:AIC PA, 1973), par 18.

عند الإعلان عن التوزيعات العينية، على الشركة أن تثبت قيمة الأصول غير النقدية التي سيتم توزيعها بقيمتها العادلة، وتعترف بأي مكسب أو خسارة آتية من الفرق بين القيمة العادلة للأصول والقيمة المقدرة بتاريخ الإعلان. يمكن عندما تسجيل توزيع الأرباح العينية من خلال جعل حساب الأرباح المحتجزة مديناً وحساب أرباح عينية مستحقة التوزيع دائناً. يبلغ مساواً للقيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها. عند توزيع الأرباح العينية (الدفع) يتم جعل حساب أرباح عينية مستحقة مديناً والحساب الذي يحتوي على الأصول الموزعة دائناً (والمعاد تقديره بالقيمة العادلة) على سبيل المثال:

قررت إحدى الشركات المساهمة نقل بعض استثماراتها في الأوراق المالية السوقية التي تبلغ تكلفتها 1.250.000 ل.س من خلال الإعلان عن توزيع أرباح عينية بتاريخ 28/12/2000 والتي تستحق التوزيع في 30/1/2001 لحملة الأسهم المسجلين في 15/1/2001. بتاريخ الإعلان كانت القيمة السوقية لتلك الأوراق المالية 2.000.000 ل.س  
القيود الخاسية لإثبات ذلك: 28/12/2000

من حـ/ الاستثمار في الأوراق المالية		750.000
إلى حـ/المكاسب الناتجة عن زيادة	750.000	
القيمة السوقية للأوراق المالية		
إثبات الزيادة في قيمة الأوراق المالية حسب		
قيمتها العادلة		

تاریخ الإعلان 28/12/2000

من ح-/الأرباح المحتجزة إلى ح-/أرباح مستحقة التوزيع عيناً الإعلان عن توزيع أرباح أسهم عينة	2.000.000	2.000.000
---	-----------	-----------

تاریخ التوزيع 30/1/2001:

من ح-/أرباح مستحقة التوزيع عيناً إلى ح-/الاستثمارات في الأوراق المالية توزيع أرباح الأسهم المستحقة التوزيع عيناً	2.000.000	2.000.000
---	-----------	-----------

### توزيع أرباح الأسهم بسندات دفع: Script dividend

أرباح الأسهم مستحقة التوزيع بسندات، تعني أنه عوضاً عن دفع أرباح الأسهم مباشرة (الآن) اختارت الشركة أن تدفعها في تاريخ لاحق. السند المصدر لحملة الأسهم كتوزيع أرباح هي شكل خاص من أشكال أوراق الدفع. يتم الإعلان عن توزيع أرباح بسندات دفع عندما يكون هناك قصور في نقدية الشركة إلا أن الشركة كانت قد حققت نجاحات جيدة. يمكن لمستلم أرباحه بورقة دفع أن يحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو أن يبيعها في سوق الأوراق المالية ليحصل على نقوده مباشرة، أو ينضمها لدى البنك.

عند الإعلان عن توزيع أرباح بسندات دفع يصبح حساب الأرباح المحتجزة مديناً، وحساب أوراق الدفع المستحقة لحملة الأسهم دائناً، ويتم التقرير عن هذا الالتزام ضمن التزامات الشركة في الميزانية. عند الدفع، يصبح حساب أوراق الدفع المستحقة لحملة الأسهم مديناً وحساب النقدية دائناً. إذا كانت أوراق الدفع هذه حاملة للفائدة، فإن الجانب المتعلق بدفع الفائدة نقداً يجب أن يصبح

مدينًا بمصروف الفائدة لا أن يعامل على أنه جزء من أرباح الأسهم. على سبيل المثال:

أعلنت إحدى الشركات المساهمة عن توزيع أرباح بسندات دفع في 2002/5/27 تستحق بعد شهرين بمقدار 1.5 ل.س للسهم، علمًاً أن أسهم الشركة العادية كانت في ذلك التاريخ 2545000 سهم متداول ومستحق الدفع بتاريخ التسجيل 2002/6/5. تحمل أوراق الدفع معدل فائدة قدرها 10% سنويًاً وتستحق في 2002/7/27. القيد المحاسبية لمعالجة ذلك:

بتاريخ الإعلان 5/27:

من حـ / الأرباح المحتجزة		3.817.500
إلى حـ / أوراق الدفع لحملة الأسهم	3.817.500	
الإعلان عن توزيع أرباح أسهم بسندات دفع		

بتاريخ الدفع 2002/7/27:

من المذكورين		3.817.500
ـ / أوراق الدفع لحملة الأسهم		
ـ / مصروف الفائدة	63.625	
$(12/2 \times 0.10 \times 3817500)$		
إلى حـ / النقدية	3.881.125	
دفع قيمة أوراق الدفع المصدرة لحملة الأسهم مع مصروف الفائدة.		

\* - المدة التي حسبت على أساسها الفائدة تبدأ من تاريخ الإعلان عن توزيع الأرباح ولتاريخ الدفع.

## توزيعات أرباح الأسهم من رأس المال المدفوع أو ما يسمى توزيعات التصفية:

### Liquidating dividends

تستخدم بعض الشركات رأس المال المدفوع أساساً من أجل توزيع أرباح الأسهم. إلا أن عدم الإفصاح المناسب عن هذه الحقيقة، يجعل بعض حملة الأسهم يعتقدون أن الشركة تعمل بربح. وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى بيع أسهم إضافية بسعر أعلى من السعر المضمن لها. لكتلة أخرى، إن أي توزيع للأرباح لا يستند على الإيرادات يعتبر تخفيضاً لرأس المال الشركة المدفوع وبالتالي فهو توزيع تصفية. يمكن تجنب هذا النوع من التضليل المقصود أو غير المقصود من خلال طلب قائمة تبين مصدر كل توزيع من توزيعات الأرباح المرافقة لشك توزيع الأرباح. إن قانونية دفع أرباح تصفية كهذه يعتمد على مصدر رأس المال المدفوع وقوانين الشركات في الدولة. بشكل عام يمكن للشركات التي تعمل في المناجم والمقالع أن توزع أرباح أسهم مساوية لإجمالي الدخل المتراكم والاستنفاد. يُعد جزء الأرباح الموزع الرائد عن الدخل المتراكم على أنه إعادة جزء من استثمارات حملة الأسهم (استهلاك لرأس المال). على سبيل المثال:

أعلنت إحدى الشركات المساهمة عن توزيع أرباح أسهم لحملة أسهمها العادي قدرها 1.200.000 ل.س. إن إعلان توزيع الأرباح النقدية أشار إلى أن 900.000 ل.س يجب أن تُعد على أنها توزيع من أرباح الشركة والباقي يُعد من رأس المال المدفوع.

والقيود المحاسبية هي: بتاريخ الإعلان:

من المذكورين حـ/ الأرباح المحتجزة حـ/ رأس المال المدفوع إلى حـ/ أرباح مستحقة التوزيع الإعلان عن توزيع أرباح	1.200.000	900.000 300.000
---	-----------	--------------------

### بتاريخ الدفع:

من حـ / أرباح مستحقة التوزيع إلى حـ / النقدية	1.200.000	1.200.000
دفع الأرباح المستحقة التوزيع		

في بعض الأحيان، يمكن أن تقرر الإدارة وقف عمل الشركة وتعلن عن توزيعات تصيفية. في هذه الحالات، يمكن أن تأخذ التصفيه عدداً من السنوات لتحقق بيعاً عادلاً للأصول، وكل دفعة من توزيعات التصفيه هذه تؤدي إلى تحفيض رأس المال المدفوع.

### توزيعات أرباح الأسهم على شكل أسهم منحة: Stock dividends

إذا أرادت الشركة رسملة جزء من إيراداتها (إعادة تصنيف المبالغ من رأس مال مكتسب إلى رأس مال مدفوع) يمكنها أن تصدر أسهم منحة من نوع الأسهم نفسها المملوكة من قبل حملة أسهمها:

ليس لأسهم المنحة من أثر في حجم حقوق ملكية حملة الأسهم أو على صافي أصولها. إنما تؤدي إلى تحفيض الأرباح المحتجزة وزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ متساوٍ. تصبح القيمة الدفترية لكل سهم من الأسهم المماثلة أقل بعد توزيع أسهم المنحة مباشرةً، يحصل هذا الانخفاض لأن عدد الأسهم المتداولة يكون قد ازداد دون زيادة في إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم. كما أن أسهم المنحة لا تؤثر في نسبة ملكية السهم في الشركة، على سبيل المثال، حامل أسهم يملك 1000 سهم في شركة مساهمة عدد أسهمها المتداولة 100.000 سهم، إنه يملك 1% من الأسهم المتداولة. إذا أصدرت الشركة 10% أسهم منحة، يبقى حامل الأسهم هذا مالكاً لـ 1% من الأسهم المتداولة – 1100 سهم من أصل 110.000 سهم متداول.

يمكن للشركة أن تعلن عن توزيع أرباح من خلال إصدار أسهم منحة وذلك لعدة أسباب:

- 1- يمكن أن تكون الأرباح المحتجزة قد أصبحت كبيرة بالنسبة لحقوق حملة الأسهم، وهكذا يمكن للشركة أن ترغب في رأس مال دائم أكبر.
- 2- يمكن أن يكون السعر السوقي للأسهم الشركة قد زاد عن مستوى التبادل التجاري المرغوب. لذلك، فإن أسهم المنحة تخفض بشكل عام القيمة السوقية لكل سهم من الأسهم العادية للشركة من خلال زيادة عدد أسهم الشركة المعروضة للتداول.
- 3- يمكن أن ترغب هيئة مديري الشركة في زيادة عدد حملة أسهم الشركة (الذين يمكن أن يشتروا ممتلكاتها) وبالتالي زيادة عددهم من خلال زيادة عدد الأسهم المتداولة. كما أن بعض حملة الأسهم يحصلون على أسهم منحة من أجل بيعها إلى آخرين.
- 4- يمكن أن تعيش توزيعات أسهم المنحة رغبات حملة الأسهم العادية بتوزيع أرباح نقدية حيث قد لا يكون هناك نقدية كافية من أجل دفع الأرباح نقداً. إن نسبة الأسهم المصدرة تحدد ما إذا كانت أسهم المنحة هي أسهم قليلة أو أسهم منحة كبيرة. تستخدم الشركات معالجات محاسبية مختلفة لكل صنف من أصناف أسهم المنحة.

#### تسجيل أسهم المنحة القليلة Recording small stock dividend

عندما تكون أسهم المنحة أقل من 20-25% من الأسهم المتداولة بتاريخ الإعلان عن التوزيعات يكون لحجم أسهم المنحة الصغير هذا أثر قليل على السعر السوقي لتلك الأسهم. لذلك فإن مهنة الحاسوب تتطلب أن يتم تحويل قيمة توزيعات هذه بأسمهم منحة من حساب توزيع الأرباح وبالقيمة السوقية العادلة

للأسهم المحولة. إن مرر هذا الأسلوب في معالجة أسهم المنحة هو أن أغلب مستلمي أسهم المنحة ينظرون إليها على أنها توزيع (الأرباح الشركة المحتجزة) وغالباً بقيمة معادلة لقيمة السوقية للأسهم الإضافية المستلمة. لتوضيح ذلك:

بفرض أنه سُمح لإحدى الشركات المساهمة بإصدار 20000 سهم عادي مصدر ومتداول قيمة السهم الاسمية 500.س، مصدر ومتداول منها 8000 سهم. أعلنت هيئة المديرين عن توزيع أسهم منحة قدره 10%. كان السعر السوقي لتلك الأسهم 525.س للسهم الواحد مباشرة قبل الإعلان عن أسهم المنحة. كان رصيد الأرباح المحتجزة 2500000.س.

عما أن التوزيعات هي أقل من 20-25% من الأسهم المتداولة فإن أرباح الأسهم الموزعة هذه تعالج بالقيمة السوقية. إن قيود اليومية لتسجيل الإعلان عن أسهم المنحة في 10/8/2002 هي:

من حـ/الأرباح المحتجزة إلى المذكورين	105.000
حـ/أسهم المنحة مستحقة التوزيع $(2000 \times 500.س)$	100.000
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية $(2000 \times 25.س)$	50.000
تسجيل الإعلان عن توزيعات أسهم منحة 2002/9/20 %10 يجب توزيع الأسهم في لحملة الأسهم المسجلين في 30/8/2002	

لاحظ أنه ليس هناك أصول أو التزامات قد تأثرت بالإعلان عن أسهم المنحة. بشكل مجرد لم يكن القيد أكثر من إعادة تصنيف حقوق حملة الأسهم. إذا تم تجهيز ميزانية بين تاريخي الإعلان عن توزيع أرباح والتوزيع يجب إظهار أسهم المنحة العادلة مستحقة التوزيع في قسم حقوق الملكية بشكل إضافة لرأس مال الأسهم (بينما تظهر التوزيعات النقدية والتوزيعات العينية المستحقة على أنها التزامات متداولة).

عند إصدار أسهم المنحة فالقيد المحاسبي لتسجيل الإصدار:

من حـ/ـأـسـهـمـ الـmـnـhـaـtـeـ مـsـtـhـqـaـtـeـ t~o~z~u~i~g~		100.000
إـلـىـ حـ/ـرـأـسـ الـمـالـ -ـ أـسـهـمـ عـادـلـ	100.000	
تسجيل توزيع 2000 سهم من الأسهم العادلة كما		
سمح بالإعلان عن أسهم المنحة بتاريخ 10/8/2002		

ليس مهمًا القيمة العادلة بتاريخ أسهم المنحة، بحيث يحتفظ كل حامل سهم بالنسبة نفسها من حقوق الملكية في الشركة. إذا تم إعداد الميزانية بين تاريخ الإعلان عن توزيع 10% منحة و تاريخ إصدار الأسهم فإن القائمة المناسبة لعرض آثار أسهم المنحة هي:

#### حقوق حملة الأسهم

رأس المال المدفوع

أسهم عادلة 20000 سهم عادي مصدر ومتداول قيمة السهم الأساسية 500 ل.س  
رأس المال المدفوع 10000.00 ل.س

أسهم منحة مستحقة التوزيع بتاريخ 20/9/2002

2000 سهم بالقيمة الاسمية 1000.000

القيمة الاسمية للأسهم المصدرة والتي يجب إصدارها 11000.000

<u>50.000</u>	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية من أسهم المنحة
<u>11050000</u>	إجمالي رأس المال المدفوع
<u>1500.000</u>	أرباح متحجزة
<u>9550000</u>	إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم

### تسجيل توزيعات أرباح أسهم المنحة الكبير :

#### Recording large stock dividends

أسهم المنحة التي تزيد عن 20-25% من الأسهم المتداولة تُعدّ توزيع كبير لأسهم المنحة. بما أن هناك هدفاً واحداً من التوزيع الكبير لأسهم المنحة ألا وهو تخفيض القيمة السوقية للأسهم وبالتالي فإنه يمكن تداول الأسهم بسهولة أكبر، فإن الشركة لا تستخدم القيمة السوقية العادلة للأسهم في قيودها. تعالج الشركات توزيعات كهذه بالقيمة الاسمية أو بالقيمة المحددة وليس بالقيمة السوقية العادلة. بالنسبة للأسهم المصدرة دون قيمة اسمية أو قيمة محددة، تقوم هيئة المديرين بوضع قيمة لتلك الأسهم.

لتوضيح معالجة أسهم المنحة التي تزيد عن 20-25%: بفرض أن إحدى الشركات كان قد سُمح لها بإصدار 10.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س، جميع الأسهم مصدرة ومتداولة. أعلنت الشركة عن توزيع أرباح 30% أسهم منحة في 20/9/2002 ليتصدر في 15/10/2002 لحملة الأسهم المسجلين في 10/10/2002.

القيود المحاسبية لذلك:

بتاريخ الإعلان 2002/9/20:

من حـ/ الأرباح المحتجزة إلى حـ/أسهم المنحة مستحقة التوزيع الإعلان عن توزيع 30% أسهم منحة كأرباح 3000 سهم × 500 لـ.س	15.00000	15.000000
--	----------	-----------

بتاريخ التوزيع 2002/10/15:

من حـ/أسهم المنحة مستحقة التوزيع إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية إصدار 30% أسهم منحة كأرباح 3000 سهم × 500 لـ.س)	15.000	15.000
---	--------	--------

بما أن هناك اختلاف في المعالجة المحاسبية بين الإعلان عن أسهم المنحة الكبير وأسهم المنحة الصغير فإنه على المحاسبين أن يقرروا الحجم المناسب لأسهم المنحة قبل إجراء أي قيود محاسبية.

#### اشتقاق الأسهم : Stock splits

اشتقاق الأسهم هو توزيع 100% أو أكثر من الأسهم الإضافية لأسهم الشركة المصدرة يترافق مع تخفيض القيمة الاسمية للسهم. لا تستلم الشركة أي أصول مقابل هذه العملية. يؤدي اشتقاق السهم إلى انخفاض كبير في القيمة السوقية لكل سهم من الأسهم المتداولة. إن عملية اشتقاق 2-1 تضاعف عدد الأسهم المتداولة مرتين وعملية اشتقاق 3-1 تضاعف عدد الأسهم ثلاثة مرات وهكذا دواليك. بالرغم من أن اشتقاق الأسهم يخفض القيمة الاسمية للسهم إلا أن المبلغ الدائن في حساب رأس المال - أسهم عادية يبقى نفسه. على سبيل المثال، إن إعلان عملية اشتقاق أسهم 2-1 تؤدي إلى تخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى

النصف. تلجم الشركات إلى اشتغال الأسهم عندما تكون أسعار أسهمها في السوق مرتفعة وبالتالي تكون عملية تداول أسهمها في البورصة قليلة من قبل المستثمرين. هناك اعتقاد لدى الكثير من إدارات الشركات ضرورة أن تكون أسعار الأسهم منخفضة لتكون متناول أكبر عدد من المستثمرين. لذلك تلجم الشركات إلى عمليات اشتغال الأسهم.

من وجهة النظر المحاسبية، ليس هناك ضرورة لقيود محاسبية لاشتغال الأسهم، إلا أنه يجب كتابة ملاحظات تشير إلى أن القيمة الاسمية للأسهم قد تغيرت وأن عدد الأسهم قد ازداد. هذا النقص في حقوق ملكية حملة الأسهم الآتي من عملية الاشتغال يمكن توضيحه من خلال عملية اشتغال أسهم إحدى الشركات المساهمة 1-2 حيث إنه لدى الشركة 1000 سهم قيمة السهم الاسمية 100 ل.س إن عملية الاشتغال أدت إلى مضاعفة عدد الأسهم المصدرة وتنفيض القيمة الاسمية للسهم إلى النصف:

حقوق ملكية حملة السهم قبل الاشتغال 1-2	حقوق ملكية حملة السهم بعد الاشتغال 1-2
أسهم عادية 2000 سهم عادي قيمة أسمية 500 ل.س	أسهم عادية 1000 سهم عادي قيمة أسمية 1000 ل.س
50.000 أرباح متحجزة	50.000 أرباح متحجزة
1050.000 حقوق الملكية	1050.000 حقوق الملكية

يرى بعض الباحثين ضرورة إجراء قيود محاسبية في اليومية العامة والمسألة لا تتعذر - جعل حساب رأس المال أسمانياً عادية مدينة وكذلك الأمر في حساب رأس مال أسهم عادية دائنة مع شرح عملية القيد بحيث يتم إظهار أن عدد الأسهم أصبح مضاعفاً والقيمة الاسمية للسهم انخفضت إلى النصف.

من حـ/ رأس المال - أسهم عادية	100.000
إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية	100.000
تسجيل عملية اشتقاء أسهم 1000 1-2 سهم	
قيمة اسمية 100 لـ. من للسهم استبدلـت بـ	
2000 سهم قيمة اسمية 50 لـ. من للسهم الواحد.	

**الفرق بين أسهم المدحّة واشتقاق الأسهم:**

إن إصدار أسهم منحة يؤدي إلى زيادة رأس المال والخاضن الأرباح المحتجزة بمبلغ متساوٍ. أما اشتقاد الأسهم فإنه لا يؤثر على رأس المال ولا على الأرباح المحتجزة إنه بشكل مجرد يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم المشتقة وتحفيض القيمة الاسمية للسهم الذي يتم اشتقاده. ليس لأسهم المنحة والاشتقاق الأسهم أي تأثير على إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم.

## آثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة : Effects of dividend preferences

في حال وجود نوعين من الأسهم في بنية رأس مال الشركة المساهمة (أسهم ممتازة، وأسهم عادية) فإن لامتياز الأسهم الممتازة أثراً على توزيع الأرباح، يتحلى هذا الأثر من خلال تحديد أهم أشكال امتياز الأسهم الممتازة التي يمكن حصرها فيما يلي:

- 1- أن الأسهم الممتازة متاحة بالأرباح فقط.
  - 2- أن الأسهم الممتازة بمحممة وغير مشاركة في الأرباح.
  - 3- أن الأسهم الممتازة غير محمرة لكنها مشاركة في الأرباح.
  - 4- أن الأسهم الممتازة محمرة ومشاركة في الأرباح.

الأمثلة الآتية توضح العديد من آثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة على توزيعات الأرباح بين حملة الأسهم الممتازة وحملة السهم العادي.

بفرض أنه في إحدى الشركات المساهمة كانت أرباح العام 50.000 ل.س يجب توزيعها كأرباح أسهم نقدية. والقيمة الاسمية للأسهم العادية المتداولة 400.000 ل.س، والقيمة الاسمية للأسهم المتداولة 6% هي 100.000 ل.س يتم توزيع الأرباح لكل صنف من أصناف الأسهم على الشكل التالي، حسب الافتراضات السابقة:

#### 1- أن الأسهم المتداولة متداولة بالأرباح فقط:

إجمالي	أسهم عادية	أسهم متداولة	
6000	-	6000	6% من 100.000 ل.س
<u>44.000</u>	<u>44.000</u>	<u>        </u>	الباقي لحملة الأسهم العادية
<u>50.000</u>	<u>44.000</u>	<u>6000</u>	المجموع

3- إذا كانت الأسهم المتداولة مجمعة إلا أنها غير مشاركة، وأن الأرباح لم توزع لحملة الأسهم المتداولة عن ستين ماضيتين يتم أولاً توزيع أرباح للأسهم المتداولة عن السنتين اللتين لم توزع الشركة عنهما أرباح والباقي يعتبر من حق حملة الأسهم العادية بعد اقتطاع أرباح للأسهم المتداولة عن العام الحالي أيضاً:

إجمالي	أسهم عادية	أسهم متداولة	
12.000	-	12.000	توزيعات أرباح أسهم متداولة مجمعة متأخرة
			6% من 100.000 ل.س عن
			ستين ( $100.000 \times 6\%$ )
6000	-	6000	توزيعات أرباح أسهم متداولة مجمعة 6%
			عن العام الحالي
<u>32.000</u>	<u>32.000</u>	<u>        </u>	الباقي لحملة الأسهم العادية
<u>50.000</u>	<u>32.000</u>	<u>18.000</u>	المجموع

3- إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة إلا أنها مشاركة في الأرباح بشكل كامل<sup>(1)</sup>: وذلك يعني أنه بعد أن توزع الشركة أرباحاً للأسهم الممتازة والأسهم العادية حسب امتياز الأسهم الممتازة، يوزعباقي من الأرباح بنسبة رأس المال وذلك على الشكل التالي:

إجمالي	أسهم عادية	أسهم ممتازة	
30.000	24.000	6000	أرباح أسهم عن العام الحالي 6%
<u>20.000</u>	<u>16.000</u>	<u>4000</u>	توزيع أرباح أسهم مشاركة 4%
<u>50.000</u>	<u>40.000</u>	<u>10.000</u>	المجموع

تم تحديد المشاركة في الأرباح على الشكل التالي:

### أرباح أسهم العام الحالي

إجمالي	$\left\{ \begin{array}{l} 6000 \\ 24.000 \end{array} \right.$	أسهم ممتازة 6% من 100.000 ل.س
30.000		أسهم عادية 6% من 400.000 ل.س
20.000		المبلغ المتوفّر للمشاركة (30.000-50.000)
500.000		القيمة الاسمية للأسهم المشاركة
%4		(400000+100.000) = 500.000 ل.س
4000 ل.س		معدل المشاركة (500.000 ÷ 20.000)
<u>16.000</u>		أرباح الأسهم المشاركة
<u>20.000</u>		أسهم ممتازة 64% من 100.000 ل.س
		أسهم عادية 64% من 400.000 ل.س

(1) عندما تكون الأسهم الممتازة مشاركة، يمكن أن يكون هناك اتفاقات متعددة عن كيفية تنفيذ مزية المشاركة. في حال غياب أي اتفاق عاشر يمكن اعتماد الإجراءات الآتية:

أ- بعد تحديد الأرباح الموزعة للأسهم الممتازة عن السنة الحالية، تحصل الأسهم العادية على النسبة نفسها من القيمة الاسمية للأسهم المتداولة وهي في مثابة 66% من 400.000 ل.س .

ب- إذا كان هناك متبقي من الأرباح المطلوبة للتوزيع على الأسهم العادية والممتازة، يوزع هذا المتبقي مشاركة بالنسبة والتناسب بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية المتداولة حسب قيمتها الاسمية  $20.000 \times (500.000 / 100.000) = 500$  للمتازة و  $20.000 \times (500.000 / 400.000) = 250$  للعادية.

4- إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ومشاركة بشكل كامل بالأرباح، علماً أن الأرباح لم توزع على الأسهم الممتازة لستين ماضيين (يتم استخدام الإجراءات المتتبعة في المثال السابق نفسها).

	<u>إجمالي</u>	<u>أسهم عادية</u>	<u>أسهم ممتازة</u>	<u>توزيعات أرباح أسهم ممتازة 6% مجمعة من 100.000 ل.س متاخر عن ستين</u>
12.000	-		12.000	
30.000	24.000	6000		توزيعات أرباح أسهم العام الحالي
				توزيع أرباح المشاركة الباقي من الأرباح -
				$(42.000 - 50.000) = 8000$ نسبة
8000	<u>6400</u>	<u>1600</u>		نسبة المشاركة =
				$1.6\% = 500.000 \div 8000$
<u>50.000</u>	<u>30.400</u>	<u>19.600</u>		المجموع

### توزيع الأرباح المحتجزة **Appropriation of retained earning**

إن عملية تخصيص الأرباح المحتجزة تتعلق بسياسة الشركة وتتطلب موافقة من هيئة المديرين (مجلس الإدارة). استناداً لبيان هيئة معايير المحاسبة المالية رقم 5 (FASB statement #5) التي ترى أن تخصيص الأرباح المحتجزة يُعد عملاً مقبولاً، بشرط أن يظهر ضمن قسم حقوق الملكية في قائمة المركز المالي ويظهر بشكل واضح على أنه توزيع للأرباح المحتجزة <sup>(1)</sup>.

إن عملية تخصيص الأرباح المحتجزة ليس أكثر من إعادة تصنيف لتلك الأرباح لأغراض محددة. إن عملية التوزيع لا تضع النقودية جانبها؛ إنما تبين أن الإدارة لا تهدف إلى توزيع الأصول إنما توزيع أرباح الأسهم لمستوى معادل للنوع

<sup>1</sup> - Accounting for contingencies, statement of financial accounting standards no.5 (Stamford, conn: FASB, March 1975), par 15.

المخصص لأن الشركة تحتاج تلك الأصول لأغراض محددة. عند إجراء التخصيص، يصبح حساب الأرباح المحتجزة مديناً (يُخفض) بالمبلغ المخصص، وينشأ حساب جديد لغرض محدد تم التخصيص من أجله يصبح دائناً بالمبلغ المحول من الأرباح المحتجزة. عندما تصبح عملية التخصيص غير ضرورية، إما لأن الهدف الخاص بها والتي احتجزت الأرباح بسببيها قد تم إنجازه، أو أن هناك خسارة قد حصلت، أو أنها لم تعد تبدو على أنها ممكنة، يجب إعادة المبلغ المحتجز إلى حساب الأرباح المحتجزة وغير المخصصة. انسجاماً مع بيان هيئة معايير المحاسبة المالية رقم 5 والتي ترى أنه (يجب عدم تحويل الأعباء أو الخسائر للمخصص من الأرباح والخسائر، ويجب عدم تحويل جزء من الأرباح المخصصة إلى دخل)<sup>(1)</sup>.  
هناك العديد من الأسباب التي يمكن ذكرها من أجل تخصيص الأرباح المحتجزة والتي أهمها:

## 1 - حجوزات قانونية Legal restriction

قوانين بعض الدول تمنع الشركة من شراء أسهمها (أسهم الخزينة) إلا إذا كانت هناك أرباح محتجزة متوفرة للتوزيع على حملة الأسهم بمبلغ معادل لتكلفة أسهم الخزينة. إذاً، يجب احتياز أرباح للتعويض عن أسهم رأس المال التي تم استحواذها مؤقتاً باسم أسهم الخزينة. بكلمة أخرى، لا يمكن شراء أسهم الخزينة إلا من أرباح الشركة، وليس من رأس المال المدفوع.

## 2 - حجوزات تعاقدية Contractual restriction

غالباً ما يكون هناك قيود على إصدار بعض السندات، تحتوي على ضرورة تخصيص أرباح بمبالغ محددة كل عام من عمر القرض. الأرباح المخصصة

<sup>1</sup> - Ibid, par 15.

هذه غير متوفرة للتوزيع كأرباح أسمهم حتى يتم سداد القرض. الأرباح المخصصة وفق شروط كهذه تسمى احتياطي استهلاك السنديات.

### 3- تحصيص أرباح لمواجهة خسائر محتملة

#### Existence of possible or expected loss

يمكن تحصيص الأرباح لمواجهة خسائر متوقعة مقدرة ناجمة عن دعاوى قضائية، التزامات تعاقدية ملزمة، استدعاء الدين. تحصيصات كهذه لا تخفيض إجمالي الأرباح المحتجزة. إنما تظهر لقارئ القوائم المالية أن جزءاً من الأرباح المحتجزة غير ممكن توزيعه كأرباح أسمهم نقداً. وهكذا، فإن تسجيل هذه التحصيصات يضمن أن الشركة قد حددت التدفق النقدي الخارج من أجل أرباح أسمهم نقدية خلال فترة سداد القرض. إن تسجيل عملية تحصيص الأرباح المحتجزة لا تستلزم حجز نقود جانبياً لمواجهة الغرض المحجوزة من أجله.

### 4- حماية رأس المال العامل:

#### Protection of working capital position

يمكن لجنة المديرين أن تسمح بتحصيص أرباح "من أجل رأس المال العامل" من الأرباح المحتجزة حتى تشير إلى أن المبلغ الموجود غير متوفر ليوزع كأرباح على حملة الأسهم، لأن هناك رغبة قوية بالحفاظ على وضع قوي للشركة. مثال آخر على ذلك هو اتخاذ لجنة المديرين قرار بتمويل برنامج بناء من خلال التمويل الداخلي. إن عملية تحصيص الأرباح للتوسيع الصناعي جاءت لتشير إلى أن الأرباح المخصصة للتوسيع سوف لن يُنظر إليها من قبل مجلس الإدارة على أنها متوفرة للتوزيع كأرباح أسمهم نقدية.

تضيق بعض الشركات تحصيصات من أجل الخسائر الطارئة العامة، أو تحصيص أرباح لأغراض عامة غير محددة. تُعدّ هذه الأمور مبررة في بعض الأحيان من الناحية القانونية أو بمحض قيود تعاقدية.

## **توزيع الأرباح في الشركات المساهمة في سوريا:**

تحضع عملية توزيع الأرباح في الشركات المساهمة في سوريا إلى قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وقد حددت المادة 200 من القانون المذكور الأرباح الصافية على أنها الفارق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية والمصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جهة أخرى وقبل تنزيل المخصص لضريبة دخل الأرباح الصافية للشركة، لذلك يمكن القول أن الأرباح الصافية والتي تخضع للتوزيع هي الأرباح قبل اقتطاع مؤونة الضريبة والتي يتم توزيعها على الشكل التالي:

-1      **مؤونة ضريبة الدخل :** يقطع من الربح الصافي الخاضع لضريبة دخل الأرباح المبلغ الذي يعادل الضريبة محسوباً وفقاً للأسس التي نص عليها قانون ضريبة الدخل.

-2      **الاحتياطي الإجباري:** أوجب قانون الشركات في مادته 197 اقتطاع 10% من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي إجباري وللشركة أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ هذا الاحتياطي ربع رأس المال إلا أنه يجوز الاستمرار في هذا الاقتطاع حتى يبلغ مجموع الاقتطاع لهذا الاحتياطي كامل رأس المال.

يستعمل هذا الاحتياطي لتأمين الحد الأدنى للربح المحدد في النظام للتوزيع على المساهمين وذلك في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد أو لمواجهة الظروف الاستثنائية وغير المنتظرة.

-3      **الاحتياطي الاختياري:** المادة 198 من قانون الشركات نصت على أن للهيئة العامة للمساهمين أن تقرر سنوياً اقتطاع مالاً يزيد عن 20% من أرباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي

الاحتياطي ويستعمل هذا الاحتياطي وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة أو الهيئة العامة للمساهمين وللهيئة العامة أن تقرر توزيع الجزء غير المستهلك منه أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

-4 تعويضات مجلس الإدارة : نصت المادة 156 من قانون الشركات على أن النظام الأساسي للشركة أن يعين طريقة تحديد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت عن 5% من الأرباح الصافية على أن تحدد الهيئة العامة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس في ضوء نشاطات الشركة.

مثال :

أظهرت قائمة الدخل لإحدى الشركات المساهمة أرباح صافية قدرها 1000.000 ل.س وذلك قبل اقتطاع ضريبة الدخل البالغة 200.000 ل.س.

المطلوب: توزيع هذه الارباح وفق قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 علماً ان الهيئة العامة للمساهمين قررت اقتطاع 15% من الارباح الصافية من اجل الاحتياطي الاحتياطي ومكافأة المجلس 5%

مشروع التوزيع:

1000000	- احتياطي إجباري
150000	- احتياطي اختياري
<u>50000</u>	- مجلس الإدارة
300000	توزيع بين حملة الأسهم العادية والممتازة

## حساب الأرباح والخسائر

من ح/أ.خ	<b>1000000</b>	احتياطي إجباري	<b>100000</b>
		احتياطي اختياري	<b>150000</b>
		تعويضات مجلس الإدارة	50000
		حصة المساهمين	700000

توزيع الأرباح بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية:  
الذي يحكم توزيع الأرباح بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية هو امتياز  
الأسهم الممتازة والذي سبق شرحه في فصل سابق.

بفرض أن الأسهم الممتازة 6% من مجموع الأرباح ومشاركة في حدود 9% وأن  
الشركة لم توزع أرباح عن عامين سابقين علماً أن رأس المال موزع على الشكل

التالي:

- 1 3000000 ل. س أسهم عادية
- 2 2000000 ل. س أسهم ممتازة 6% بمقدمة الأرباح ومشاركة بحدود 9%.

### التوزيع:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح بمقدمة عن ستين 2*%6*2000000	240000	-
توزيعات العام الحالي	120000	180000
توزيعات المشاركين	60000	90000
الباقي من حق حملة الأسهم العادية	-	10000
المجموع	420000	280000

## **قائمة حقوق ملكية حملة الأسهم : Statement of stockholders**

يحتوي التقرير السنوي لأغلب الشركات على أربع قوائم مالية هي، الميزانية، قائمة الدخل، قائمة حقوق الملكية (عوضاً عن قائمة الأرباح المحتجزة)، وقائمة التدفقات النقدية. قائمة حقوق الملكية هي ملخص للعمليات التي تؤثر على الحسابات في قسم حقوق حملة الأسهم في الميزانية خلال دورة محددة. تتضمن هذه العمليات نشاطات تؤثر على حسابات رأس المال مدفوع وعلى الأرباح المحتجزة. وهكذا، فإن قائمة حقوق الملكية تتضمن معلومات موجودة في قائمة الأرباح المحتجزة بالإضافة إلى معلومات أخرى إضافية.

تعكس الأعمدة الموجودة في قائمة حقوق الملكية أسماء الحسابات ضمن قسم حقوق الملكية: نوع الأسهم المصدرة والمتداولة، رأس المال مدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (أو المحددة)، الأرباح المحتجزة، وأسهم الخزينة. يشير كل صفت إلى أثر العمليات الرئيسية التي تؤثر في حساب أو أكثر من حسابات حقوق الملكية. وهكذا، فإن قائمة حقوق ملكية الأسهم غالباً ما تعكس:

1- رصيد أول الفترة الزمنية Balance at the beginning of the period

2- إضافات Addition

3- تخفيضات Deductions

4- الرصيد بنهاية الفترات الزمنية Balance at the end of the period

إن الإفصاح عن التغييرات في الحسابات المنفصلة والتي تشكل حقوق ملكية حملة الأسهم أصبح أمراً مطلوباً حتى تصبح القوائم المالية قوائم معلوماتية بشكل أكثر فعالية.

انظر إلى التوضيح الآتي الذي يمثل قائمة حقوق ملكية حملة أسهم إحدى الشركات المساهمة.

قائمة حقوق مالكية حلقة الأسهم  
للعام المالي المنتهي في 31/12/2002 (\*)

إجمالي	أسهم الخزينة	أرباح مختبرة	رأس المال المدفوع	أسهم عادي قيمة	أسهم ممتازة ٦٦٪ قيمة	رأس المال المدفوع	أرباح مختبرة	رأس المال المدفوع	أرباح ممتازة ٥٠٪ قيمة	رأس المال المدفوع	أرباح ممتازة ٥٠٪ قيمة
1708.0000	420000	2500.000	2000000	10500.000	2500.000	2002/1/1	2002/1/1	2002/1/1	10000	10000	10000
8000.000	-	-	1000000	7000000	-	إصدار 10000 سهم عادي	إصدار 10000 سهم عادي	إصدار 10000 سهم عادي	-	-	-
-	-	(1150000)	27.5000	875.000	-	أسهم ممتازة ٥٪ من الأصل	أسهم ممتازة ٥٪ من الأصل	أسهم ممتازة ٥٪ من الأصل	(1250)	(1250)	(1250)
(900.000)	-	-	-	-	-	شراء 1200 سهم (استرداد)	شراء 1200 سهم (استرداد)	شراء 1200 سهم (استرداد)	-	-	-
185.0000	-	185.0000	-	-	-	صافي الدخل خالية	صافي الدخل خالية	صافي الدخل خالية	-	-	-
(150.000)	-	(15.0000)	-	-	-	أرباح أسهم ممتازة	أرباح أسهم ممتازة	أرباح أسهم ممتازة	-	-	-
(45.0000)	-	(45.0000)	-	-	-	أرباح عادي	أرباح عادي	أرباح عادي	-	-	-
<b>25430000</b>	<b>1320000</b>	<b>2600000</b>	<b>32.7500</b>	<b>18375000</b>	<b>2500000</b>	<b>2002/12/31</b>	<b>2002/12/31</b>	<b>2002/12/31</b>			

لاحظ أن قائمة حقوق الملكية كانت ملخص لأهم أرصدة الحسابات المتعلقة بقسم حقوق الملكية.

فقد أظهر الصف الأول رصيد أول المدة لكل حساب من حسابات حقوق الملكية. أظهر الصف الثاني أن الشركة أصدرت 10000 سهم جديد من الأسهم العادية، وأعلنت ن أسهم منحة 5% من الأسهم العادية.

في الصف الثالث، كما أن الصف الرابع بين أن الشركة اشتراطت 1200 سهم من أسهمها العادية (أسهم خزينة) وهكذا بالنسبة لبقية الصفوف. لتبيان أثر كل عملية على كل صف من صفوف، تقوم بجمع وطرح محتويات كل عمود للوصول إلى الرصيد النهائي لحسابات حقوق ملكية حملة الأسهم.

## أسئلة

### الفصل الرابع

التمرين الأول:

قررت إحدى الشركات المساهمة توزيع أرباح عينية على حملة الأسهم بتاريخ 2004/12/25 من خلال نقل بعض استثماراتها في الأوراق المالية والتي تبلغ كلفتها 2.500.000 ل.س. و تستحق التوزيع في 2005/1/25 للمسجلين في 2005/1/10 . بتاريخ الإعلان كانت القيمة السوقية لتلك الأوراق المالية 2.700.000 ل.س.

المطلوب:

إحراز القيود المحاسبية الالزمة للقيام بعملية التوزيع.

التمرين الثاني:

في 2005/12/20 قررت إحدى الشركات المساهمة توزيع أرباح على شكل أسهم منحه قدرها 2.000.000 ل.س، علمًاً أن القيمة الاسمية للسهم 500 ل.س والقيمة السوقية 600 ل.س. على أن التوزيع في 2006/1/17 للمسجلين في 2006/6/10 .

المطلوب:

-1 تسجيل القيود الالزمة لتوزيع الأرباح هذه بفرض أن هذه التوزيعات تمثل 15% من أسهم رأس المال.

-2 أن هذه التوزيعات تمثل 30% من أسهم رأس المال.

التمرين الثالث:

في 2005/12/31 كان رصيد الأرباح القابلة للتوزيع بين حملة الأسهم المتداولة 6% والأسهم العادية 500.000 ل.س. علمًاً أن القيمة الاسمية للأسهم العادية 2.000.000 ل.س والقيمة الاسمية للأسهم المتداولة 6% هي 1.000.000 ل.س.

المطلوب:

توزيع هذه الأرباح بين الأسهم العادية والمتداولة ضمن الفرضيات التالية:

-1 أن الأسهم المتداولة متداولة بالأرباح.

- 2- أن الأسهم الممتازة مجمعه ومشاركة في الأرباح.
- 3- أن الأسهم الممتازة غير مجمعة لكنها مشاركة في الأرباح.
- 4- الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح.

**التمرين الرابع:**

كان ناتج أعمال إحدى الشركات المساهمة بعد الضريبة مبلغ 25000000 ل.س علمًاً أن ضريبة الدخل تشكل 20%.

**المطلوب:**

توزيع الأرباح وفق قانون الشركات رقم 3 لعام 2008.

# الفصل الخامس

## التقارير والقوائم المالية في شركات الأموال

مقدمة

المبحث الأول: قائمة الدخل والمعلومات المتعلقة بها

المبحث الثاني: الميزانية

المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية

أسئلة على الفصل الخامس



مرة كل عام تتوالى الشركة مع حملة أسهمها وغيرهم من المهتمين بالشركة من خلال إصدار مجموعة من القوائم المالية الكاملة والمدققة. وتم عملية الاتصال هذه عن طريق ما يسمى بال报 告 السنوي. يلخص التقرير السنوي النتائج المالية لعمليات الشركة خلال العام وخططها المستقبلية. فالوظيفة الأساسية للتقرير السنوي هي تقديم المعلومات المالية، وهي في الغالب نتاج نظام الشركة المحاسبي. علماً أن متطلبات الإفصاح في التقرير السنوي قد ازدادت بشكل جوهري في السنوات الأخيرة وتعود أسباب هذه الزيادة إلى:

1 - تعقيد بيئه الأعمال: حيث أن نشاطات الشركة أصبحت أكثر تعقيداً

كذلك المتعلقة بالمشتقات، ودمج الشركات، الاعتراف بالإيراد والضرائب  
المؤجلة... الخ.

2 - ضرورة الحصول على المعلومات في حينها، حيث أصبح مطلوباً تقارير  
مرحلية كاملة.

3 - أصبحت المحاسبة أداة للرقابة والتحكم، حيث تم اختيار المحاسبين ومدققي  
الحسابات كوكلاء عن الحكومة وكأدوات للمساعدة في رقابة وتوجيه  
أعمال تتعلق بكافآت أو تعويضات العمال، تلوث البيئة، الأمور غير  
القانونية... الخ.

أصبح محتوى وتنظيم التقرير السنوي معياري (نموذجي) إلى حد ما، وهذا  
أصبحت العناصر التالية الأجزاء التقليدية للتقرير السنوي:

## **1- التركيز على الجوانب المالية الهامة Financial highlight**

يسمى أيضاً الملخص ويقدم غالباً ضمن غالبية التقارير، يقدم هذا القسم المبالغ الإجمالية وحصة كل سهم لخمس أو عشر عناصر مالية للعام الجاري ولعام أو أكثر من الأعوام السابقة. وأهم العناصر التي تعرض في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي هي: المبيعات، الدخل من العمليات المستمرة، صافي الدخل، صافي دخل كل سهم، حصة السهم العادي من الأرباح، والأرباح الموزعة لكل سهم ومبلغ المصروفات الرأسمالية.

## **2- رسالة إلى حملة الأسهم:**

توجه إلى حملة الأسهم من رئيس مجلس الإدارة أو من المدير العام (أو من كليهما). تعرض هذه الرسالة إنجازات الشركة خلال الدورة الماضية وتسلط الضوء على الأحداث الهامة.

## **3- تقرير الإدارة:**

يعطي هذا التقرير ثلاثة جوانب أساسية وهامة تتعلق بدور الإدارة ومسؤوليتها عن دقة ونزاهة القوائم المالية وهي: سيولة المنشأة، مصادرها التمويلية، ونتائج أعمالها. بموجب هذا التقرير تكون مسؤولة كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي ما يلي:

آ- المسؤولية الأساسية عن القوائم المالية واللاحظات المتعلقة بها.

ب- تحديد وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

ج- يعلن أن القوائم المالية معدة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

د-تقييم وانتقاد التدقيق والمراجعة التي قام بها مدقق الحسابات القانوني وبنية دور لجنة التدقيق في هيئة المديرين.

#### 4- تقرير مفتش الحسابات:

يشكل مصدر آخر للمعلومات، فالمفتش محاسب مهني يجري اختبارات مستقلة للبيانات المحاسبية المقدمة من قبل الشركة. عند إعداد مدقق الحسابات لتقريره، عليه إتباع المعايير التقريرية التالية:

- 1 أن يبين ما إذا كانت القوائم المالية معدة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أم لا.
- 2 أن يحدد الحالات التي ليس فيها اتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية في الدورة الجارية مع ما طبق في دورة أو دورات سابقة.
- 3 يفترض أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية كافية بشكل معقول إلا إذا نص التقرير عن ذلك.
- 4 على التقرير أن يتضمن رأي صريح فيما يتعلق بالقوائم المالية ككل.

يتكون التقرير النموذجي لمفتش الحسابات من ثلاثة فقرات هي:

- 1 فقرة المقدمة .
- 2 فقرة مجال وعرض التقرير.
- 3 فقرة رأي مدقق الحسابات.

#### القواعد المالية واللاحظات المرافقة:

تتكون المجموعة المعيارية للقواعد المالية من:

- 1 قائمة دخل مقارنة عن ثلاثة سنوات.
- 2 قائمة الأرباح المخزنة عن ثلاثة سنوات (قائمة حقوق الملكية).
- 3 قائمة المركز المالي.
- 4 قائمة التدفقات النقدية.
- 5 مجموعة من اللاحظات المرفقة التي تعد جزءاً مكملاً من القواعد المالية.



## المبحث الأول

### قائمة الدخل والمعلومات المتعلقة بها

### Income statement and related information

هي تقرير يبيّن المقدرة الربحية للمنشأة خلال فترة محاسبية. وتعتبر قائمة الدخل من أكثر القوائم المالية استخداماً من قبل الدائنين والمالكين والحكومة لأنها توفر لهم معلومات تساعدهم على التنبؤ بالبالغ، توقيتها، وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية. إن قياس الدخل الصافي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه المحاسبين لأن قياس الدخل الصافي في وقته المناسب وبشكل صحيح يعتبر مسألة حوهريّة للأسباب الآتية:

- 1- يمكن المالكين من تقدير مستوى أداء الشركة عن الفترة الماضية.
- 2- يمكن الدائنين من توجيهه ومراقبة الموارد المالية التي كانوا قد أفرضوها للشركة وبشكل آمن ومضمون.
- 3- يمكن الإدارة من تقييم أداء العمليات في الشركة ووضع الخطط وأدوات وسائل الرقابة.
- 4- يمكن الهيئات والمؤسسات المالية من تقييم فرص الاستثمار البديلة ضمن المنشآت المنافسة.

لابد من الإشارة هنا إلى أن قياس الدخل يخضع لعدد من المبادئ والافتراضات المحاسبية أهمها:

- 1 الدورات المحاسبية (Periodicity): أي يتم إعداد قائمة الدخل خلال مدد زمنية ومالية من حياة المنشأة إما بشكل سنوي، نصف سنوي، ربع سنوي، أو حتى شهري.

-2- مقابلة المصروفات بالإيرادات (Matching principle): أي

عدم تحويل إيرادات فترة زمنية بمصروفات لا تعود للمدد الزمنية نفسها.

-3- تحقق الإيراد (Recognition): أي عدم تسجيل الإيراد ضمن

القواعد المالية إلا بعد تتحققه بالبيع مثلاً سواء تم البيع نقداً أم آجلأ.

#### عناصر قائمة الدخل:

تشتمل قائمة الدخل على عمليات الإيرادات، والنفقات، والمكاسب والخسائر التي تحققت خلال مدة زمنية معينة.

تأخذ الإيرادات أشكالاً متعددة كالمبيعات، الأتعاب والأجور الناتجة من خدمات قدمتها الشركة، الفوائد الدائنة، أرباح الأسهم المستلمة، الإيجارات الدائنة. كما أن المصارييف تأخذ أيضاً صيغاً كثيرة مثل تكلفة البضاعة المباعة. الاستهلاكات الفوائد المدينة، مصروف الإيجار، الرواتب والأجور، والضرائب.

المكاسب والخسائر يمكن أن تأخذ صيغاً متعددة، كالمكاسب أو الخسائر الناتجة من بيع الاستثمارات أو بيع أحد الأصول الثابتة في المنشأة، أو عن سداد الديون، أو عن إتلاف أو شطب بعض أصول المنشأة بسبب بطالة استعمالها أو بسبب الحوادث أو السرقة. إن التمييز بين الإيرادات والمكاسب والتمييز بين المصارييف والخسائر مسألة هامة ويعتمد لدرجة كبيرة على النشاطات النموذجية للمنشأة. عندما تبيع المنشأة منتجاتها (الكمبيوترات التي تنتجهما مثلاً) يسجل عندها سعر البيع على أنه إيراد. أما إذا باعت المنشأة الآلات التي تنتج الكمبيوتر فإن أي زيادة في سعر البيع عن القيمة الدفترية لتلك الآلات يسجل على أنه مكسب.

إن تقديم عناصر قائمة الدخل بشكل تفصيلي وبشكل مقارن مع سنوات سابقة، يسمح لتخذلي القرار بتقييم الدخل والتغيرات النقدية المستقبلية بشكل أفضل.

هناك طريقتان لإعداد قائمة الدخل هما:

-1 قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة  
Single-step income statement

-2 قائمة الدخل متعدد المراحل  
Multiple-step income statement

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة:

تحتوي قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة على مجموعتين من العناصر هما:

1- الإيرادات 2- النفقات (المصاريف)

يتم تخفيف المصروفات من الإيرادات للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة. غالباً يتم التقرير عن ضريبة الدخل بشكل منفصل كآخر عنصر قبل صافي الدخل لإظهار علاقتها بالدخل قبل الضريبة. يمكن أن تظهر قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة على الشكل التالي:

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

الإيرادات	
xxx	صافي إيراد البيعات
xxx	إيراد أرباح الأسهم
xxx	إيراد الأجر
xxx	
المصروفات	
xxx	تكلفة البضاعة المباعة
xxx	نفقات بيعية
xxx	نفقات إدارية
xxx	مصروف القائد
xxx	مصروف ضريبة
xxx	صافي الدخل
xxx	صافي الدخل
xxx	ربحية السهم = $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم}}$

المزية الرئيسية لقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة تقع في سهولة عرضها والابتعاد عن التعقيدات المتعلقة في أولويات عرض عناصر الدخل والمصروفات. لذلك تم إزالة مشكلة التصنيف من قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة.

#### قائمة الدخل متعددة المراحل:

تُميّز قائمة الدخل متعددة المراحل بين الإيرادات والمصروفات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات المشروع الرئيسية وتلك التي لا ترتبط بالنشاط الرئيسي للمشروع، بالإضافة إلى المكاسب والخسائر الرأسمالية. يتم بمحب هذا التموزج إظهار النفقات الإدارية للشركة بشكل منفصل عن تكاليف الإنتاج وذلك لإظهار مدى كفاءة موظفي الإدارة وتأثيرهم في تحقيق أرباح المشروع.

إن إظهار العلاقة بين الإيرادات والمصروفات من خلال قائمة الدخل

أهمية خاصة عند تقييم المقدرة الكسبية للمنشأة وذلك:

أ- تفرق قائمة الدخل متعددة الخطوات بين الدخل الناتج عن النشاطات الاقتصادية الرئيسية للمنشأة وبين الدخل الناتج عن أنشطة عرضية أو ثانوية.

ب- تفرق قائمة الدخل بين المصروفات الخاصة بالأنشطة الأساسية للشركة وبين المصروفات العرضية الناتجة عن ظروف أو سياسات مالية معينة.

ج- تصنيف المصروفات حسب وظائفها: كأن تصنف على أنها تجارية أم صناعية (تكلفة البضاعة المباعة)، مصروفات بيعية وإدارية. يسمح هذا التصنيف بإجراء مقارنة مع سنوات سابقة وتكميل من أقسام أخرى خلال نفس العام.

إذا تركز الضوء على عدد من المكونات الوسيطة للدخل والتي تستخدم لحساب نسب تستخدم لتقييم أداء المنشأة.

المكونات الوسيطة لقائمة الدخل:

## Intermediate components of the income statement

عند إعداد قائمة الدخل متعددة المراحل، فإنه يمكن إعداد الأقسام الرئيسية والأقسام الفرعية التالية أو بعضًا منها.

أقسام قائمة الدخل:

### أولاً - القسم التشغيلي Operation section

ويتضمن الأقسام الفرعية التالية:

1- المبيعات أو الإيرادات Sales or revenue section

2- تكلفة البضاعة المباعة Cost od good sold

3- المصارييف التشغيلية Operation expenses

وتحتوي على :

أ- المصارييف البيعية Selling expenses

ب- المصارييف الإدارية العامة Administrative and general expenses

### ثانياً - قسم العمليات غير التشغيلية Nonoperating section

ويتضمن المصارييف الناتجة من النشاطات المساعدة أو الثانوية للشركة بالإضافة إلى عرض المكاسب والخسائر غير العادية أو غير المتكررة ولكن ليس كليهما معاً. وهي:

أ- مكاسب وإيرادات أخرى Other revenue and gains

ب- مصارييف و خسائر أخرى Other expenses and losses

### **ثالثاً- قسم ضريبة الدخل Income taxes section**

يعرض الضريبة على الدخل من العمليات المستمرة.

### **رابعاً- العمليات غير المستمرة Discontinued operation**

يعرض المكاسب أو الخسائر الهامة (الجوهرية) صافي من الضريبة الناتجة من التخلص من قسم من أقسام المنشأة كلها.

### **خامساً- قسم العناصر الاستثنائية Extraordinary items**

يعرض المكاسب والخسائر الاستثنائية الناتجة عن أحداث وظروف غير عادة (قوة قاهرة) وغير متكررة صافية من ضريبة الدخل.

### **سادساً- الأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية**

### **Cumulative effect of a change in accounting preinciples**

يقيس الأثر الناتج عن التغيير من مبدأ محاسبي إلى آخر من تاريخ تطبيق المبدأ المحاسبي المتخلل عنه لتاريخ تبني المبدأ المحاسبي الجديد (صافي من الضريبة)

### **سابعاً- ربحية السهم Earning per share**

يعرض حصة السهم من الأرباح الناتجة عن كل عنصر من عناصر الدخل المستمرة وغير المستمرة.

وبالتالي يمكن أن تظهر قائمة الدخل على الشكل التالي (باستخدام الجرد الدوري):

الشركة			إيراد المبيعات
قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ...			ناقصاً: الجسم المنوح على المبيعات مردود المبيعات ومسمو حاتها
xxx	xxx	xxx	صافي إيراد المبيعات
(xxx)		—	تكلفة البضاعة المباعة
xxx			بضاعة أول الدورة 1/1
	xxx		إضاف: صافي المشتريات
		xxx	المشتريات
		(xxx)	ناقص: الجسم على المشتريات
		—	مردودات المشتريات ومسمو حاتها
		xxx	صافي المشتريات
		—	إضاف: تفقات نقل المشتريات
	+xxx		إجمالي البضاعة المتوفرة للبيع
	—	xxx	ناقص: بضاعة آخر الدورة 12/31
		(xxx)	تكلفة البضاعة المباعة
(xxx)			مجمل الربح
xxx			المصروفات التشغيلية
			المصروفات البيعية

		xxx	رواتب وعمولات المبيعات
		xxx	رواتب بيع مكتبية
		xxx	مصروفات نقل وحفلات
		xxx	مصروفات الدعاية
		xxx	مصروفات نقل المبيعات
		xxx	استهلاك أدوات المبيعات
		xxx	مصروفات الهاتف والانترنت / المبيعات
	xxx		<b>المصروفات الإدارية</b>
		xxx	رواتب المديرين والإداريين
		xxx	رواتب مكتبية (موظفين)
		xxx	خدمات قانونية ومهنية
		xxx	مصروفات عامة
		xxx	مصروفات التأمين
		xxx	استهلاك الأبنية
		xxx	استهلاك أدوات المكاتب
		xxx	طوابع، لوازم ورقيات
		xxx	مصروفات مكتبية متنوعة
(xxxxx)	xxxx		<b>إجمالي المصروفات التشغيلية</b>
			الدخل من العمليات التشغيلية
			<b>إيرادات ومكاسب أخرى</b>
		xxx	إيراد أرباح الأسهم
		xxx	إيراد إيجار

				فوائد دائنة
		xxx		مصاروفات و خسائر أخرى (غير عادلة)
		xxx		فوائد مدينة عن سندات وأوراق تجارية
		xxx		مصاروفات إيجار
		xxx		خسائر ناجمة عن الحريق
	(xxxx)			
	xxx			دخل النشاط المستمر قبل ضريبة الدخل
	(xxx)			ضريبة الدخل
	xxx			صافي الدخل (الدخل من العمليات المستمرة)
xx				صافي الربح
				$\frac{\text{حصة السهم من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم}} =$
				المتداولة
				العمليات غير المستمرة والاستثنائية والتغير في المبادئ المحاسبية
				التخلص من قسم من أقسام المشاكل
		xxx		- الدخل التشغيلي من القسم لتاريخ التخلص منه (صافي من الضريبة)
		(xxx)		- خسارة التخلص من القسم (صافي من الضريبة)
	xxx			المكسب أو الخسارة الناجمة عن التخلص من

		القسم
xxx		الدخل قبل العناصر الاستثنائية والأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية
(xxxx)		العناصر الاستثنائية خسارة ناتجة من زلزال (صافي من الضريبة)
xxx —		الأثر التراكمي للتغير في تطبيق مبدأ محاسبي (صافي من الضريبة)
xxx —		صافي الدخل
xx		حصة السهم العادي من الأرباح
xx		الدخل من العمليات المستمرة
(xx)		الدخل التشغيلي للقسم المتخلص منه
xx		خسارة التخلص من العمليات غير المستمرة
xx		الدخل قبل العناصر الاستثنائية والأثر التراكمي
(xx)		خسارة استثنائية
xx —		الأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية
xx —		صافي الدخل

لاحظ أن قائمة الدخل هذه تضمنت رقمين لصافي الدخل هما:

-1 صافي الدخل من العمليات المستمرة.

-2 صافي الدخل

للوصول إلى صافي الدخل من العمليات المستمرة تم عرض ثلاثة مجاميع هي صافي إيراد المبيعات، بمحمل الربح، والدخل من العمليات التشغيلية، ومن ثم الدخل من

العمليات العرضية أو غير العادلة. إن التقرير عن بحمل الربح يمكن أن يقدم رقمًا مفيداً من أجل تقييم الأداء وتقدير الإيرادات المستقبلية، فهو يقدم مؤشرًا عن مدى استخدام الشركة لمواردها. كما أن الإفصاح عن العمليات التشغيلية يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم أن النشاطات العارضة (غير العادلة) سوف لن تستمر بنفس المستوى. وللوصول إلى صافي الدخل حال وجود عمليات غير مستمرة يلزم الشركات بالإفصاح عن عناصر كتلك المتعلقة بالتخليص من قسم من أقسام المنشأة، والمكاسب والخسارة الناتجة عن أحداث غير عادلة بطبيعتها وغير متكررة أيضًا، وعن الأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية، وستقدم شرحاً موجزاً لكل من العناصر السابقة الذكر وكيفية التقرير عنها على قائمة الدخل.

**العمليات غير المستمرة:**

حتى تعتبر العملية على أنها غير مستمرة، يجب تمييز الأصول الناتجة من عمليات ونشاطات القسم بوضوح مادياً وعملياتياً عن غيرها من الأصول الناتجة من غيرها من عمليات ونشاطات المنشأة.

تظهر الآثار الناتجة من التخلص من قسم من أقسام المنشأة صافية من ضريبة الدخل بتصنيف منفصل.

**للتوضيح ذلك:**

قررت إحدى الشركات التخلص من قسم الإلكترونيات لديها. كانت خسائر قسم الإلكترونيات خلال العام 300.000 ل.س (صافي من الضريبة) وتم بيع القسم بنهاية العام بخسارة قدرها 500.000 ل.س (صافي من الضريبة) علماً أن معدل ضريبة الدخل 20%

## تظهر قائمة الدخل على الشكل التالي:

عرض العمليات غير المستمرة على قائمة الدخل	
20.000.000	الدخل من العمليات المستمرة
	العمليات غير المستمرة
375.000	خسارة تشغيلية من قسم الالكترونيات المتخلص
(75.000)	منه
300.000	ناقص: ضريبة الدخل
625.000	خسارة التخلص من قسم الإلكترونيات
(125.000)	ناقص ضريبة الدخل
<u>500.000</u>	
<u>(800.000)</u>	
19.200.000	

والقيود المحاسبية للتخلص من قسم الالكترونيات:

من المذكورين		
حـ/ملخص الدخل		800.000
حـ/ضريبة دخل مؤجلة		200.000
إلى حـ/خسارة التخلص من	1.000.000	
الالكترونيات		

### ملاحظة:

تستخدم فقرة (الدخل من العمليات المستمرة) فقط عند حصول مكسب أو خسارة من العمليات غير المستمرة.

العناصر الاستثنائية: هي أحداث وعمليات متميزة بطبيعتها وبعدم تكرار حدوثها. حتى يتم تصنيف حدث أو عملية على أنها استثنائية يجب أن تتصف بالميزتين التاليين:

1- غير عادية بطبيعتها: يجب أن يتصف الحدث بدرجة كبيرة من الشذوذ (غير طبيعية) وأن يكون من النوع الغير عائد للنشاطات العادية للمنشأة آخرين بعين الاعتبار البيئة التي تعمل بها الشركة.

2- الحدوث غير المتكرر: يجب أن لا يكون الحدث من هذا النوع متوقع التكرار في المدى المنظور، آخرين بعين الاعتبار البيئة التي تعمل بها المنشأة.

لتوضيح ذلك، حدوث زلزال في المنطقة التي توجد بها أصول الشركة، يتصف ذلك بالقوة القاهرة أي أنه حدث غير اعتيادي. لكن هل المنطقة التي حدث بها الزلزال تتعرض وبشكل متكرر للزلازل أي أن الزلزال متوقع الحدوث. إذا كان الزلزال متوقع الحدوث فإن الأثر الناتج منه يُعد غير عاديًّا ويتم الإفصاح عنه ضمن العمليات المستمرة على قائمة الدخل أي ضمن قسم مكاسب وإيرادات أو خسائر ومصاريف أخرى. أما إذا كان الزلزال غير متوقع الحدوث أي في منطقة لا تتعرض للزلازل، فيعد الأثر الناتج منه استثنائياً ويتم الإفصاح عنه ضمن العناصر الاستثنائية (صافي من الضريبة) بعد التخلص من قسم من أقسام المنشأة.

مثال: بالعودة لمثالنا: تعرضت الشركة لفيضان مفاجئ وعنيف أدى إلى حدوث خسارة قدرها 250.000 ل.س علمًا أن المنطقة الموجدة فيها الشركة لا يحدث فيها فيضانات كهذه. تظهر هذه الخسارة الاستثنائية في قائمة الدخل على الشكل التالي علمًا أن معدل ضريبة الدخل 20%.

عرض العناصر الاستثنائية على قائمة الدخل	
الدخل قبل العناصر الاستثنائية والأثر	التراكمي للتغيير في المبادئ المحاسبية
250.000	عناصر استثنائية
(50.000)	خسائر ناجمة عن فيضان
(200.000)	ناقص ضريبة الدخل
<u>19.000.000</u>	

### والقيود المحاسبية لإيقاع الخسارة:

من المذكورين ـ/ ملخص الداخلي / أو أ.خ ـ/ ضريبة الدخل المؤجلة إلى ـ/ الخسائر الناتجة عن الفيضان قفل الخسارة الناتجة عن الفيضان بملخص الدخل	250.000	200.000
		50.000

### Change in accounting principle

يعني تبني مبدأ محاسبي مختلف عن المبدأ المحاسبي المستخدم عن فترات سابقة. كالتغيير في أساليب تسعير البضاعة من الوارد أولًا صادر أولًا (FiFo) إلى الوارد أخيرًا صادر أولًا (LiFo) أو إلى وسطي تكلفة المخزون. أو التغيير في طريقة استهلاك الأصول الثابتة من طريقة القسط الثابت إلى طريقة الرصيد المتناقض المضاعف.

يسجل التغيير في المبادئ المحاسبية بتضمين الأثر التراكمي للتغيير من بداية السنة (صافي من ضريبة الدخل) التي تم فيها تبني المبدأ المحاسبي المتخلل عنه وحتى بداية العام الذي تم فيه تبني مبدأ محاسبي جديد. ويتم الإفصاح عن الأثر التراكمي على الدخل الناتج من تبني مبدأ محاسبي جديد كعنصر مستقل بعد البنود الاستثنائية على قائمة الدخل.

لتوضيح ذلك: بالعودة لمثالنا السابق، قررت الشركة في 1/1/2004 تغيير طريقة حساب استهلاك الآلات من طريقة مجموع أرقام السنين إلى طريقة القسط الثابت حيث أن تكلفة الآلات عند شرائها عام 2002 كان 100.000 ل.س وله عمر منتج أربع سنوات.

يمكن عرض المعطيات المتعلقة بهذه الآلات والأثر التراكمي للتغير على الشكل التالي (علماً أن معدل ضريبة الدخل 30%).

## تراكم التغيير في المبدأ المحاسبي

السنة	أرقام السنين عن القسط	الاستهلاك وفق أسلوب القسط	الاستهلاك وفق أرقام السنين	الزيادة في أسلوب مجموع أرقام السنين عن الثابت
2002	40.000	25.000	15.000 ل.س	15.000 ل.س
2003	30.000	25.000	5.000	<u>20.000</u> ل.س

يغفل الأثر التراكمي في حساب ملخص الدخل بالقيد التالي:

من حـ/ الأثر التراكمي للتغير إلى حـ/ ملخص الدخل في المبادئ المحاسبية	14.000
قفل الأثر التراكمي للتغير في ملخص الدخل	14.000

جدير باللحظة أن اهلاك الآلات عن عام 2004 سيتم قياسه على القسط الثابت أي 25.000 ل.س والقيد المالي :

من حـ / استهلاك الآلات		25.000
إلى حـ / مجموع استهلاك الآلات	25.000	

لابد من التنويه إلى أن هناك عناصر غير عادية أخرى تؤثر على صافي الدخل من العمليات المستمرة أهمها:

- 1 المكاسب والخسائر غير العادية.
- 2 التغيير في التقدير.

### أولاًـ المكاسب والخسائر غير العادية Unusual gains and losses

هي مكاسب أو خسائر ناجحة من عناصر غير عادية أو من عناصر غير متكررة ولكن ليس الاثنين معاً. مثال على ذلك، بفرض أن الشركة حسب مثالتنا السابق تعرضت لزلزال أدى إلى تدمير جزء من أبنية الشركة إلا أن المنطقة الموجودة بها الأبنية تتعرض كل عامين للزلزال. حدث كهذا لا يعتبر عنصراً استثنائياً بل يصنف ضمن العناصر غير العادية أي ضمن العمليات المستمرة لأنه يتصف بأحد صفتين: إما القوة القاهرة (عنصر غير طبيعي) أو الصفة الثانية وهي تكرار حدوث الزلازل يمنع تصنيفها ضمن العناصر الاستثنائية لتصنف ضمن العناصر غير العادية أي ضمن العمليات المستمرة.

بفرض أنه نتج من الزلزال خسارة قدرها 100.000 ل.س يمكن عرض هذا العنصر على قائمة الدخل على الشكل التالي:

xxx	صافي المبيعات
<u>(xxx)</u>	تكلفة البضاعة المباعة
xxx	محمول الربع
	مصاريف تشغيلية
xx	مصاريف بيعية
xx	مصاريف إدارية
<u>xxx</u>	الدخل من العمليات التشغيلية
<u>xxx</u>	خسائر ومصروفات غير عادلة
<u>100.000</u>	خسائر ناجحة عن الرزائل
<u>xxx</u>	صافي الربع قبل الضريبة
<u>xxx</u>	الضريبة
<u>xxx</u>	صافي الربع .

لاحظ أنه يتم التقرير عن المكاسب أو الخسائر غير العادلة في قسم إيرادات ومكاسب أخرى أو مصاريف وخسائر أخرى. ولا يتم عرضها صافية من ضريبة الدخل لتضمن أن مستخدمي القوائم المالية يمكنهم وبسهولة التمييز بين العناصر الاستثنائية (يتم التقرير عنها صافية من ضريبة الدخل) وعناصر ذات تأثير مادي كبيرة (لكننا إما غير طبيعية أو غير متكررة ولكن ليس الاثنين معاً).

### التغيير في التقدير: Change in estimate

يمكن أن يتم التغيير في تقدير العمر المتتح وقيمة النفاية للأصول القابلة للاستهلاك، التغيير في تقدير الذمم المدينة الغير قابلة للتحصيل، والتغير في قيم المخزون التالف. تغيرات كهذه تحسب عن السنة التي حصل فيها التغيير في التقدير إذا كانت تؤثر على تلك الفترة، أو على مدة التغيير وعلى المدد المقبلة إذا أثر التغيير في كلا المذكورين.

لتوضيح التغيير في التقدير الذي يؤثر في مدة التغيير، بفرض أن الشركة تقدر مصروف ديونها السيئة بمعدل 1% من المبيعات الآجلة. في العام 2001 قررت إدارة الشركة أن تقدرها للديون السيئة للعام الحالي من المبيعات الآجلة بحسب مراجعتها لتصبح 2%. باستخدام معدل 2% يؤدي إلى تحويل مصروف الديون السيئة مبلغ قدره 250.000 ل.س. يتم تسجيل هذا الاحتياطي للديون السيئة في 31/12/2001 على الشكل التالي:

من حـ/ مصروف الديون		250.000
إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها	250.000	
تحمـيل مصروف الديون السيئة وفق المعدل		
الجـديد		

يتم قفل مصروف الديون في ملخص الدخل.

ليس للتغيير أثر رجعي، أي لا يستدعي تعديل تقديرات سنوات سابقة. هناك اختلاف بين التغيير في التقدير والتغيير في المبدأ الحاسبي. فالتغير من القسط الثابت إلى مجموع أرقام السنين في استهلاك الأصول الثابتة يعتبر تغيير في المبادئ الحاسبية وله أثر رجعي. أما تغيير تقدير العمر المنتج للأصل الثابت مثلاً من 15 سنة إلى 25 سنة يعتبر تغيير في التقدير ويؤثر على السنة التي حصل فيها التغيير.

لتوضيح ذلك: اشتترت الشركة بناء عام 2000 بمبلغ 300.000 ل.س وقدر العمر المنتج للبناء 15 عام وليس له قيمة نفاذية. تم تسجيل استهلاك البناء لخمس سنوات أي حتى 31/12/2004 في 1/1/2005. تم مراجعة العمر المنتج لهذا البناء وتبين أن إجمالي عمر المنتج يمكن أن يكون 25 سنة. عندها يظهر الحساب في بداية السنة السادسة على الشكل التالي:

البناء

نافض: مجمع استهلاك البناء

$(5 \times 15) \div 300.000$

القيمة الدفترية

300.000 ل.س

100.000 ل.س

200.000 ل.س

والقيد المالي لتسجيل استهلاك عام 2005 هو:

من حـ/مصرف الاستهلاك	10.000
إلى حـ/ مجمع استهلاك الأبنية	10.000
تسجيل مصرف الاستهلاك عن عام 2005	

وتم حساب مصرف الاستهلاك البالغ 10.000 ل.س حسب المعادلة الآتية:

القيمة الدفترية للأصل 200.000 ل.س

أعباء الاستهلاك = \_\_\_\_\_ = 10.000 ل.س

العمر المتبقى للأصل 20 سنة

يجب أن يتم الإفصاح عن التغير في التقدير بملاحظة التقرير السنوي تبين  
العمر المتبع القديم والعمر المتبع الجديد وأسباب التغيير والأثر الآتي من  
التغيير... الخ.

تصحيح الأخطاء :

ليس هناك منشأة صغيرة أو كبيرة يمكن أن تكون حالية من الأخطاء. إلا  
أنه يمكن تخفيض المخاطر الكبيرة للأخطاء من خلال تطبيق نظام رقابة داخلية جيد  
على العمليات والإجراءات المحاسبية. يجب تصحيح الأخطاء عند اكتشافها بموجب  
قيود محاسبية تتناول الحسابات ذات العلاقة ويجب التقرير على ذلك في القوائم  
المالية. ترى مهنة المحاسبة أن يتم معالجة الأخطاء على أنها تسويات لفترات

سابقة، ويجب أن تسجل في العام الذي اكتشفت فيه الخطأ، ويجب التقرير عنها في القوائم المالية كرسوة لرصيد أول الدورة للأرباح المحتجزة. إذا كان يتم التقرير في قوائم مالية مقارنة، يجب إعادة إعداد القوائم المالية السابقة المتأثرة بالخطأ المكتشف. يجب أن لا يعاد الإفصاح عن تصحيح الخطأ في الدورات اللاحقة.

مثال:

في العام 2002 اكتشف ماسك دفاتر شركة الإلكترونيات الحديثة أنه في العام 2001 فشلت الشركة في تسجيل مبلغ 20.000 ل.س في حساب مصروف استهلاك أبنية مقامة حديثاً. تم تضمين الاستهلاك بشكل صحيح في الدخل الخاضع للضريبة. إلا أنه وبسبب الاختلافات العديدة المؤقتة، تم التقرير في العام 2001 عن صافي دخل قدره 150.000 ل.س وعن دخل خاضع للضريبة قدره 110.000 ل.س. على فرض أن معدل ضريبة الدخل الفعال كان 40%.

تم إجراء القيد المحاسبي التالي في العام 2001 لإظهار ضريبة الدخل

من حـ / مصروف ضريبة الدخل إلى المذكورين		60.000
ضريبة دخل مستحقة	44.000	
ضريبة دخل مؤجلة	16.000	
<b>تسجيل ضريبة الدخل عن عام 2001</b>		

كتيبة لحذف 20.000 ل.س بسبب الخطأ حدث ما يلي:

- تم تخفيض مصروف الاستهلاك 20.000 ل.س
- تم تخفيض مجموع الاستهلاك 20.000
- ازداد مصروف ضريبة الدخل بمبلغ  $(\%40 \times 20.000)$
- ازداد صافي الدخل بمبلغ 12.000

-إزداد مبلغ ضريبة الدخل المؤجلة (الالتزام). يبلغ 8.000 في العام 2002 القيد المحاسبي اللازم لتصحيح الخطأ الواقع في العام 2001 هو تصحيح أخطاء في العام 2002

ـ/ الأرباح المحتجزة	12.000
ـ/ ضريبة دخل مؤجلة	8.000
إلى ـ/ مجمع استهلاك الأبنية	20.000
تسجيل تصحيح خطأ في الاستهلاك عن عام 2001	

القيد المحاسبي لتصحيح الخطأ هو نفسه سواءً كان التصحيح عن فترة واحدة أو عن فترات مقارنة . إلا أن الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية سوف يختلف. إذا تم إعداد قائمة مالية واحدة (غير مقارنة)، يجب أن يتم الإفصاح عن الخطأ كتسوية لرصيد أول المدة لقائمة الأرباح المحتجزة في الدورة التي تم فيها اكتشاف الخطأ.

وتظهر قائمة الأرباح المحتجزة على الشكل التالي:

250.000		الأرباح المحتجزة في 1/1/2002 كما تم التقرير عنها سابقاً
	20.000	تصحيح خطأ في الاستهلاك
	(8000)	ناقص تخفيض في ضريبة الدخل المطبقة
(12.000)		رصيد الأرباح المحتجزة المعدل
238.000		يضاف صافي الدخل للعام 2002
400.000		
738.000		أرباح محتجزة 2002/12/31

أما في حال إعداد قوائم مالية مقارنة، يجب إجراء تسويات لتصحيح مبالغ كافة الحسابات التي تأثرت والتي تم التقرير عنها في القوائم المالية عن كافة الفترات التي تم عنها التقرير. يجب إعادة إعداد كافة البيانات التي سبق التقرير عنها حسب

الأساس الصحيح، ويجب التقرير عن أي تسويات لاحقة على أنها تسويات لفترة سابقة للأرباح المحتجزة للفترة السابقة التي التقرير عنها. حسب مثالنا.

إن حذف مبلغ 20.000 ل.س كخطأ في الاستهلاك في العام 2001 والذي تم اكتشافه في العام 2002، ينبع عنه إعادة إعداد القوائم المالية للعام 2001 عند تقديمها بشكل مقارن مع القوائم المالية للعام 2002 بحيث تظهر على

الشكل التالي:

التقرير عن الخطأ في القوائم المالية المقارنة

في الميزانية	
20.000	زيادة بجمع استهلاك الأبنية
8.000	نقص ضريبة دخل مؤجلة
12.000	أرباح محتجزة -رصيد آخر نقص الدورة
في قائمة الدخل	
20.000	زيادة بمصروف الاستهلاك
8.000	نقص بمصروف الضريبة
12.000	صافي الدخل
في قائمة الأرباح المحتجزة	
12000	أرباح محتجزة، رصيد آخر الدورة (بسبب انخفاض صافي الدخل للدورة)

يتم إعداد القوائم المالية للعام 2002 مقارنة بقوائم 2001 وكان الخطأ لم يحدث. يجب أن تحتوي القوائم المالية للعام 2002 ملاحظة تتعلق بإعادة إعداد القوائم المالية للعام 2001 وتبين أثر التصحيح على الدخل قبل العناصر الاستثنائية Extraordinary، صافية من الضريبة وحصة السهم من الأرباح ذات العلاقة.

### حصة السهم من الأرباح : Earning per share

المقصود بربحية السهم هي ربحية السهم العادي، لأن للأسهم المتداولة نسبة أرباح محددة بعدد إصدارها. لذلك عند حساب حصة السهم العادي من الأرباح لابد من تخفيض أرباح الأسهم المتداولة من الأرباح المعدة للتوزيع ومن ثم يتم تقسيم الناتج على عدد الأسهم المتداولة بتاريخه. يتم تخفيض أرباح الأسهم المتداولة، إذا كانت أرباح الأسهم المتداولة معلن عنها، أما إذا لم تعلن الإدارية عن توزيع أرباح فلا يتم تخفيض أرباح الأسهم المتداولة إلا إذا كانت جماعة الأرباح فيتم تخفيضها حتى وإن لم يكن معلن عنها. لتوضيح ذلك:

بفرض أن إحدى الشركات المساهمة أعلنت عن تحقيق أرباح قدرها 350.000 ل.س، وأعلنت ودفعت أرباح أسهم متداولة قدرها 50.000 ل.س. وعدد الأسهم المتداولة لذلك العام كان 100.000 سهم. تكون عندها حصة السهم من الأرباح 3 ل.س.

صافي الدخل – أرباح الأسهم المتداولة

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

$$50.000 - 350.000$$

$$\frac{= 3 \text{ ل.س}}{100.000} =$$

لاحظ أن ربحية السهم تقيس عدد الليرات التي ربحها كل سهم من الأسمم العادي وليس المبلغ النقدي الذي دفع لحاملي السهم العادي على شكل أرباح. وبسبب أهمية ربحية السهم، مطلوب الإفصاح عن ربحية السهم على وجه قائمة الدخل. وبالنسبة للشركة التي تعرض على قائمة دخلها بند العمليات الغير مستمرة عليها أن تعرض حصة السهم من هذه البند إما على وجه قائمة الدخل أو بلاحظات مرفقة بالقوائم المالية كما لاحظنا سابقاً.

### **قائمة الأرباح المحتجزة: Retained earning statement**

يؤدي صافي الدخل إلى زيادة الأرباح المحتجزة، كما أن صافي الخسارة تؤدي إلى إنفاس الأرباح المحتجزة. كما أن التسويات التي تنشأ عن أخطاء حدثت في دورة سابقة يمكن أن تؤدي إلى زيادة أو تخفيض الأرباح المحتجزة (صافية من الضريبة) وبالتالي يتم استبعادها من تحديد صافي دخل الدورة. لتوضيح ذلك: كان رصيد الأرباح المحتجزة في 2002/1/1 في إحدى الشركات المساهمة 1.500.000 ل.س وكانت نتيجة أعمال الشركة في 2002/12/31 هي 2.500.000 ل.س علماً أن محاسب الشركة اكتشف أن هناك مبلغ 200.000 ل.س عجزت الشركة عن تسجيله كمصاروف استهلاك بناء عام 2001. وقد قررت الشركة توزيع أرباح نقداً قدرها 1.000.000 ل.س.

يتم عرض قائمة الأرباح المحتجزة بعد إجراء القيد المتعلق بتسوية الخطأ المكتشف على الشكل التالي (بفرض أن معدل الضريبة الفعال هو 40%):

من المذكورين حـ/ الأرباح المحتجزة حـ/ ضريبة دخل مؤجلة إلى حـ/ مجمع اهلاك الأبنية تسجيل اكتشاف خطأ في حساب استهلاك الأبنية		120.000 80.000 200.000
--	--	------------------------------

وتطهر عندها قائمة الأرباح المحتجزة على الشكل التالي:

الشركة...

### قائمة الأرباح المحتجزة للعام المنتهي في 2002/12/31

1.500.000	200.000	رصيد 1/1 كما هو مقرر ناقص: تصحيح أخطاء سابقة في استهلاك الأبنية ضريبة الدخل
(120.000)	80.000	
1.380.000		الرصيد المعدل للأرباح المحتجزة
2.500.000		يضاف: صافي الدخل
3880000		
1000000		ناقص: توزيع أرباح نقداً
2880000		رصيد الأرباح المحتجزة في 2002/12/31



المبحث الثاني  
قائمة المركز المالي  
**Balance sheet**

تعرض الميزانية أصول ومطاليب وحقوق ملكية الشركة بتاريخ محدد.

تقديم هذه القائمة معلومات عن طبيعة ومتى الاستثمارات في موارد المنشأة،

التزاماً بها تجاه الدائنين وحقوق المالكين في صافي تلك الموارد. لذلك، فهي

تساعد في التنبؤ بالمتى وتوقيتها، وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية.

**منافع قائمة المركز المالي:**

من خلال تقسيم الميزانية لمعلومات عن أصول المنشأة، مطالبيها، وحقوق

الملكية فإنها تقدم أساس لحساب معدلات العائد وتقييم بنية رأس المال في المنشأة.

كما أنه يمكن استخدام معلومات الميزانية من أجل تقييم المحاطر والتغيرات النقدية

المستقبلية. لذلك، فإن الميزانية مفيدة في تحليل سيولة المنشأة، ملاءمتها المالية،

ومرونتها المالية.

**سيولة المنشأة Liquidity:** تتعلق بالمدة الزمنية المتوقعة أن تنقضي حتى يتم تحويل أصل من أصول المنشأة إلى نقد أو حتى يتم سداد الالتزام.

**الملاعة المالية Solvency:** تتعلق بقدرة المنشأة على سداد ديونها عند استحقاق تلك الديون.

**المرونة المالية Financial flexibility:** تقيس مقدرة المنشأة على اتخاذ خطوات فعالة لتغيير متى وتوقيت التدفقات النقدية، وبالتالي مقدرتها على أن تستجيب للحاجات والفرص غير المتوقعة ، غالباً ما تتأثر المرونة المالية بسيولة المنشأة وملاءمتها المالية.

## **تصنيف الميزانية : Classification in the balance sheet**

تصنف حسابات الميزانية في مجموعات كل مجموعة تحتوي على عناصر متباينة للوصول إلى بحاجة فرعية هامة، ويتم ترتيبها بشكل تظهر العلاقة الهامة بين تلك العناصر.

تساعد عملية تصنيف الميزانية المحللين الماليين من خلال جمع العناصر ذات الموصفات المتماثلة وفصل العناصر ذات الموصفات المختلفة وفق ما يلي:

-1 حسب طبيعتها أو وظيفتها: تصنف الأصول التي تختلف من حيث النوعية أو الوظيفة المتوقعة لها في أعمال المنشأة كعناصر منفصلة مثال على ذلك، تصنفي المخزون السلعي بشكل منفصل عن أصول المعمل وتجهيزاته.

-2 حسب أثرها في المرونة المالية: الأصول والالتزامات التي لها تطبيقات مختلفة فيما يتعلق بالمرونة المالية يجب التقرير عنها كعناصر منفصلة. مثال على ذلك، الأصول المستخدمة في الأعمال التشغيلية كالمباني والآلات يجب التقرير عنها بشكل منفصل عن أصول تحفظ بها المنشأة بقصد الاستثمار. لذلك، يجب التقرير عن كلٌّ من الأصول التشغيلية والاستثمارات في مجموعات منفصلة في قائمة المركز المالي.

-3 حسب سيولتها: الأصول والالتزامات ذات موصفات السيولة العامة المختلفة يجب التقرير عنها كعناصر منفصلة، مثال على ذلك، يجب التقرير عن النقدية بشكل منفصل عن المخزون السلعي.

التصنيفات الثلاثة العامة لتلك العناصر الموجودة ضمن الميزانية هي الأصول، الالتزامات وحقوق الملكية وتعرف على الشكل التالي:

**الأصول:** هي منافع اقتصادية مستقبلية محتملة مملوكة أو مداره من قبل المنشأة كنتيجة لعمليات وأحداث حصلت في الماضي.

**الالتزامات:** منافع اقتصادية محتملة التضخية بها مستقبلاً والتي تنتج عن تعهدات حالية للمنشأة بأن تنقل أصول أو تقدم خدمات لمنشأة أخرى في المستقبل وذلك نتيجة لعمليات وأحداث حصلت في الماضي.

**الملكية:** الحقوق المتبقية في أصول المنشأة وذلك بعد تخفيض أو سداد التزاماتها.

يمكن تقسيم هذه العناصر إلى تصنيفات فرعية متعددة حسب الشكل التالي:

تصنيفات الميزانية	
<u>الحصول و الملكية</u>	<u>الأصول:</u>
- الالتزامات المتداولة	- الأصول المتداولة.
- التزامات طويلة الأجل	- استثمارات طويلة الأجل
- حقوق الملكية	- أصول المعلم وبجهيراته الثابتة
- رأس مال الأسهم	- الأصول غير المادية
- رأس المال المدفوع الإضافي	- أصول أخرى
- الأرباح المحتجزة	

#### **الأصول المتداولة:**

تشتمل مجموعة الأصول المتداولة على النقدية وغيرها من الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد أو تستهلك خلال عام واحد أو خلال الدورة التشغيلية للمنشأة أيهما أطول. ويقصد بالدورة التشغيلية هي متوسط المدة الزمنية بين الحصول على المواد والЛОازم وتحقق النقدية باليبيع للمواد واللوازم التي تم الحصول عليها خلال الدورة. ويتم عرض الأصول المتداولة في الميزانية حسب سبوليتها. هناك خمسة عناصر أساسية يمكن تصفيتها ضمن قسم الأصول المتداولة وهي:

- 1 النقدية.
- 2 الاستثمارات قصيرة الأجل.
- 3 حسابات الذمم المدينة.
- 4 المخزن السلعي (البضائع).
- 5 النفقات المدفوعة مقدماً.

### **Cash النقدية:**

تمثل الأموال الموجودة نقداً لدى الشركة أو لدى بنك أو أكثر يكون للشركة علاقة مباشرة معه. يجب الإفصاح عن أي حجوزات على النقدية. إذا كان هناك حجوزات على النقدية من أجل مواجهة التزامات جارية مستحقة (متداولة)، عندها يتم التقرير عن النقدية المحتجزة تحت قسم الأصول المتداولة على الشكل التالي:

عرض النقدية المحتجزة على الميزانية	
الأصول المتداولة	النقدية
xxx	النقدية
xxx	نقدية محتجزة (ملاحظة 1)
ملاحظة (1) أموال محتجزة: لدى الشركة مبلغ .... موضوعة في المصرف التجاري السوري رقم ... من أجل التوزيع على المساهمين في العام القادم أرباح أسهم كما أن لدى الشركة مبلغ .... في صندوق ائتمان محجوزة من أجل دفع أوراق دفع مستحقة.	

أما إذا تم احتياز النقدية لأغراض غير الالتزامات المتداولة، يتم التقرير عنها في قسم غير قسم الأصول المتداولة، تحت بند أصول أخرى على الشكل التالي:

## عرض النقدية المحتجزة لأغراض غير الالتزامات المتداولة على الميزانية

### الأصول المتداولة

xxx

النقدية

أصول أخرى:

xxx

أموال متحجزة (ملاحظة 1)

ملاحظة (1): أموال متحجزة: خلال العام الجاري أجرت الشركة قرض طويل الأجل لتمويل بناء مركز توزيع. تم التقرير عن مبلغ الدين ضمن الديون طويلة الأجل، وتم الإفصاح عن النقدية المتراكمة وغير المصاروفة بنهایة العام تحت بند أصول أخرى باسم نقدية متحجزة.

### الاستثمارات قصيرة الأجل: Short term investment

الاستثمارات في أوراق الدين وأوراق الملكية يتم جمعها في ثلاثة حقائب استثمارية منفصلة وذلك من أجل تقييمها والتقرير عنها. وتصنف هذه الحقائب على الشكل التالي:

- سندات دين يتم الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق. يتم التقرير عنها ضمن الأصول المتداولة أو غير المتداولة حسب الظروف. هي أوراق دين يكون للشركة منها موقف جيد.
- سندات دين وأوراق مالية ملكية يتم الاحتفاظ بها بقصد الاتجار (البيع) بها خلال فترة قصيرة. يجب التقرير عنها ضمن الأصول المتداولة. وقد تكون أوراق دين أو أوراق ملكية تُشتري ويتم الاحتفاظ بها من أجل البيع في الأجل القصير لتحقيق أرباح من فروق السعر.

- سندات دين وأوراق ملكية، لا تصنف ضمن الأوراق المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وليس ضمن الأوراق المالية بغرض الاتجار. يتم التقرير عنها ضمن الأصول المتداول أو غير المتداول حسب الظروف. كافية الأوراق المالية للاتجار بها أم بغرض البيع يتم التقرير عنها بقيمتها العادلة.

وتظهر الاستثمارات على الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	عرض الاستثمار في الأوراق المالية	<u>الأصول:</u>
xxx		النقدية والنقدية المعادلة
xxx		- أوراق مالية متوافرة للبيع
xxx		استثمارات في أوراق مالية
xxx		أوراق مالية برهن عقاري
35 مليون	أوراق مالية برهن (القيمة العادلة 34 مليون)	- أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
xxx		- قروض مستحقة القبض، صافي
xxx		محتفظ بها بغرض البيع
xxx		محتفظ بها بغرض الاستثمار

### الدّمّم المدينة: Receivable

يجب تحديد أي نقص متوقع في حسابات الدّمّم المدينة ناتج من انتقاء إمكانية التحصيل، عن مبلغ وطبيعة الدّمّم المدينة غير التجارية وعن أي دّمم مخصصة أو مرئية كضمان إضافي للدائرين (Collateral):

### الميزانية

#### عرض الذمم المدينة

##### أصول متداولة:

ذمم مدينة تجارية

حسابات الربائين

الشركات الزميلة

عقود وسندات أقساط

إجمالي

ناقص: مسموحات حسابات غير قابلة للتحصيل  
(د.م. في تحصيلها)

حسابات الذمم المدينة التجارية

حسابات ذمم من فروع غير مندرجة

### المخزون السلعي (البضائع) Inventories

من أجل التقرير عن المخزون السلعي بشكل مناسب يجب الإفصاح عن أسس تقدير المخزون السلعي (التكلفة أو السوق أيهما أقل) وعن أسلوب تسجيل البضاعة (LiFo أو FiFo). وبالنسبة للشركات الصناعية يجب الإفصاح عن مستوى إتمام المخزون السلعي أيضاً ويمكن أن يظهر المخزون السلعي على الشكل التالي:

**الميزانية**

**عرض للمخزون السلعي - مع إظهار مستوى الإقامة**

المخزون السلعي - بالتكلفة أو السوق أيهما أقل  
(سعرت حسب FiFo الداخلي أولاً صادر أولاً)

xxx

بضائع تامة الصنع

xxx

بضائع تحت التشغيل

xxx

مواد خام وقطع تبديل مشترأة

**النفقات المدفوعة مقدماً: Perpaid expenses**

تصنف النفقة المدفوعة مقدماً ضمن الأصول المتداولة وهي مصروفات تم دفعها من أجل الحصول على منافع (غالباً خدمات) خلال عام أو خلال الدورة التشغيلية أيهما أطول. يتم التقرير عن النفقة المدفوعة مقدماً بالمبالغ الغير مستنفدة أو بالتكلفة الغير مستهلكة. من النفقات المدفوعة مقدماً والشائعة، الآحرارات المدفوعة مقدماً، اللوازم المكتبية والتشغيلية، التأمين. يمكن أن تظهر النفقات المدفوعة مقدماً على الميزانية على الشكل التالي:

**الميزانية**

**عرض للنفقات المدفوعة مقدماً**

**الأصول المتداولة**

xxx

**المخزون السلعي**

xxx

**نفقة مدفوعة مقدماً**

يتم التقرير في الشركات غالباً عن التأمين وخدمات أخرى مدفوعة لستين أو ثلاث ضمن الأصول المتداولة بالرغم من أن جزءاً من المدفوعات المسماة يجري على فترات لأكثر من عام أو الدورة التشغيلية الحالية.

### الاستثمارات طويلة الأجل: Long-term investment

وتكون من أحد أربع نماذج هي:

- 1- الاستثمار في الأوراق المالية مثل السندات، الأسهم العادية، وأوراق الدفع طويلة الأجل.
- 2- الاستثمار في أصول ثابتة مادية لا يتم استخدامها حالياً في أعمال الشركة كالاستثمار في أرض من أجل المضاربة.
- 3- استثمارات وضعت جانباً في صناديق خاصة كصناديق استهلاك الدين، صناديق التقاعد، وصناديق التأمين على الحياة.
- 4- الاستثمارات في فروع غير مندجدة أو في الشركات التابعة وفي الشركة الأم.

يتم الاحتفاظ بالاستثمارات طويلة الأجل لعدد من السنوات. غالباً ما يتم عرضها على الميزانية مباشرة أسفل الأصول المتداولة في قسم مستقل يسمى استثمارات. العديد من الأوراق المالية التي تظهر بشكل ملائم ضمن الاستثمارات طويلة الأجل هي في الحقيقة أوراق مالية سوقية يتم التقرير عنها ضمن بند استثمارات طويلة الأجل وليس ضمن الأصول المتداولة، لأن الغرض منها ليس تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة.

يجب التقرير عن الأوراق المالية بعرض البيع بقيمتها العادلة. وبالنسبة للأوراق المالية المحفظ بها لتاريخ الاستحقاق يتم التقرير عنها بتكلفة الاستنفاد. ويمكن أن تظهر الاستثمارات طويلة الأجل في الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض الاستثمارات طويلة الأجل	
	استثمارات
xxx	الاستثمار في شركة النجاح
xxx	استثمارات أخرى
xxx	ذمم مدينة طيبة الأجل
xxx	إجمالي الاستثمارات

الممتلكات، المصنع، المعدات والتجهيزات (الأصول الثابتة المادية) :

## Property, Plant, and equipment

هي ممتلكات ذات طبيعة تحملية تستخدم في أعمال الشركة النظامية، وت تكون هذه الأصول من ممتلكات مادية مثل الأرض، الأبنية الآلات، المفروشات، العدد والأدوات، ومواد تالفة (كالغابات والمعادن). أغلب هذه الأصول، (باستثناء الأرض) هي إما أصول قابلة للاستهلاك مثل الأبنية أو النفاذ مثل الغابات والمناجم وآبار النفط. تظهر تلك الأصول على الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض الممتلكات، المصنع ، والمعدات	
ممتلكات، مصانع، معدات :	
xxx	أرض
xxx	أبنية
xxx	آلات، تجهيزات، ومعدات
xxx	عقود تأجير مرسلة
xxx	تحسينات العقارات المستأجرة
xxx	إجمالي
(xxxx)	ناقص: جمع استهلاك
xxxx	مناجم، قوالب، ناقص الاستنفاد
xxx	ممتلكات، مصانع، تجهيزات (صافي)

يجب الإفصاح عن أسس تقييم الممتلكات، المصانع، المعدات، وعن أي حجوزات أو رهون عقارية وعن بجمعيات الاعتصام - غالباً في ملاحظات مع القوائم المالية.

### الأصول غير المادية: Intangible assets

هي أصول تفتقر في الغالب إلى الوجود المادي وغالباً ما تتصف بدرجة عالية من عدم التأكيد فيما يتعلق بمنافعها المستقبلية وتشتمل هذه الأصول على براءة الاختراع، حقوق الطبع والنشر، الامتيازات ، شهرة المحل ، العلامات التجارية... الخ.

بشكل عام يتم استنفاد هذه الأصول خلال فترة بين 5-40 عاماً، يمكن أن يتم التقرير عن هذه الأصول في الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض للأصول غير الملموسة (المادية)	
	أصول غير مادية
xxx	شهرة محل ناقص مجمع استنفاد
xxx	براءة اختراع، علامات تجارية ناقص مجمع استنفاد
xxx	تكلفة تطوير برامج ناقص مجمع استنفاد
xxx	إجمالي الأصول غير الملموسة

### أصول أخرى: Other assets

تنوع الأصول الأخرى بشكل كبير من الناحية العملية. بعض هذه العناصر هي: الأعباء المؤجلة (نفقات مدفوعة مقدماً طويلاً الأجل)، ذمم مدينة غير متداولة، ضرائب دخل مؤجلة (فروقات ضريبية للاسترداد) ممتلكات محفظة بها بغرض البيع.

## الالتزامات المتداولة: Current liabilities

هي تعهدات يتوقع أن يتم سدادها إما من خلال استخدام الأصول المتداولة أو من خلال خلق التزامات متداولة أخرى. وتحتوي على:

- 1- مستحقات ناجمة عن الحصول على بضائع وخدمات: مثل حسابات الدائين، رواتب مستحقة، ضرائب مستحقة.
- 2- متحصلات تم الحصول عليها بشكل مسبق (إيرادات مقبوض مقدماً) لإرسال البضاعة أو إنجاز الخدمات مثل الأجر المقوض مقدماً، إيراد الاكتتاب (بال محلات مثلاً).
- 3- التزامات أخرى سيتم تسديدها خلال الدورة التشغيلية مثل الجزء المستحق من قرض السنديان طويلاً الأجل الذي يجب أن يتم دفعه خلال الدورة الجارية أو التزامات قصيرة الأجل التي تنشأ من شراء تجهيزات... الخ.  
لا يتم التقرير عن الالتزامات المتداولة وفق تسلسل ثابت أو دائم. معظم العناصر التي يتم تسجيلها أولاً هي: أوراق الدفع، حسابات الدائين، ديون قصيرة الأجل، ضريبة الدخل المستحقة، المستحق من الديون طويلاً الأجل، وتظهر الالتزامات المتداولة على الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض الالتزامات المتداولة	
	الالتزامات المتداولة
xxx	ديون قصيرة الأجل
xxx	حسابات الدائين العامة
xxx	حسابات الدائين للشركات التابعة غير المندرجة
xxx	دفعات وسلف من الزبائن
xxx	مكافآت ومنافع مستحقة

xxx	تكلفة الضمان المستحقة
xxx	ضرائب مستحقة غير ضريبة الدخل
xxx	فوائد مستحقة
xxx	الالتزامات متداولة مستحقة
xxx	الجزء المتداول من الديون طويلة الأجل
xxx	إجمالي الالتزامات المتداولة

الزيادة في قيمة الأصول المتداولة تعود إلى ما يسمى رأس المال العامل (وتدعى أحياناً صافي رأس المال العامل). يمثل رأس المال العامل السيولة الآمنة المتوفرة لمواجهة المطالب الحالية للدورة التشغيلية.

### الالتزامات طويلة الأجل: Long-term liabilities

هي الالتزامات أو تعهادات لا يتوقع أن يتم سدادها خلال الدورة التشغيلية العادلة للمنشأة، إلا أنها مستحقة الدفع بتاريخ ما بعد تلك الدورة. من الأمثلة على ذلك: سندات القرض، أوراق الدفع طويلة الأجل، بعض مبالغ ضريبة الدخل المؤجلة، الالتزامات التأجيرية، الالتزامات التعاقدية.

يتم الإفصاح عن المستحق من الديون طويلة الأجل خلال الدورة التشغيلية ضمن الالتزامات المتداولة إذا كان سدادها يتطلب استخدام أصول متداولة. غالباً ما تكون الالتزامات طويلة الأجل ضمن ثلاث تصنفيات أو نماذج هي:

1- الالتزامات تنشأ عن حالات تمويلية معينة مثل إصدار سندات القرض،

أوراق الدفع طويلة الأجل، الالتزامات التأجيرية طويلة الأجل.

2- الالتزامات تنشأ عن الأعمال الاعتيادية للمنشأة مثل الالتزامات التقاعدية،

الالتزامات ضريبة الدخل المؤجلة.

3- الالتزامات المحتملة والحوادث الطارئة: يعتمد وجودها على حدوث أو عدم حدوث واحد أو أكثر من الأحداث مستقبلاً لتأكيد المبلغ المستحق، أو الدافع أو تاريخ الدفع مثل كفالات المنتج، تكلفة الهدايا، وحوادث طارئة أخرى.

تظهر الديون طويلة الأجل والملاحظات المرفقة في الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض للديون طويلة الأجل	
الالتزامات طويلة الأجل	
240.000	ديون طويلة الأجل (ملاحظة 1)
xxx	الالتزامات بموجب عقود تأجير رأسمالية
xxx	ضرائب دخل مؤجلة
xxx	الالتزامات غير متداولة أخرى
400.000	ملاحظة 1: المدينون يتكون الدين من أوراق دفع 9% بامتياز تستحق بأقساط سنوية قدرها 10000 ل.س .
100.000	قروض برهن وغيرها من الأوراق التجارية تستحق بعد 11 عام (وسطي معدل الفائدة) 9.5%
60.000	اقتراض من البنك بمعدل 9.7%
<u>100.000</u>	أوراق تجارية بمعدل 9.4%
300.000	
<u>(60000)</u>	ناقص الجزء المستحق
<u>240.000</u>	إجمالي الديون طويلة الأجل

## **الأدوات المالية (الصكوك) Financial instrument**

تعرف الأدوات المالية على أنها النقود، حقوق الملكية، الحق الناتج عن عقود (الحقوق التعاقدية) بأن تستلم نقوداً أو تعهد بدفع نقوداً أو أدوات مالية أخرى. المقصود بالحقوق التعاقدية التي تخولك بأن تستلم نقوداً أو أدوات مالية أخرى هي الأصول، بينما المقصود بالحقوق التعاقدية التي ترتب عليك تعهداً بأن تدفع نقوداً أو أدوات مالية أخرى هي الالتزامات. من الأمثلة على الأدوات المالية، النقود، الاستثمارات، حسابات الزبائن، حسابات الدائنين . بسبب الاستخدام الزائد للأدوات المالية أخيراً، على الشركات أن تفصح عن القيمة الدفترية (التحميمية) والقيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية. وقد تم مناقشة جزء من هذه الأدوات المالية في الفصل المتعلق في الالتزامات المتداولة والاحتمالات الطارئة.

### **حقوق الملكية: Owners equity**

تمثل حقوق الملكية القيمة المتبقية من أصول المنشأة بعد طرح قيمة التزاماتها بتجاه الآخرين أي أنها صافي قيمة أصول المنشأة. غالباً يصنف هذا القسم إلى ثلاثة أجزاء.

#### **قسم حقوق ملكية حملة الأسهم:**

**1 - رأس مال الأسهم: Capital stock:** وهي تمثل القيمة الاسمية أو القيمة المحددة للأسهم المصدرة.

**2 - رأس المال المدفوع الإضافي: Additional paid capital:** وهي المبالغ المدفوعة زيادة عن القيمة الاسمية أو القيمة المحددة.

**3 - الأرباح المحتجزة: Retained earning:** أرباح الشركة الغير موزعة.

إن متطلبات الإفصاح الأساسية عن أسهم رأس المال تتعلق بالإفصاح عن مبالغ كل من رأس المال المصرح به، رأس المال المصدر، والقيمة الاسمية لرأس المال

المتداول. غالباً ما يتم تقديم رأس المال الإضافي في مبلغ واحد، بالرغم من أن الجاميع الفرعية لمصادر رأس المال الإضافي يمكن أن تقدم معلومات مفيدة إذا كانت تلك الجاميع متعددة ومادية (كبيرة).

قسم الأرباح المحتجزة يمكن تقسيم إلى مبالغ غير مخصصة (المبلغ الذي يكون في الغالب متوفّر ليوزع كأرباح على حملة الأسهم) وإلى مبالغ متحجزة Restricted (من أجل سداد قرض سنديات أو أي عقود أو اتفاقيات قرضية أخرى) إضافةً لذلك، أي مبلغ من أسهم رأس المال تم إعادة استحواذها (أسهم الخزينة) تظهر على شكل تخفيض لحقوق الملكية، كما أشرنا سابقاً.

تختلف حسابات حقوق الملكية في الشركات المساهمة عنها في شركات الأشخاص والمشاريع الفردية الخاصة بشكل جوهري. حيث تظهر حسابات رأس المال الشركاء الدائمة والرصيد في حساباتهم المؤقتة (حسابات المسحوبات) بشكل منفصل. في المشاريع الفردية يتم غالباً استخدام حساب واحد فردي لرأس المال يشمل كافة عمليات حقوق الملكية.

يمكن أن يظهر قسمة حقوق الملكية في الشركات المساهمة على الشكل التالي:

الميزانية	عرض لقسم حقوق الملكية (بالآلاف الليارات)	حقوق الملكية
	رأس المال الإضافي	رأس المال الإضافي
5000	500000	500000
150000	15.000.000	15.000.000
35000	35000	35000
<u>75000</u>	الأرباح المحتجزة	الأرباح المحتجزة
<u>265000</u>	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي حقوق الملكية

## شكل الميزانية: Balance sheet format

هناك تنظيم عام يتم إتباعه غالباً عند عرض الميزانية المصنفة على هيئة حساب. بموجب هذا الأسلوب يتم تسجيل الأصول على الجانب الأيمن من الحساب والمطالبات وحقوق الملكية على الجانب الأيسر منه. والعيب الرئيسي لهذا الأسلوب هو الحاجة إلى صفحتين متقابلتين لإعداد الميزانية. ولتجنب هذه المشكلة، يتم اتباع أسلوب التقرير الذي يتم بموجبه تسجيل الالتزامات وحقوق الملكية بشكل مباشر تحت الأصول وعلى الصفحة نفسها حسب الشكل التالي:

شركة المنتجات العلمية (الأرقام افتراضية، بآلاف الليرات السورية)	
الميزانية في 31/12/2003	
الأصول	
5.000	الأصول المتداولة
15.000	النقدية
25.000	أوراق مالية بغرض البيع -
(5.000)	بالقيمة العادلة
20.000	الزيائن
15.000	ناقص: مسموحاً - الدينون
75.000	المشكوك فيها
5.000	أوراق القبض
10.000	البضاعة - بالتكلفة الوسطية -
145.000	لوازم
	نفقات مدفوعة مقدماً

		<u>استثمارات طويلة الأجل</u>
80.000		الاستثمار في شركة
		الاستثمارات السورية
		<u>ممتلكات، مصانع تجهيزات</u>
125.000		أرض - بالتكلفة
	900.000	أبنية - بالتكلفة
<u>600.000</u>	<u>(300.000)</u>	نافقن جمع اهلاك أبنية
725.000		إجمالي الممتلكات والمصانع والتجهيزات
<u>1000.000</u>		<u>أصول غير مادية</u>
<u>1.050.000</u>		شهرة محل
		إجمالي الأصول
		<b>الالتزامات وحقوق الملكية</b>
		الالتزامات متداولة
50.000		أوراق دفع مصدرة للبنوك
190.000		حسابات الدائنين
500		فوائد مستحقة على أوراق الدفع
65.000		ضريبة دخل مستحقة
9.500		رواتب وأجور مستحقة
400		ودائع مستلمة من الزبائن
315.400		إجمالي الالتزامات المتداولة

		ديون طويلة الأجل
<u>500.000</u>	قرض سندات 20 %	عام
	يستحق في	2011/1/1
<u>815.400</u>	إجمالي الالتزامات	
	<u>حقوق الملكية</u>	
	رأس المال المدفوع	
<u>50.000</u>	أوسمهم ممتازة 7 %	بجمعية
	مصرح بها، مصدرة، ومتداولة	
	5000	سهم قيمة السهم
	الاسمية 10 ل.س	
<u>80.000</u>	أوسمهم عادية، مصرح بها	10000
	سهم قيمة السهم الاسمية	10 ل.س
	مصدر ومتداول	8000 سهم
<u>14.600</u>	رأس المال المدفوع زيادة عن	
	القيمة الاسمية	
<u>144600</u>	رأس المال المدفوع	
<u>90.000</u>	الأرباح المحتجزة	
<u>234.600</u>	إجمالي حقوق الملكية	
<u>1.050.000</u>	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	

معلومات إضافية يجب التقرير عنها:

#### Additional information reported

هناك أربعة نماذج من المعلومات يمكن أن تكون مكملة لأسماء الحسابات والبالغ المقدمة في الميزانية.

هذه المعلومات الإضافية هي معلومات يمكن أن تكون معلومات لم تقدم في مكان آخر في القائمة، أو يمكن أن تكون معلومات وصفية عن عناصر الميزانية ونوعيتها. وهذه النماذج هي:

#### معلومات مكملة للميزانية

- 1- الأحداث المحتملة الطارئة **Contingencies**: هي أحداث لها أهمية مادية إلا أن نتائجها غير مؤكدة.
- 2- السياسات الحاسبية **Accounting policies**: تفسيرات لأساليب التقييم المستخدمة وللافتراضات الأساسية المتبعة والمتعلقة بتقييم المخزون، أساليب الاستهلاك، الاستثمارات في الشركات التابعة.
- 3- الحالات التعاقدية **Contractual situation**: توضيحات لقيود معينة أو لاتفاقيات متراقبة مع أصول معينة أو على الأغلب التزامات.
- 4- إفصاحات مابعد الميزانية: مثل أحداث وتغيرات في المركز المالي حدثت بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار التقارير المالية.

#### أولاً: الأحداث المحتملة الطارئة:

عرفت هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB الأحداث المحتملة الطارئة على أنها وجود حالة أو مجموعة من الظروف يحتمل حدوثها لكن يصعب تحديد مخرجاها بشكل دقيق من حيث المكاسب المحتملة أو الخسائر المحتملة بالنسبة للمنشأة إلا عند حدوثها أو عدم حدوثها في المستقبل.. بالختصر هي أحداث لها أثر مادي غير أكيد حدوثها مستقبلاً (محتملة الحدوث)، مثال على المكسب

المحتمل، احتمال الحصول على نقود المبادئ والتبرعات والمكافآت، احتمال الحصول على أموال من الحكومة عن ضرائب كانت موضع خلاف، الوفر الضريبي عن الخسائر التشغيلية والتي يمكن ترحيلها إلى سنوات قادمة.

أما الخسائر الطارئة، فهي خسائر متوقعة حدوثها، ينشأ عنها التزامات طارئة. فالالتزامات الطارئة هي تعهدات يعتمد تتحققها أو عدم تتحققها على حدث أو أكثر يمكن أن يقع في المستقبل وبالتالي توكل على المبلغ المستحق، المدفوع له، وتاريخ استحقاق الدفع.

#### ثانياً : السياسات المحاسبية:

تنصح هيئة المبادئ المحاسبية (APB) بالإفصاح عن كل المبادئ والطرق المحاسبية التي يجب استخدامها من بين مجموعة المبادئ والطرق المتوفرة، أو تلك المبادئ الخاصة بضاعة معينة.

على سبيل المثال، يمكن حساب المخزون السلعي وفق عدد من طرق التسعير المختلفة مثل (FiFo أو LiFo)، ويمكن استهلاك الأصول الثابتة حسب عدد من الطرق المقبولة لتخفيض التكلفة مثل (القسط الثابت أو الرصيد المضاعف المتناقص). كما يُطلب من الشركات الإفصاح عن طبيعة عملها والتقييمات المستخدمة في إعداد وتحمييز القوائم المالية.

#### ثالثاً: الحالات التعاقدية:

يجب الإفصاح عن الحالات التعاقدية الهامة بملحوظات مرفقة بالقوائم المالية مثل على ذلك، الإفصاح عن الشروط الأساسية لعقود الإيجار، الالتزامات التعاقدية، وخطط خيار الأسهم. يجب الإفصاح أيضاً عن التعهدات المتعلقة بالاحتفاظ برأس المال العامل، تحديد مدفوعات أرباح الأسهم، الحجوزات الموضوعة على استخدام الأصول، والحفاظ على نسب مالية معينة إذا كانت مادية

. لذلك على المحاسب أن يستخدم محاكمته وخبرته في أمور كهذه، "Material" فهو الذي يقرر ما إذا كان حذف معلومات كهذه يمكن أن يكون مضلاً أم لا. ويجب أن تستند محاكمات المحاسب هذه إلى أمور أخلاقية لأن سلوكية الإفصاح عن المبادئ المحاسبية والأساليب وعن عناصر أخرى لها تأثيرات هامة على المنشأة وعلى الآخرين. على سبيل المثال، يمكن أن يستفيد القارئ من التركيز على معلومات مفصحة عنها بعلامات شاملة، في حين لا ترغب في التركيز على معلومات بعينها بل يمكن أن تختار تقديم معلومات بعلامات محددة.

#### **رابعاً: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية events**

يجب أن تشكل الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية إيضاحات لأي أحداث أو اتفاقيات هامة تقع بعد تاريخ الميزانية العمومي النظامي ولكن قبل إصدار القوائم المالية. يمكن أن توضّح فترة الأحداث اللاحقة على الشكل التالي:

تاريخ إصدار القوائم المالية	تاريخ الميزانية	مدة الأحداث اللاحقة	مدة القوائم المالية
3 آذار 2004	31 كانون الأول 2003	1 كانون الثاني 2003	1

يمكن أن تمضي عدة أسابيع وأحياناً شهور بعد تاريخ الميزانية وقبل إعداد القوائم المالية وذلك بسبب جرد وتسعير المخزون السلعي، مطابقة دفاتر الأستاذ المساعدة مع حسابات المراقبة وإعداد التسويات الضرورية، الحصول على تدقيق القوائم المالية من قبل مدقق حسابات مستقل، وطباعة التقرير السنوي. وهكذا،

يمكن أن تحصل أو تحدث أمور على مركز الشركة المالي وأوضاعها التشغيلية. لذلك يجب الإشارة بمحالحظات عن هذه الحالات حتى لا يكون القارئ مضلاً. يمكننا التمييز بين نوعين هامين من الأحداث أو العمليات التي تظهر بعد تاريخ الميزانية والتي يمكن أن يكون لها تأثير مادي هام على القوائم المالية.

1- أحداث تقدم إثباتات وبراهين إضافية عن حالات كانت قائمة عند تاريخ الميزانية وتؤثر على التقديرات المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وبالتالي يجب تعديل القوائم المالية. تستخدم جميع المعلومات المتوفرة قبل إصدار القوائم المالية لتقدير والتقييمات المعمولة سابقاً مثال على ذلك: إذا كانت خسائر حسابات الزبائن ناتجة من إفلاس الزبون بعد تاريخ الميزانية، يجب تعديل القوائم المالية قبل إصدارها. لأن إفلاس الزبون نشا عن الوضع المالي السيء له بتاريخ الميزانية. المعيار نفسه يطبق على تسوية الدعاوى القضائية. إذا كانت الأحداث التي أوجدت الدعاوى القضائية وقعت قبل

تاريخ الميزانية عندها يجب تعديل القوائم المالية (مثل الإصابات الشخصية، أو مخالفات براءة الاختراع). أما إذا كانت تلك الأحداث وقعت بعد تاريخ الميزانية، لا يتم تعديل للقوائم المالية، إنما يتم الإفصاح عنها. لتوضيح ذلك: الخسارة الناتجة من تعرض الزبون لفيضان أو حرائق بعد تاريخ الميزانية، في هذه الحالة ليس هناك ضرورة لتعديل القوائم المالية.

2- معلومات وأحداث ترهن عن أوضاع لم تكن موجودة بتاريخ الميزانية إلا أنها نشأت بعد ذلك التاريخ، فهي لا تتطلب تعديل للقوائم المالية. يجب الإفصاح عن بعض تلك الأحداث وذلك لإبعاد القوائم المالية عن التضليل. يمكن أن يكون الإفصاح على شكل ملاحظات، جداول متممة أو حتى في قوائم شكلية تكون البيانات المالية مجهزة وكان الحدث قد حصل بتاريخ الميزانية. الآتي بعض الأمثلة التي تتطلب الإفصاح لكنها لا تؤدي إلى تعديل القوائم المالية :

1) بيع سندات، أو أسهم رأس المال، اشتقاق السهم، أو أسهم المatha.

2) اندماج الأعمال.

3) تسوية الدعاوى القضائية عندما يكون الحدث المسبب بقيام الدعوى قد حدث بعد تاريخ الميزانية.

4) خسارة أصول العمل الثابتة والمخزون السلعي بسبب الحرائق أو الفيضان.

5) خسارة الذمم المدية الناتجة من أوضاع (بسبب كارثة تعرض لها الزيتون) نشأت بعد تاريخ الميزانية.

هناك الكثير من الأحداث التالية لا تتطلب تسوية للقواعد المالية أو الإفصاح عنها في القوائم المالية.

هي إما أحداث غير محاسبية أو أوضاع يمكن للإدارة إيصالها بوسائل أخرى.

من هذه الأحداث، التغيير في المنتج، التغيير في الإدارة، الإضرابات، تكوين اتحادات عمال، وخسارة زبون مهم.

### المبحث الثالث

#### قائمة التدفقات النقدية

#### Statement of cash flows

##### قائمة التدفقات النقدية:

تقديم قائمة التدفقات النقدية، النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة وصافي التغير في النقدية عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال الدورة بأسلوب يتم فيه تسوية أرصدة النقدية أول المدة مع أرصدة النقدية آخر المدة.

##### فوائد قائمة التدفقات النقدية:

المعلومات الموجودة ضمن قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين، الدائنين وآخرين على معرفة ما حرى بالنسبة لأكثر أصول المنشأة سيولة وعلى تقسيم الأمور التالية:

- 1- مقدرة المنشأة على خلق تدفق نفدي في المستقبل.
- 2- مقدرة المنشأة على دفع أرباح الأسهم ومواجهة التزامها.
- 3- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.
- 4- الاستثمارات النقدية وغير النقدية والعمليات التمويلية خلال الدورة.

##### محتوى وتصنيف قائمة التدفقات:

يتم تطبيق النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة خلال الدورة على قائمة التدفقات النقدية ضمن ثلاثة أنشطة متنوعة هي تشغيلية، استثمارية، تمويلية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup>- الأسس المقترنة من قبل FASB لقائمة التدفقات في الحقيقة هي النقدية والنقدية المعادلة، حيث تمثل النقدية المعادلة استثمارات قصيرة الأجل درجة سيولتها عالية جداً وتتمثل بـ(أ) جاهزية التحويل إلى مبلغ معروف من النقدية. (ب) أن تكون قريبة من فترة الاستحقاق وبالتالي فإن درجة المخاطر من تغير سعر الفائدة غير ذي معنى. غالباً ما يقع ضمن هذا التصنيف استثمارات مدتها ثلاثة أشهر أو أقل، مثل سندات الخزينة، الأوراقخارية، الأموال المستثمرة في سوق النقد.

**تميز هذه الأنشطة على الشكل التالي:**

- 1- **الأنشطة التشغيلية:** تتعلق بالآثار النقدية من عمليات لها علاقة بتحديد صافي الدخل، مثل النقدية المستلمة من بيع البضائع وتقديم الخدمات، والنقدية المدفوعة للمردين والعمال عن البضاعة المستلمة والنفقات المدفوعة للعمال عن الخدمات المقدمة.
- 2- **الأنشطة الاستثمارية:** تتعلق في الغالب بالأصول طويلة الأجل أي النقدية المدفوعة من أجل الحصول على موارد المدفوعة منها خلق دخول وتدفقات نقدية في المستقبل وتتضمن:
  - أ- تقديم وتحصيل القروض، والنقدية المدفوعة للحصول على أدوات الدين وأدوات الملكية المصدرة من شركات أخرى، وكذلك النقدية الآتية من بيع هذه الاستثمارات.
  - ب- الحصول على والتخلص من الاستثمارات المنتجة طويلاً الأجل (الأصول الثابتة).
- 3- **الأنشطة التمويلية:** تتعلق بعناصر الالتزامات وحقوق الملكية وهي تتضمن:
  - أ- الحصول على نقدية من الدائنين وإعادة المبالغ المقترضة.
  - ب- الحصول على رأس المال من المالكين وتقديم عوائد تلك الأموال المستثمرة لهم.الجدول الآتي يبين بشكل نمذجي النقدية المستلمة والمدفوعة من منشآت الأعمال مرتبة حسب الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية.

## تصنيف التدفقات النقدية الداخلية والخارجية

### الأنشطة التشغيلية:

- تدفق نقدی داخل:

- من بيع البضائع أو تقديم الخدمات.

- من عوائد القروض (فوائد) وعوائد الأسهم (توزيعات أرباح).

- تدفق نقدی خارج:

- المدفوعات النقدية إلى الموردين من أجل البضائع المشتراء.

- المدفوعات النقدية إلى العمال من أجل الخدمات التي قدموها.

- المدفوعات النقدية إلى الحكومة من أجل الضرائب.

- المدفوعات النقدية إلى المقرضين من أجل الفوائد.

- المدفوعات النقدية إلى آخرين من أجل مصاريف مختلفة.

### الأنشطة الاستثمارية :

- تدفق نقدی داخل:

- من بيع الممتلكات، أصول العمل وتجهيزاته.

- من بيع الأوراق المصدرة من قبل شركات أخرى (دين أو ملكية)

- من تحصيل القروض المقدمة لمنشآت أخرى.

- تدفق نقدی خارج:

- من أجل شراء الممتلكات، أصول العمل وتجهيزات .

- من أجل شراء الأوراق المالية المصدرة من قبل شركات أخرى(دين أو ملكية)

- من أجل تقديم القروض لشركات أخرى.

### الأنشطة التمويلية :

- تدفق نقدی داخل:

- من بيع أوراق مالية (ملكية).

- من إصدار سندات قرض ( وأوراق الدفع).

- تدفق نقدی خارج:

- إلى حملة الأسهم كتوزيع أرباح.

- لاسترداد الديون طويلة الأجل وشراء أسهم رأس مال الشركة.

يتم تصنيف بعض التدفقات النقدية التي تعود إما إلى نشاطات استثمارية أو تمويلية على أنها نشاطات تشغيلية. على سبيل المثال، الحصول على إيرادات الاستثمار (عوائد وأرباح الأسهم) ودفع الفوائد إلى المقرضين على أنها نشطة تشغيلية. بشكل عكسي، بعض التدفقات التي تعود إلى نشاطات تشغيلية تصنف على أنها نشطات استثمارية أو تمويلية. على سبيل المثال، النقدية المستلمة من بيع الممتلكات، أصول العمل وتجهيزاته بربح، بالرغم من أنه يتم التقرير عنها من قائمة الدخل، إلا أنها تصنف على أنها نشاط استثماري والأثر الناتج من المكسب الخاص بها سوف يكون ضمن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. بشكل مماثل، فإن المكسب أو الخسارة من دفع (إطفاء) الدين يكون جزءاً من التدفق النقدي الخارج المتعلق بإعادة دفع الأموال المقترضة وبالتالي فهي نشاط تمويلي.

#### خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

على عكس القوائم المالية الرئيسية، فإن قائمة التدفقات النقدية لا تجهّز من ميزان المراجعة العدّل. غالباً ما تأتي المعلومات الالزمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية من ثلات مصادر هي:

- 1 - من ميزانيات مقارنة تقدم التغيرات في مبالغ الأصول والالتزامات، وحقوق الملكية في المنشأة من بداية الفترة الزمنية إلى نهايتها.
- 2 - تساعد المعلومات الموجودة ضمن قائمة الدخل الحالية القاري بتحديد المبالغ النقدية المقدمة أو المستخدمة من قبل الأنشطة التشغيلية خلال الدورة.
- 3 - تقدم البيانات المختارة من الأستاذ العام معلومات تفصيلية إضافية يحتاج إليها في تحديد كيف تم الحصول على النقدية أو كيف تم استخدام النقدية خلال الدورة.

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية من مصادر البيانات السابقة يتطلب خطوات رئيسية هي:

أ- تحديد التغير في النقدية: من خلال إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول المدة ورصيد النقدية آخر المدة؛ يجب أن يتطابق مبلغ التغير هذا مع صافي الزيادة أو النقص في النقدية.

ب- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: يتطلب هذا الأمر بالإضافة إلى تحليل عناصر قائمة الدخل عن السنة الجارية تحليل ميزانيات مقارنة وبيانات عن عمليات مختارة.

ج- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية: يجب تحليل جميع التغيرات في حسابات الميزانية لتحديد آثار تلك التغيرات على النقدية.

وهكذا يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال التمييز بين العمليات التي تخلق نقد وتلك العمليات التي تستهلك نقد ويتحقق ذلك من خلال المعادلة التالية:

1- العمليات التي تخلق نقد= النقص في الموجودات + الزيادة في المطالبات.  
على سبيل المثال، إن بيع آلة قديمة وبيع جزء من المخزون ونقصان حساب الرائب يعتبر على أنه نقص في الموجودات لكنها بنفس الوقت تؤدي إلى زيادة في النقدية أو مصدراً من مصادر النقد. أما الزيادة في القروض البنكية والزيادة في حسابات الدائنين تؤدي إلى زيادة المطالبات وهي في الوقت نفسه تؤدي إلى زيادة في النقدية. لذلك، تعتبر من مصادر النقدية.

2- العمليات التي تستهلك نقد = زيادة الموجودات + النقص في المطالبات.

حيث أن زيادة المخزون السلعي وزيادة الزبائن وإقامة بناء جديد كل ذلك يؤدي إلى زيادة الموجودات لكنها جمِيعاً تؤدي إلى استخدام النقود. كما أن نقصان أوراق الدفع والدائنين يشكلان نقصاً في المطالib وهذا يعني أنه استخدام للنقود. يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق أحد أسلوبين:

1 - وفق الأسلوب المباشر.

2 - وفق الأسلوب غير المباشر.

### أولاً: عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة:

بحوجب الطريقة المباشرة يتم عرض النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة من الأنشطة التشغيلية. يمثل الفرق بين النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. بكلمة أخرى، بحوجب الأسلوب المباشر يتم تحفيض النقدية التشغيلية المدفوعة من النقدية التشغيلية المستلمة (المقبوضة). لتوسيع ذلك

مثال: أعلنت إحدى الشركات عن تحقق إيراد قدره 250.000 ل.س. وكان رصيد حساب الذمم المدينة قد ازداد بمبلغ 57.000 ل.س يكون عندها مبلغ قدره 193.000 ل.س من الإيرادات قد تم تحصيله نقداً (250.000 ل.س، 57.000 ل.س) وذلك وحتى تصل إلى المبيعات النقدية لابد من تحفيض الزيادة في حسابات الذمم المدينة من مبلغ الإيرادات.

ويفرض أن الشركة نفسها أعلنت عن مصروفات تشغيلية قدرها 85000 ل.س على قائمة الدخل إلا أن هناك حسابات مستحقة الدفع في الميزانية قد ازدادت بمبلغ 15000 ل.س خلال الدورة. على فرض أن هذه المستحقات تعود إلى المصروفات المستحقة يكون عندها مبلغ المصروفات التشغيلية النقدي هو 70.000 ل.س (85.000 ل.س - 15.000 ل.س مستحقة). إذا لم تظهر

قائمة المركز المالي أن هناك ضريبة دخل مستحقة، يكون عندها كامل مصروف الضريبة الظاهر على الميزانية قد دفع نقداً ول يكن مثلاً 10.000 ل.س.

و تظهر عندها قائمة التدفق النقدي على الشكل التالي:

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

193.000

- النقدية المستلمة من الزبائن

المدفوعات النقدية :

- النقدية المدفوعة للمصروفات التشغيلية 70.000

- النقدية المدفوعة لضريبة الدخل 10.000

80.000 - صافي التدفق النقدي من النشطة التشغيلية

113.000

لابد من الإشارة إلى أن الاختلاف الرئيس بين الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يتجلى في عرض التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فقط. أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهي واحدة بالنسبة للأسلوبين. الآتي أمثلة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.

أمثلة عن الأنشطة التشغيلية:

التدفقات النقدية الداخلة:

1- النقدية المستلمة من بيع البضائع وتقديم الخدمات.

2- النقدية المستلمة في حقوق الامتياز والانتفاع بالأرض والمناجم والملكية الفكرية والأتعاب والأجور والعملات وغيرها من الإيرادات.

3- التدفقات النقدية من إيرادات القروض (فوائد دائنة) وإيرادات الاستثمار في الأسهم (توزيع أرباح أسهم، ربح وخسارة بيع الأسهم).

4- النقدية المستلمة من مؤسسة التأمين عن تعويضات التأمين، وغيرها من منافع بوليصة التأمين.

5- الاستردادات النقدية من ضريبة الدخل، إلا إذا كان يمكن عزو ذلك إلى نشاطات استثمارية أو تمويلية.

6- النقدية المستلمة عن عقود تم الاحتفاظ بها لأغراض الاتجار أو التداول.

#### **التدفقات النقدية الخارجية:**

1- النقدية المدفوعة للموردين عن البضائع وللعمال عن الخدمات.

2- النقدية المدفوعة للحكومة عن الضرائب.

3- النقدية المدفوعة لمؤسسة التأمين عن أقساط التأمين .

4- النقدية المدفوعة للمقرضين عن الفوائد.

5-النقدية المدفوعة عن عقود تم الاحتفاظ بها لأغراض الاتجار والتداول.

#### **أمثلة عن الأنشطة الاستثمارية :**

##### **التدفقات النقدية الداخلية :**

1-النقدية الداخلية من بيع الممتلكات، أصول المعمل الثابتة وتجهيزاته.

2-النقدية الداخلية من بيع المنشآة لأورق مالية (دين، ملكية) صادرة عن منشآت أخرى (استثمارات).

3-النقدية الداخلية من تحصيل القروض والسلف المقدمة لمنشآت أخرى.

4-النقدية المستلمة من عقود مستقبلية، أو عقود آجلة، عقود الخيارات.

#### **التدفقات النقدية الخارجية:**

1-النقدية المدفوعة لشراء ممتلكات، أصول المعمل وتجهيزاته.

2- النقدية المدفوعة لشراء أوراق مالية (ملكية دين) صادرة عن منشآت أخرى.

3- النقدية المدفوعة لتقديم سلف وقروض لمنشآت أخرى.

4- النقدية المدفوعة عن عقود مستقبلية، عقود آجلة، عقود الخيارات...

### أمثلة عن الأنشطة التمويلية :

#### التدفقات النقدية الداخلية:

1- النقدية المتراكمة من بيع أوراق ملكية (أسهم).

2- النقدية المتراكمة من إصدار أو بيع أوراق مالية دين (سندات).

3- النقدية المستلمة من قبل المستأجر لتخفيض الالتزامات المتدولة المتعلقة بالآجار التمويلي.

#### التدفقات النقدية الخارجية:

1- النقدية المدفوعة لحملة الأسهم (توزيعات أرباح).

2- النقدية المدفوعة لاسترداد الديون طويلة الآجل.

3- النقدية المدفوعة لشراء الشركة لأسهمها.

4- النقدية المدفوعة للمبالغ المقترضة.

من أجل إيضاح الأسلوب المباشر لإعداد قائمة التدفقات النقدية ومن أجل فهم الفرق بين الدخل على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، نفترض البيانات التالية لإحدى الشركات المساهمة والتي بدأت عملها في 2002/1/1

الشركة		
ميزانية مقارنة في 1/1/2002		
	<u>2002</u>	<u>2001</u>
195.000	θ	النقدية
25.000	θ	الربائين
260.000	θ	المخزون السلعي
8.000	θ	نفقات مدفوعة مدقماً
125.000	θ	الأصول الثابتة
55.000	θ	الدائنين
25.000	θ	مصروفات مستحقة دائنة

وكانت قائمة دخل الشركة في 31/12/2002 والمعلومات الإضافية

على الشكل التالي:

الشركة	
قائمة دخل عن الفترة المنتهية في 1/1/2002	
<u>975.000</u>	إيراد المبيعات
(445.000)	-تكلفة البضاعة المباعة
520.000	مجمل ربح
160.000	النفقات التشغيلية
<u>10.000</u>	الاستهلاكات
(170.000)	
350.000	الدخل قبل الضريبة
(95.000)	ضريبة الدخل
<u>255.000</u>	صافي الدخل

**معلومات إضافية:**

- 1- تم الإعلان عن توزيع أرباح قدرها 75.000 نقداً.
- 2- الزيادة في حسابات الزبائن ناتجة عن شراء بضائع.
- 3- النفقة المدفوعة مقدماً والمصروفات المستحقة تعود إلى المصروفات التشغيلية.

**المطلوب:** إعداد قائمة التدفقات النقدية للشركة.. في 31/12/2002 بموجب الأسلوب المباشر.

بموجب الأسلوب المباشر يتم تعديل كل عنصر من عناصر قائمة الدخل من أساس الاستحقاق الحاسبي إلى الأساس النقدي وذلك من أجل حساب صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية. الأسلوب الفعال لتطبيق انتрالية المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية هو أن تتحمل الإيرادات والمصروفات المعروضة على قائمة الدخل حسب تسلسل تسجيلها على القائمة وبيان النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة والتي تعود هذه الإيرادات وهذه المصروفات.

التعديلات وفق الأسلوب المباشر للشركة موضوع مثالنا في 31/12/2002 لتحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على الشكل التالي.

**المتحصلات النقدية من الزبائن:**

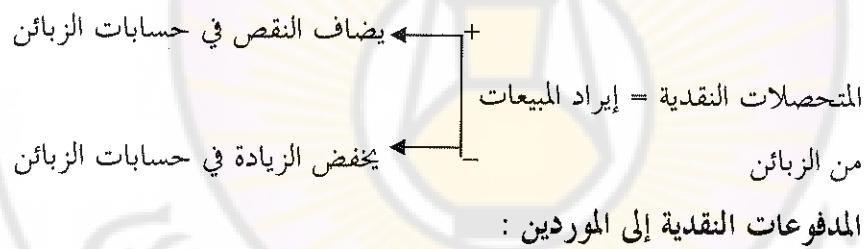
عرضت قائمة الدخل إيرادات قدرها 975.000 ل.س، لتحديد المتحصل منها نقداً من الزبائن، لابد من أن تأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في رصيد الزبائن خلال العام. إن زيادة رصيد الزبائن خلال العام يعني أن هناك مبيعات آجلة (وفقاً أساس الاستحقاق) قد ثبتت خلال العام، وحيث أن المبيعات الآجلة لا تزيد النقدية، لتحديد رقم الزيادة في المتحصلات النقدية من الزبائن انخفض مبلغ الزيادة في حسابات الزبائن من إجمالي إيرادات المبيعات لحصول على

المبيعات النقدية. بشكل عكسي، إن النقص في حسابات الربائين يعني أن المبيعات وفق الأساس النقدي أكبر منها وفق أساس الاستحقاق ، لذلك يجب إضافة مبلغ النقص في حسابات الربائين إلى إيراد المبيعات لأن النقدية المستلمة من الربائين تكون عندها أعلى من إيراد المبيعات.

بالنسبة للشركة موضوع مثالنا ازدادت حسابات الربائين بمبلغ 25.000 ل.س ، كانت النقدية المستلمة من الربائين هي 950.000 وحسبت على الشكل التالي :

إيراد المبيعات
<u>(25.000)</u>
<u>950.000</u>
نقص : الزيادة في حساب الربائين
صافي النقدية المتحصلة من
الربائين ( أو المبيعات النقدية )

يمكن توضيح العلاقة بين المتحصلات النقدية من الربائين ، إيراد المبيعات ، والمتغيرات في حساب الربائين على الشكل التالي .



عرضت قائمة الدخل أن تكلفة البضاعة المباعة كانت 455.000 لتحديد مبلغ المدفوعات النقدية إلى الموردين ، من الضروري إيجاد رقم المشتريات خلال العام . لإيجاد رقم المشتريات يجب تعديل رقم تكلفة البضاعة المباعة بالتغييرات التي حصلت بالبضاعة خلال العام .

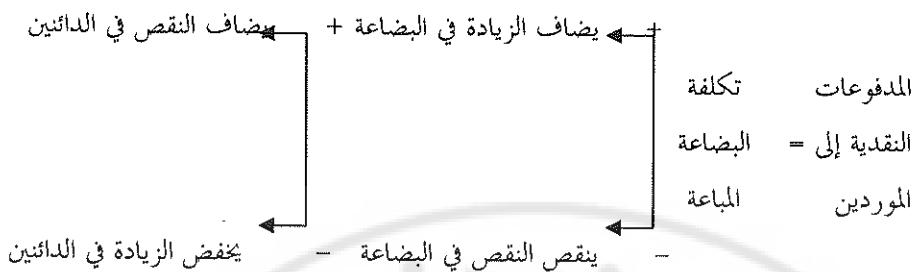
عندما تزداد البضاعة خلال العام ، ذلك يعني أن المشتريات تتجاوز تكلفة البضاعة المباعة . نتيجة لذلك يتم إضافة مبلغ الزيادة في البضاعة إلى تكلفة البضاعة المباعة للوصول إلى رقم المشتريات . والعكس حال انخفاض رصيد البضاعة خلال العام . من خلال أرصدة الميزانية ، تبين أن رصيد البضاعة قد ازداد بمبلغ 260.000 ل.س خلال العام 2002 . لذلك ، يجب إضافة هذه الزيادة إلى تكلفة البضاعة المباعة للوصول إلى رقم المشتريات على الشكل التالي .

455.000	تكلفة البضاعة المباعة
<u>260.000</u>	الزيادة في البضاعة
<u>715.000</u>	المشتريات

لتحديد النسبة المدفوعة للموردين عن مبلغ المشتريات المحسوب سابقاً، لابد من تحديد التغيرات في رصيد حساب الموردين خلال العام. عندما يزداد حساب الموردين يعني ذلك أن المشتريات وفق أساس الاستحقاق (الآجلة) أعلى منها وفق الأساس النقدي والعكس هو الصحيح. نتيجة لذلك، وعلى اعتبار أن رصيد الدائنين قد ازداد بمبلغ 55.000 ل.س تكون المدفوعات النقدية للموردين هي المشتريات ناقص الزيادة في حساب الموردين.

715.000	المشتريات
<u>(55.000)</u>	ناقص: الزيادة في حساب الموردين
<u>660.000</u>	النسبة المدفوعة إلى الموردين

وتشير العلاقة بين المدفوعات النقدية للموردين، تكلفة البضاعة المباعة، التغير في المخزون السلعي، والتغير في حسابات الدائنين على الشكل التالي:



### المدفوعات النقدية للمصروفات التشغيلية:

تم التقرير عن مصروفات تشغيلية على قائمة دخل الشركة قدرها 160.000 ل.س. لتحديد المدفوعات النقدية من أجل المصروفات التشغيلية، يجب تعديل هذا المبلغ بأي تغيرات في النفقات المدفوعة والمصروفات المستحقة الدفع. إن زيادة النفقات المدفوعة مقدماً بمبلغ 8.000 ل.س خلال العام يعني أن النقدية المدفوعة للمصروفات التشغيلية أكبر من المصروفات التشغيلية المعلن عنها على قائمة الدخل، لتحويل المصروفات التشغيلية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يجب إضافة هذا المبلغ الذي يمثل الزيادة في النفقات المدفوعة مقدماً خلال العام إلى المصروفات التشغيلية. بشكل عكسي إذا انخفضت النفقات المدفوعة مقدماً خلال العام، يتم تخفيض النقص من المصروفات التشغيلية.

يجب أيضاً تعديل المصروفات التشغيلية بالتغييرات التي تحصل على المصروفات المستحقة الدفع. عند زيادة المصروفات المستحقة الدفع خلال العام، تكون المصروفات التشغيلية وفق أساس الاستحقاق الحاسبي أكبر منها وفق الأساس النقدي. لذلك يتم تخفيض الزيادة في المصروفات المستحقة الدفع من المصروفات التشغيلية النقدية. والعكس هو الصحيح.

تم حساب المصروفات التشغيلية النقدية وفق مثالنا على الشكل التالي:

المصروفات التشغيلية
160.000
8.000

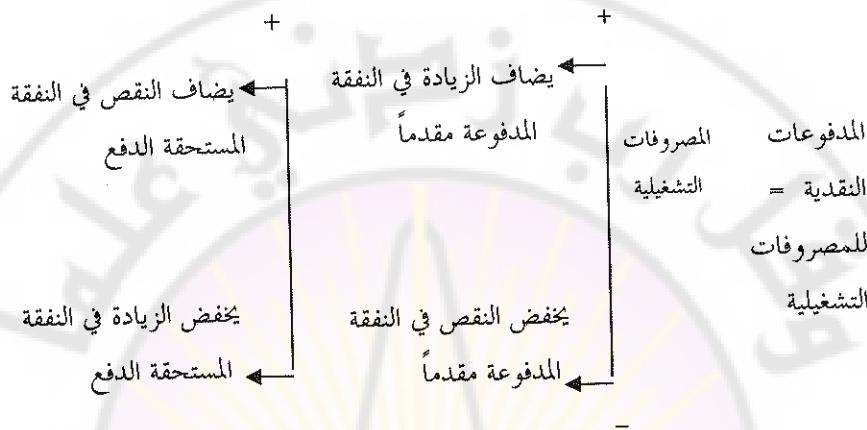
يضاف: الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً

(25.000)

143.000

يخفض: النقص في النفقة المستحقة الدفع

يمكن توضيح العلاقة بين المدفوعات النقدية من أجل المصروفات التشغيلية، التغير في النفقات المدفوعة مقدماً، والتغير في النفقات المستحقة الدفع على الشكل التالي:



يلاحظ أنه لم يتمأخذ الاستهلاك في الحسبان لأن نفقة غير نقدية.

**المدفوعات النقدية لضريبة الدخل:**

أظهرت قائمة دخل الشركة أن مصروف ضريبة الدخل كان 95.000 ل.س حيث أن الميزانيات المقارنة لم تظهر أي مبلغ لضريبة دخل مستحقة سواءً في بداية العام أم في نهايته، لذلك، فإن كامل المبلغ الظاهر في قائمة الدخل يعتبر على أنه مدفوع نقداً من أجل ضريبة الدخل.

الجدول التالي يبين مقارنة بين أساس الاستحقاق والأساس النقدي:

من أساس الاستحقاق إلى الأسس التقدي	
أسس الاستحقاق	إضافة/تفريغ
الأسس التقدي	إضافة/تفريغ
<u>950.000</u>	(25.000)
<u>660.000</u>	260.000
	(55.000)
<u>143.000</u>	8.000
	0
<u>95.000</u>	(25.000)
<u>898.000</u>	(10.000)
<u>720.000</u>	10.000
<u>255.000</u>	صافي الدخل
	إجمالي النفقات
	مصاروف ضريبة الدخل
	صافي التقديمة من الأنشطة التشغيلية

يتم عرض صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر على الشكل التالي:

الشركة ..	
قائمة التدفقات النقدية (جزئي)	
	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
950.000	النقدية المستلمة من الزبائن
	المدفوعات النقدية:
660.000	إلى الموردين
143.000	للنفقات التشغيلية
(898.000)	لضريبة الدخل
<u>52.000</u>	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

مثال -2- بفرض أنك حصلت على المعلومات التالية من ميزانيات مقارنة لإحدى الشركات المساهمة:

الشركة ...	
ميزانية مقارنة 2003/12/31	
<u>التغيرات</u>	
زيادة / نقص	
7.000 نقص	<u>2003</u> 37.000 <u>2002</u> 44.000
10.000 نقص	26.000      36.000
15.000 زيادة	15.000      0
6.000 زيادة	6.000      0
55.000 زيادة	55.000      0
200.000 زيادة	200.000      0
11.000 زيادة	(11.000)      0
68.000 زيادة	68.000      0
	<u>الأصول</u>
	النقدية
	الزبائن
	بضاعة
	نفقات مدفوعة مقدماً
	أراضٍ
	أبنية
	مجموع اهتلاك أبنية
	تجهيزات

10.000	<u>10.000</u>	θ	مجموع اهلاك تجهيزات
	<u>386.000</u>	<u>80.000</u>	
			الإلتزامات وحقوق الملكية
40.000	40.000	θ	دائنن
150.000	150.000	θ	سداد مستحقة الدفع
θ	60.000	60.000	أسهم عادية
116.000	<u>136.000</u>	<u>20.000</u>	أرباح متجمزة
	<u>386.000</u>	<u>80.000</u>	

الشركة. ....

قائمة الدخل عن العام المنتهي

492.000	إيرادات المبيعات
(250.000)	- تكلفة البضاعة المباعة
242.000	مجمل ربح
	نفقات تشغيلية 75.000
(96.000)	استهلاكات 21.000
146.000	صافي الربح قبل الضريبة
12.000	مصروف ضريبة الدخل
134.000	صافي الدخل

معلومات إضافية :

- أ- دفعت الشركة خلال العام أرباح أسهم نقداً مبلغ 18.000 ل.س
- ب- حصلت الشركة على مبلغ 150.000 نقداً من خلال إصدار سندات طويلة الأجل.
- ج- تم الحصول على الأرض والتجهيزات والبناء نقداً.

المطلوب: إعداد التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر.

الحل:

الخطوة الأولى:

تحديد التغير في النقدية = 37.000 - 44.000 = 7.000 ل.س نقص في النقدية

الخطوة الثانية:

تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

- المتحصلات النقدية من الزبائن.

492.000	إيراد المبيعات
<u>10.000</u>	+ النقص في الزبائن
502.000	المتحصلات النقدية من الزبائن
	- المدفوعات النقدية إلى الموردين
250.000	تكلفة البضاعة المباعة
<u>15.000</u>	+ الزيادة في قيمة البضاعة
265.000	المشتريات
(40.000)	- الزيادة في حساب الدائين
(225.000)	المدفوعات النقدية إلى الموردين
	- المصروفات التشغيلية النقدية

	75.000	مصاروفات التشغيلية
(81.000)	<u>6.000</u>	+الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً
(12.000)		- مصاروف ضريبة الدخل نقداً
184.000		التدفق النقدي المقدم من الأنشطة التشغيلية

### الخطوة الثالثة:

تحديد صافي التدفق من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

التدفق النقدي الاستثماري :

55.000	شراء أراضي
200.000	شراء أبنية
<u>68.000</u>	شراء تجهيزات
(323.000)	التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

150.000	إصدار سندات دفع
(18.000)	دفع أرباح أسهم
132.000	صافي التدفق المقدم من الأنشطة التمويلية

بعد إعداد الخطوات المتعلقة بإعداد قائمة التدفقات يمكننا إعداد القائمة على الشكل

التالي :

الشركة....

قائمة التدفقات النقدية في 2003/12/31

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

502.000

المقبوضات النقدية من الزبائن

المدفوعات النقدية :

225.000

إلى الموردين

81.000 للنفقات التشغيلية

12.000 لضريبة الدخل

(318.000)

184.000

صافي التدفق النقدي المقدم من الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

55.000

شراء أراضٍ

200.000

شراء أبنية

68.000

شراء تجهيزات

(323.000)

صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة

الاستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

150.000

إصدار سندات دفع

(18.000)

توزيع أرباح نقداً

132.000

صافي التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التمويلية

(7.000)

صافي التدفقات النقدية خلال العام

44.000

يضاف رصيد النقدية أو المدة

37.000

رصيد النقدية في آخر المدة

مثال -3- استمرت الشركة في الازدهار خلال العام 2004، وكانت ميزانيتها في

2004/12/31 على الشكل التالي:

الشركة ...

ميزانية مقارنة 2004/12/31

<u>التغيرات</u>			<u>الأصول</u>
زيادة / نقص	<u>2004</u>	<u>2003</u>	
زيادة 17.000	54.000	37.000	النقدية
زيادة 42.000	68.000	26.000	الذمم المدينة
زيادة 39.000	54.000	15.000	البضاعة
نقص 2.000	4.000	6.000	نفقات مدفوعة مقدماً
نقص 25.000	30.000	55.000	أراضٍ
θ	20.000	200.000	أبنية
زيادة 10.000	(21.000)	(11.000)	مجموع اهلاك أبنية
زيادة 125.000	193.000	68.000	تجهيزات
زيادة 18.000	(28.000)	(10.000)	مجموع اهلاك تجهيزات
	<u>554.000</u>	<u>386.000</u>	
الالتزامات وحقوق الملكية			
نقص 7.000	33.000	40.000	الذمم الدائنة (دائنين)
نقص 40.000	110.000	150.000	سندات مستحقة الدفع
زيادة 160.000	220.000	60.000	أسهم عادية (قيمة السهم 10 ل.س)
زيادة 55.000	<u>191.000</u>	<u>136.000</u>	أرباح متحجزة
	<u>554.000</u>	<u>386.000</u>	

الشركة. ....

قائمة الدخل عن العام المنتهي في 31/12/2004

875.000	إيراد
(465.000)	تكلفة البضاعة المباعة
410.000	محمول ربح
221.000	نفقات تشغيلية
12.000	مصاروف الفائدة
(235.000)	خسارة بيع تجهيزات <u>2.000</u>
175.000	صافي الربح قبل الضريبة
(65.000)	ضريبة الدخل
<u>110.000</u>	صافي الربح

معلومات إضافية : 1- تتضمن المصروفات التشغيلية مصاروف الاستهلاك البالغ 33.000 ل.س واستنفاد النفقة المدفوعة مقدماً بمبلغ 2.000 ل.س. 2- بيعت الأرض بقيمتها الدفترية. 3- تم توزيع أرباح نقداً قدرها 55.000 ل.س. 4- تم دفع مصاروف فائدة نقداً بمبلغ 12.000 ل.س. 5- تم شراء تجهيزات كلفتها 166.000 ل.س نقداً وتم بيع تجهيزات أخرى بلغت تكلفتها 41.000 ل.س وقيمتها الدفترية 36.000 ل.س. بمبلغ 34.000 ل.س نقداً. 6- تم استرداد سندات مستحقة الدفع بقيمتها الدفترية. 7- تم إصدار أسهم عادي قيمة السهم الاسمية 10 ل.س نقداً.

المطلوب: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر.

الحل:

الخطوة الأولى:

تحديد التغير في النقدية = 37.000 - 54.000 - 17.000 ل.س زيادة .

#### الخطوة الثانية:

تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

المتحصلات النقدية من الزبائن.

875.000	إيراد المبيعات
(42.000)	- الزيادة في حساب الزبائن
833.000	المتحصلات النقدية من الزبائن
	المدفوعات النقدية إلى الموردين
465.000	تكلفة البضاعة المباعة
39.000	يضاف الزيادة في قيمة البضاعة
504.000	المشتريات
7.000	+ النقص في حساب الموردين
(511.000)	المدفوعات النقدية للموردين
	المدفوعات النقدية للمصروفات التشغيلية
221.000	المصروفات التشغيلية
(33.000)	ناقص: الاستهلاكات
(2.000)	ناقص: استفادذ النفقة المدفوعة مقدماً
(186.000)	المصروفات التشغيلية النقدية
(12.000)	ناقص: مدفوعات الفائدة النقدية
(65.000)	ناقص: مدفوعات ضريبة الدخل النقدية
59.000	التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية

#### الخطوة الثالثة: تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

**التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :**

مقوضات نقدية من بيع الأراضي 25.000

مقوضات نقدية من بيع التجهيزات 34.000

مدفوعات نقدية لشراء تجهيزات (166.000)

(107.000) النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية

**التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية**

إصدار أسهم 160.000

استرداد سندات (40.000)

توزيعات أرباح نقداً (55.000)

**التدفقات النقدية المقبوضة من الأنشطة التمويلية:**

صافي التدفق النقدي للعام

رصيد النقدية في 2004/1/1

رصيد النقدية في 2004/12/31

بعد الانتهاء من إعداد قائمة التدفقات النقدية، يمكننا إعداد القائمة على الشكل التالي :

الشركة....	
قائمة التدفق النقدي في 31/12/2004	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :	
833.000	المدفوعات النقدية من الزبائن
511.000	المدفوعات النقدية إلى الموردين
186.000	للمصروفات التشغيلية
65.000	لضريبة الدخل
<u>12.000</u>	الفائدة
<u>(774.000)</u>	
التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية	
59.000	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
25.000	مقبوضات نقدية من بيع الأراضي
34.000	مقبوضات نقدية من بيع تجهيزات
<u>(166.000)</u>	مدفوعات نقدية لشراء تجهيزات
<u>(107.000)</u>	النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
160.000	تدفقات نقدية من إصدار أسهم
(40.000)	تدفقات نقدية لاسترداد سندات
<u>(55.000)</u>	تدفقات نقدية لتوزيعات أرباح أسهم
<u>65.000</u>	صافي النقدية المقبوضة من الأنشطة التمويلية
17.000	صافي التدفقات النقدية للعام
<u>37.000</u>	رصيد النقدية أول المدة 1/1
<u>54.000</u>	رصيد النقدية في 31/12/2004

لابد من التنويه إلى أن هيئة معايير المحاسبة الأمريكية والمعايير الدولية تشجعان بـ تفضيل إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر، إلا أن هيئة معايير المحاسبة الأمريكية تطلب من الشركات التي تستمرة في تقديم قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب غير المباشر أن تقدم جدول مستقل للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفق الأسلوب المباشر.

**عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب غير المباشر (أسلوب التسويات):**

كما ذكرنا، الاختلاف الأساسي بين الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر عند إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية يتجلّى في طريقة إعداد وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. حيث يتم وفق الأسلوب غير المباشر إجراء تعديلات على صافي الربح أو صافي الخسارة لتحويله إلى صافي تدفق نقدی من الأنشطة التشغيلية وذلك لإظهار الأثر الناتج عن عمليات غير نقدية في طبيعتها.

بكلمة أخرى، بوجب الأسلوب المباشر يتم تعديل (تسوية) صافي الدخل بعناصر تؤثر على صافي الدخل المقدم إلا أنها لا تؤثر في النقدية كالمقدمات والمستحقات الناتجة عن مدفوعات أو مقيوضات لنقدية تشغيلية سابقة أو قادمة، ولعناصر الدخل أو الإنفاق المترافق مع النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

يتم تحديد صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية من خلال تعديل صافي الربح أو صافي الخسارة حسب الآثار الناتجة عن:

أ-التغيرات التي تحصل خلال الدورة على المخزون السلعي، الذمم المدينة، والذمم الدائنة التشغيلية.

ب-عناصر غير نقدية كالاستهلاك والاستنفادات، الاحتياطات، الضرائب المؤجلة.

ج-كافحة العناصر الأخرى التي يكون أثر تدفقاتها النقدي استثماري أو تمويلي.

لذلك، للوصول إلى صافي التدفق النقدي التشغيلي لابد من تعديل صافي الدخل بأعباء غير نقدية كالاستهلاكات وعناصر تشغيلية تؤدي إلى خلق نقدية كالنقص في الموجودات والزيادة في المطالبات وعناصر تؤدي إلى استخدام النقدية كالزيادة في الموجودات والنقص في المطالبات.

لتوضيح قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب غير المباشر، سوف نستخدم عمليات العام الأول للشركة X التي بدأت عملها في 2000/1/1 من خلال إصدارها 6000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 10 ل.س أي 60.000 ل.س نقداً. استأجرت الشركة مقرأ لها واشترت تجهيزات ومفروشات وبدأت عملها بتقسيم خدمات ضريبية خلال العام. إليك الميزانية المقارنة في بداية العام وهما يه مع قائمة الدخل عن الفترة المذكورة.

الشركة X			
ميزانية مقارنة 2000/12/31			
<u>التغيرات</u>	<u>2000/12/31</u>	<u>2000/1/1</u>	<u>الأصول</u>
زيادة/نقص			
49.000 زيادة	49.000	0	النقدية
36.000 زيادة	<u>36.000</u>	0	الربائين
	<u>85.000</u>		إجمالي
5.000 زيادة	5.000	0	الالتزامات وحقوق الملكية الدائرين
60.000 زيادة	60.000	0	أسهم عادية (قيمة السهم الاسمية 10 ل.س)
20.000 زيادة	<u>20.000</u>	0	أرباح متحجزة
	<u>85.000</u>		

قائمة الدخل ومعلومات إضافية ظهرت على الشكل التالي:

إيرادات	125.000 ل.س
نفقات تشغيلية	(85.000)
	40.000
مصروف ضريبة الدخل	(6.000)
صافي الدخل	<u>34.000</u>

معلومات إضافية: من خلال تفحص بيانات مختارة تبين أنه تم توزيع أرباح أسهم نقداً خلال العام قدرها 14.000 ل.س.

الحل :

**الخطوة الأولى:** تحديد التغير في النقدية .

لم يكن لدى الشركة X أي رصيد للنقدية في بداية عملها، إلا أن رصيد النقدية في نهاية الفترة 2000/12/31 كان 49.000 ل.س لذلك فإن التغير في النقدية للعام 2000 كان زيادة في النقدية قدرها 49.000 ل.س.

**الخطوة الثانية :** تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

للوصول إلى التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية يتم تعديل صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق والبالغ (34.000) ل.س من خلال استبعاد أثر عمليات قائمة الدخل التي لا ينتج منها زيادة أو نقص في النقدية. بكلمة أخرى، الأسلوب غير المباشر يعدل صافي الدخل بعناصر تؤثر على صافي الدخل الناتج لكنها لا تؤثر على النقدية. لذلك يجب إعادة (إضافتها) الأعباء غير النقدية إلى صافي الدخل ليتوافق مع التدفق النقدي. كما أن هناك إيرادات غير نقدية يمكن أن تكون قد أضيفت إلى صافي الدخل مثل، إطفاءات علاوة إصدار السندات، المكسب الآتي من بيع الأصول الثابتة، يجب تخفيض هذه العناصر من صافي الدخل ليتوافق مع التدفق النقدي. كما أنه يجب تعديل صافي الدخل أيضاً بالعمليات التي تؤثر في الأصول المتداولة (عدا النقدية) والالتزامات المتداولة فالزيادة في أحد عناصر الأصول المتداولة (كالزيادة في البضاعة)

يعد استخداماً للنقدية أما النقص في أحد الأصول المتداول (كالنقد في الزبائن) يعتبر خلقاً للنقدية. على عكس ذلك بالنسبة للالتزامات المتداولة، حيث أن الريادة في الدائنين يعد خلقاً بينما النقص في أوراق الدفع يعتبر استخداماً للنقدية.

حسب مثالنا: لم يكن هناك أي إطفاءات أو استهلاكات أو استنفاذات. بل كان هناك زيادة في حساب الزبائن قدرها 36.000 ل.س يجب تخفيض صافي الدخل بما للوصول إلى التدفق النقدي. كما أن هناك زيادة في حساب الدائنين قدرها 5000 ل.س يجب إضافتها إلى صافي الدخل لأنها تعد خلقاً للنقدية وذلك للوصول إلى التدفق التشغيلي على الشكل التالي:

قائمة التدفقات النقدية	
	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
صافي الدخل	34.000 ل.س
تسويات على صافي الدخل ليتوافق مع صافي التدفق النقدي	(36.000)
نقص: الزيادة في الزبائن	5.000
إضاف: الزيادة في الدائنين	<u>31.000</u>
صافي النقدية المقدمة من العمليات التشغيلية	3.000

**المخطوة الثالثة:** تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية: أي تحديد ما إذا كان هناك تغير قد حصل في حسابات الميزانية أدى إلى زيادة أو نقصان في النقدية.

على سبيل المثال: ازدادت الأسهم العادية بـ 60.000 ل.س وهي ناتجة عن إصدار أسهم عادية مقابل نقد. إن إصدار الأسهم العادية يعني الحصول على نقد من نشاط تمويلي، يجب التقرير عنه في قائمة التدفقات النقدية؟

أما الأرباح المحتجزة فقد ازدادت بمبلغ 20.000 ل.س وهي تأثرت بعاملين اثنين هما:

1- صافي الدخل البالغ 34.000 ل.س الذي أدى إلى زيادة الأرباح المحتجزة.

2- الإعلان عن توزيع أرباح أسهم نقداً أدى إلى تخفيض الأرباح المحتجزة.

إن دفع أرباح أسهم نقداً يؤدي إلى تخفيض النقدية. لذلك، يجب التقرير عنها ضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية.

يمكنا الآن إعداد قائمة التدفقات النقدية:

X الشركة	
قائمة التدفقات النقدية للعام المنتهي في 31/12/2000	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	
صافي الدخل	34.000 ل.س
تسويات على صافي الدخل للوصول إلى	
صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	
نافع: الزيادة في إئتمان المدينة (36.000)	5.000
يضاف: الزيادة في الدين الدائنة	
(31.000)	3.000
النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية	
التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية	
الأنشطة التمويلية	
إصدار أسهم عادي	60.000
نافع: توزيع أرباح نقداً (14.000)	
صافي الزيادة في النقدية	
يضاف: رصيد النقدية في أول المدة	
رصيد النقدية في 31/12/2000	49.000

**المثال الثاني :** تستمر الشركة X في الازدهار والنمو للعام الثاني، حيث تم شراء أراضي، أبنية، تجهيزات وازدادت الأرباح والعوائد بشكل جوهرى، الآتي معلومات مقارنة عن السنة الثانية للشركة X.

الشركة X			
ميزانية مقارنة 2001/12/31			
التغيرات	2001	2000	الأصول
زيادة / نقص			
نقصان 12.000	37.000	49.000	النقدية
نقصان 10.000	26.000	36.000	الريلان
زيادة 6.000	6.000	0	نفقات مدفوعة مقدماً
زيادة 70.000	70.000	0	أراضٍ
زيادة 200.000	200.000	0	أبنية
زيادة 11.000	(11.000)	0	مجموع اهلاك أبنية
زيادة 68.000	68.000	0	تجهيزات
(10.000) زيادة	(10.000)	0	مجموع اهلاك تجهيزات
	<u>386.000</u>	<u>85.000</u>	
الالتزامات وحقوق			
			الملكية
زيادة 35.000	40.000	5.000	الدائرين
زيادة 150.000	150.000	0	سداد مستحقة الدفع
0	60.000	60.000	أسهم عادية
زيادة 116.000	<u>136.000</u>	<u>20.000</u>	أرباح متحجزة
	<u>386.000</u>	<u>85.000</u>	

الشركة X

قائمة الدخل عن العام المنتهي 31/12/2001

492.000	إيرادات
269.000	تحفيض: نفقات تشغيلية (عدا الاستهلاكات)
(290.000)	مصروف استهلاك
202.000	الدخل من العمليات التشغيلية
(68.000)	مصروف ضريبة الدخل
<u>134.000</u>	صافي الدخل

معلومات إضافية:

- أ- دفعت الشركة في العام 2001 مبلغ 18.000 ل.س نقداً أرباح أسهم.
- ب- حصلت الشركة على مبلغ 150.000 ل.س من خلال إصدار سندات طويلة الأجل.
- ج- تم الحصول على الأراضي والتجهيزات والأبنية نقداً.

الخل :

**الخطوة الأولى:** تحديد التغير في النقدية:

كما تبين من المعلومات المقدمة، انخفضت النقدية بمقدار 12.000 ل.س (49.000 - 37.000 ل.س).

**الخطوة الثانية:** تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

نقوم بتعديل صافي الدخل البالغ 134.000 ل.س المعد على أساس الاستحقاق الحاسبي ليتوافق مع صافي التدفق النقدي التشغيلي وذلك على الشكل التالي:

- **انخفاض الذمم المدينة:** إن انخفاض الذمم المدينة يعني أن الإيرادات وفق الأساس النقدي أكبر من الإيرادات وفق أساس الاستحقاق الحاسبي، لأن المتطلبات النقدية أكبر من الإيرادات المسجلة وفق أساس الاستحقاق.

لتحويل صافي الدخل وفق أساس الاستحقاق إلى صافي تدفق نقدى، يجب إضافة مبلغ النقص في حسابات المدينين البالغ 30.000 ل.س إلى صافي الدخل.

- الزيادة في النفقات المدفوعة مقدماً: عندما يزداد حساب النفقات مقدماً (أصل) خلال الدورة، يكون المصروف وفق أساس الاستحقاق على قائمة الدخل أقل مما هو عليه وفق الأساس النقدى. أي أنه تم إجراء اتفاقيات رأس مالية (دفعات نقدية) خلال الدورة، إلا أنه تم تأجيل الاعتراف بتلك المصروفات (كأعباء على قائمة الدخل) إلى مدد مقبلة.

لتحويل صافي الدخل إلى صافي تدفق نقدى من الأنشطة التشغيلية، يتم تخفيض مبلغ الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً والبالغة 6.000 ل.س من صافي الدخل. لأن الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً خلال العام تؤدي إلى تخفيض النقدية.

- الزيادة في الدائنين: عندما يكون هناك زيادة في حساب الذمم الدائنة خلال العام، يعني ذلك أن مبلغ المصروفات أكبر من مبلغ النقدية المدفوعة، لذلك يجب إعادة هذه الزيادة إلى صافي الدخل ليتوافق مع صافي التدفق النقدى من الأنشطة التشغيلية.

- مصروف الاستهلاكات: إن شراء الأصول القابلة للاستهلاك يعني ذلك أنه استخدام للنقدية في قسم النشاطات الاستثمارية في السنة التي تم فيها الاستحواذ. مبلغ مصروف الاستهلاك 21.000 ل.س (يمثل زيادة في مجمع الاستهلاك) هو عبء غير نقدى أدى إلى تخفيض صافي الدخل. لذلك، يجب إعادةه إلى صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدى من الأنشطة التشغيلية. مبلغ 21.000 ل.س يمثل مجموع استهلاكات الأبنية 11.000 واستهلاك التجهيزات 10.000 ل.س

يمكّنا الآن وبعد إجرائنا للتحليلات السابقة التي طرأت على عناصر الميزانية من الوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

قائمة التدفقات النقدية		
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
134.000		صافي الدخل
	تسويات على صافي الدخل ليتوافق مع صافي التدفق النقدي	
+ مصروف الاستهلاك	21.000	
+ النقص في حسابات الرباءن	10.000	
- الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً	(6.000)	
<u>60.000</u>	<u>35.000</u>	+ الزيادة في الدائين
<u>194.000</u>		صافي التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية

الخطوة الثالثة: تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

**الزيادة في الأراضي:** كما تبين من الميزانيات المقارنة، هناك أرض تم شراءها خلال الدورة بـ 70.000 ل.س نقداً. يعتبر هذا النشاط على أنه نشاطاً استثمارياً لذا، تم التقرير عنه ضمن الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية على أنه استخدام للنقدية.

**الزيادة في الأبنية ومجموعات الاعتيال المتعلقة بها:** كما تبين من حسابات الأبنية والبيانات الإضافية، أنه تم الحصول على بناء مقابل مبلغ نقداً قدره 200.000 ل.س. وتعد هذه العملية تدفق نقداً خارج وتم التقرير عنها في قسم الأنشطة الاستثمارية.

أما حساب مجمع اهلاك الأبنية فد ازداد بمبلغ قدره 11.000 ل.س وهو يمثل مصروف استهلاك الأبنية عن الدورة. كما أشرنا سابقاً ليس لمصروف الاستهلاك من أثر على النقدية وتم معالجته ضمن الأنشطة التشغيلية.

الزيادة في التجهيزات ومجموعات الاستهلاك المتعلقة بها: من تحليل حسابات التجهيزات والمعلومات الإضافية، تبين أن هناك تجهيزات قد تم شراءها نقداً بمبلغ 98.000 ل.س وهي تمثل الزيادة في رصيد حسابات التجهيزات. يجب التقرير عن هذه العملية على أنها تدفق نقدi خارج من الأنشطة الاستثمارية.

أما الزيادة في مجمع استهلاك التجهيزات فتعتبر على أنها مصروف استهلاك التجهيزات عن الدورة وليس لها أثر على النقدية وتم معالجتها ضمن الأنشطة التشغيلية.

الزيادة في سندات الدفع: تبين أن هناك سندات دفع قد تم إصدارها خلال العام بمبلغ 150.000 ل.س وهي تمثل نشاطاً تمويلياً (خلق للنقدية) لذلك يجب معالجتها ضمن الأنشطة التمويلية على أنها خلق للنقدية.

الزيادة في الأرباح المحتجزة: ازدادت الأرباح المحتجزة بمبلغ 116.000 ل.س خلال العام، يمكننا تفسير هذه الزيادة من خلال عاملين:

- 1-بلغت الزيادة في صافي الدخل 134.000 ل.س أدت إلى زيادة الأرباح المحتجزة.
- 2-وزعت الشركة أرباح أسهم نقداً بمبلغ 18.000 ل.س، أدت إلى تخفيض الأرباح المحتجزة.

إن دفع أرباح الأسهم نقداً يعتبر نشاطاً تمويلياً يستدعي تدفق نقدi خارج (استخدام للنقدية). لذلك، ثم التقرير عنه ضمن الأنشطة التمويلية.

يمكننا الآن إعداد قائمة التدفقات النقدية عن المدة على الشكل التالي:

الشركة X

قائمة التدفقات النقدية عن المدة المتهية في 2000/12/31

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

134.000	صافي الدخل
---------	------------

تسويات على صافي الدخل ليتوافق مع  
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

21.000	+ مصروف الاستهلاك
--------	-------------------

10.000	+ النقص في حسابات المدينين
--------	----------------------------

(6.000)	- الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً
---------	-------------------------------------

<u>35000</u>	+ الزيادة في الذمم الدائنة
--------------	----------------------------

<u>60.000</u>	النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية
---------------	--------------------------------------

<u>194000</u>	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
---------------	---

(70.000)	شراء أراضي
----------	------------

(200.000)	شراء أبنية
-----------	------------

(68.000)	شراء تجهيزات
----------	--------------

(338.000)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-----------	---------------------------------------

150.000	إصدار سندات قرض
---------	-----------------

(18000)	دفع أرباح أسهم نقداً
---------	----------------------

<u>132.000</u>	صافي التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التمويلية
----------------	--

(12.000)	صافي النقص في النقدية للعام
----------	-----------------------------

49.000	يضاف رصيد النقدية في 2001/1/1
--------	-------------------------------

37.000	رصيد النقدية في 2001/12/31
--------	----------------------------

### - 3 - مثال

استمرت الشركة X بتحقيق الازدهار في العام 2002 ووسعت أعمالها لتشمل بيع أنواع مختارة من برامج الكمبيوتر. لذلك، ظهر ضمن أصولها المتداولة رصيد للمخزون السلعي في 2002/12/31.

الآتي ميزانيات مقارنة، قائمة دخل، وبيانات إضافية مختارة للعام 2002.

الشركة X			
ميزانية مقارنة 2002/12/31			
التغيرات	2002	2001	الأصول
زيادة / نقص			
زيادة 17.000	54.000	37.000	النقدية
زيادة 42.000	68.000	26.000	الزبائن
زيادة 54.000	54.000	θ	البضائع
نقصان 2.00	4.000	6.000	النفقات المدفوعة مقدماً
نقصان 25.000	45.000	70.000	الأراضي
θ	200.000	200.000	الأبنية
زيادة 10.000	(21.000)	(11.000)	مجموع استهلاك أبنية
زيادة 125.000	193.000	68.000	التجهيزات
زيادة 18.000	(28.000)	(10.000)	مجموع استهلاك التجهيزات
	<u>569.000</u>	<u>386.000</u>	
الالتزامات وحقوق الملكية			
نقصان 7.000	33.000	40.000	المدaiين
نقصان 40.000	110.000	150.000	سندات مستحقة الدفع
زيادة 160.000	220.000	60.000	أسهم عاديّة (قيمة السهم الاسمية 10 ل.س.)
زيادة 70.000	<u>206.000</u>	<u>136.000</u>	أرباح متحجزة
	<u>569.000</u>	<u>386.000</u>	

## الشركة X

## قائمة الدخل عن العام المنتهي 2002/12/31

890.000	إيراد المبيعات
465.000	تكلفة البضاعة المباعة
221.000	نفقات تشغيلية
12.000	مصروف الفائدة
<u>(700000)</u>	خسارة بيع تجهيزات
190.000	الدخل التشغيلي
<u>65.000)</u>	ضريبة الدخل
<u>125.000</u>	صافي الدخل

## معلومات إضافية:

- أ- تتضمن النفقات التشغيلية مصروف الاستهلاك البالغ 33.000 ل.س واستنفاد للنفقة المدفوعة مقدماً بمبلغ 2000 ل.س.
- 2- هناك أرض بيعت بقيمتها الدفترية نقداً.
- 3- تم توزيع أرباح نقداً خلال عام 2002 بلغت 55.000 ل.س.
- 4- تم دفع مصروف فائدة قدره 12.000 ل.س نقداً.
- 5- تم شراء تجهيزات كلفتها 166.000 ل.س نقداً، وتم بيع تجهيزات أخرى تكلفتها 41.000 ل.س وقيمتها الدفترية 36.000 بمبلغ 34.000 ل.س. نقداً.
- 6- تم استرداد سندات مستحقة الدفع بقيمتها الدفترية.
- 7- تم إصدار أسهم عادية قيمة السهم الاسمية 10 ل.س نقداً.

الخل :

الخطوة الأولى: تحديد التغير في النقدية:

كما تبين من الميزانيات المقارنة بلغ التغير في النقدية 17.000 ل.س زيادة في العام 2002.

**الخطوة الثانية :** تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

توضيح التسويات على صافي الدخل البالغ 125.000 ليتوافق مع التدفق النقدي:

- **الزيادة في الرباء:** تمثل الزيادة في حسابات الزبائن البالغة 42.000 ل.س زيادة في المبيعات وفق أساس الاستحقاق. لذلك للوصول إلى المبيعات وفق الأساس النقدي يجب تخفيض هذه من صافي الدخل.

- **الزيادة في المخزون السلعي:** الزيادة في المخزون السلعي البالغة 54.000 ل.س تمثل استخداماً تشغيلياً للنقد لم يتم تحميلاً كمصاروف على الدورة. بكلمة أخرى، عندما تزيد البضاعة المشتراة عن البضاعة المباعة خلال الدورة تكون تكلفة البضاعة المباعة وفق أساس الاستحقاق أقل منها وفق الأساس النقدي لذلك، يجب تخفيض هذا المبلغ من صافي الدخل للوصول إلى التدفق النقدي. من الأنشطة التشغيلية.

- **النقص في النفقة المدفوعة مقدماً:** يمثل النقص في النفقة المدفوعة مقدماً البالغ 2000 ل.س عبء تم تحميلاً لقائمة الدخل لم يتم صرفه نقداً في الدورة الجارية. لذلك، يجب إضافة هذا النقص إلى صافي الدخل للوصول إلى صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية.

- **النقص في الدائنين:** إن الخفاض الدائنين يعني أن تكلفة البضاعة المباعة والنفقات الأخرى وفق الأساس النقدي أعلى منها وفق أساس الاستحقاق. لذلك يجب تخفيض النقص في حساب الدائنين البالغ 7000 ل.س من صافي الدخل للوصول إلى الدخل وفق الأساس النقدي.

- مصروف الاستهلاك: (الزيادة في جمجم الاستهلاك) ازداد استهلاك الأبنية خلال الدورة بمبلغ 10.000 ل.س ولما كانت قيمة الأبنية لم تتغير فإن ذلك يعني أن الشركة قد سجلت مصروف استهلاك في العام 2002 قدره 10.000 ل.س كما أن جمجم استهلاك التجهيزات قد ازداد بمبلغ 18.000 ل.س (28.000 ل.س - 10.000 ل.س) خلال الدورة. إلا أن جمجم استهلاك التجهيزات قد انخفض بمبلغ 5000 ل.س بسبب بيع تجهيزات قيمتها الدفترية 36.000 وتكلفتها 41.000 ل.س. لذلك كان مصروف استهلاك التجهيزات للعام 2002 هي 23.000 ل.س. وتظهر تسوية استهلاك التجهيزات كالتالي:

أو يمكن أن تظهر على الشكل التالي			
28000	رصيد آخر الفترة	10.000	ورصيد أول الفترات
<u>10000</u> 18000	رصيد أو الفترة استهلاك الفترة	<u>23.000</u>	إضاف : استهلاك العام الحالي
<u>5000</u>	إضاف استهلاك التجهيزات المباعة	33.000	جمجم استهلاك التجهيزات
<u>23000</u> <u>10000</u>		(5.000)	يختف ض : استهلاك التجهيزات المباعة
33000		28.000	رصيد آخر الفترة

أن إجمالي الاستهلاكات البالغة 33.000 ل.س (10.000 ل.س + 23.000 ل.س ) والتي تم تخفيض الدخل بها، يجب إضافتها ثانية إلى صافي الدخل لتحديد صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية.

- خسارة بيع التجهيزات : سجلت المنشأة خسارة بيع قدرها 2000 ل.س. أدت هذه الخسارة غير النقدية إلى إنفاس صافي الدخل. لذلك؛ للوصول إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، يجب إضافة هذه الخسارة إلى صافي الدخل لأن هذه الخسارة

كما ذكرنا تمثل عبء غير نقدى تم تخفيض صافي الدخل به وفق أساس الاستحقاق.  
 بكلمة أخرى لم تخفض النقدية إلا أنها خفضت الدخل.

من العناصر السابقة يمكننا الآن إعداد قسم التدفق النقدى من الأنشطة التشغيلية في  
قائمة التدفقات النقدية.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
صافي الدخل	125.000
تسويات على صافي الدخل ليتوافق مع صافي	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :	
+ الاستهلاكات	33.000
- الزيادة في حسابات المدينين (42.000)	
- الزيادة في حسابات البضائع (54.000)	
+ النقص في النفقة المدفوعة مقدماً 2000	
- النقص في حساب الدائنين (7.000)	
+ خسارة بيع التجهيزات	2.000
صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية	59.000

**الخطوة الثالث:** تحديد صافي التدفق النقدى من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:  
يمكن تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية من خلال تحليل  
التغيرات الباقية على أرصدة حسابات الميزانية.

**التدفق النقدى من الأنشطة الاستثمارية:**  
الأراضي: أظهرت الميزانيات المقارنة انخفاض في الأرض بمبلغ 25.000 ل.س. ومن  
المعلومات تبين أن هناك أرض بيعت نقداً بقيمتها الدفترية. وتمثل هذه العملية نشاطاً  
استثمارياً تم إضافتها إلى التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

**التجهيزات:** أظهرت الميزانيات المقارنة والمعلومات الإضافية أن هناك تجهيزات تم شراؤها نقداً بقيمتها السوقية العادلة بمبلغ 166.000 ل.س وهي تمثل نشاطاً استثمارياً، لذلك يجب عرضها على أنها تدفق نفدي خارج (استخدام للنقدية) ضمن الأنشطة الاستثمارية.

كذلك الأمر كان هناك بيع تجهيزات بيعت نقداً بمبلغ 34.000 ل.س وهي أيضاً تمثل نشاطاً استثمارياً داخلاً (أي خلق للنقد). لذلك تم إضافة هذا المبلغ إلى التدفق من الأنشطة الاستثمارية.

#### **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :**

**سندات مستحقة الدفع :** أظهرت الميزانيات المقارنة تناقض في السندات مستحقة الدفع خلال العام بمبلغ 40.000 ل.س وأظهرت المعلومات الإضافية أن هناك سندات قد تم استردادها بقيمتها الدفترية نقداً. لذلك، يعتبر هذا نشاطاً تمويلياً خارجاً (أي استخدام للنقدية) وبالتالي يجب أن يسجل ضمن الأنشطة التمويلية الخارجية.

**أسهم عادية :** ازداد حساب الأسهم العادية بمبلغ 160.000 ل.س خلال العام. وقد بيّنت المعلومات الإضافية أنه تم إصدار أسهم عادية بمبلغ 160.000 ل.س بقيمتها الاسمية نقداً. وتعتبر هذه العملية نشاطاً تمويلياً لذلك يجب إضافتها إلى التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية على اعتبار أنها خلق للنقد.

**الأرباح المحتجزة :** تغير رصيد الأرباح المحتجزة من 136.000 ل.س إلى 206000 بزيادة قدرها 70.000 ل.س خلال العام. هذه في الأرباح ناجحة عن عنصرين:

- 1- صافي الدخل من العمليات التشغيلية البالغ 125.000 ل.س.
- 2- توزيع أرباح نقديّة قدرها 55.000 ل.س والتي تعد نشاطاً تمويلياً أي استخدام للنقدية، يتم تخفيضها من الأنشطة التمويلية.

يمكنا الآن وبعد إجراء التحليلات السابقة إعداد قائمة التدفقات النقدية.

الشركة X	
قائمة التدفقات النقدية للعام المنتهي في 31/12/2002	
125.000	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية صافي الدخل
	تسويات على صافي الدخل ليتوافق مع صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:
33.000	+ مصروف الاستهلاك
(42.000)	- الزيادة في حساب الربائين
(54.000)	- الزيادة في البضائع
2.000	+ النقص في النفقة المدفوعة مقدماً
(7.000)	- النقص في الدائنين
<u>(66.000)</u>	+ خسارة بيع التجهيزات
59.000	صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
25.000	+ النقص في قيمة أرض
34.000	+ النقص في قيمة التجهيزات
<u>(166.000)</u>	- الزيادة في قيمة التجهيزات
(107.000)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(40.000)	- استرداد سندات نقداً
160.000	+ بيع أسهم عادية
<u>(55.000)</u>	- دفع أرباح أسهم
<b>65.000</b>	صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التمويلية
17.000	صافي الزيادة في النقدية خلال الدورة
<b>37.000</b>	رصيد النقدية في 1/1/2002
<b>54.000</b>	رصيد النقدية في 31/12/2002

يمكننا الآن عرض أهم التسويات التي تتم على صافي الدخل ليتوافق مع التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

<u>صافي الدخل</u>	
<u>إضافات</u>	<u>تحفيفات</u>
<ul style="list-style-type: none"> <li>+ مصروف الاستهلاكي.</li> <li>+ استنفاد الأصول غير المادية والأعباء المؤجلة.</li> <li>+ الزيادة في الالتزامات الضريبية المؤجلة.</li> <li>+ خسارة الاستثمار في الأسهم العاديّة باستخدام أسلوب الملكيّة.</li> <li>+ خسارة بيع الأصول الثابتة.</li> <li>+ النقص في حسابات المدينين.</li> <li>+ النقص في المخزون السلعي.</li> <li>+ النقص في النفقات المدفوعة مقدماً.</li> <li>+ الزيادة في الالتزامات المستحقة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-استنفاد علاوة الإصدار</li> <li>-النقص في الالتزامات الضريبية المؤجلة</li> <li>-الدخل الآتي من الاستثمار في الأسهم العاديّة باستخدام أسلوب الملكيّة:</li> <ul style="list-style-type: none"> <li>-الزيادة في الذمم المدّينة .</li> <li>-الزيادة في المخزون السلعي.</li> <li>-الزيادة في النفقات المدفوعة مقدماً.</li> <li>-النقص في الذمم الدائنة.</li> <li>-النقص في الالتزامات المستحقة.</li> </ul> </ul>

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية



## مسائل الفصل الخامس

التمرين الأول :

في العام 2005 كان صافي مبيعات شركة الشروق 1780000 ل.س ، وأن إيرادات الاستثمار 103000 ل.س . كما أن مصاريفها عن الفترة كانت على الشكل التالي :

تكلفة بضاعة مباعة 1190000 ل.س ، مصروف مبيعات 272000 ل.س، مصاريف إدارية 211000 ل.س، مصروف الفائدة 76000 ل.س، ومصروف ضريبة الدخل 40000 ل.س .

المطلوب :

1- إعداد قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة، علماً أنه كان لدى الشركة 10000 سهم عادي متداول.

2- إعداد قائمة الدخل متعددة المراحل .

التمرين الثاني:

كان رصيد الدخل المستمر لشركة الأحلام السعيدة 12600000 ل.س في العام 2005. خلال العام 2005 تخلصت الشركة من قسم المطاعم لديها بخسارة صافية بعد الضريبة قدرها 189000 ل.س . قبل التخلص من المطعم كانت خسارة المطعم 315000 ل.س صافية من الضريبة. في العام 2005. لدى الشركة 10000000 سهم عادي متداول عام 2005 .

المطلوب :

إعداد قائمة دخل جزئية لشركة الأحلام السعيدة مبتدأً من الدخل من العمليات المستمرة .

### **التمرين الثالث :**

في 31/12/2005 كان دخل إحدى الشركات المساهمة قبل الضريبة 7300000 ل.س. بالإضافة لذلك، عانت الشركة من خسارة غير متكررة وغير عادية قدرها 770000 ل.س ناتجة عن تعرضها ليركان. معدل ضريبة دخل الشركة %30.

**المطلوب :** إعداد قائمة دخل للشركة مبتدأً بالدخل قبل الضريبة. علمًاً أن لدى الشركة 5000000 سهم عادي متداول خلال العام 2005.

### **التمرين الرابع :**

في العام 2005 غيرت شركة الشرق حساب قسط استهلاك الأصول الثابتة من أسلوب القسط الثابت إلى أسلوب الرصيد المتناقض المضاعف. التكلفة التاريخية للأصول الثابتة كانت عام 2003 ، 1500000 ل.س، باستخدام أسلوب قسط الاستهلاك الثابت كان مصروف الاستهلاك 60000 ل.س سنويًا. بموجب أسلوب الرصيد المتناقض المضاعف يصبح مصروف الاستهلاك 120000 ل.س، 110400 ل.س سنويًا. إذا كان معدل ضريبة الدخل %30 بأي مبلغ يزداد أو ينخفض الأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية في العام 2005.

### **التمرين الخامس :**

الأرصدة الآتية مأخوذه من دفاتر شركة الأعمال الفنية وذلك في 31/12/2002:

- إيراد الفائدة 86000 ل.س، النقدية 51000 ل.س، المبيعات 1380000 ل.س.
- المديون 1500000 ل.س، تأمين مدفوع مقدم 20000 ل.س، مردودات المبيعات ومسموحاتها 150000 ل.س. مسموحةات الديون المشكوك فيها

7000 ل.س، الخصم المنروح 45000 ل.س، أراضٍ 100000 ل.س تجهيزات 200000 ل.س، أبنية 140000 ل.س، تكلفة البضاعة المباعة 621000 ل.س، مجمع استهلاك التجهيزات 40000 ل.س، مجمع استهلاك الأبنية 28000 ل.س، أوراق القبض 155000 ل.س، مصروف المبيعات 194000 ل.س، حساب الدائين 170000 ل.س قرض السندات 100000 ل.س، مصاريف عامة وإدارية 97000 ل.س، التزامات متراكمة مستحقة 32000 ل.س، مصروف الفائدة 60000 ل.س، أوراق الدفع 100000 ل.س، خسارة ناتجة عن الزلزال (غير متكررة وغير عادية) 150000 ل.س، أسهم عادية 500000 ل.س أرباح متحجزة 21000 ل.س. على فرض أن معدل الضريبة الفعالة على كافة العناصر هو 34%.

**المطلوب:** إعداد قائمة الدخل متعددة المراحل، علماً أن عدد الأسهم المتداولة خلال العام كان 100000 سهم.

#### الشمررين السادس:

المعلومات الآتية تتعلق بشركة التحيل للعام المالي 2004. المبالغ بـ ل.س:

صافي مبيعات	1300000	تكلفة بضاعة مباعة
مصروف المبيعات	65000	مصروفات إدارية
إيرادات أرباح أسهم	20000	فوائد دائنة

شطب جزء من المخزون بسبب التلف 80000 مصروف استهلاك تم حذفه خطأ عام 2003 قدره 55000 ، خسائر حوادث (غير متكررة وغير عادية) 50000 قبل الضريبة، الإعلان عن أرباح للتوزيع 45000، الأرباح متحجزة في 31/12/2003 ، 980000 ل.س. معدل ضريبة الدخل الفعال 34% عن كل عنصر من العناصر السابقة.

المطلوب:

1- إعداد قائمة الدخل متعددة المراحل للعام 2004، مفترضاً أن عدد الأسهم المتداولة كان 60000 سهم.

2- إعداد قائمة أرباح متحجزة منفصلة للعام 2004.

التمرين السابع:

بدأت شركة الغايات السببية أعمالها في 1/1/1999 لدى الشركة الآن العديد من المشاكل الحاسبية غير العادلة والتي تعود لعرض قائمة الدخل لأغراض التقرير المالي طلب إليك تفحص البيانات التالية:

قائمة دخل شركة الغايات السببية للعام المالي المنتهي في 2002/12/31	المبيعات
9500000	تكلفة البضاعة المباعة
<u>5900000</u>	مصاريف إدارية وبيعية
3600000	الدخل قبل الضريبة
<u>1300000</u>	ضريبة الدخل %30
2300000	صافي الدخل
<u>690000</u>	
<u>1610000</u>	

تم تقديم المعلومات التالية إضافة إلى المعلومات السابقة:

1- أعلن المدير المالي أن الشركة واجهت صعوبات في تحصيل العديد من حسابات الزبائن. لهذا السبب، فإن الديون السببية (المعدومة) ازداد من 1% إلى 2% من المبيعات. قدر المدير المالي أن لو تم تطبيق هذا المعدل على الفترات السابقة، فإن مصروف إضافي قدره 83000 ل.س سوف يتم تحميله. تم حساب مصروف الديون

السيئة للدورة الحاربة وفق المعدل الجديد واعتبر على أنه جزء من المصارييف الإدارية والبيعية.

2- عدد الأسهم العادي المتداولة في نهاية عام 2002 كان 400000 سهم. ليس هناك شراء أو إصدار لأي سهم خلال العام 2002.

3- تبين أيضاً أن العناصر الآتية لم تكن موجودة في قائمة الدخل :  
آ- مبلغ 72000 ل.س من المخزون السلعي كان تالفاً.

ب- خسارة ناتجة عن حادثة رئيسية كبيرة ولم تكن مؤمن عليها بلغت 127000 ل.س (استثنائية) صافية من الضريبة.

4- رصيد الأرباح المحتجز في 2002/1/1 ، 2800000 ل.س. كما أنه تم دفع أرباح نقداً قدرها 700000 ل.س خلال العام 2002.

5- خلال شهر كانون الأول 2002 غيرت الشركة أسلوب استهلاك الأصول الثابتة من القسط الثابت إلى القسط المتتسارع (الرصيد المتناقص المضاعف). جهز المدير المالي جدول أشار إلى مصروف الاستهلاك في السنوات السابقة ولصرف الاستهلاكي باستخدام أسلوب الرصيد المتناقص المضاعف.

العام	مصاروف الاستهلاك بموجب الفوارق	مصاروف الاستهلاك بموجب الرصيد المتناقص المضاعف	القسط الثابت	
1999	75000	150000	75000	
2000	37500	112500	75000	
2001	9375	84375	75000	
	<u>121875</u>	<u>346875</u>	<u>22500</u>	

6- في العام 2002 اكتشفت الشركة أن هناك خطأ ارتكبا في السنوات السابقة. الأول: عندما قامت بجدد مادي المخزون بنهاية عام 1999، ضاعت إحدى أوراق

الجرد. لذلك فإن مخزون آخر المدة لعام 1999 انخفض بـ 95000 ل.س. إلا أن المخزون السلعي جرد بشكل صحيح في الأعوام 2000، 2001 و 2002. كما أن الشركة اكتشفت أنها لم تتمكن من تسجيل 40000 ل.س كمصروف عمولة مبيعات. معدل ضريبة الدخل الفعال لكافة الأعوام هو 30%. عمولة المبيعات لعام 2001 موجودة ضمن مصروفات 2002.

**المطلوب:** إعداد قائمة الدخل لشركة الغايات النبيلة انسجاماً مع المبادئ المهنية. لا تجهز ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

#### التمرين الثامن:

في 31/12/2005 حصلت على البيانات التالية: من دفاتر شركة الفيحاء: مبان 725000 ل.س، أثاث 312500، مصرف 374000، أوراق مالية شركات تابعة 687500 ل.س، دائنون 252250 ل.س، إيراد أوراق مالية 62500 ل.س، مجمع استهلاك مباني 72500، مجمع استهلاك أثاث 42500 ل.س، رأس المال 1500000 (7500 سهم عادي)، رواتب إدارية 90000 ل.س، ديون معودة 20000 ل.س، مدينون 912500، قرض سندات 750000 %4 ل.س، احتياطي قانوني 300000 ل.س مبيعات 1250000 ل.س، تكلفة بضاعة مباعة 500000، مسوموات الديون المشكوك في تحصيلها 25000 ل.س، مصاريف إدارية مختلفة 31250، خصم إصدار سندات 22500، بضاعة آخر المدة 579500 ل.س.

#### المطلوب:

1 - إعداد قائمة الدخل متعددة المراحل في 31/12/2005 مع العلم بما يلي:

أولاً: خلال كانون الثاني 2005 غيرت الشركة أسلوب استهلاك الأصول الثابتة من أسلوب القسط الثابت إلى أسلوب مجموع أرقام السنين . علماً أن معدل استهلاك المباني 5% والأثاث 10%.

ثانياً: في العام 2005 تبين أن هناك خطأ ارتكب في جرد مخزون آخر المدة عام 2004 ناتج عن ضياع إحدى ورقات الجرد نتج عن ذلك نقص في المخزون بمبلغ 200000 ل.س.

ثالثاً: تبين أن الشركة تعرضت لزلزال عنيف أدى إلى خسائر كبيرة لم يكن مؤمن عليها قدرت بمبلغ 200000 ل.س (غير متكررة وغير عادلة) سجلت ضمن المصروف الإدارية المختلفة.

رابعاً: معدل ضريبة الدخل المطبق 20%.

خامساً: أعدم عند الجرد دين قدره 17500 ل.س وتقرر تشكيل مسموحات للديون المشكوك فيها بمعدل 5% من رصيد المدينين.

2- إعداد قائمة توزيع الأرباح والخسائر مع العلم:

-1 يقتطع احتياطي قانوني بمعدل 10% من الأرباح الصافية.

-2 عدد أعضاء مجلس الإدارة سبعة بينهم الرئيس ومندوبان عن العمال وتقرر اقتطاع 10% من صافي الربح كتعويض مجلس الإدارة وذلك وفق قانون التجارة السوري.

-3 يقتطع احتياطي توسيع صناعي بمعدل 5% من صافي الربح واحتياطي اختياري بباقي النسب القانونية.

-4 يأخذ العمال 25% من صافي الربح والباقي يوزع على المساهمين.

-4 إعداد الميزانية الختامية في 31/12/2005

**التمرين التاسع:**

صنف الأنشطة الآتية إلى :

- أ- تشغيلية. ب- استثمارية ، ج- تمويلية.
- د- استثمارات غير نقدية هامة ونشاطات تمويلية (مستخدماً الأسلوب المباشر)
- 1- شراء التجهيزات.
- 2- استرداد سندات.
- 3- بيع أبنية.
- 4- نقدية مدفوعة للموردين.
- 5- تبادل تجهيزات بمفروشات.
- 6- إصدار أسهم رأس المال.
- 7- استلام نقدية من الزبائن.
- 8- شراء أسهم خزينة.
- 9- إصدار سندات من أجل شراء أراض.
- 10- مدفوعات نقدية للعمال.
- 11- مدفوعات نقدية لمصروفات تشغيلية.

**التمرين العاشر:**

كان صافي دخل شركة الاتحاد للعام 2004 ، 320000 ل.س، خلال العام 2004 كان مصروف استهلاك الأصول الثابتة 114000 ل.س واستنفاذ شهرة الخل 40000 ل.س. وحسارة بيع أصول ثابتة قدرها 21000 ل.س.

المطلوب: حساب صافي التدفقات النقدية التشغيلية.

التمرين الحادي عشر:

الآتي قوائم مالية مقدمة من شركة الطباعة الحديثة في 31/12/2005

**شركة الطباعة الحديثة**

ميزانية مقارنة في 31/12/2004

<u>2005</u>	<u>2004</u>	
6000	7000	نقدية
62000	51000	زيائن
35000	18000	استثمارات قصيرة الأجل
40000	60000	بضاعة
5000	4000	آجار مقدم
154000	130000	آلات طباعة
(35000)	(25000)	مجموع استهلاك الآلات
<u>46000</u>	<u>50000</u>	شهرة محل
<u>313000</u>	<u>295000</u>	إجمالي الأصول
46000	40000	الدائعون
4000	6000	ضريبة دخل مستحقة
8000	4000	رواتب وأجور مستحقة
8000	10000	قرض قصير الأجل مستحق
60000	69000	قرض طويل الأجل مستحق
100000	100000	رأس المال (أسهم عادية 10 ل.س. اسمية)
30000	30000	رأس المال الإضافي - أسهم عادية
<u>57000</u>	<u>36000</u>	أرباح متحجزة
<u>313000</u>	<u>295000</u>	

شركة الطياعة الحديثة

قائمة الدخل عن المدة المنتهية في 31/12/2005

338150	المبيعات
<u>175000</u>	تكلفة البضاعة المباعة
163150	محمول الربح
<u>120000</u>	نفقات تشغيلية
43150	الدخل التشغيلي
11400	مصروف الفائدة
<u>(9400)</u>	مكاسب بيع آلات
33750	الدخل قبل الضريبة
<u>6750</u>	مصروف ضريبة الدخل
<u>27000</u>	صافي الدخل

معلومات إضافية:

- 1- تم الإعلان عن توزيع أرباح خلال العام 2005 قدره 6000 ل.س دفعت نقداً.
- 2- مصروف الاستهلاك والاستنفاذ للعام 2005 موجود ضمن النفقات التشغيلية.
- 3- تم بيع آلات كلفتها 20000 ل.س ومستهلكة بمعدل 70% بيعت خلال عام 2005.

المطلوب:

- 1- إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الأسلوب المباشر.
- 2- إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الأسلوب غير المباشر.

# **الفصل السادس**

## **إعسار شركات الأموال وتصفيتها**

## **Dissolution and liquidation**

مقدمة

المبحث الأول : حالات التصفية

المبحث الثاني: تسديد حقوق المالك (حملة الأسهم)

مسائل الفصل السادس



للشركة دورة حياة كما هي للأفراد، تتعرض الشركة خلالها إلى صعوبات مالية عديدة قد تؤدي إلى إفلاس الشركة وبالتالي تصفيتها وأهم هذه الصعوبات:

- استمرار الخسائر في أعمال الشركة.
- التوسع في منح الائتمان للزبائن.
- ضعف إدارة رأس المال العامل.
- عدم التفاعل وتفهم التغيرات الاقتصادية الحديثة.
- عدم كفاية التمويل.
- ضعف مبيعات الشركة.

سرعاً تصبح هذه المشكلات المتعلقة بسيولة الشركة عقبة يصعب حلها، حيث تفشل الشركة في سداد ديونها المستحقة، وبالتالي تحل المرحلة الفاسدة من حياة الشركة ويكون أمامها أحد خيارات،

#### الأول: الصلح الواقي .

الثاني: إعلان إفلاس الشركة وإعسارها.

الصلح الواقي: هو أن تصل إدارة الشركة إلى عدة ترتيبات مع الدائنين تكون في النتيجة لمصلحة الشركة والدائنين معاً حيث نصت المادة 413 بمحاري 33-2007 أن من حق التاجر قبل توقيه عن الوفاء أو خلال الأيام العشرة التي تلي توقيه أن يطلب من محكمة البداية المدنية في المنطقة التي فيها مركزه الرئيسي أن تدعوه دائنيه ليعرض عليهم صلحاً واقياً من الإفلاس.

- إذا اعتبرت المحكمة أن الطلب قانونياً تأمر بمقتضى قرار لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة دعوة الدائنين للحضور أمام قاضي متذبذب للمناقشة والمذاكرة في اقتراح الصلح الواقي.

- يقوم كاتب المحكمة بشهر القرار بوساطة إعلانات تلصق على لوحات الإعلانات في المحكمة وتنشر خلاصته في إحدى الصحف ويطلب تسجيله في سجل التجارة . وإذا اقتضى الأمر للمحكمة أن تطلب تسجيل الخلاصة في الصحف الأجنبية (تجاري 417) .
- يعين القاضي مفوضا من غير الدائنين مهمته مراقبة المشروع والتثبت مما له وما عليه من ديون وإجراء التتحقق من تصرف المدين ويقدم تقريراً لكتلة الدائنين .
- بعد اطلاع المفوض على دفاتر المدين ومستنداته ، يضع تقريراً مفصلاً عن حالة المدين التجارية وعن تصرفاته ويدعو هذا التقرير ديوان المحكمة قبل موعد الاجتماع المعين للصلح بثلاث أيام على الأقل .
- في أثناء إجراءات الصلح الوقائي يبقى المدين قائماً بإدارة أمواله ويبقى مثابراً على القيام بجميع الأعمال العادلة المختصة بتجارته تحت إشراف المفوض وإدارة القاضي المنتدب .
- يدعو القاضي المنتدب أصحاب العلاقة إلى حضور جلسة معينة أمام المحكمة لأجل تصديق الصلح في ميعاد لا يتجاوز 20 يوماً .
- إذا رفضت المحكمة تصديق الصلح فعليها أن تعلن الإفلاس من تلقاء نفسها .
- يستفيد الشركاء المسؤولون شخصياً عن ديون الشركة من الصلح المنوх لها ما لم يتضمن عقد الصلح نصاً مخالفًا .
- لا يجوز منح الصلح الواقي لشركة تجارية أصدرت إسناد قرض تزيد قيمتها عن 20% من مجموع الديون التي عليها ما لم تحصل على موافقة

- الهيئة العامة لأصحاب الأسناد المذكورة على المقترنات بقرار يتخذ وفقاً لشروط النصاب والأغلبية المطلوبة في الشركات المساهمة.
- موافقة الهيئة العامة لأصحاب الأسناد على القرض واجبة أياً كانت النسبة بين مبلغ الدين الناشئ عن الأسناد ومجموع الدين العام إذا كان عقد الصلح يتضمن شروطاً خاصة لا تتفق مع الشروط التي عينت عند إصدار الأسناد فيما يختص بأصحابها.
  - يحق للمحكمة بناء على طلب أي دائن يقدم خلال ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ شهر حكم التصديق أن تبطل الصلح وإن تشهر إفلاس المدين إذا ثبت أنه بالغ في تحديد الديون المترتبة عليه أو أخفى قسماً لا يستهان به من موجوداته.
  - لا تقبل أي دعوة أخرى لإبطال الصلح بعد تصديقها.
  - إذا حكم بإبطال الصلح برئى ذمة الكفالة الذين لم يشتركوا في الحبطة من الالتزامات التي ترتب عليهم في عقد الصلح.
- الإفلاس :** وهو الإعلان عن إفلاس الشركة واللجوء إلى المحكمة من أجل الحصول على قرار بتصفية الشركة.
- لم يتعرض قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 ولا قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 لإفلاس الشركات المساهمة علماً أن قانون التجارة القديم قد حدد من هم الذين يقدمون التصريح الرامي لاستصدار الحكم بإفلاس الشركة المغفلة أو محدودة المسؤولية كما حدد القانون المذكور المحكمة التي يقدم لها هذا التصريح على أية حال يستشف من القانونين الجديدين أن الحكم بالإفلاس يجب أن يتضمن الأمور التالية مهما تكن الأسباب التي أدت إلى شهر الإفلاس

1- تعيين تاريخ التوقف عن الدفع حيث أن هذا التاريخ يساعد على تعين المدة التي تعدد خلالها معظم تصرفات الناجر مشبوهة.

2- تعيين وكيل أو عدة وكلاء للتفليسية تسلم إليهم إدارة أموال المفلس

3- تعيين القاضي المنتدب للتفليسية الذي تكون مهمته الإشراف على إجراءاتها وعلى أعمال وكيل التفليسية

إن صدور قرار المحكمة بإفلاس الشركة يعني البدء بأعمال التصفية. فالتصفية

تعني (البدء باتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات الشركة ودفع ما

عليها من ديون وتحصيل مالها من ذمم وتحويل موجوداتها إلى نقود لإمكان توزيعها على الشركاء بواسطة القسمة).

**المبحث الأول**  
**حالات التصفية**  
**liquidation forms**

تتوقف الشركة عن ممارسة أعمالها من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة في حال التصفية الاختيارية، ومن تاريخ صدور قرار المحكمة في حال التصفية الإجبارية وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة خلال أعمال التصفية يمثلها المصفى لحين فسخها بعد الانتهاء من أعمال التصفية الكاملة.

التصفية هي المرحلة الأولى للفسخ. فالفسخ يعني إنهاء الشخصية الاعتبارية للشركة أما التصفية فهي إيهام الوجود المادي للشركة بتحويل موجوداتها إلى أموال سائلة توزع على مستحقها من دائنين ومساهمين.

ما تقدم نرى أن هناك حالتين للتصفية:

- 1 تصفية اختيارية بقرار من الهيئة العامة غير العادلة.
- 2 تصفية إجبارية بقرار من المحكمة.

**التصفية اختيارية : voluntary liquidation**

تصفى الشركة المساهمة العامة تصفية اختيارية في أي من الحالات التالية:

- 1- انتهاء المدة المحددة للشركة بوجب عقد تكوينها ما لم تقرر الهيئة العامة تمديدها.
- 2- انتهاء المشروع الذي تأسست الشركة من أجله.
- 3- زوال موضوع المشروع نفسه الذي تأسست الشركة من أجله.
- 4- في أي حالات أخرى ينص عليها نظام الشركة.

## **التصفية الإجبارية: Statutory Liquidation**

كما ذكرنا سابقاً انه لا يوجد نص يتعلق بتصفية الشركة المساهمة في قانون الشركات الجديد إنما يمكن أن يتم تصفية الشركة بشكل إلزامي بناءً على طلب يقدم إلى المحكمة من وكيل التفليسية أو النيابة العامة أو عفواً من تلقاء نفسها وللمحكمة أن تقرر تصفية الشركة في أي من الحالات الآتية:

- 1- إذا عجزت الشركة عن الوفاء بالتزاماتها.
- 2- إذا تجاوزت خسائر الشركة 75% من رأس مالها المكتتب به ما لم تتحاذ الهيئة العامة غير العادلة قراراً بتخفيض رأس المال أو أي إجراء آخر.
- 3- وجود أسباب عادلة تبرر للمحكمة حل الشركة لارتكاب مخالفات حسيمة للقانون ولنظامها الأساسي تبرر للمحكمة حلها.

### **إجراءات التصفية:**

تسير إجراءات التصفية حسب الخطوات أو المراحل التالية:

- 1- تبدأ التصفية بصدور قرار التصفية عن اجتماع الهيئة العامة غير العادلة.
- 2- تعيين مصfony للشركة من قبل الهيئة العامة غير العادلة. إذا لم يمكن الحصول على قرار من الهيئة العامة، فيعود أمر تعيينهم إلى المحكمة.
- 3- تتوقف الشركة التي تقرر تصفيتها عن ممارسة أعمالها من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة في حالة التصفية الاختيارية. ومن تاريخ صدور قرار المحكمة في حال التصفية الإجبارية وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة ويمثلها المصفي لحين فسخها.

### **واجبات المصفي:**

يمكن حصر أعمال المصفي بالنقاط الآتية:

- إيداع الأموال التي تسلّمها باسم الشركة في البنك الذي تعينه المحكمة هذه الغاية.
- حفظ سجلات ودفاتر حسابية منتظمة وفق الأصول المرعية لأعمال التصفية ويحوز لأي دائن أو مدين الإطلاع عليها بمعرفة المحكمة.

إدارة أعمال الشركة للمدى الضروري لتصفيتها، من حيث إنهاء العمليات التي كانت الشركة قد باشرت بها قبل التصفية أو من حيث بيع جميع أصول الشركة وتحويل قيمتها إلى نقود من أجل سداد التزامات الشركة وتوزيعباقي على المساهمين.

إقامة أي دعوى باسم الشركة أو نيابة عنها لتحصيل ديونها والمحافظة على حقوقها، واللجوء إلى التحكيم والصلح لإنهاء قضية تخص الشركة دون إذن خاص.

يعين محام أو خبير أو أي شخص آخر لمساعدته في القيام بواجباته في تصفية الشركة. تزويد المحكمة ومراقب الشركات في المواعيد المقررة بحساب مصدق من مدقق حسابات التصفية عما تسلمه ودفعه من أموال، ولا يعد هذا الحساب نهائياً إلا بعد تصديقها من قبل المحكمة.

بعد إتمام تصفية الشركة المساهمة العامة تصدر المحكمة قراراً بفسخها وتعتبر الشركة منقضية من تاريخ صدور هذا القرار.

#### عمليات التصفية:

لما كانت التصفية تعني إنهاء الوجود المادي والدفترى للشركة، لذلك إذا تقرر تصفية الشركة خلال السنة المالية يجب إعداد حسابات الشركة الختامية بحيث يتم إغفال حسابات المصروف والإيرادات عن المدة السابقة للتصفية وذلك بهدف الوصول إلى تحديد دقيق لأصول والتزامات الشركة في تاريخ التصفية. بعدها تبدأ أعمال المصفى الذي يمكن أن يواجه المشكلات المحاسبية التالية:

- 1- بيع موجودات الشركة وتحصيل حقوقها وتحديد نتيجة أعمالها.
- 2- تسديد ديون الشركة.
- 3- تسديد حقوق حملة الأسهم.

**أولاً : بيع موجودات الشركة وتحصيل حقوقها وتحديد نتيجة أعمالها:**  
لقد ترك القانون للمصفي أو المصفون الحرية حول الكيفية التي يتم بها بيع أصول الشركة، ويمكن أن يتم ذلك بأحد أساليب:  
أصول الشركة،

1 - بيع أصول الشركة جملة واحدة على أساس أن قيمتها كشركة مستمرة يمكن أن يكون أكبر من قيمتها فيما لو تم بيع أصولها فرادى. في هذه الحالة تُقفل كافة حسابات الأصول في حساب التصفية الجانب المدين بقيمتها الدفترية، ونتائج البيع في الجانب الدائن.

2 - بيع أصول الشركة فرادى: أي بيع المصفي كل أصل من أصول الشركة بمفرده لأسباب عديدة منها عدم تمكنه من بيع الشركة ككتلة واحدة. وفي هذه الحالة يتم إظهار المكاسب أو الخسارة الناتجة من بيع كل أصل من أصول الشركة. وهكذا، يُقفل المصفي في حساب التصفية (نتيجة التصفية) المكاسب الناتج من بيع كل أصل من أصول الشركة في الجانب الدائن من حساب التصفية والخسارة الناتجة عن بيع كل أصل من أصول الشركة في الجانب المدين من حساب التصفية. يتعرض المصفي أثناء عملية التصفية إلى العديد من المشاكل المتعلقة بكل أصل من أصول الشركة والتي يمكن أن تكون على الشكل التالي:

1 - النقدية : يضع المصفي النقدية في بنك محمد يكون للمصفي وحده الحق في استخدامه. أما النقدية التي تكون في بنك الشركة يمكن أن تتعرض لبعض النقص بسبب تحمل هذه النقدية لفوائد عن بعض الالتزامات المتأخر عنها.

2 - الاستثمار في الأوراق المالية: يمكن للمصفي بيعها مباشرة في بورصة الأوراق المالية أو الانتظار حتى يحصل تحسن في قيمتها، لأن قيم هذه الأصول غالباً ما تتفاوت بشكل ملحوظ عند الرغبة في تحويل قيمتها إلى النقدية.

3- حسابات المدينين: بمجرد معرفة الزبائن بأوضاع الشركة والرغبة في تصفيتها يتغير سلوكهم تجاهها. حيث يقوم البعض بإرجاع مشترياتهم، ويتأخر البعض في سداد الديون المستحقة عليهم، ويطلب آخرون بالتنازل عن بعض هذه الديون. مما يزيد من احتمال انخفاض المتصحّلات النقدية منهم عن القيمة الدفترية وبالتالي تحقق الشركة خسارة نتيجة لذلك.

4- المخزون السلعي: يعد المخزون السلعي من أكثر العناصر التي يمكن أن تتعرض للنقص في قيمتها السوقية عن الدفترية لأسباب عديدة أهمها: التقادم، التلف، تغيير الأذواق، وبفعل عوامل تتعلق بوضع المتاجع كعدم المقدرة على بيع المواد الخام والبضاعة تحت التشغيل بحالتها دون خسارة جوهرية.

5- الأصول شبه الثابتة: مثل المشاريع تحت التنفيذ أو الأصول التي لم تجهز بعد للاستخدام، بحيث تكون في أوضاع تجعل مسألة تصفيتها وتحويلها إلى نقدية أمراً صعباً. أي غالباً ما ينتهي بخسارة. لذلك، يمكن للمصفي أن يستمر في إنجاز ما بقي منها حتى يحسن القيمة التي يمكن الحصول عليها من التصفية.

6- الأراضي: تباع الأراضي بقيمة أعلى من قيمتها الدفترية على الغالب بسبب الاحتفاظ بها لفترة طويلة أحياناً.

7- الأصول الثابتة (القابلة للاستهلاك): غالباً ما تباع الأصول بأقل من قيمتها الدفترية وذلك نتيجة لعوامل عديدة أهمها تقادم تلك الأصول والعامل النفسي الذي تخلقه عملية التصفية، كما أنها يمكن أن تكون قد تعرضت للتلف بشكل أكبر مما هي مستهلكة وذلك بسبب الإهمال.

8- الخسائر المرحلة: هي الخسارة التي تتحقق نتيجة نشاطات الشركة في السنوات السابقة على التصفية. تحمل هذه الخسائر على المساهمين بأسهم عادية وتوزع بنسبة رأس المال الأساسي لكل إصدار من إصدارات الأسهم العادية.

وتدخل هذه الخسائر ضمن المبلغ الذي يخسره المساهم عند التصفية. يتحمل المساهمون بأسهم ممتازة نصيباً من هذه الخسائر إذا تجاوزت قيمة هذه الخسائر حقوق المساهمين باسم عاديه عادة والسبب وراء تحويل هذه الخسائر للأسمهم العادية فقط هو أنه:

1- من أهم ميزات الأسهم الممتازة هو حصول الأسهم الممتازة على حقوقهم قبل حصول حملة الأسهم العادية على أي شيء.

2- ليس لحملة الأسهم الممتازة الحق في اختيار إدارة الشركة وبالتالي يعتبر المدير المسؤول بشكل أساسي عن سوء إدارة الشركة التي أدت إلى التصفية.

3- أغلب إصدارات الأسهم الممتازة لها امتياز بالأصول عند التصفية ذلك يعني أن لها حق ضمان بأصول الشركة كلها.

9- حساب التصفية: يجعل حساب التصفية مديناً بالآتي:

أ- القيم الدفترية للأصول المباعة جملة واحدة، أو خسائر بيع الأصول فرادى.

ب- ما ينشأ من التزامات جديدة في ذمة الشركة، كخسارة الشركة لقضية قانونية نتج عنها غرامة مالية كبيرة.

ج- مصاريف التصفية.

د- رصيد الحساب (خسارة التصفية).

ويجعل حساب التصفية دائناً بـ :

أ- بالقيم ال碧عية للأصول المباعة جملة واحدة أو بأرباح بيع الأصول المباعة فرادى.

ب- ما يتنازل عنه الدائنوں طوعية.

ج- أي إيرادات لم تكن مسجلة في الدفاتر وظهرت نتيجة أعمال التصفية.

د- رصيد الحساب (ربح التصفية).

ويظهر حساب التصفية على الشكل التالي:

## الشركة X

### حساب التصفية

<ul style="list-style-type: none"> <li>- من حـ / المصرف (عن بيع الأصول المتداولة والاستثمارات والأصول الثابتة والتحصل من المدينين)</li> <li>- من حـ / الدائنين (تنازل الدائنوـن عن جـزء من ديونهم)</li> <li>- من حـ / مؤون الديون المشكوك فيها.</li> </ul> <p style="text-align: center;"><b>[الرصيد [خسارة التصفية]]</b></p> <p style="text-align: center;">يحمل على حـملة الأـسـهـم</p> <hr style="width: 100px; margin: 10px auto;"/> <p style="text-align: center;">xxxxxx</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إلى حـ / الأصول المتداولة</li> <li>- إلى حـ / الاستثمار</li> <li>- إلى حـ / الأصول الثابتة، بقيمتها الدفترية</li> <li>- إلى حـ / الدائنين (ديون اكتـشـفـهـا المصـفـيـ)</li> <li>- إلى حـ / أعباء الفوائد (فوائد لم تـكـن مـسـجـلـةـ)</li> <li>- إلى حـ / مصاريف التصفية.</li> </ul> <p style="text-align: center;"><b>[الرصيد [ربح التصفية]]</b></p> <p style="text-align: center;">يوزـعـ على حـملـةـ الأـسـهـم</p> <hr style="width: 100px; margin: 10px auto;"/> <p style="text-align: center;">xxxxx</p>
--	---

### ثانياً : تسديد ديون الشركة:

بما أن الغرض من تصفية الشركة هو تعظيم المبلغ النقدي المسترد من أصول الشركة المدينة، تعيـنـ المحـكـمةـ محـاسـبـونـ، وـمحـامـونـ، ومـديـرـوـ أـعـمـالـ ذـوـيـ خـبـرـةـ كـأـمـنـاءـ للـتـصـفـيـةـ وـذـلـكـ منـ أـجـلـ أـعـمـالـ التـصـفـيـةـ. لـذـلـكـ، عـلـىـ كـلـ دـائـنـ أـنـ يـقـدـمـ لـلـمـصـفـيـ ما يـشـبـهـ دـيـنـهـ وـصـحـةـ اـدـعـائـهـ مـعـ مـلاـحـظـةـ ما يـليـ:

1- إذا تبين أن بعض أعمال الشركة قد أجريت بقصد الاحتيال على دائنيها، فيعتبر رئيس مجلس الإدارة الحالي أو السابق ملماً شخصياً عن ديون الشركة أو التزاماتها أو عن أي منها.

2- إذا ظهر عجز في موجودات الشركة عند التصفية وكان سبب هذا العجز التقصير أو الإهمال من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو مدقق الحسابات فللمحكمة أن تقرر تحويل كل مسؤول عن هذا العجز ديون الشركة كلها أو بعضها حسب مقتضى الحال، وتحدد المحكمة المبالغ الواجب أداؤها وما إذا كانوا متضامنين في المسؤولية أم لا.

3- يسدد المصنفي ديون الشركة بعد تحديد الحقوق القانونية لكل دائن وتحديد أولويات هذه الحقوق.

### أصناف الدائنين: **Classes of creditors**

يمكن تصنيف الدائنين إلى ثلاثة فئات على الشكل التالي:

1- الدائnen المتازون برهن .Secured creditors

2- الدائnen المتازون دون رهن (ذوي الأولويات) Creditors with priorities

3- الدائnen العاديون Unsecured creditors

أولاً: الدائnen المتازون برهن (ضمان) :

هم الدائnen الذين تكون لهم حجوزات، أو حقوق مضبوطون على أصل المنشأة تسمى (Collateral). يتمتع الدائnen الذين لديهم هذه الحقوق المضمونة في أصول معينة بأعلى حقوق أفضلية على تلك الأصول من أجل تسديد ديونهم وفي حال عدم كفاية المبلغ المتحقق من بيع تلك الأصول تحول الزيادة في حقوقهم إلى دين عادي يسدد مع بقية الديون العادي غير المضمونة مثال:

أظهرت ميزانية الشركة أن هناك قرض مضمون بأبنية المصنع قدره 50000 ل.س. في 31/12/2003 كان للأبنية قيمة دفترية قدرها 65000 ل.س وقيمة سوقية قدرها 55000 ل.س لحامل هذا الضمان أفضلية في الحصول على حقه من ناتج بيع الأبنية. لذلك، عندما يتم بيع الأبنية بمبلغ 55000 ل.س، يسدد لحامل هذا الضمان مبلغ 50.000 ل.س أما الباقي البالغ 5000 ل.س فيصبح متوفراً للدائنين حسب أولوياتهم. أما إذا بيعت الأبنية بمبلغ 45000 ل.س. عندها يتم سداد كامل المبلغ المتحقق من البيع إلى حامل الضمان والنقص في دينه البالغ 5000 ل.س يحول إلى دين عادي يسدد مع بقية الدائنين العاديين.

#### ثانياً : الدائرون الممتازون دون رهن (ذوي الأولويات) :

هم دائرون ليس لهم حق ضمان (رهن) على أصول محددة، إلا أن لهم أفضلية على أولئك الدائرون غير المضمونون. يجب الدفع هؤلاء أولاً من المبالغ المتراكمة نتيجة التصفية قبل الدائرون العاديون (غير المضمونون) ويتم تصنيف هؤلاء الدائرون حسب أفضليتهم إلى :

- 1- المصروفات القضائية ومصاريف التصفية التي أنفقت لمصلحة جميع الدائرين من أجل حفظ أموال المدين وبيعها، كتكاليف إدارة التصفية (محاسبية، قانونية، وللخزراء المعينين من قبل المحكمة).
- 2- المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أي نوع كان.
- 3- المبالغ والالتزامات التي صرفت في حفظ المنقول وفيما يلزم له من ترميم ويكون لها امتياز على المنقول كله بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة مباشرة.
- 4- الرواتب والأجور والعمولات المستحقة لعمال الشركة عن الأشهر الستة الأخيرة.



## المبحث الثاني

### تسديد حقوق حملة الأسهم

تتمثل حقوق (حملة الأسهم) في :

#### 1- رأس المال المدفوع: ويكون من :

أ- القيمة الاسمية أو القيمة المحددة للسهم.

ب-رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية: وهي من حق حملة الأسهم العادية كاملة حتى وإن كانت ناتجة من الأسهم المتازة. لأن رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم متازة، ينبع عن منح حملة الأسهم المتازة لنسبة أرباح أعلى من مثيلاتها المنوحة على الأسهم أو السندات المماثلة أي أن الشركة تضمن لحاملي الأسهم المتازة نسبة أرباح سنوية قد توزع مثلها على الأسهم العادية وقد لا توزع. لذلك، فإن رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم متازة - من حق حملة الأسهم العادية عند التصفية إلا إذا كان هناك خلاف ذلك.

#### 2- رأس المال المكتسب ويتمثل في:

أ- الاحتياطات المختلفة (إيجاري، اختياري، توسيع صناعي) وتوزع بين حملة الأسهم المتازة وحملة الأسهم العادية حسب نصوص عقد إصدار الأسهم المتازة حيث يحصل حملة الأسهم المتازة على حقوقهم أولاً حسب امتيازهم والباقي من حق حملة الأسهم العادية.

ب- أرباح قبل التصفية: وتوزع بنسبة القيمة المدفوعة من رأس المال.

#### 3- خسائر التصفية:

وتوزع بين حملة الأسهم المتازة وحملة الأسهم العادية حسب الحقوق والامتيازات المحولة للأسماء المتازة. إن عقد إصدار الأسهم المتازة يحدد الشروط الخاصة

بالامتياز سواءً المتعلق منها بالأرباح الموزعة (مجموع الأرباح، غير مجموع الأرباح، مشاركة، أم غير مشاركة بالأرباح) أم المتعلق منها بحقوق الأسهم المتداولة أثناء التصفية. غالباً ما تتمتع الأسهم المتداولة بالامتيازات التالية عند التصفية:

1- الأسهم المتداولة بالأصول عند التصفية – مجموع الأرباح.

2- الأسهم المتداولة بالأرباح.

3- الأسهم المتداولة بالأرباح والأصول معاً.

أولاًً - الأسهم المتداولة بالأصول عند التصفية:

معظم الأسهم المتداولة متداولة بالأصول عند تصفية الشركة. يحصل حملة الأسهم المتداولة بالأصول على القيمة الاسمية (أو على قيمة تصفية أعلى نتيجة بيع الأصول بأعلى من قيمتها الدفترية) عن كل سهم قبل توزيع أي أصول لحملة الأسهم العادية. إذا كانت الأسهم المتداولة بالأصول مجموع الأرباح وكان هناك أرباح لم توزع عن سنوات سابقة بتاريخ التصفية، تصبح هذه الأرباح مستحقة الدفع لحملة الأسهم المتداولة حتى وإن لم يكن هناك أرباح متحجزة كافية لتغطية جميع أرباح الأسهم كما أنه يجب دفع أرباح العام الحالي<sup>(1)</sup>. إذا كانت نتيجة التصفية حسارة، يحصل حملة الأسهم المتداولة على حقوقهم المضمونة وفق عقد إصدار الأسهم المتداولة بالأصول والتي يمكن أن تكون:

1- القيمة الاسمية للأسهم المتداولة بالأصول.

2- القيمة الاستردادية والتي يمكن أن تكون أعلى من القيمة الاسمية إذا كانت الأسهم المتداولة قد صدرت بقيمة استردادية (Redemption value).

3- الأرباح المجمعة إذا كانت مجموع الأرباح.

<sup>1</sup>) Hermanson, H Roger, Accounting A Business perspective, 2000 Richad Irwin Inc P. 442.

4- يتحمل حملة الأسهم العادية كافة الخسائر بعد حصول حملة الأسهم الممتازة بالأصول على حقوقهم المذكورة. أما إذا تجاوزت خسارة التصفية كامل حقوق حملة الأسهم العادية فيتحمل حملة الأسهم الممتازة تلك الزيادة بالخسارة.

مثال: بفرض أن قسم حقوق الملكية في إحدى الشركات المساهمة ظهر على الشكل التالي:

#### حقوق ملكية حملة الأسهم :

أوسم عادية 10000 سهم قيمة السهم الاسمية 1000 ل.س

رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية -أسهم عاد.- 1.50000

أوسم ممتازة 6% مجمعة الأرباح 5000 سهم قيمة السهم الاسمية 500 ل.س 2.500.000

رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية -أسهم ممتازة- 50000

إجمالي رأس المال المدفوع 14.500.000

احتياطات وأرباح متجزة 2.000.000

حقوق ملكية حملة الأسهم 16.500.000

بفرض أنه تقرر تصفية هذه الشركة، وبعد سداد جميع التزاماتها كان المتبقى من ناتج التصفية 6.500.000 ل.س مع العلم أن الشركة لم توزع أرباح عن عامين ماضيين وعن العام الذي تمت فيه التصفية.

الحل: تحديد حقوق حملة الأسهم الممتازة أولاً:

2500000

1-القيمة الاسمية للأسهم الممتازة

450000 2- الأرباح الجموعة عن ثلاثة سنوات

$(3 \times \% 6 \times 2500.000)$

2950000

3- الاحتياطي والأرباح المختجزة

يعتمد حصول حملة الأسهم الممتازة على هذه الاحتياطيات والأرباح حسب نسبة تحملهم من خسارة التصفية، إذا كانت حصتهم في خسارة التصفية أكبر من حصتهم في تلك الاحتياطيات، لا يحصل حملة الأسهم الممتازة على شيء. أما إذا كانت نسبة حصتهم في خسارة التصفية أقل من حقوقهم في الاحتياطيات يحصل عندها حملة الأسهم الممتازة على الفرق بين حقوقهم في الاحتياطي وحقوقهم من خسارة التصفية.

حسب مثالنا، تحسب حقوقهم في الأرباح المختجزة والاحتياطيات على الشكل التالي:

القيمة الاسمية الممتازة

الاحتياطيات والأرباح المختجزة-الأرباح الجموعة ×

القيمة الاسمية للأسهم الممتازة والعادي

$$\frac{250000}{31000} = \frac{450000 - 2000000}{1250000}$$

إجمالي حقوق حملة الأسهم الممتازة =  $31000 + 2950000 = 3260000$

لاحظ أن الحقوق المضمونة في هذه الحالة لحملة الأسهم الممتازة هي القيمة الاسمية للأسهم الممتازة بالإضافة إلى الأرباح الجموعة.

أما بالنسبة للاحتياطيات والأرباح المختجزة يتحمل حملة الأسهم الممتازة نصيباً من خسارة التصفية بحيث لا تتجاوز نسبة حقوقهم في تلك الاحتياطيات والأرباح المختجزة .

في مثالنا نجد أن إجمالي الخسارة عن التصفية هي 10.000.000 ل.س

.(6500.000 - 1.6500.000) ل.س

لذلك، بفرض أننا وزعنا هذه الخسائر على حملة الأسهم الممتازة والعاديّة بنسبة رأس المال، لكان نصيب حملة الأسهم الممتازة 2000.000 ل.س

2500.000	( )	10.000.000
1.2500.000		

ولما كان نصيبهم من الخسارة حسب القيمة الاسمية أعلى من حقهم في الاحتياطات والأرباح المحتجزة، لذلك لا يمكن تحميلهم من خسارة التصفية بأكثر من نصيبهم في تلك الاحتياطيات والأرباح المحتجزة أي بـ 310000 ل.س. لذلك عند التصفية، يحصل حملة الأسهم الممتازة على:

2500000	1- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة
<u>45.0000</u>	2- بالإضافة إلى الأرباح المجمعة
295.0000	

أما الباقي من ناتج التصفية البالغ 3550000 ل.س (6500000 - 2950000) فهو من نصيب حملة الأسهم العاديّة.

وبالتالي تكون خسارة حملة الأسهم العاديّة 9690000 ل.س.  
(10.000.000 ل.س إجمالي الخسارة - 310000 ل.س حصة الأسهم الممتازة من الخسارة)

أو : (إجمالي حقوق الملكية - حقوق حملة الأسهم الممتازة - المبلغ النقدي لحملة الأسهم العاديّة).

$$969.000 = 3550.000 - 3260.000 - 1.6500.000$$

- بفرض أن للأسماء الممتازة قيمة استردادية قدرها 550 ل.س للأسهم. وأن الأسهم بمجموعة الأرباح أيضاً ولها امتياز برأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم ممتازة.

تكون حقوق حملة الأسهم الممتازة :

1- القيمة الاستردادية للأسماء الممتازة :

$$2750.000 \quad 5.000 \times 550 \text{ ل.س}$$

2- رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية

3- الأرباح الجموعة (2500.000 × 6% × 3 سنوات) 450.000

4- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة <sup>(1)</sup>

$$\begin{array}{r} 2500000 \\ 310000 \quad (450000 - 2000000) \\ \hline 1.2500.000 \\ \hline 4010000 \end{array}$$

حيث أن نصيب حملة الأسهم الممتازة في الخسارة الناتجة عن التصفية أكبر من حفهم في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة . لذلك فإن حق حملة الأسهم الممتازة حسب الحقوق والامتيازات المضمونة في عقد إصدارها هو :

1- القيمة الاستردادية للأسماء الممتازة

2- رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية

450000 الأرباح الجموعة

3700000

لذلك على المصنفي دفع مبلغ 3700000 ل.س من ناتج التصفية لحملة الأسهم الممتازة والباقي يسدد لحملة الأسهم العادية (2800000 ل.س) .

(1) إذا لم يتجاوز نصبيهم من خسارة التصفية حفهم في تلك الأرباح والاحتياطيات . أما إذا تجاوزت ذلك، فيتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بمحدود حفهم في تلك الاحتياطيات والأرباح المحتجزة فقط.

( 6500000 - 3700000 = 2800000 ل.س )

ثانياً : امتياز الأسهم الممتازة بالأرباح :

يعني حصول حملة الأسهم الممتازة على أرباح الأسهم الممتازة عند الإعلان عن توزيع أرباح، أما في حال تصفية الشركة المساهمة وكانت التصفية خسارة تكون حقوق وأعباء حملة الأسهم الممتازة على الشكل التالي:

- 1- لا يتحمل حملة الأسهم الممتازة بالأرباح من الخسائر التجارية المرحلة.
- 2- توزع الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية لرأس المال.
- 3- توزع خسائر التصفية بين حملة الأسهم الممتازة والعادية بنسبة رأس المال المدفوع، أي أن حملة الأسهم الممتازة يتحملون نصيباً من خسائر التصفية بنسبة رأس المال المدفوع وعلى قدم المساواة مع حملة الأسهم العادية.

لتوضيح ذلك بالعودة لمثالنا السابق:

1- حقوق حملة الأسهم الممتازة:

2500000	أ- القيمة الاسمية للأسمدة الممتازة
<u>400000</u>	ب- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة
2900000	
	2500000
	_____ × 2000000
	1.2500000

1- نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية:

أ- خسارة التصفية = إجمالي حقوق الملكية - المبلغ النقدي المتبقى

$10000000 - 6500000 = 16500000$

القيمة الاسمية للأسمدة الممتازة

$$\frac{\text{نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية}}{\text{القيمة الاسمية للأسمدة الممتازة والعادية}} = \text{الخسارة}$$

$$2.000.000 = \frac{2500.000}{1.2500.0000} \times 10.000.000$$

وبالتالي تكون حقوق حملة الأسهم الممتازة في الحقوق المتبقية نتيجة التصفية:

حقوق حملة الأسهم الممتازة - نصيبيهم من خسارة التصفية

$$900000 - 2900000 = 600000$$

وتكون حقوق حملة الأسهم العادي المتبقية نتيجة التصفية:

= الحقوق المتبقية من التصفية - الحقوق المتبقية لحملة الأسهم الممتازة

$$= 6500000 - 900000 = 5600000$$

- خسارة حملة الأسهم العادي = حقوق الملكية - حقوق ملكية حملة الأسهم الممتازة -

الحقوق النقدية المتبقية من التصفية

$$= 1.6500000 - 2900000 = 8000000$$

**ثالثاً : امتياز الأسهم الممتازة بالأصول والأرباح معاً :**

في هذه الحالة تكون حقوق وأعباء حملة الأسهم الممتازة على الشكل التالي:

1- لا يتحمل حملة الأسهم بالأصول والأرباح معاً أي نسبة من الخسائر التجارية المرحّلة .

2- توزع الاحتياطيات والأرباح المرحّلة بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادي بنسبة القيمة الاسمية لرأس المال.

3- يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية بحدود الزيادة في حقوقهم عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة.

4- في حال تجاوز نصيبيهم من خسائر التصفية (حسب القيمة الاسمية) لحقوقهم في الزيادة عن القيمة الاسمية لرأس المال، يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية في حدود تلك الزيادة والفرق يتحمله حملة الأسهم العادي .  
حسب مثالنا:

حقوق حملة الأسهم الممتازة بالأرباح والأصول، بفرض أن الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح وأن الشركة لم توزع أرباح عن ستين ماضيين بالإضافة إلى السنة التي تمت فيها التصفية.

2500000 ل.س	1- القيمة الاسمية للأسمم الممتازة
450000	2- الأرباح المجمعة ( $2500000 \times 6\% \times 3$ سنوات)
310000	الاحتياطيات والأرباح المحتجزة
2500000	_____
450000 - 2000000	_____
1.2500.000	
_____	
3260000	

وهكذا يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بحدود حقوقهم في الزيادة عن القيمة الاسمية أي مبلغ 760000 ل.س ( $2500000 - 3260000$ ) أي مجموع حقوقهم في الأرباح المجمعة والاحتياطيات والأرباح المحتجزة ( $310000 + 450000$ ) وبقي الخسارة يتحملها حملة الأسهم العادية. وبالتالي يحصل حملة الأسهم الممتازة بالأصول والأرباح معاً على القيمة الاسمية لأسمائهم. أما إذا كانت نسبة نصيبيهم في خسارة التصفية حسب القيمة الاسمية أقل من الزيادة في حقوقهم عن القيمة الاسمية يتتحملون عندها نسبة نصيبيهم من الخسارة تلك ويحصلون على قيمة أكبر من القيمة الاسمية لأسمائهم.

مثال شامل :

**الآتي ميزانية شركة النسيج المساهمة المغفلة في 2003/12/31**

الالتزامات متداولة		أموال حاصلة	750000
دائنون	4000000	أصول متداولة	9000000
الالتزامات طويلة		أصول ثابتة	25000000
الأجل			
قرض سندات	3750000	خسائر	5500000
<b>حقوق الملكية</b>			
رأس المال المدفوع			
أـسـهـمـ عـادـيـة	15000000		
ـسـهـمـ 30.000			
ـسـهـمـ 500 ×			
ـسـهـمـ %5	10000000		
ـسـهـمـ 20.000			
ـسـهـمـ 500 ×			
ـسـهـمـ 1000000			
ـسـهـمـ الإضافـيـ -ـأسـهـمـ			
ـسـهـمـ عـادـيـة			
ـسـهـمـ 1000000			
ـسـهـمـ الإضافـيـ -ـأسـهـمـ			
ـسـهـمـ مـهـنـازـة			
ـسـهـمـ اـحـتـيـاطـيـ إـجـبـارـيـ	3000000		
ـسـهـمـ اـحـتـيـاطـيـ اـخـتـيـاريـ	2500000		
	<u>32500000</u>		
	<u>40250000</u>		

نظراً لتوالي الخسائر تقرر تصفية الشركة، وقام المصفي بالأعمال الآتية:

- 1- باع الأصول المتداولة بمبلغ 7000000 ل.س والأصول الثابتة 15.000.000 ل.س
- 2- سدد قيمة القرض كاملاً وسد للدائنين مبلغ 3500.000 ل.س
- 3- دفع مصاريف تصفية مبلغ 150.000 ل.س

**المطلوب:** إعداد حسابات التصفية اللازمة وتحديد حقوق كل من حملة الأسهم المتداولة وحملة الأسهم العادية حسب الاحتمالات التالية لامتيازات الأسهم المتداولة.

- 1- أن الأسهم المتداولة ممتازة بالأصول.
- 2- أن الأسهم المتداولة ممتازة بالأصول ولها قيمة استردادية تبلغ 550 ل.س كما أنها مجمعة الأرباح علماً أن الشركة لم توزع أرباح عن بما فيه العام الذي تمت فيه التصفية.
- 3- أن الأسهم المتداولة ممتازة بالأرباح فقط.
- 4- أن الأسهم المتداولة ممتازة بالأصول والأرباح معاً وأن هناك أرباح مجمعة عن عامين ضمنهما السنة التي تمت فيها التصفية.

**الحل : وفق الاحتمال الأول :**

### حـ / التصفية

مصرف	7000.000	أصول متداولة	9000.000
مصرف	15.000.000	أصول ثابتة	2.5000.000
دائنين	500.000	مصرف	150.000
مساهمين	<u>11650.000</u>		<u>3.4150.000</u>
	<u>3.4150.000</u>		<u>3.4150.000</u>

### حـ / المصرف

قرض السنادات	3750.000	رصيد تصفية	750.000
دائنين	3500.000	تصفية	7000000
م. تصفية	150.000	تصفية	15.000.000
مساهمين	<u>15350.000</u>		<u>22750.000</u>
	<u>22750.000</u>		<u>22750.000</u>

### حساب المساهمين

بيان البيان	أسهم عاديَّة	أسهم ممتازة	بيان البيان	أسهم عاديَّة	أسهم ممتازة
رأس المال	15000000	10000000	إلى حساب	5500.000	-
رأس المال المدفوع الإضافي	2000000	-	إلى التصفيه	9450000	2200000
احتياطي إجباري	1800000	1200000	مصرف	5350000	1000000
احتياطي اختياري	1500000	1000000			
	<u><u>20300000</u></u>	<u><u>12200000</u></u>		<u><u>20300000</u></u>	<u><u>12200000</u></u>

## أضواء على الحل :

حيث أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول، ذلك يعني أن حملة الأسهم الممتازة سيحصلون على القيمة الاسمية بالإضافة إلى أي حقوق وامتيازات أخرى نص عليها عقد إصدار تلك الأسهم .

وحيث أن عقد إصدار الأسهم الممتازة لم يمنحها سوى امتياز بالأصول عند التصفية لذلك فإن حقوق والتزامات حملة الأسهم الممتازة ستكون على الشكل التالي .

- 1- لا يتحمل حملة الأسهم الممتازة أي نسبة من الخسائر التجارية المرحلة .
- 2- رأس المال المدفوع الإضافي – أسهم ممتازة – من حق حملة الأسهم العادية كاملاً ، على اعتبار أنه ليس هناك نص بامتياز الأسهم الممتازة لهذا العنصر .
- 3- توزع الاحتياطيات بنسبة رأس المال .

4- يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية نسبة لا تتجاوز حقهم في الاحتياطيات والأرباح الموزعة، وعلى اعتبار أن حقهم في الاحتياطيات بلغت 2200000 ل.س وهي أقل من نصيبهم في خسارة التصفية فيما لو وزعت خسارة التصفية على أساس القيمة الاسمية لرأس المال والتي تبلغ 4660000 .  
لذلك يتحمل حملة الأسهم الممتازة نصيب من خسارة التصفية لا تتجاوز حقهم في الاحتياطيات والتي تبلغ 2200000 ل.س أماباقي فيتحمله حملة الأسهم العادية .

## الحل وفق الاحتمال الثاني :

يعقى حساب التصفية وحساب المصرف على حلهما، الذي يجب أن يتغير هو حساب المساهمين لأن حقوق والتزامات المساهمين اختلفت حسب الامتياز المنوح لحملة الأسهم الممتازة .

### حساب المساهمين

بيان	أسهم عاديّة	بيان	أسهم عاديّة	بيان	أسهم عاديّة
رأس المال	أسهم متداولة	إلى ح./أ.خ	إلى ح./التصفيّة <sup>(1)</sup>	إلى ح./التصفيّة <sup>(1)</sup>	أسهم متداولة
رأس المال المغفوع الإضافي	1500000	1000000	-	550000	-
رأس المال المغفوع الإضافي	200000	-	-	1033000	1320000
أرباح مجموعة	-	1200000	1200000	3150000	12200000
علاوة استرداد أسهم متداولة	-	1000000	1000000		
احتياطي إيجاري <sup>(2)</sup>	1800000	1200000	1200000		
احتياطي إيجاري <sup>(2)</sup>	180000	120000			
	<u>18980000</u>	<u>13520000</u>		<u>18980000</u>	<u>13520000</u>
(1) يتحمل حملة الأسهم المتداولة من خسائر التصفيّة بمقدار حفظهم في الاحتياطيات البالغة 2000000 فقط					
(2) توزيع الاحتياطي الإيجاري					
أسهم متداولة (1) -	<u>1200000</u>	<u>1000000</u>	<u>1000000</u>	<u>1000000</u>	<u>1000000</u>
أسهم عاديّة	<u>2500000</u>	<u>1000000</u>	<u>1000000</u>	<u>1000000</u>	<u>1000000</u>
أسهم عاديّة	<u>180000</u>	<u>—</u>	<u>—</u>	<u>—</u>	<u>—</u>
	<u>180000</u>	<u>—</u>	<u>—</u>	<u>—</u>	<u>—</u>
	<u>2500000</u>	<u>—</u>	<u>—</u>	<u>—</u>	<u>—</u>

## **أضواء على الحل :**

- 1- لا يتحمل حملة الأسهم المتداولة أي نسبة من الخسائر التجارية المرحلة.
- 2- رأس المال الإضافي من حق حملة الأسهم العادي كاملاً .
- 3- تم احتساب أرباح جماعة حملة الأسهم المتداولة عن ثلاث سنوات فهي حق لهم حسب الحقوق المنصوص عنها في عقد إصدار الأسهم المتداولة وهي تخفيض من الاحتياطيات الاختيارية أولاً، وإذا لم تكفل تسعيل الاحتياطات الإيجابية لذلك .
- 4- تم احتساب علاوة استرداد أسهم ممتازة 5 ل.س عن كل سهم حسب الامتياز المنصوص عنه في عقد إصدار الأسهم المتداولة ويتم تخفيض الاحتياطيات الاختيارية أيضاً بمبلغ علاوة الاسترداد.
- 5- تم توزيع الاحتياطي الإيجابي بنسبة القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم.
- 6- تم تخفيض الاحتياطي الاختياري بالأرباح الجموعة وبعلاوة الاسترداد ومن ثم تم توزيعه على حملة الأسهم المتداولة والعادي .
- 7- تم تحويل حملة الأسهم المتداولة بنصيب من خسارة التصفية لا تتجاوز حقوقهم في الاحتياطيات الإيجابية والاختيارية على اعتبار أن حقوقهم في الأرباح الجموعة وبعلاوة الاسترداد ضمنها لهم نص امتياز الأسهم المتداولة .

## **الحل وفق الاحتمال الثالث :**

يبقى حساب التصفية وحساب المصرف على حالهما . الذي يتغير هو حساب المساهمين نظراً للتغير امتياز الأسهم المتداولة . حيث يتحمل حملة الأسهم المتداولة من خسائر التصفية ما يتحمله حملة الأسهم العادي وتوزع الاحتياطيات بنسبة القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم . أما الخسائر المرحلة فيتحملها حملة الأسهم العادي فقط . ويظهر حساب المساهمين على الشكل التالي :

حملة الأأسهم الممتازة من نصري للاحتفاظ أن نضيئ حملة الأأسهم الممتازة في هذه المسألة يجاوز مضمونها في الإنجيليات وذلك لأن اختيار الأأسهم الممتازة بالإرجاع يعتمد

**أصل وفق الإحتمال الرابع:** يحصل حملة الأسهم المتداولة على حقوقهم في :

[القيمة الأساسية للنظام الممتازة .]

2- في أي امتيازات نص عليها عقد إصدار الأسهم المتداولة بالإضافة لتفصيل الاحتياطيات.

3- يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفيه نسبة لا تتجاوز النسبة في حدهم عن العيادة الإسمية.

حساب المساهمين

بيان	أكتوبر عادي	بيان	أكتوبر عادي
رأس المال	1500000	رأس المال	5500.000
رأس المال المدفوع الإضافي	2000000	إلى حساب / أرباح	8730000
احتياطي إجباري	1800000	إلى حساب / التصفية	5350000
احتياطي اختياري	780000	صرف	1000000
	<u>19580000</u>		<u>19580000</u>
			<u>12920000</u>

(1) توزيع الاحتياطي الإجباري

أكتوبر عادي

1000000	1200000 - 2500000
520000 =	2500000
1500000	1200000 - 2500000

780000 =	2500000
----------	---------

## أضواء على الحل :

- 1- تم احتساب حصة حملة الأسهم الممتازة عن الأرباح المجمعة (غير الموزعة لثلاث سنوات) ويتم تخفيض حساب الاحتياطيات بها .
- 2- تم توزيع الاحتياطيات (الإجباري والاختياري ) بنسبة القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم بعد تخفيض قيمة الأرباح المجمعة من الاحتياطي والاختياري .
- 3- تم تحويل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بمقدار لم يتجاوز حقهم في الاحتياطيات والأرباح المجمعة وحيث أن حقهم في الاحتياطيات والأرباح المجمعة أقل من نصيبيهم في خسارة التصفية فيما لو تم تحميلا لهم بها حسب نسبة القيمة الاسمية لرأس المال وحيث أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول والأرباح معاً ، فقد تم تحويل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بمبلغ لم يتجاوز حقهم في الاحتياطيات والأرباح المجمعة أي بما زاد عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة فقط.

## مسائل الفصل السادس

### التمرين الأول :

في 2005/12/31 تقرر تصفية شركة قاسيون للأعمال التجارية، قدم مجلس الإدارة  
ميزانية التصفية التالية:

شركة قاسيون للأعمال التجارية

**2005/12/31 ميزانية**

الموجودات

#### موجودات متداولة

مصرف	445500
أوراق مالية سوقية	220000
زيائن	632500
- م. د. م. فيها	(60500)
	572000
بضاعة	<u>935000</u>
	2172500

#### موجودات ثابتة

مباني	825000
أثاث	275000
تجهيزات	<u>275000</u>
	1375000
	<u>3547500</u>

المطاليب وحقوق الملكية :

مطاليب متداولة

دائنون 207500

أوراق دفع 200000

407500

التزامات طويلة الأجل

قرض سندات 6% 412500

- خصم إصدار (5500)

407000

حقوق الملكية

أوسمة عادية (3000 سهم × 500 ل.س قيمة

(اسمية)

أوسمة ممتازة 5% 500000

(1000 سهم × 500 قيمة اسمية)

احتياطي اجباري 244000

احتياطي اختياري 289000

2733000

3547500

قام المصفى بالأعمال الآتية :

1- باع المباني بمبلغ 962500، الأثاث بمبلغ 220000، والتجهيزات بمبلغ

50000 ل.س .

2- حصل من الزبائن بمبلغ 500000 ل.س.

- 3- باع البضاعة بمبلغ 875000 ل.س.
- 4- باع الأوراق المالية بمبلغ 250000 ل.س.
- 5- سدد كافة ديون الشركة ودفع مصاريف تصفية قدرها 30250 ل.س.
- 6- تبين أن قرض السندات هو 1375 سند خمس سنوات 6% بقيمة اسمية 300 ل.س وخصم إصدار 20 ل.س للسند وتدفع فوائده في 1/1 من كل عام وهي غير مسجلة في الدفاتر.

**المطلوب:**

- 1- فتح حساب نتيجة التصفية، المصرف، حساب حملة الأسهم على فرض:
- ـ أ- أن الأسهم المتداولة بالأصول وهي جماعة الأرباح علمًاً أن الشركة لم توزع أرباح عن ستين ماضيين وهذا العام
- ـ ب- أن الأسهم المتداولة متداولة بالأرباح والأصول معاً وهي جماعة، ومشاركة في الأرباح.
- ـ ج- أن الأسهم المتداولة متداولة بالأرباح فقط.

**التمرين الثاني :**

في 31/12/2005 قدم مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة ميزانية التصفية التالية :

الموجودات ومجموعها (6695000 ل.س.)  
 1500000 مبان، 600000 أثاث، 1150000 زبائن، 159500 بضاعة،  
 200000 أوراق مالية، 500000 مصرف، 1150000 أرباح وخمسائر.  
 مطاليب ومجموعها (6695000).

دائعون 740000، مؤونة ديون مشكوك في تحصيلها 110000، رأس المال 3000000 (4000 × 500 ل.س قيمة اسمية 2000 سهم متذبذب)

6%) احتياطي قانوني 600000، احتياطي اختياري 360000، علاوة إصدار سندات 10000، قرض السندات 6% 750000 ل.س رأس المال المدفوع بالإضافة أسهم ممتازة 125000، قرض برهن الأثاث 500000، رواتب مستحقة 250000، ضرائب أملاك مستحقة 250000.

وقد قام المصفى بالأعمال الآتية:

- أ- باع المباني بمبلغ 1200000، والأثاث بمبلغ 400000، والبضاعة بمبلغ 350000، والأوراق المالية بمبلغ 1250000.
- ب- حصل من الزبائن على مبلغ 1100000.
- ج- تبين أن قرض السندات 2500 سند خمس سنوات قيمة اسمية 300 ل.س وبعلاوة إصدار 20 ل.س تدفع الفائدة في 1/1 من كل عام وهي غير مسجلة في الدفاتر.
- د- سدد ديون الشركة كاملة ودفع مصاريف تصفية قدرها 55000 ل.س .

المطلوب:

- فتح حسابات التصفية اللازمة وحساب حملة الأسهم حسب الاحتمالات التالية:
  - 1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط.
  - 2- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول وبرأس المال المدفوع بالإضافة وهي مجمعة الأرباح علماً أن الشركة لم توزع أرباح ستين ماضيتين.
  - 3- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح والأصول معاً.

## المراجع

### العربية والأجنبية

#### أولاً - المراجع باللغة العربية:

- ١ - سعادة، يوسف - محاسبة الشركات - دار المناهج ٢٠٠٢.
- ٢ - شحاته، أحمد بسيوني - المحاسبة المالية، شركات الأشخاص والأموال - كلية التجارة جامعة الاسكندرية.
- ٣ - عبد الله، خالد أمين - محاسبة الشركات، الأشخاص والأموال - دار وائل، عمان . ٢٠٠٠

#### القوانين والمراسيم:

- ١ - قانون الشركات رقم ٣ لعام ٢٠٠٨

#### المراجع باللغة الانكليزية :

- 1- Accounting for marketable securities “statement of Financial Accounting standard” No.12. (Stomford, Conn: FASB , 1975) par. 7.
- 2-Brealey A. Richard. Principles of corporate finance, six Edition, M C Graw- Hill, 2004.
- 3-Edward, James Don, Accounting principles, Bpi-Irwin, Homewood, IL. 1999.
- 4-Gi Bson, H charles: Financid reporting and analysis, Sowth westerin, 2004.
- 5-Hermanson, H Roger, Accounting, Abusiness perspective, 2000.
- 6-IASB, international financial reporting standards, E-mail, iasb @ iasb. Org. uk 2003.
- 7-Kiese, E Donald, Intermediate Accounting John willy and Sons, inc, N.Y 2004.

## المصطلحات

**A**

Accounting principles	أسسیات الحاسبة
Accrual	الاستحقاق
Accruing interest	الفائدة المستحقة (المتراءكة)
Accumulated depreciation	مجموع الاستهلاك
Additional paid –in capital	رأس المال الإضافي
Appropriation of retained earning	توزيع الأرباح المحتجزة

**B**

Balance sheet	الميزانية (قائمة المركز المالي)
Bearer bond	السندات لحامليها
Book value	القيمة الدفترية
Board of directors	مجلس الإدارة (هيئة المدربين)

**C**

Callable bond	سندات قابلة للاستدعاء
Callable preferred stock	أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء
Capital stock	أسهم رأس المال
Capital stock Authorized	رأس المال المصرح به (المسموح)
Cash flow	التدفقات النقدية
Cash Dividend	توزيع الأرباح نقداً
Corporation	شركات الأموال
Closed corporation	شركات أموال محدودة

Common stock	أسهم عادية
Common stock subscribed	أسهم عادية مكتتب بها
Compensation	مكافأة، تعويض
Contingencies	الاحتمالات الطارئة
Continued operation	عمليات مستمرة
Contra account	حساب مقابل
Controller	المراقب المالي
Conversion	تحويل
Convertible bond	سندات قابلة للتحويل
Convertible debit	الدين القابل للتحويل
Cumulative preferred stock	أسهم ممتازة مجمعة للأرباح
<b>D</b>	
Deferred charge	أعباء مؤجلة
Delutive securities	الأوراق المالية المخفضة
Depreciation	الاستهلاك
Disclosure	الإفصاح
Dissolution and liquidation	تصفية الشركة وحلها
Dividend	أرباح الأسهم
Dividend in arreara	أرباح أسهم غير مدفوع
Dividend policy	سياسة توزيع الأرباح
Double taxation	ازدواج ضريبي

**E**

Earning per share	ربحية السهم
Effective interest	الفائدة الفعالة
Entity	الهوية - الشخصية
Extinguishments	إطفاء (سداد)
Extraordinary	استثنائية (غير عادلة وغير متكررة)
<b>F</b>	
Face value	القيمة الاسمية
Financial flexibility	المرونة المالية
Financial instrument	الأدوات المالية
<b>G</b>	
Gain	مكاسب
Guarantee	الضمان
<b>I</b>	
Imputed interest	الفائدة المقدرة الضمنية
Income statement	قائمة الدخل
Interest bearing note	ورقة تجارية حاملة للفائدة
<b>L</b>	
Liabilities	الالتزامات (المطالبات)
Limited liability	المسؤولية المحدودة
Liquidation value	قيمة التصفية
Liquidity	السيولة
Listed corporation	شركات أموال مدرجة في السوق المالي
<b>M</b>	
Market Maker	صانع السوق

Matching principle	مبدأ المقابلة
Maturity	استحقاق
Minutes Book	سجل الجلسات
	N
Notes payable	أرواق الدفع المستحقة
	O
Operating activities	الأنشطة التشغيلية
Organization costs	تكليف التأسيس
Outside takeover	السيطرة على الشركة من الخارج
Outstanding	المتداول
Over the counter market	السوق الموازي
Owners equity	حقوق الملكية
	P
Private sector	القطاع الخاص
Paid – in capital	رأس المال المدفوع
Par value	قيمة اسمية
Periodicity	الدورية
Perpetual	دائم
Paid-in capital in excess of par value	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
Potential	محتمل، ممكن
Preemptive right	حق الأفضلية في الاكتتاب
Preferred stock	أسهم ممتازة
Premium	العلاوة (المكافآت)

Principal of directors	المدراء الرئيسيين (الأساسيين)
Profit distribution	توزيع الأرباح
Property	ممتلكات
Property dividend	توزيع الأرباح عيناً
Public held corporation	شركات الأموال العامة (المغلقة)
Public sector	القطاع العام
R	التحقق (الاعتراف)
Recognition	
Revenue	إيراد
Registered bond	السندات الاسمية
Retained earning	الأرباح المحتجزة
Retirement	استدعاء
Returnable deposit	ودائع مستلمة من الغير
Risidual interest	الحقوق الباقية
S	ضريبة مبيعات
Sales tax	
Secured bond	السندات المضمونة
Serial bonds	السندات المتسلسلة
Solvency	الملاحة المالية
Stated value	قيمة محددة
Statutory liquidation	تصفيية إجبارية (إلزامية)
Stock appreciation	التحسين بقيمة السهم
Stock certificate	شهادة السهم

Stock dividend	أسهم المنحة
Stock split	اشتقاق الأسهم
Stock transfere agent	وكيل نقل ملكية السهم
Stock warrant	الخيار شراء الأسهم
Stockholders	حملة الأسهم
Stockholders ledger	دفتر حملة الأسهم
Subscription receivable	اكتتابات تحت التحصيل
Subscribed stock	أسهم مكتتب بها
T	
Tangible	مادي
Term bond	سندات الأجل
Treasurer	الخازن
Transfere of ownership	نقل الملكية
Treasury bond	سندات الخزينة
Treasury stock	أسهم الخزينة
U	
Unearned revenue	إيراد مقبوض مقدماً
Voluntary liquidation	تصفية اختيارية
W	
Weighted average	الوسيطى المرجع
Z	
Zero interest bearing note	ورق تجاري بفائدة صفر

اللجنة العلمية: الأستاذ الدكتور: اسماعيل اسماعيل

الأستاذ الدكتور: حسين دحدوح

الأستاذ الدكتور : بطرس ميالة

المدقق اللغوي: الأستاذ الدكتور علي ذياب

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات الجامعية